

الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

الآثار المحتملة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

على القطاع المصرفي في سورية

بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالب

إسماعيل أديب عبد الهادي

إشراف الدكتور

رسلان خضور

2008-2009

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَاللَّهُ يَكْتُبُ لَكُمْ نِكَاحًا وَفَضْلًا وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ

وَاللَّهُ يَكْتُبُ لَكُمْ نِكَاحًا وَفَضْلًا وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ

سور النساء - الآية ١١٣

الإهداء

بعد أن من الله علي بإنهاء هذا العمل أود أن أهدي هذا العمل إلى من كان لهم الفضل في تربيّتي وتعليمي، إلى أبي وأمي الغاليين، جزاهم الله عني كل خير وأمدّهم الله بالصحة والعافية.

كما كنت أتمنى أن يشاركني هذه الفرحة جدي وجدتي رحمهم الله وأسكنهم في جنّاته. وأهدي هذا العمل إلى أخوتي (جلال - أميرة - أسماء - محمد - إبراهيم).

وأخص إهدائي هذا إلى من أضاء لي درب حياتي بالنور والسعادة زوجتي الغالية وطفلا الحبيب محمد أديب.

وإهداء إلى جميع زملائي وأصدقائي الذين شاركوني في درب العلم وإلى جميع أقاربي...

الشكر

في البداية أود أن أشكر الدكتور رسلان خضور الذي أشرف على إنجاز هذا العمل.
كما أنني أود أن أشكر حاكم مصرف سورية المركزي الدكتور أديب ميالة على مساعدته لطلاب الدراسات العليا وذلك بالسماح لهم بالاستفادة من مكتبة المصرف .
وأشكر كل أصدقائي في المصرف المركزي الذين قدموا لي المساعدة والعون.
وأشكر الدكتور حسين الفحل الذي قدم لي النصيح والإرشاد في وضع مخطط البحث.
كما أنني أشكر كل من قدم لي المساعدة والنصح في سبيل إنجاز هذا العمل ..
وأشكر كل المعلمين والأساتذة في كل المراحل التعليمية التي مررت بها ...
جزاهم الله جميعاً كل خير

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	<u>الفصل التمهيدي : الإطار العام للبحث</u>
١	أولاً : المقدمة
٢	ثانياً : أهمية البحث
٣	ثالثاً : إشكالية البحث
٤	رابعاً : هدف البحث
٤	خامساً : فروض البحث
٥	سادساً : منهج البحث
٥	سابعاً : صعوبات البحث
٦	ثامناً : دراسات سابقة
٨	تاسعاً : المصطلحات
١٢	<u>الفصل الأول : الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)</u>
١٢	المقدمة
١٤	المبحث الأول : التعريف بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)
١٤	أولاً : الفرق بين السلع والخدمات
١٦	ثانياً : التعريف بتجارة الخدمات
١٨	ثالثاً : مفهوم تحرير تجارة الخدمات
١٨	رابعاً : الهدف الأساسي للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)
١٩	خامساً : بنية الاتفاقية ومجال تطبيقها
٢١	سادساً : المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات (GATS)
٢١	أ- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية
٢٣	ب- مبدأ الشفافية

- ج- مبدأ التحرير التدريجي ٢٤
- د- مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية ٣٠
- هـ- مبدأ منع الاحتكارات والممارسات التجارية التقييدية ٣١
- و- مبدأ المعاملة الوطنية ٣٢
- سابعاً : الاستثناءات العامة والأمنية في اتفاقية (GATS) (الأحوال التي يمكن للدول بسببها عدم التقيد بالجائس) ٣٣
- ثامناً : مواقف الدول النامية من الاتفاقية ٣٥
- تاسعاً : مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات قبل جولة (الأوراغواي) ٣٨
- عاشراً : تحرير تجارة الخدمات بعد بدء جولة (أورغواي) ٣٩
- إحدى عشر: تحرير التجارة في الخدمات المالية: ٤٢
- أ- متطلبات تحرير التجارة في الخدمات المالية ٤٢
- ب- مفهوم التحرير المالي (تحرير القطاع المصرفي) ٤٣
- ج- تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية ٤٥
- المبحث الثاني : اتفاقية تحرير الخدمات المالية والقطاع المصرفي ٤٨
- أولاً : الترابط بين الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات واتفاقية الخدمات المالية ٤٨
- ثانياً : تصنيف الخدمات المالية في الاتفاقية ٤٩
- ثالثاً : مواد اتفاقية الخدمات المالية ٥١
- رابعاً : كيفية تحرير تجارة الخدمات المالية ٥٥
- خامساً : كيفية تنفيذ اتفاقية الخدمات المالية ٥٥
- سادساً : العلاقة بين التحرير المتعدد الأطراف للخدمات المالية وبين التحرير المالي الداخلي. ٥٦
- سابعاً : وجوب تطابق القوانين الداخلية للدول مع بنود وقواعد الاتفاقية ٥٧
- المبحث الثالث : التجارة الدولية في الخدمات ٥٨
- أولاً : المصدرون والمستوردون الأساسيون للخدمات التجارية في العالم ٦٠

٦١	ثانياً : تطور تجارة الخدمات في الدول العربية
٦٤	ثالثاً : مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي
٦٧	رابعاً : توزيع تجارة الخدمات العالمية
٦٩	خامساً : نسبة مساهمة تجارة الخدمات المالية لدى بعض الدول المتقدمة والنامية
٧٣	<u>الفصل الثاني : واقع الخدمات المصرفية في سورية</u>
٧٣	المبحث الأول : هيكل النظام المصرفي السوري
٧٤	أولاً : مصرف سورية المركزي
٧٤	ثانياً : المصارف الحكومية
٧٥	ثالثاً : المصارف الأجنبية
٧٦	رابعاً : المصارف الخاصة
٧٩	المبحث الثاني : موقع القطاع المصرفي السوري عربياً وعالمياً
٧٩	أولاً : موقع القطاع المصرفي السوري في إطار تقارير التنافسية الدولية
٨٧	ثانياً : المصارف السورية ضمن المئة الأولى للبنوك العربية
٨٩	ثالثاً : المصارف السورية في قائمة الألف الأولى للبنوك العالمية لعام ٢٠٠٦
٩١	رابعاً : تطور الموجودات والودائع والتسهيلات المصرفية الوطنية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦)
٩٣	خامساً : موقع سورية ضمن تطور القطاع المصرفي العربي (٢٠٠٥-٢٠٠٦) والمقارنة مع بعض التكتلات والدول المتقدمة
٩٧	سادساً : القطاع المصرفي السوري والتكنولوجيا المصرفية
٩٨	سابعاً : مقارنة عدد المصارف وعدد الفروع وعدد الخدمات المصرفية للمصارف الوطنية مع المصارف العربية والأجنبية
١٠٠	المبحث الثالث : نقاط الضعف والقوة في القطاع المصرفي الوطني
١٠٠	أولاً : نقاط الضعف في القطاع المصرفي السوري
١١٤	ثانياً : نقاط القوة في القطاع المصرفي السوري

١١٧	المبحث الرابع : تقييم عمليات الإصلاح المصرفي والمالي
١١٧	أولاً : الخطة الخمسية العاشرة والإصلاح المصرفي والمالي
١١٩	ثانياً : إصلاح مصرف سورية المركزي
١٢٣	ثالثاً : التشريعات المصرفية والمالية الحديثة
١٢٩	المبحث الخامس : تقييم أداء القطاع المصرفي
١٣٦	<u>الفصل الثالث : الآثار الناجمة عن تحرير القطاع المصرفي الوطني في إطار</u>
	<u>الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)</u>
١٣٦	المبحث الأول : التحديات التي تواجه القطاع المصرفي
١٣٦	أولاً : التحديات الخارجية
١٣٦	أ- التحديات التي لها علاقة مباشرة باتفاقية تحرير الخدمات المصرفية
١٤٤	ب- التحديات الأخرى
١٦١	ثانياً : التحديات الداخلية
١٦٢	المبحث الثاني : الآثار الإيجابية والسلبية الناجمة عن تحرير الخدمات المصرفية
١٦٢	أولاً : الآثار الإيجابية
١٦٧	ثانياً : الآثار السلبية
١٧٥	المبحث الثالث : الدراسة الميدانية
١٨٩	المبحث الرابع : خيارات وسبل تجاوز الآثار السلبية وتعميق الآثار الإيجابية
١٩٥	النتائج
١٩٨	التوصيات
٢٠٣	الملاحق
٢٤١	المراجع

الفصل التمهيدي

الإطار العام للبحث

أولاً - المقدمة :

قامت سورية بتقديم طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية منذ أكثر من سنتين، إلا أن هذا الطلب واجه معارضة قوية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. ومازالت سورية تحاول الانضمام للمنظمة وتجري التغييرات والإصلاحات في الاقتصاد السوري ليكون أكثر قدرة على الانخراط في الاقتصاد الدولي والتأقلم والانسجام مع اتفاقيات التجارة الدولية، حيث إن معظم الدول العربية أصبحت عضواً في المنظمة والباقي في طور المفاوضات. ومنظمة التجارة العالمية تشمل باتفاقياتها جميع أوجه النشاط التجاري (المنتجات الصناعية والزراعية، الخدمات، الملكية الفكرية...)، وسورية بطلبها الانضمام للمنظمة يعني أنها سوف تفتح المجال واسعاً لدخول الشركات العالمية ورؤوس الأموال الأجنبية والعربية للسوق الداخلية دون أية قيود حمائية، وإن كان من الممكن إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية بشكل تدريجي، إلا أنها ستنتهي آجلاً إلى الإلغاء الكلي. وبالتالي فإن القطاعات الاقتصادية في سورية سوف تتعرض لمنافسة كبيرة جداً، ومن بين هذه القطاعات قطاع الخدمات الذي يعتبر قطاعاً هاماً وواسع جداً فهو يشمل (السياحة، الاتصالات، التأمين، أسواق رأس المال والبورصات، المصارف، النقل....)، فالاتصالات في سورية تحتل المرتبة الثانية بعد النفط. كمورد للزينة، وباعتبار أن القطاع المصرفي هو من القطاعات المهمة جداً لارتباطه المباشر بالسياسة النقدية والمالية للدولة ككل، وهذا القطاع قد يتعرض لمنافسة غير متكافئة وذلك في إطار تحرير الخدمات المصرفية وفقاً للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) General Agreement on Trade in Services، فإننا سنعمل على دراسة الآثار المحتملة لتحرير التجارة في الخدمات المصرفية على القطاع المصرفي باعتباره أهم القطاعات الخدمية.

- حيث يعتبر بعض الاقتصاديين أن المصارف الوطنية تمتلك ميزة نسبية فيما يتعلق بمعرفة السوق واحتياجات المستهلكين، ولكن الباحث يعتقد أنه لا يمكن الرهان على

ذلك، وأن الرهان يجب أن يكون على أساس اقتصادي محاسبي (أرباح- تكاليف- جودة - البحث والتطوير - التسويق - استخدام التكنولوجيا...). وهنا يريد الباحث أن يطرح التساؤلات التالية :

- هل المصارف الوطنية تقدم خدماتها بجودة عالية؟
- هل المصارف الوطنية استطاعت أن تحقق الرضى لعملائها؟
- هل المصارف الوطنية تحقق أرباحاً كافية لاستمرارها وتحقيق تطورها ونمائها؟
- هل المصارف الوطنية تستطيع أن تقدم خدماتها بتكلفة مساوية أو أقل من التكلفة لدى المصارف الأجنبية؟
- هل المصارف الوطنية لديها دوافع وحوافز الإبداع والخلق؟
- هل المصارف الوطنية تقوم بحملات ودراسات تسويقية لمعرفة حاجات العملاء الحقيقية، والعمل على خلق عملاء جدد، والعمل على معرفة مواقف العملاء الحاليين من خدمات هذه المصارف، وتحديد مكان القوة والضعف في هذه المصارف وفي هذه الخدمات وأساليب تقديمها؟
- هل قامت المصارف الوطنية بدراسة أسباب قيام بعض المستثمرين ورجال الأعمال بإيداع أموالهم أو جزء منها في مصارف الدول المجاورة أو الأجنبية وأوجدت الحلول المناسبة لجذب هذه الأموال؟

هذه التساؤلات وغيرها سيحاول الباحث الإجابة عنها لاحقاً.

ثانياً - أهمية البحث:

يحتل موضوع اتفاقيات التجارة الدولية وآثارها المحتملة على الاقتصاد السوري أهمية متعاظمة، وخاصة أن هناك برنامجاً تحضيرياً للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، يتم دراسته لدى الوزارات والهيئات الاقتصادية في سورية. ويعتبر قطاع الخدمات قطاعاً هاماً جداً من حيث إنه يمثل جزءاً مهماً وأساسياً من الناتج المحلي الإجمالي، ومن حيث تأثيره على ميزان المدفوعات، وأيضاً حجم العمالة في هذا القطاع، وارتباطه المباشر ببقية القطاعات الاقتصادية (الزراعة-الصناعة)، وتأتي

أهمية قطاع الخدمات أيضاً من كونه يشمل عدداً كبيراً من الفعاليات والأنشطة الاقتصادية (التأمين - المصارف - البورصات وأسواق رأس المال - النقل - الاتصالات - خدمات الإعلان - تجارة التجزئة والجملة والتوزيع....)، ويأتي هذا البحث ليحاول دراسة الخدمات المصرفية في سورية، ودراسة أهميتها، وواقع القطاع المصرفي الوطني، ودراسة الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات {General Agreement on Trade in Services (GATS)}. وقد تم التركيز على القطاع المصرفي لما له من أهمية في الاقتصاد الوطني، من حيث ارتباطه المباشر بالسياسة النقدية والمالية للحكومة وتمويل قطاعات الإنتاج الوطني والتوازن الاقتصادي بشكل عام .

ثالثاً - إشكالية البحث:

إن القطاعات الاقتصادية في سورية ومن بينها القطاع المصرفي سيواجه منافسة كبيرة وغير متكافئة من قبل الدول المتقدمة والتكتلات الدولية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وهذا يعود إلى :

١- ارتفاع التكاليف ٢- ارتفاع الأسعار ٣- انخفاض مستوى الجودة ٤- انخفاض الإنتاجية ٥- انخفاض مستوى الإنفاق على البحث العلمي ٦- الافتقار إلى التكنولوجيا الحديثة ٧- انخفاض مستوى التعلم ٨- عدم وجود تكتل اقتصادي عربي حقيقي فعال ومؤثر يستطيع فرض شروطه على الدول المتقدمة، وأن لا تكون الدول العربية مضطرة كل منها على حدة أن تقبل إملاءات الدول المتقدمة.

وأيضاً فإن القطاع المصرفي سيواجه منافسة كبيرة وغير متكافئة وذلك يعود إلى :

١- البيروقراطية والروتين في المصارف الحكومية ٢- ضعف تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي ٣- سيطرة القطاع الحكومي ٤- عدم استخدام التقنيات الحديثة في العمل المصرفي ٥- ضعف الكفاءات والخبرات الفنية والعلمية ٦- مركزية عمل المصارف ٧- زيادة المنافسة في السوق الدولية أدى إلى انخفاض مستويات الأرباح المتحققة، ولذلك نجد أن هناك توجهاً دولياً وعربياً نحو اندماج المصارف والذي سيعطيها قدرة أكبر على المنافسة في السوق المحلية والدولية، إلا أن أمراً كهذا غير

موجود على الساحة الاقتصادية السورية. ونتيجة هذا كله لن تكون الصناعة المصرفية في سورية بمنأى عن الوقوع في الأزمات.

رابعاً - هدف البحث :

يهدف البحث إلى :

- ١- دراسة اتفاقية تحرير الخدمات المالية.
- ٢- تحديد نقاط القوة التي يتسم بها القطاع المصرفي الوطني في سورية، وتحديد نقاط الضعف التي تشوب عمل القطاع المصرفي في سورية.
- ٣- دراسة الآثار المتوقعة على القطاع المصرفي في سورية بفرض أنه تم تحرير تجارة الخدمات وفقاً للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، آخذين بعين الاعتبار خطوات الإصلاح المصرفي في سورية، ودورها في تعزيز وتمكين قدرات وإمكانيات هذا القطاع.
- ٤- كيف يمكن تحسين مستوى الأداء في هذا القطاع ليكون قادراً على المنافسة وتعظيم الآثار الإيجابية وتلافي الآثار السلبية التي يمكن أن تتحقق.

خامساً - فروض البحث :

- ١- إن انضمام سورية للمنظمة سينتج عنه آثار إيجابية في الأمد المتوسط والطويل تتمثل في رفع كفاءة البنوك التجارية المحلية، وزيادة قدرتها على جذب الاستثمارات الخارجية، وسيمنح القطاع المصرفي الوطني إمكانية تحقيق وجوده في السوق العربية والعالمية .
- ٢- إن انضمام سورية للمنظمة سينتج عنه آثار سلبية في الأمد القصير تتمثل في انخفاض قدرة البنوك الوطنية على مجابهة التكتلات المصرفية العملاقة، حيث إن هذه المصارف العملاقة أكثر قدرة على المنافسة والوجود في الأسواق العالمية، وتطوير وتحسين الخدمات المصرفية، ومواكبة التقنيات الجديدة في مجال العمل والخدمات المصرفية.

٣- أسهمت مجموعة الإصلاحات المصرفية والمالية في سورية إلى تحقيق بعض التقدم في تنافسية القطاع المصرفي السوري وجعلت منه يحتل موقع لا بأس فيه على المستوى العربي والعالمي.

سادساً - منهج البحث :

سوف نعتمد الأسلوب التاريخي والتحليلي والمقارن وذلك من خلال الاستعانة بالبيانات والأرقام المنشورة في التقارير والمجموعات الإحصائية الدولية والعربية، والاستعانة بالمؤشرات الاقتصادية المفيدة في هذه الدراسة، كما أننا سنلجأ إلى أسلوب المقارنة مع بعض بيانات الدول العربية والأجنبية لإظهار حجم ومستوى تطور أداء القطاع المصرفي السوري ونواحي الضعف والقوة. كما أنه سيتم إجراء استبيان لمعرفة آراء المصارف ووجهات نظرهم. وتم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات وقد تضمن الفصل التمهيدي الإطار العام للبحث وتضمن الفصل الأول التعريف بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وموقفها من القطاع المصرفي، أما الفصل الثاني فيتضمن دراسة الخدمات المصرفية في سورية وموقعها عربياً وعالمياً، أما الفصل الثالث فيتضمن تحديد التحديات التي تواجه العمل المصرفي والدراسة الميدانية ودراسة الآثار السلبية والإيجابية الناجمة عن تحرير القطاع المصرفي وفقاً للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، وسبل وخيارات تجاوز الآثار السلبية وتعضيم الآثار الإيجابية وفي النهاية عرض الاستنتاجات والتوصيات، ومن ثم المراجع.

سابعاً - صعوبات البحث :

١- على الرغم من أهمية قطاع الخدمات وخاصة القطاع المصرفي، فإن الدراسات ضئيلة جداً في مجال آثار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) على قطاع الخدمات السوري، وهي معدومة تقريباً في مجال آثار هذه الاتفاقية على القطاع المصرفي في سورية، وإن معظم الدراسات المتوفرة تتمحور حول آثار المنظمة على القطاعات السلعية (الصناعة - الزراعة).

٢- كما وجد الباحث اختلافاً في تقييم قيمة تجارة الخدمات بين المصادر الدولية الأجنبية، فمثلاً قيمة صادرات سورية في الخدمات التجارية بلغت ٢٢٢٢ مليون دولار لعام ٢٠٠٤ في إحصاءات التجارة الدولية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٦ بينما هذه القيمة في إحصاءات التجارة الدولية الصادرة عن الأونكتاد بلغت ٢٧٧٦ مليون دولار لعام ٢٠٠٤.

ثامناً - دراسات سابقة :

إن الدراسات التي تبحث في مجال آثار منظمة التجارة العالمية على القطاعات الاقتصادية في سورية تتناول القطاعات السلعية (الزراعة - الصناعة)، ولا يوجد أية أبحاث تبحث في مجال آثار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على القطاع المصرفي في سورية، ولكن هناك إشارات بسيطة جداً إلى الأثر السلبي للاتفاقية، وإن المنافسة لن تكون في صالح المصارف السورية، ولكن هناك العديد من الدراسات التي تبحث في آثار اتفاقية (GATS) على القطاع المصرفي العربي وبعض القطاعات المصرفية العربية، وهناك دراسات أخرى تبحث في آثار الاتفاقية على المصارف الإسلامية، وسنعمل على استعراض موجز لبعض هذه الدراسات :

١- الآثار المتوقعة لانضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد السوري، الدكتور عبد الهادي الرفاعي - الدكتور محمد عكروش - هناء يحيى سيد أحمد، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٧) العدد (١) ، ٢٠٠٥ . حيث أشارت هذه الدراسة إلى أن الخدمات المالية في سورية متخلفة، وأن نشاط البنوك والتأمين سيتعرض للمنافسة والانحيار.

٢- اتفاقيات الجات الدولية -الرابحون دوماً والخاسرون دوماً ، (الدكتور عدنان شوكت شومان)، دار المستقبل العربي، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٦. وقد رأت هذه الدراسة أن الخدمات في سورية ستتعرض لمنافسة فاشلة، لأنها غير قادرة على الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المتطورة وخاصة في مجال العمل المصرفي .

٣- البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية، (الدكتور محمد صفوت قابل)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول ٢٠٠٢ ، جامعة عين شمس، كلية الاقتصاد. تحدثت هذه الدراسة عن الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات وعن الآثار العامة لهذه الاتفاقية ومن ثم تناولت هذه الدراسة آثار الاتفاقية الإيجابية والسلبية على المصارف الإسلامية، كما أنها وضعت مجموعة من المقترحات لمواجهة تحرير الخدمات المالية.

٤- تحرير التجارة في الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية : التزامات الدول العربية وقضايا المفاوضات الحالية، (اتحاد المصارف العربية)، تموز/ يوليو ٢٠٠٣ . تحدثت هذه الدراسة عن الخدمات المالية عالمياً، ومن ثم تحدثت عن اتفاقية (GATS) وعن التزامات الدول العربية في قطاع المصارف والتأمين .

٥- آثار انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) ملامح ونتائج الانضمام، التحديات والفرص، (الدكتور يحيى عبد الغني أبو الفتوح)، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، العدد الأول، يناير ٢٠٠٧. وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج :

- يتوقع أن تتجه تكاليف الخدمات المصرفية المالية في المملكة، نحو الانخفاض بعد دخول المؤسسات المصرفية الأجنبية في المملكة.

- يتوقع أن تتحسن الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف السعودية بشكل أكبر بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.

- يتوقع أن تتنوع الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف السعودية بشكل أكبر بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.

٦- التأثيرات المتوقعة لاتفاقية الجات على القطاع المصرفي الأردني، (هشام غرابية، ومحمد ناصر أبو عاقولة) . مجلة دراسات ، العلوم الإدارية ، الجامعة الأردنية، المجلد ٢٤، العدد ١، ١٩٩٧. وقد قام الباحثون بتصميم استبيان خاص بهذه الدراسة وتوزيعه على مجموعة من المصارف الأردنية ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك مجموعة من الآثار الإيجابية المتمثلة في رفع كفاءة وفعالية المصارف

الأردنية، وزيادة القدرة على تعزيز دور الوساطة المالية، وسهولة دخول الأسواق المالية الدولية، وزيادة قدرة السياسات النقدية المحلية على استيعاب آثار السياسات الائتمانية للمصارف العالمية. كما خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك مجموعة من السلبات التي تنحصر بعدم قدرة المصارف التجارية الأردنية على مجابهة التكتلات المصرفية والمالية العملاقة في حقول الاستثمار.

أما دراستنا الحالية فتتميز بمحاولتها ما يلي:

١- دراسة الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات واتفاقية تحرير الخدمات المالية بشكل معمق، وتوزع تجارة الخدمات عربياً وعالمياً.

٢- تركيز الدراسة على القطاع المصرفي الوطني، والتي تناولت :

أ- دراسة واقع المصارف السورية والقطاع المصرفي من حيث عدة نواحي :
- الإصلاح المصرفي والمالي ونتائج هذا الإصلاح - الأداء المصرفي -
هيكلية القطاع المصرفي - نقاط القوة والضعف في الجهاز المصرفي السوري.

ب- دراسة موقع القطاع المصرفي السوري ضمن المصارف العربية والعالمية.

٣- تحديد إيجابيات وسلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتقديم الالتزامات فيما يتعلق بتحرير القطاع المصرفي، ووضع مجموعة من الخيارات والسبل والتوصيات لمواجهة الآثار السلبية لتحرير الخدمات المصرفية، وذلك انطلاقاً من واقع وحقيقة القطاع المصرفي الوطني .

تاسعاً : قائمة المصطلحات:

- الخدمة الموردة في إطار ممارسة السلطة الحكومية: أية خدمة تُورد على أساس غير تجاري أو بدون تنافس مع واحد أو أكثر من موردي الخدمات (وذلك حسب الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الاتفاقية).

- نقاط الاستفسار: هي عبارة عن نقاط أو مراكز يتم فيها توفير وجمع جميع الإجراءات المؤثرة على تنفيذ الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، وهذه

الإجراءات يمكن أن تشمل (القوانين - المراسيم - الأنظمة - مبادئ توجيهية إدارية - الاتفاقات التي وقع عليها العضو والتي تؤثر على التجارة في الخدمات - أي تعديل على ما سبق)، بحيث تكون هذه المعلومات متاحة لأي عضو في المنظمة.

- الصراف الآلي (Automatic Teller Machine (ATM وهو جهاز إلكتروني منتشر في أماكن تواجد عملاء المصارف وهو متصل بحاسب المصرف (on line) ويقوم العميل باستخدام بطاقة ائتمان (Debit or credit card) أو بطاقة ذكية (smart card) تمكنه من استخدام جهاز الصراف الآلي للقيام بسحب أو إيداع مبالغ نقدية في حسابه الخاص، بالإضافة إلى العديد من الخدمات المتطورة مثل تحويل الأموال إلكترونياً، ودفع الشيكات، واستبدال العملات الأجنبية وتعبئة طلبات القروض...⁽¹⁾

- البنك الناطق call Banking : هو عبارة عن مركز يتيح للعملاء إجراء تعاملاتهم المصرفية تليفونياً باستخدام رقم سري شخصي، ويعمل ٢٤ ساعة يومياً، و ٧ أيام في الأسبوع، دون توقف حتى في العطلات الرسمية.

- البنك المنزلي Home Banking : هو عبارة عن حاسوب شخصي يتصل إلكترونياً بحساب المصرف وقتياً (On Line) بهدف مساعدة العميل على إتمام العمليات المصرفية التي يريدّها من خلال حصوله على كلمة سر أو رقم سري يمكنه من إدارة حساباته الخاصة في المصرف عبر شبكة الانترنت.

- البنك المحمول Mobile banking : هو عبارة عن الخدمات المصرفية المتاحة من خلال الهاتف المحمول والمرتبطة بالمصرف عبر شبكة الانترنت، بحيث يمكن للعميل الدخول إلى حسابه للاستعلام عن أرصده، وتنفيذ أي من العمليات المصرفية التي يحتاجها.

1 : باقية، إنعام عبد المنعم - العريض، نادية عبد الله : التقنيات المؤتمنة الحديثة المستخدمة في تطوير الخدمات المصرفية وأثرها على المتعاملين مع المصارف، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية (العلوم الإنسانية) المجلد الثامن، العدد الثاني، ٢٠٠٥، ص ١٢٤.

- نقاط البيع الإلكترونية (E.P.O.S) : هي أجهزة إلكترونية موجودة لدى بعض المؤسسات التجارية، تتيح للعميل استخدام البطاقات المصرفية التي يمتلكها للقيام بتسديد التزاماته المالية من خلال الخصم على حسابه إلكترونياً عند تمرير هذه البطاقة داخل تلك الأجهزة المتصلة إلكترونياً بحساب المصرف وقتياً (On line).

- الانترنت المصرفي (Internet Banking) : يمكن الاستفسار من خلال هذه الخدمة عن تفاصيل الحسابات، والودائع، ومعلومات فورية عن الأسواق المالية كأسعار الأسهم والسندات في البورصات الدولية ومؤشراتها، وكذلك تنفيذ أوامر العميل بالإيداع، والسحب، أو المقاصة، وشراء الأسهم، وحتى شراء العقارات، ودفع الفواتير المتنوعة، وإدارة النقد، وخدمات الخزينة، وخطابات الاعتماد، كل ذلك من خلال موقع المصرف على شبكة الانترنت.^(١)

- التلفاز الرقمي Inter Active Digital Television : هو عبارة عن عملية ربط عبر الأقمار الصناعية لجهاز التلفاز الذي يكتنيه المتعامل، سواء في بيته أم في مكان عمله، مع حاسبات المصرف الذي يتعامل معه، وتعد هذه الخدمة من أحدث القنوات التي تم ابتكارها، والتي تمكن المصارف من التفاعل مع المتعاملين في منازلهم، مما يؤدي إلى اتساع إمكانية جذب المزيد من المتعاملين (خاصة ربات البيوت وذوي الاحتياجات الخاصة) وتقديم المعلومات والاستشارات التي يحتاجونها وعلى مدار الساعة.^(٢)

$$\text{معدل كفاية رأس المال لمقابلة} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان}} \leq 8\% \text{ (٣)}$$

1 : طريبة، جوزيف، الصيرفة الإلكترونية، اتحاد المصارف العربية، لمجلة المصارف، العدد ٢٤٢، ٢٠٠١، ص ١٣١.

2 : باقية، إنعام عبد المنعم - العريض، نادية عبد الله، مرجع السابق، ص ١٢٤.

3 : عبد الحميد، عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، ٢٠٠١، ص ٩٦.

$$\frac{\text{الأصول}}{\text{حق الملكية}} = \text{نسبة الرفع المالي (Leverage Measure)}$$

وتعكس هذه النسبة حجم الأصول التي تخصصها المؤسسة لدعم حقوق الملكية. ^(١)

- الأدوات ذات الفائدة المعومة: وهو ما يعرف بالقروض ذات المعدلات المتغيرة (المتحركة) (Floating – rate Loans) التي تسمح للمصارف بدعم أصولها طويلة الأجل بإيداعات قصيرة دون أن تعرض نفسها بشدة إلى مخاطر سعر الفائدة. ^(٢)

$$\frac{\text{صافي الدخل}^{(٣)}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} = \text{العائد على حق الملكية (ROE)}$$

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{العائد على الأصول (ROA)}$$

- الديون غير المنتجة: يتم تصنيف الديون من حيث درجة مخاطرها وذلك وفقاً لتعليمات الرقابة المصرفية الصادرة عن مجلس النقد والتسليف رقم ١٣ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩ إلى ديون منتجة للفوائد (ديون عادية - ديون عادية تتطلب إهتماماً خاصاً) وإلى ديون غير منتجة للفوائد (ديون دون المستوى العادي - ديون مشكوك بتحصيلها - الديون الرديئة). ^(٤)

1 : الشعار، محمد نضال: أسس العمل المصرفي، ٢٠٠٥، ص ٢٥٣.

2 : المرجع السابق، ص ٢٣٣.

3 : حمادة، طارق عبد العال: تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطر)، الدار الجامعية، ٢٠٠١، ص ٨١.

4 : pdf : 4 www. Banquecentrale.gov.sy/Ban-sup/License/0013-cmc-0094-creditriskrating-ar.

الفصل الأول

الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)

المقدمة:

لقد شهد العالم منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي وحتى الآن تطورات ومتغيرات سياسية واقتصادية كبيرة، حيث تم إنشاء صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي I.B كنتيجة لمؤتمر (بريتون وودز) الذي عقد في الولايات المتحدة الأمريكية في ولاية (نيو هامشاير) عام ١٩٤٤، وكان الهدف من تأسيس هاتين المؤسستين هو إعداد الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية لمرحلة ما بعد الحرب، ووضع ضوابط وقواعد لهذه التجارة وتجنب تكرار حالات الكساد الشديدة لاقتصاد العالم، والعمل على تحقيق الاستقرار، وتنظيم المعاملات المالية الدولية بين الأمم، وتوفير المرونة اللازمة لإعادة بناء الاقتصاد العالمي بعد الحرب.

ومن بين السياسات الاقتصادية الدولية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية سياسة إطلاق حرية التجارة، والتخلص من السياسات الحمائية التي سادت عقد الثلاثينيات، ولذلك كان هناك توجه ورغبة دولية في إيجاد جهاز تجاري دولي يشرف على تنفيذ هذه التجارة الدولية، ويعمل على حل النزاعات التجارية بين الدول، وفي الوقت نفسه يكون الجهاز مكملاً لمؤسسات مؤتمر (بريتون وودز). ففي عام ١٩٤٧ توصل المجتمع الدولي إلى التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT، وفي عام ١٩٤٨ حاول المجتمع الدولي إقامة منظمة التجارة الدولية ITO إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل، نتيجة رفض الكونغرس الأمريكي التصديق على عضوية الولايات المتحدة في المنظمة، إلا أن تطوير وتوسيع اتفاقية (الغات) بدأ عام ١٩٤٩ في اجتماع (أنيسي) وانتهى في عام ١٩٩٤ بالإعلان عن انتهاء جولة الأوروغواي التي استمرت ما بين ١٩٨٦ - ١٩٩٤ حيث انتهت هذه الجولة بتأسيس منظمة التجارة العالمية WTO، ومن بين ما يميز هذه الجولة الأخيرة أنها نجحت في تأسيس أول اتفاقية دولية تهتم وتنظم وتخصص في تجارة الخدمات على المستوى العالمي (الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS)، وذلك لأهمية هذا القطاع في التجارة الدولية ودخول هذا القطاع مجال التنافس الدولي، فهناك الكثير من

الاقتصاديات مبنية على قوة قطاع الخدمات فيها. وقطاع الخدمات قطاع واسع وكبير، فهو يشمل نشاطات كثيرة جداً (خدمات الإعلان - السياحة - التأمين - المصارف - النقل - الاتصالات - البورصات - تجارة التجزئة والجملة - التوزيع والصحة... الخ). فالاتصالات في سورية تحتل المرتبة الثانية بعد النفط كمورد للخرينة، ونستطيع أن نقول بأن قطاع الخدمات شهد تطورات وتغييرات عديدة وكثيرة في مختلف المجالات الخدمية (النقل - المواصلات - المصارف - التعليم...)، إلا أننا نستطيع أن نؤكد أن أكثر المجالات الخدمية التي شهدت تحديثاً وتطويراً هو القطاع المصرفي (مصارف خاصة - مصارف إسلامية - سرية مصرفية - تطوير وتحديث القطاع المصرفي العام....).

إن التنافس الدولي في تجارة الخدمات سوف تنعكس آثاره الايجابية والسلبية على المستوى البعيد والقريب على القطاعات الخدمية في سورية، ومن بين هذه القطاعات الأكثر أهمية هو القطاع المصرفي، وذلك لارتباطه المباشر والقوي بالسياسة المالية والنقدية للدولة، وتأثيره على النشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية، وما نود الوصول إليه هو معرفة فيما إذا كان القطاع المصرفي السوري قادر على المنافسة مع المصارف العربية والأجنبية، وذلك بفرض أن سورية أصبحت عضواً في منظمة التجارة العالمية، ومعرفة آثار ومنعكسات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات (GATS) على القطاع المصرفي في سورية.

المبحث الأول

التعريف بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)

أولاً: الفرق بين السلع والخدمات:

يعتبر الفكر المعاصر أن السلعة والخدمة هما جناحا الإنتاج، وأن كثيراً من الخدمات لا يمكن فصلها عن السلع، وعلى سبيل المثال يعتبر نشاط التوزيع المادي للسلع Physical Distribution نشاطاً خدمياً، حيث يشتمل على عمليات النقل والإعلان والتسويق والبيع، ولا نتصور هذا النشاط بغير وجود السلع، كما لا نتصور وجود السلع بدون هذا النشاط، هذا فضلاً عن أن تكلفة السلعة النهائية تدخل فيها تكلفة هذا النشاط الخدمي، كما أن التغير في شكل أي من السلعة أو الخدمة يستتبع بالضرورة تغيير شكل الآخر^(١).

وعلى الرغم من أن كلاً من تجارة السلع والتجارة في الخدمات يقوم على أساس من نظرية الميزة النسبية التي قال بها (Ricardo ريكاردو)، وما أضيف إليها من تطوير على أيدي (جون ستيوارت ميل John Stuart Mill) و(مارشال Marshal) و(أدجورث Edgeworth) ثم ما جرى عليها من تعديل على أيدي (أيلي هكشر Eli Hickcher) و(برتل أولين Bertil Ohlin)^(٢)، إلا أن هناك مجموعة من الأسباب أو الفوارق بين السلع والخدمات حالت دون تطبيق اتفاقية GATT على تجارة الخدمات، وتبني أو تأسيس اتفاقية جديدة خاصة بتجارة الخدمات GATS، مع أن هذه الاتفاقية الجديدة GATS تطبق القواعد الرئيسية لاتفاقية GATT، ولكن مع تعديل هذه القواعد بالشكل المناسب، مع الأخذ في الاعتبار الفوارق بين السلع والخدمات وبين الأشكال الأربعة التي تجري بموجبها التجارة الدولية في الخدمات :

1 : الحجازي، عبيد علي أحمد: الأساس الفكري لتجارة الخدمات، مجلة مصر المعاصرة. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، السنة التسعون، العدد ٤٥٣/٤٥٤، يناير/أبريل ١٩٩٩، ص ١٦٧.

2 : الحجازي، عبيد علي أحمد، المرجع السابق، ص ١٣٥.

١- إن تجارة السلع والخدمات يختلفان في واسطة التسليم، فإذا كانت واسطة التسليم في تجارة السلع هي السلعة ذاتها، فإن واسطة التسليم في تجارة الخدمات هي الفرد ذاته الذي يشكل من خلال المعرفة البشرية جوهر الخدمة^(١).

٢- من الخصائص الأساسية للخدمات أنها غير محسوسة ولا مرئية، خلافاً للسلع التي تتصف بأنها محسوسة ومرئية^(٢)، وهو ما يجعل من الصعب على العميل أن يرى هذه الخدمة أو أن يتفقدتها قبل شرائها، كما يجعل قرار الطلب عليها وشراءها أمراً صعباً^(٣). كما أن الخدمات خلافاً للسلع لا يمكن تخزينها (هذا الوصف ليس وصفاً مطلقاً فبعض الخدمات يمكن مشاهدتها مثل تقارير الخبراء على قرص ممغنط كما أنه يمكن تخزين بعض الخدمات كنظام الإجابة الهاتفية).

٣- تشتمل التجارة الدولية في السلع على انتقال مادي للسلع من بلد إلى آخر. وإن القليل من صفقات الخدمات تؤدي إلى انتقال عبر الحدود. وكأمثلة على الصفقات التي تتم عبر الحدود يمكن الاستشهاد بالخدمات التي تنقل بالاتصالات السلكية واللاسلكية (مثل تحويل الأموال بالطريق المصرفي)، أو الخدمات المتمثلة في شكل سلع (مثل التقرير الفني الذي يكتبه الخبير، أو برنامج الحاسوب المسجل على قرص).

٤- في معظم صفقات الخدمات لا يمكن الفصل بين زمان ومكان الاستهلاك، ويكون القرب بين مقدم الخدمة والمستهلك أمراً مطلوباً، ويمكن تحقيق هذا القرب عن طريق إقامة حضور تجاري في البلد المستورد (كافتتاح فرع أو شركة تابعة)، أو انتقال الأشخاص الطبيعيين لفترات مؤقتة (كالمحامي والمهندس الذين ينتقلون إلى بلد آخر لتقديم خدماتهم)، كما أن طبيعة بعض الخدمات تقتضي انتقال المستهلكين إلى البلد الذي تتوفر فيه الخدمات (كانتقال السياح لزيارة البلدان السياحية، أو الطلاب الذين يسافرون إلى بلد آخر لتلقي تعليمهم العالي)، أي أن السلع تتطلب عبوراً مادياً

1 : المرجع السابق، ص ١٣٠.

2 : أمانة الكومنولث - مركز التجارة العالمية الأونكتاد / م.ت.ع دليل الأعمال إلى اتفاقيات التجارة العالمية BUSINESS GUIDE TO THE URUGUAY ROUND 1999 ص ٢٥٧.

3 : الحجازي، عبيد علي أحمد: مرجع سابق، ص ١٦٥.

عبر حدود البلد المعني، أما تقديم الخدمات فيتم وفقاً لأربعة أشكال وهذا ما سيتم إيضاحه لاحقاً. (١)

٥- اختلاف الطريقة التي تمنح بها الحكومات حماية للصناعة المحلية (السلعية والخدمية). فحماية الصناعات التي تنتج السلع تكون في العادة عن طريق فرض تعريفات جمركية، أو من خلال إجراءات حدودية أخرى مثل القيود الكمية، وإن قواعد (الجات) تطلب من البلدان أن توفر مثل هذه الحماية من خلال التعريفات الجمركية، ولا تشجعها على استعمال القيود الكمية، أو أية قيود أخرى مماثلة. ولكن الخدمات غير ملموسة، والكثير من صفقات الخدمات لا تشتمل على انتقال عبر الحدود، ولهذا فإن حماية صناعة الخدمات تكون بواسطة أنظمة ولوائح محلية وطنية خاصة، تطبق على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبواسطة مشاركة موردي الخدمات الأجانب في الصناعات المحلية. وعلى سبيل المثال فقد تحظر اللوائح على موردي الخدمات الأجانب (مثل المصارف أو شركات التأمين) الاستثمار أو تأسيس فروع لها قد تكون ضرورية من أجل تقديم الخدمات. وقد تطبق الأنظمة واللوائح بشكل تمييزي على الأشخاص الطبيعيين الذين يقدمون الخدمات فتكون معاملتهم أقل من معاملة المنتجين المحليين (عدم تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية). كما قد تطبق معاملة غير متماثلة لموردي الخدمات من مختلف البلدان (عدم تطبيق مبدأ المعاملة الأكثر رعاية MFN). (٢)

ثانياً : التعريف بتجارة الخدمات:

تجارة الخدمات اصطلاحاً^(٣): هي ذلك النشاط الاقتصادي الذي ينصرف إلى التجارة في الأشياء غير المنظورة Trade in Invisible وتسمى تجارة الخدمات (Trade in Services) وقد تم إدراج هذه التجارة على قائمة المفاوضات بجولة أوروغواي (١٩٨٦-١٩٩٤) بينما جاء تعريف تجارة الخدمات في نص الاتفاقية العامة للتجارة

1 : أمانة الكومنولث - مركز التجارة الدولية، مرجع سابق، ص ٢٥٨.

2 : المرجع السابق، ص ٢٥٩.

3 : الحجازي، عبيد علي أحمد، مرجع سابق، ص ١٣١.

في الخدمات وذلك في المادة الأولى من الملحق ١/ب الخاص بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات^(١) GATS كما يلي (في هذا الاتفاق تعرف التجارة في الخدمات على أنه توريد الخدمة:

- أ- من أراضي عضو ما إلى أراضي عضو آخر (خدمات عبر الحدود).^(٢)
 - ب- من أراضي عضو ما إلى مستهلك الخدمة في أراضي عضو آخر (الخدمات التي تستهلك في الخارج)^(٣).
 - ج - من خلال الوجود التجاري لمورد الخدمة من عضو ما في أراضي أي عضو آخر (الوجود التجاري في الخارج)^(٤).
 - د- من خلال وجود أشخاص طبيعيين من مورد خدمة من عضو ما في أراضي أي عضو آخر (حركة العمالة المؤقتة)^(٥).
- وهي تمثل الأشكال الأربعة لتوريد الخدمة، ويستثنى من مجال التجارة في الخدمات، الخدمات الموردة في إطار ممارسة السلطة الحكومية، أي الخدمات التي تورد على أساس غير تجاري، أو بدون تنافس مع واحد أو أكثر من موردي الخدمات، وذلك حسب ما جاء في نص الاتفاقية في المادة الأولى من الجزء الأول.
- ووفقاً لتقديرات منظمة التجارة العالمية فإن أكثر من نصف التجارة العالمية في الخدمات تتم من خلال الوجود التجاري لموردي الخدمات في الأسواق^(٦).

1 : يمكن قراءة نص الاتفاقية والحصول عليه من مواقع شبكة المعلومات الدولية وهي
www.wto.org/english/docs-e/legal-e/26-gats-01-e.HTM
www.Arablow.Org/Download/GATS-wtoconv.doc

كما يمكن قراءة نص الاتفاقية بالمرجع التالي:

Business Guide to the General Agreement on Trade in Services: International Trade Centre –Commonwealth Secretariat 1999

- 2 : مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والتحويلات المصرفية.
- 3 : كالسياحة والتعليم والعلاج بالخارج.
- 4 : من خلال المشروعات أو الشركات أو فروعها أو مكاتب التمثيل.
- 5 : كالعمالة الماهرة وغير الماهرة والخبراء.
- 6 : عبد الخالق، سعيد: تحرير تجارة الخدمات وانعكاساته على القطاع المصرفي العربي، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد ١٠٨ - ٢٠٠١ - ص ١٥٣ .

ثالثاً : مفهوم تحرير تجارة الخدمات :

إن تحرير التجارة في الخدمات يختلف عن تحرير التجارة في السلع، حيث إنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة ((عبور حدود)) وتعريفات جمركية بالنسبة إلى الخدمات، وإنما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين والقرارات والإجراءات التي تضعها كل دولة، وإن الهدف الذي تسعى اتفاقية الخدمات إلى تحقيقه هو إزالة وتخفيض هذه القيود بحيث يمكن التوصل في النهاية إلى نظم للتبادل الحر للخدمات يعكس مدى التحرر من القوانين والتشريعات الوطنية و القواعد والإجراءات التي تفرضها الدولة، والتي تصبح محل التعارض لتحقيق تحرير تدريجي وصولاً إلى التحرير الكامل، في تجارة الخدمات.^(١) وبالتالي فإن تحرير التجارة الدولية في الخدمات يعني :

اتخاذ إجراءات تؤدي إلى توسيع النفاذ للأسواق لموردي الخدمات الأجانب وتخفيض التمييز ضدهم بما يؤدي إلى مساواتهم بموردي الخدمات المحليين.^(٢)

رابعاً : الهدف الأساسي للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات(GATS):

تعد أهداف GATS مماثلة لأهداف GATT، حيث إنها تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي لجميع الشركاء التجاريين، ولتطوير البلدان النامية من خلال تطوير تجارة الخدمات. فقد سعى الاتفاق إلى تحقيق ذلك من خلال تطبيق أحكام وقواعد الجات على تجارة الخدمات بعد إجراء بعض التعديلات الضرورية التي تأخذ بالاعتبار الخصائص المميزة لتجارة الخدمات^(٣). وقد تم وضع اتفاق تجارة الخدمات على أساس الخبرة المستفادة من نظام اتفاقية (الجات).^(٤)

1 : عبد الحميد، عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، ٢٠٠١، ص ١٠٩.

2 : المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلة علمية محكمة يصدرها معهد التخطيط القومي في مصر، المجلد التاسع، العدد الأول، يونيو ٢٠٠١، ص ٣٣١

3 : أمانة الكومنولث — مركز التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ٢٦١.

4 : المدرس، عبد الكريم: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وآثارها الاقتصادية، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٠/١٩٩٤، ص ٨٨.

خامساً : بنية الاتفاقية ومجال تطبيقها :

تتكون الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بصفة عامة من ٢٩ مادة في ستة أجزاء وعدة ملاحق، تتضمن شروطاً خاصة بالنسبة لبعض القطاعات الخدمية ويمكن إيجاز بنية الاتفاقية وهيكلها كما يلي :

الجزء الأول: يتناول مجال الاتفاقية أو نطاقها وتعاريف خاصة بالتجارة في الخدمات وهو مكون من مادة واحدة.

الجزء الثاني: يشمل النقاط الرئيسية والضوابط العامة التي تلزم كل عضو بالعمل بها، وهو يتضمن ١٤ مادة، تتناول هذه المواد بالتسلسل (الدولة الأولى بالرعاية - الشفافية - زيادة مشاركة الدول النامية - التكامل الاقتصادي - القواعد والإجراءات المحلية - الاعتراف - الاحتكارات والموردون الوحيدون للخدمات - الممارسات التجارية - إجراءات الوقاية الطارئة - المدفوعات والتحويلات - القيود الخاصة بميزان المدفوعات - المشتريات الحكومية - استثناءات عامة - الدعم).

الجزء الثالث: يتحدث عن الالتزامات المحددة بالنسبة لكل عضو، سواء كانت التزامات أفضية أو بالنسبة لقطاعات خدمية معينة أو أسلوب توريد الخدمات، وهو يتضمن ثلاث مواد والتي تتناول ما يلي: النفاذ إلى الأسواق - المعاملة الوطنية - الالتزامات الإضافية.

الجزء الرابع: يتحدث عن التحرير التدريجي بين الدول الأعضاء لرفع مستوى تحرير تجارة الخدمات، وذلك من خلال جولات التفاوض، وهذا الجزء مكون من ثلاث مواد، وهي تتناول على التسلسل (التفاوض بشأن الالتزامات المحددة - جداول الالتزامات المحددة - تعديل الجداول).

الجزء الخامس: وهو مكون من خمسة مواد، وهي تتناول ما يلي (النشاور - تسوية المنازعات والإنفاذ - مجلس التجارة في الخدمات - التعاون الفني - العلاقة مع المنظمات الدولية الأخرى).

الجزء السادس: وهو معنون بـ أحكام ختامية، وهو مؤلف من مادتين، المادة الأولى تبين الأسباب والحالات التي يمكن فيها للعضو رفض منح مزايا الاتفاق للأخرين، والمادة الثانية تشمل تعاريف لمصطلحات تجارية واردة في نص الاتفاقية.

الملاحق: هذه الملاحق وردت في المادة الأخيرة (٢٩)، ورأت هذه المادة أن الملاحق هي جزء أساسي من الاتفاقية وهي على الشكل التالي :

١- ملحق بشأن انتقال الأشخاص الطبيعيين الموردين للخدمات بموجب الاتفاق.

٢- ملحق بشأن خدمات النقل الجوي.

٣- ملحق بشأن الخدمات المالية (الأول).

٤- الملحق الثاني بشأن الخدمات المالية.

٥- ملحق خاص بشأن مفاوضات خدمات النقل البحري.

٦- ملحق خاص بشأن الاتصالات.

٧- اتفاق خاص بالمفاوضات بشأن الاتصالات الأساسية.

تغطي الاتفاقية جميع الخدمات التجارية في أي قطاع خدمي، ماعدا تلك التي تورد في إطار ممارسة سلطة حكومية، وذلك حسب الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الاتفاقية، وقد عملت أمانة منظمة التجارة العالمية على تقسيم الخدمات إلى ١٢ مجال وهي كالتالي:

١- خدمات الأعمال التجارية (والتي تتضمن الخدمات المهنية والحاسوبية).

٢- خدمات الاتصالات .

٣- خدمات التشييد والخدمات الهندسية .

٤- خدمات التوزيع.

٥- الخدمات التعليمية .

٦- الخدمات البيئية.

٧- الخدمات المالية. (التأمين والخدمات المصرفية).

٨- الخدمات الصحية.

٩- خدمات السياحة والسفر.

١٠- الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية.

١١- خدمات النقل.

١٢- الخدمات الأخرى غير المشمولة في مكان آخر.

وهذه المجالات قسمت إلى ١٥٥ نشاطاً فرعياً.^(١)

سادساً : المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات (GATS)

تنشئ اتفاقية التجارة في الخدمات نوعين من الالتزامات على الدول الأعضاء :

١- الالتزامات العامة : وهي المتضمنة في أحكام ومبادئ الاتفاقية التي تضعها، ويتساوى في الالتزام بها جميع الدول الأعضاء دون استثناء.

٢- الالتزامات المحددة : وهي المتضمنة في جداول العروض المقدمة من كل عضو، والتي يلتزم بموجبها بتحرير قطاعات خدمية معينة وبحدود معينة لمنح الموردين الأجانب للخدمات نفس المعاملة الوطنية^(٢).

أ - مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: The Most Favored Nation

لقد نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية^(٣) من الاتفاقية على أنه يجب على كل عضو أن يمنح موردي الخدمات والخدمات من أي عضو آخر فوراً دون شروط معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لما يماثله من الخدمات وموردي الخدمات من أي بلد آخر.

أي إن الاتفاقية تقضي بأن أي ميزة تمنحها دولة عضو في الاتفاقية لعضو آخر، أو لدولة أخرى غير عضو فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات ينبغي أن تمنح في ذات الوقت ودون شروط أو قيد إلى كافة الأطراف الأعضاء في الاتفاقية.

1 : Business Guide to the General Agreement on Trade in Services: International Trade

Center _commonwealth Secretariat p17

2 : المجدوب، أسامة: الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، ص١١٨.

3 : نص الاتفاقية.

كما نصت الفقرة الثانية من المادة الثانية على أنه يجوز لأي عضو أن يتخذ إجراءات لا تتفق مع الفقرة الأولى من المادة الثانية، شرط أن يكون هذا الإجراء مدرجا في الملحق بشأن الاستثناء من المادة الثانية، ومستوفياً للشروط الخاصة بها.

أي أن هذه الاستثناءات يجب أن تكون واردة ومسجلة في جداول التزامات الدولة العضو، كما إن هذه الاستثناءات تتم مراجعتها بعد مضي خمس سنوات على الأكثر من تاريخ بدء تنفيذ اتفاق الخدمات، وتحديد موعد جديد لإجراء المراجعة والنظر فيما إذا كانت الظروف التي دعت إلى الاستثناء ما تزال قائمة أم لا، ومن حيث المبدأ لا يجوز أن تتجاوز هذه الاستثناءات مدة عشر سنوات، وذلك حسب ما ورد في المادة التاسعة والعشرين من الاتفاقية التي تضمنت ملحقاً خاصاً بشأن الاستثناءات من المادة الثانية، حيث نشأت الحاجة إلى وضع هذا الملحق في الاتفاقية بسبب قلق بعض الصناعات من أن هذه القاعدة سمحت للمنافسين في البلدان التي تطبق سياسات تقييدية نسبياً بأن تستفيد من أسواقها المحمية مع تمتعها في نفس الوقت ((بفرصة الدخول)) إلى الأسواق التصديرية الأقل تقييداً بلا مقابل. وقد أعرب عن هذا القلق بجلاء في مناقشات الاتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات عند تناول موضوع الخدمات المالية والاتصالات، وأدى ذلك بمندوبي الصناعات في البلدان ((المفتوحة)) نسبياً إلى المطالبة باستثناءات من قاعدة الدولة الأولى بالرعاية كوسيلة لفرض مبدأ المعاملة بالمثل على أساس القطاعات. (١)

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي طلبت الاستثناء من تطبيق مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية قد بلغ ٦١ دولة، بالإضافة إلى ١٢ دولة عضو في الاتحاد الأوروبي من إجمالي عدد الدول التي قدمت جداول التزامات محددة والبالغ عددها ٩٤ دولة بالإضافة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. (٢)

1 : صندوق النقد العربي - اتفاقية الجات وأثارها على البلاد العربية- تحرير سعيد النجار- الكويت ١٧-١٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٩٥، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ص ٢٣٤ .

2 : عبد الحميد، عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك - الدار الجامعية ٢٠٠١ ص ١١٤ .

كما نصت الاتفاقية في الفقرة الثالثة من المادة الثانية على أنه يجوز للدولة العضو منح مزايا لبلدان مجاورة، بهدف تسهيل تبادل الخدمات التي تنتج وتستهلك محليا ضمن المناطق الحدودية المتجاورة فقط.

ولذلك على الدول الأعضاء تقديم قائمة بالاتفاقات الثنائية أو الجماعية التي ترغب الدول في استثنائها من هذه القاعدة، وتتضمن تلك القوائم البيانات التالية :

- تحديد القطاع أو القطاعات الخدمية التي ينطبق عليها الاستثناء.

- توضيح الإجراءات التي تتعارض مع شرط الدولة الأكثر رعاية.

- أسماء الدول أو الدولة التي ينطبق عليها.

- المدة المطلوبة لاستمرار الاستثناء .

- الشروط التي من أجلها يطلب الاستثناء. (١)

ومن الأغراض التي تجعل البلدان تقرر استثناءات من هذا المبدأ: هو الرغبة في الحفاظ على المعاملة التفضيلية التي تقدم لبعض البلدان في قطاع الخدمات، بموجب التعاون الإقليمي أو بموجب أية ترتيبات أخرى. (٢)

ب - مبدأ الشفافية: (Tranaparency) :

لقد نصت المادة الثالثة من الاتفاقية على مجموعة من النقاط وهي:

١- يجب على كل عضو نشر جميع الإجراءات (٣) التي تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية، أو التي تؤثر على تنفيذها على أن يتم هذا النشر بسرعة كبيرة وفي موعد لا يتجاوز بدء سريان هذه الإجراءات.

1 : الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) - التجارة في الخدمات - أوراق موجزة (١٠) الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (WTO) الدوحة، قطر ٩-١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠١، ص ١٤.

2 : أمانة الكومنولث - مركز التجارة الدولية: دليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية- مرجع سابق، ص ٢٦٤.

3 : هذه الإجراءات يمكن أن تكون: قرارات - مراسيم - اتفاقيات دولية اقتصادية - قوانين..الخ، والتي تؤثر على تنفيذ الاتفاقية.

٢- وإذا تعذر تنفيذ النشر عن الإجراءات وفقاً لما سبق، فينبغي على العضو أن يجعل المعلومات متاحة بأيّة طريقة أخرى.

٣- يجب على العضو أن يخطر مجلس التجارة في الخدمات وبسرعة بأيّة قوانين، أو أنظمة، أو مبادئ أو تعديلات جديدة تحمل تأثيراً على تنفيذ الاتفاقية.

٤- يجب على كل عضو إنشاء مراكز استفسار لتوفير المعلومات لباقي الدول الأعضاء خلال عامين من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، وذلك بالنسبة للدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية فيمكن أن تستثنى من المدة المحددة لإنشاء مراكز المعلومات المشار إليها.

٥- يمكن لأي عضو إخطار مجلس التجارة في الخدمات بأيّة إجراءات يتخذها أي عضو آخر، ويعدّها العضو مؤثرة في تنفيذ بنود الاتفاقية. وجاءت المادة الثالثة المكررة لتبين أنه ليس على الأعضاء أن يعلنوا عن المعلومات السرية التي قد يؤدي الإعلان عنها إلى إعاقة تنفيذ القوانين، أو إلحاق الأذى بالمصلحة العامة، أو إلحاق الضرر بالمصالح التجارية المشروعة لمنشآت معينة عامة أو خاصة.

ج - مبدأ التحرير التدريجي Progressive Liberalization :

لقد جاء الجزء الرابع من الاتفاقية معنوناً بـ (التحرير التدريجي)، وتضمن هذا العنوان ثلاثة عناوين فرعية، لكل منها مادة خاصة به. وتناولت المادة ١٩ (المادة الأولى من الجزء الرابع) (التفاوض بشأن الالتزامات المحددة) مفهوم التحرير التدريجي والغاية منه، حيث بينت أنه على الدول الأعضاء الدخول في جولات تفاوضية متتابعة، تبدأ بعد مرور خمس سنوات كحد أقصى منذ بدء نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية، ودورياً بعد ذلك، وذلك بهدف تخفيف أو إلغاء الآثار السلبية للإجراءات المختلفة على التجارة في الخدمات، كوسيلة من وسائل توفير النفاذ الفعال إلى الأسواق، وذلك بما يحقق مصالح جميع المشاركين على أساس المنفعة المتبادلة، وتحقيق توازن شامل بين الحقوق والالتزامات .

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ١٩ على أنه ينبغي أن تراعي عملية التحرير أهداف السياسات الوطنية، ومستويات التنمية في مختلف البلدان الأعضاء، سواء على

الصعيد الكلي، أو على صعيد القطاعات المختلفة. وينبغي توفير المرونة المناسبة لمختلف الأعضاء من البلدان النامية لفتح عدد أقل من القطاعات، وتحرير أنماط أقل من العمليات، والتدرج في توسيع نطاق النفاذ إلى الأسواق بما يتلاءم مع أوضاعها التنموية، وعند إتاحة نفاذ موردي الخدمات الأجانب إلى أسواقها، يمكن للدول النامية فرض شروط للوصول إلى الأسواق تسمح بتحقيق الأهداف المشار إليها في المادة الرابعة من الاتفاقية (توسيع مشاركة البلدان النامية).

وهذه الشروط أو القيود تم ذكرها في المادة ١٦ (النفاذ إلى الأسواق) من الاتفاقية، ولكن فيما لو أدرجت الدولة العضو في جداول التزاماتها، أي حتى تصبح الشروط نافذة يجب ذكرها في جداول الالتزامات :

- الحد من عدد موردي الخدمات، سواء على شكل حصص عديدة، أو احتكارات، أو موردين وحيدين للخدمات، واشتراط إجراء اختبارات للحاجة الاقتصادية .
 - الحد من إجمالي قيمة التعامل أو الأصول الخدمية على شكل حصص عديدة أو اشتراط إجراء اختبارات للحاجة الاقتصادية .
 - الحد من إجمالي هذه العمليات الخدمية، أو من إجمالي كمية المخرجات الخدمية مترجما إلى وحدات عديدة موصوفة على شكل حصص، أو اشتراط إجراء اختبارات للحاجة الاقتصادية.
 - الحد من عدد الأشخاص الطبيعيين الذين يجوز توظيفهم في قطاعات خدمات معينة، أو الذين يجوز لمورد خدمات ما أن يوظفهم، والذين يعتبرون ضروريين لتوريد خدمة محددة، أو ذوي صلة مباشرة بها، وذلك في شكل حصص عديدة أو اشتراط إجراء الاختبارات الاقتصادية .
 - الإجراءات التي تقيد أو تشترط على مورد الخدمات أن يوردها من خلال أنواع معينة من الكيانات القانونية، أو المشاريع المشتركة.
 - الحد من مشاركة رأس المال الأجنبي من خلال تحديد نسبة مئوية قصوى للملكية الأجنبية للأسهم، أو قيمة إجمالية للاستثمارات الأجنبية الفردية أو الملكية .
- على الرغم من السماح بهذه الشروط التقييدية، إلا أن الدول الأعضاء ملزمة بالدخول في مفاوضات ثنائية أو جماعية، تهدف إلى المزيد من تحرير تجارة الخدمات آخذين

بعين الاعتبار أهدافهم الاقتصادية الوطنية بعد السنة الخامسة من تاريخ وضع الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية ١٩٩٤ موضع التنفيذ، في الأول من يناير ١٩٩٥. (١)

وقد ألزمت المادة العشرون من الاتفاقية كل عضو بأن يسجل في جدول خاص به الالتزامات المحددة التي يلتزم بها، ويطلق عليها بالجدول الوطنية [National Schedules] ويحدد كل جدول ما يلي، وذلك فيما يخص القطاعات التي قدم العضو التزامات بشأنها:

A. أوضاع وحدود وشروط النفاذ إلى الأسواق .

B. شروط المعاملة الوطنية وأحكامها .

C. التعهدات المتصلة بالالتزامات الإضافية .

D. الإطار الزمني لتنفيذ الالتزامات .

E. موعد بدء سريان هذه الالتزامات .

والالتزام المحدد في الجداول وفقاً للاتفاقية هو : تعهد من الدولة العضو بتطبيق القيود والشروط على النفاذ إلى السوق والمعاملة الوطنية فيما يختص بالتجارة الخارجية في قطاعات الخدمات، كما هي محددة في جدول الالتزامات المحددة . (٢) وتقسم جداول الالتزامات الوطنية إلى ثلاثة أنواع من الجداول (٣) :

جداول أفقية : تتعهد فيها كل دولة عضو بتقديم التزامات ((أفقية))، تتألف من مجموعة من السياسات والإجراءات التي تنطبق على جميع القطاعات الخدمية التي

1 : عثمان، غسان: مبادئ التجارة في الخدمات وإدارتها، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، العدد ٢٤ / ٢٠٠٦، ص ١٠٢ .

2 : اتحاد المصارف العربية: تحرير التجارة في الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية، سلسلة أوراق مصرفية مركزية، تموز / يوليو، العدد ٢، ٢٠٠٣، ص ٢٤.

3 : مصطفى، منار علي محسن: الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وانعكاساتها على الدول النامية مع الإشارة إلى مصر مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد ٣١، العدد ٣، ٢٠٠٣، ص ٥٩١.

تقدمت بعروض أو التزامات بشأنها، وليس على قطاع بعينه دون آخر، والمثال^(١) على ذلك القوانين التي تحكم انتقال الأشخاص الطبيعيين، أو قانون العمل^(٢) وقانون الشركات والقانون التجاري .

كذلك يحق للدولة العضو تحديد قيود ((أفقية)) تنطبق على جميع القطاعات الخدمية التي تقدمت بعروض أو التزامات بشأنها.

جداول قطاعية : تتعهد الدولة بتقديم التزامات محددة في قطاعات معينة بشأن تحريرها، وتصاغ هذه الالتزامات في جداول قطاعية تتضمن مايلي :

- القطاعات والأنشطة الخدمية التي تلتزم الدولة بتحريرها.
- درجة الانفتاح المقررة في هذه القطاعات (طرق النفاذ للأسواق المسموح بها) والقيود عليها بحسب أشكال توريد الخدمة الأربعة التي ذكرناها سابقاً.
- شروط وقيود المعاملة الوطنية بالنسبة للقطاعات الخدمية التي التزمت بتحريرها، ويجب أن تحدد الاستثناءات بحسب أشكال توريد الخدمة الأربعة.
- جدول الاستثناءات على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** يمكن للدولة العضو حسب المادة الثانية من الاتفاقية وضع قيود أو شروط على تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ولا يجوز أن تتجاوز مدة الاستثناء أكثر من ١٠ سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وليست^(٣) هناك طريقة محددة لإدراج الاستثناءات، كما هو الحال في جداول الالتزامات، ويكون على الدولة العضو إدخال خمسة معلومات لكل استثناء:

- قطاع (قطاعات) الخدمات الذي ينطبق عليه الاستثناء.

- الشروط التي لا تنطبق مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

1 : اتحاد المصارف العربية، تحرير التجارة في الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ٢٤.

2 : عبد الحميد، عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص ٢٤.

3 : اتحاد المصارف العربية، تحرير التجارة في الخدمات المالية ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٢٥.

- الدولة أو الدول التي يطبق عليها الاستثناء.

- مدة صلاحية الاستثناء.

- الحاجة لإجراء هذا الاستثناء.

أي أن دخول السوق والمعاملة الوطنية يشكّلان ما يسمى [بالالتزامات المحددة] التي لا تسري إلا على الخدمات المدرجة في جداول الأعضاء.^(١) إن المجالات التي يشملها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية لكل عضو من أعضاء اتفاقية الخدمات تكون على أساس قائمة سلبية، أي إنّ الاتفاقية تسري على كافة الخدمات، فيما عدا الخدمات التي يحددها العضو في القوائم المحددة .

أما المجالات التي يشملها مبدأ المعاملة الوطنية فتقوم على أساس قائمة إيجابية (مشروطة)، أي أنها لا تسري إلا على القطاعات التي ترد في جدول البلد. أما التزام دخول السوق فيحدد مداه بواسطة قائمة إيجابية يعدها كل عضو في الاتفاقية عن القطاعات.^(٢)

هناك مصطلحات فنية حددتها الاتفاقية لإدراج الالتزامات بشكل متماثل للتمكن من مقارنة الجداول للدول الأعضاء، ويتم تسجيل الالتزامات في الجدول باستخدام المصطلحات التالية :

- لا يوجد (None): وينص على أنه لا توجد أية قيود أو شروط على دخول السوق، أو على المعاملة الوطنية لشكل التجارة المذكورة .

- غير مربوط أو غير مثبت (Unbound): ويقضي بأن القطاع المذكور غير خاضع لأية التزامات في الاتفاقية، وبذلك يكون للدولة العضو الحرية في فرض أية قيود أو شروط من شأنها أن تحد من التجارة الخارجية في هذا القطاع في المستقبل.

1 : صندوق النقد العربي، تحرير سعيد النجار، اتفاقية الجات وأثارها على البلاد العربية، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

2 : صندوق النقد العربي، تحرير سعيد النجار، المرجع السابق، ص ٢٣٣ .

- الربط أو التثبيت المحدد (Bound): وينص على وجود بعض القيود والشروط التي ترغب الدولة الالتزام بها في القطاع المحدد، ويتم إدراج هذه الشروط في الجدول (١).

إن التزامات الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية ودخول السوق في الاتفاقية لا تمتد إلى المشتريات الحكومية للخدمات، وذلك حسب ما ورد في المادة ١٣ من الاتفاقية، ولكن على أن تعقد مفاوضات متعددة الأطراف بشأن المشتريات الحكومية في مجال تجارة الخدمات في غضون سنتين من نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية. ومن أجل احتساب القطاعات التي تشملها الالتزامات خُصصَ واحد من ثلاثة مؤشرات عددية (أوزان) لكل واحد من ((الخانات)) الموجودة في جدول العضو، حيث يسجل العدد (١) في جميع الحالات التي دونت فيها كلمة ((لا يوجد)) في الجدول بالنسبة لقطاع/ واسطة توريد (وهذا يعني تقديم فرصة كاملة لدخول السوق ومعاملة وطنية كاملة)، ورقم (صفر) في جميع الحالات التي يذكر فيها العضو كلمة ((غير ملتزم)) أو ((غير مربوط)) بالنسبة لقطاع/ واسطة توريد، ورقم (٠,٥) في كل الحالات التي دونت فيها قيود محددة بالنسبة لقطاع/ واسطة توريد. (٢)

لقد أجازت الاتفاقية في المادة الحادية والعشرين للعضو أن يسحب أو يعدل أي التزام، وذلك بعد انقضاء ثلاث سنوات على موعد بدء سريان الالتزام، ولكن على أن يخطر مجلس التجارة في الخدمات بنيته في التعديل قبل ما لا يقل عن ثلاثة أشهر من الموعد المقرر لتنفيذ التعديل أو السحب، كما يجب على العضو المعدل لالتزاماته أن يدخل في مفاوضات مع العضو أو الأعضاء المتضررين من هذا التعديل، وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق على أية ترتيبات تعويضية لازمة بناء على طلب أي عضو قد تتأثر مصالحه جراء هذا التعديل. أما في حالة إضافة تحرير قطاع فيكون ذلك دون أي قيد. (٣)

1 : اتحاد المصارف العربية، تحرير التجارة في الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ٢٤.

2 : صندوق النقد العربي، تحرير سعيد النجار، اتفاقية الجات وأثارها على البلاد العربية، مرجع سابق، ص ٢٤٢ .

3 : مصطفى، منار علي محسن، مرجع سابق، ص ٥٩٢ .

د- مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية :

- لقد تضمنت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية شروطاً أخف، ومزیداً من الوقت للدول النامية لتطبيق الاتفاقيات المختلفة، مراعاة للظروف الاقتصادية الخاصة بتلك الدول.

- تضمنت معظم الاتفاقيات مهل زمنية أطول للدول النامية للوفاء بالتزاماتها.

- تضمنت الاتفاقيات بنوداً خاصة وُضعت لإتاحة الفرصة للدول النامية للتوسع في تجارتها الدولية، وذلك من خلال فتح الأسواق لمنتجاتها.

- طالب أعضاء المنظمة بضرورة مراعاة مصالح الدول النامية عند اتخاذ الإجراءات المحلية أو الدولية، مثل الإجراءات المضادة للإغراق والإجراءات الوقائية التي تعتبر بمثابة حواجز فنية أمام التجارة الدولية.

- توفير الوسائل المختلفة لمعاونة الدول النامية على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقيات التجارة.

- كما نتيج الاتفاقيات للدول الأعضاء الفرصة لمنح امتيازات للدول النامية دون الالتزام بتقديم نفس الامتيازات لكل أعضاء منظمة التجارة العالمية وذلك وفقاً لقاعدة ((معاملة خاصة ومختلفة)) ((Special and Differential Treatment)).^(١)

أما بالنسبة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) فيقر الاتفاق بعدم وجود تماثل في تطور صناعات الخدمات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وأنه يجب أخذ هذا الوضع بعين الاعتبار خلال المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في قطاع الخدمات.^(٢) ولذلك جاءت المادة الرابعة بعنوان [زيادة مشاركة البلدان النامية]، ويمكن ملاحظة هذا المبدأ من خلال الفقرة الرابعة من المادة الثالثة، والتي أعطت الدول النامية مرونة أكبر في المدة اللازمة لإنشاء نقاط الاستفسار بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

1 : غرفة التجارة العربية البريطانية، منظمة التجارة العالمية - ما هي - مالها - ما عليها، ١٩٩٩، ص ٨٣ .

2 : أمانة الكومنولث، مركز التجارة الدولية، دليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ٢٦٩ .

ومن أجل مساعدة البلدان النامية على تطوير صناعة الخدمات لديها، فقد نص الاتفاق على وجوب تطبيق نهج يعمل في ثلاثة اتجاهات: (١)

أولاً: يطالب الاتفاق البلدان إعطاء الأولوية لتحرير فرص الدخول للأسواق، وفق أشكال التوريد وقطاعات الخدمات ذات الاهتمام التصديري للبلدان النامية.

ثانياً: يقر الاتفاق بأنه من أجل تعزيز نمو صناعات الخدمات في البلدان النامية فإنه يحق لها الاحتفاظ بمستويات حماية أعلى للقطاعات الفردية، أو لمجموع القطاعات، ولذلك فقد نص الاتفاق على أن يكون لهذه البلدان المرونة الكافية لفتح عدد قليل فقط من القطاعات للمنافسة المستوردة، وكذلك تحرير أنواع قليلة فقط من الصفقات التجارية.

ثالثاً: ينص الاتفاق على أنه يحق للبلدان النامية عند تعهداتها بالتحرير فرض شروط على الموردين الأجانب الراغبين في الاستثمار في صناعة الخدمات، أو الراغبين في إنشاء فروع لهم (أو أي نوع آخر من الوجود التجاري) في أراضيهم :

- بأن ينشئوا مشاريع مشتركة.
- بأن يوفروا للشركة المحلية حرية الوصول إلى تقنياتهم، أو إلى معلوماتهم، وقنوات التوزيع الخاصة بهم .

هـ - مبدأ منع الاحتكارات والممارسات التجارية التقييدية:

لقد عالجت المادتين الثامنة والتاسعة من الاتفاقية موضوع الاحتكارات والموردين الوحيدين للخدمات، وموضوع الممارسات التجارية التقييدية لتجارة الخدمات.

حيث أنه غالباً ما تمارس صلاحيات الاحتكار في السوق المحلي في صناعات الخدمات، وذلك حينما تمنح الحكومات لعدد قليل من الموردين حقوقاً مطلقة لتقديم الخدمات. (٢)

1 : أمانة الكومنولث مركز التجارة العالمية، دليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ص ٢٦٩ .

2 : أمانة الكومنولث، مركز التجارة العالمية، دليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ٢٦٦ .

وهذه الممارسات قد تتم بواسطة^(١) بعض محتكري الأسواق المحلية لنوعيات معينة من الخدمات، مما يمنع من منافسة الأجانب في تلك الأسواق، أو قد تتم بواسطة هؤلاء المحتكرين أو توابعهم أيضا عند تقديمهم الخدمات في أسواق خارجية.

لقد عالجت الاتفاقية في المادة الثامنة والتاسعة هذه الممارسات بشكل غير محكم، حيث نصت المادة (٨) على أنه يجب على الدول التي تمنح هؤلاء المحتكرين الحق في احتكار السوق المحلي أن تتأكد من عدم استغلال هذا بطريقة لا تتسق مع التزام الدولة بالتحريم، وقد يرى مجلس تجارة الخدمات بناء على طلب الدولة المتضررة من تلك الممارسات أن يطلب من العضو المانح للحق الاحتكاري معلومات محددة تخص هذه العمليات.

أما المادة (٩) فقد تناولت الممارسات التي تحد من المنافسة، من خلال السماح بدخول الدول المتضررة والدول الراعية لتلك الممارسات في مشاورات بغرض الحد منها.

لقد أعطى الاتفاق الحق لكل دولة بالإبقاء على وجود جهات تحتكر توريد خدمات معينة، أو وجود مورد وحيد لخدمة ما، بشرط أن يكون ذلك في إطار منظم، على أن يكون هذا الوضع قبل الاتفاق الحالي.

وفي حالة منح احتكارات جديدة في إطار ما ورد في قائمة الالتزامات المحددة للعضو فإنه يتعين إخطار مجلس التجارة في الخدمات، الأمر الذي يستلزم عند إقرارها اعتبارها تعديلاً في الالتزامات يقضي بتعويض الأطراف المتضررة بتقديم التزامات أخرى مقبولة ومساوية في القيمة التجارية.^(٢)

و- مبدأ المعاملة الوطنية :

حيث نصت المادة السابعة عشرة من الاتفاقية على أن يقوم العضو بمعاملة موردي الخدمات لأي من الدول الأعضاء معاملة مماثلة للمعاملة التي يتلقاها موردو الخدمات المحليون. وينطبق ذلك على قطاعات الخدمات التي تحددها الدولة في جدول الالتزامات.

1 : عبد الحميد، عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص ١١٧.

2 : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التجارة في الخدمات (١٠)، مرجع سابق، ص ٨.

سابعاً : الاستثناءات العامة والأمنية في اتفاقية GATS (الأحوال التي يمكن للدول بسببها عدم التقيد بالجاتس) :

وفقاً للمادة الرابعة عشرة (استثناءات عامة) من الاتفاقية فإنه لا يوجد أي مانع من أن يقوم العضو بتطبيق الإجراءات التالية:

(a) الإجراءات الضرورية لحماية الآداب العامة، والحفاظ على النظام العام.
(b) الإجراءات الضرورية لحماية الحياة أو الصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية.

(c) الإجراءات الضرورية لضمان الامتثال إلى القوانين أو الأنظمة التي لا تتعارض مع أحكام هذا الاتفاق، بما فيها تلك المتعلقة بما يلي :

- ١ - منع ممارسة الغش والاحتيال، أو معالجة آثار عدم تنفيذ عقود الخدمات.
- ٢ - حماية خصوصية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية ونشرها، وحماية سرية السجلات والحسابات الشخصية.
- ٣ - السلامة.

(d) الإجراءات المتعارضة مع المادة السابعة عشرة (المعاملة الوطنية) من هذه الاتفاقية، شرط أن يكون الهدف من اختلاف المعاملة ضمان التكافؤ أو الفعالية في فرض وجمع الضرائب المباشرة على الخدمات، أو موردي الخدمات من الأعضاء الآخرين .

(e) الإجراءات المتعارضة مع المادة الثانية (مبدأ الدولة الأولى بالرعاية)، شريطة أن يكون الاختلاف في المعاملة ناشئاً عن اتفاق على تجنب الازدواج الضريبي في أية نفقات أو ترتيبات دولية أخرى يرتبط بها العضو .

أما بالنسبة للاستثناءات الأمنية (المادة الرابعة عشرة مكررة) فقد جاء فيها أنه ليس على العضو أن يقدم معلومات يمكن اعتبار الإعلان عنها يتعارض مع مصالحه الأمنية الأساسية، كما لا يوجد أي مانع من أن يقوم العضو باتخاذ أي إجراء لحماية مصالحه الأمنية الأساسية المتصلة بتوريد الخدمات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

لغرض تمويل مؤسسة عسكرية ما، أو المتصلة بالمواد الانشطارية والانصهارية، أو في زمن الحرب، أو غيره من أزمان العلاقات الدولية.

كما أجازت المادة الثانية عشرة من اتفاقية الخدمات للعضو أن يعتمد أو يبقي قيوداً على التجارة في الخدمات التي قام بتقديم التزامات محددة بشأنها، بما فيها القيود على المدفوعات والتحويلات مقابل عمليات تتعلق بهذه الالتزامات، وذلك في حالة إذا ما واجه العضو صعوبات جسيمة في ميزان المدفوعات أو صعوبات مالية خارجية أو تهديداً بوقوع هذه الصعوبات.

ويشترط في هذه القيود ألا تميز بين الأعضاء، وأن تتوافق في مضمونها مع النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي الذي تنظم أحكامه إجراءات معالجة أزمات موازين المدفوعات، وأن تتجنب مثل هذه القيود في حالة فرضها إلحاق الضرر بالمصالح التجارية والمالية لأي عضو، وأن تكون في الحدود الضرورية التي استدعتها، وأن تكون ذات طبيعة مؤقتة، وتنتهي بانتهاء الغرض الذي فرضت من أجله، وأنه لا يجوز استخدامها لحماية قطاعات معينة.

كما أن الملحق الخاص بالخدمات المالية يعطي الدول حق اتخاذ تدابير بغض النظر عن نصوص (الجاتس) لأسباب تنظيمية، منها حماية المستثمرين والمودعين، أو لضمان استقرار النظام المالي وسلامته.^(١)

كما أن استثناء مقدمي الخدمات الأجانب من تقديم الخدمات المالية يمتد أيضاً ليشمل أنشطة تشكل جزءاً من خطط الضمان الاجتماعي الحكومية، أو برامج التقاعد العامة، وغيرهما من الأنشطة التي يباشرها كيان حكومي يستعين بالموارد المالية للحكومة شريطة ألا يسمح لمقدمي الخدمات المالية المحليين غير الحكوميين بالمشاركة في هذه الأنشطة. كما يتضمن الملحق المالي أحكاماً تعطي أعضاء منظمة التجارة العالمية حرية اتخاذ تدابير احتياطية (Prudential Measures) بهدف حماية المستثمرين والمودعين ومنفذي السياسة المالية، وضمان سلامة النظام المالي واستقراره، ويمكن اعتبار هذا الاستثناء مماثلاً للاستثناءات العامة في كل من

1 : قابل، محمد صفوت: البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، يناير ٢٠٠٢، ص ٤٥٢.

(الجاتس) و(الجات)، ويشترط في هذه التدابير ألا تكون وسيلة للتهرب من الالتزامات التي توجبها الاتفاقية.

كما يجيز الملحق الخاص بالخدمات المالية للعضو أن يتعرف ضمناً بالتدابير الاحتياطية التي يتخذها عضو آخر (عن طريق منح معاملة مفضلة لمقدمي الخدمات المالية المحليين)، لكن يجب أن يمنح الأعضاء الآخرون الفرصة لإظهار أن التدابير الاحتياطية التي تم اللجوء إليها لها ما يبررها.

وهكذا نجد أن اتفاقية الخدمات المالية تهدف إلى إزالة القيود التي تمنع الأجانب من تقديم الخدمات المالية، وأن تتم معاملتهم بنفس المعاملة التي يلقاها موردو الخدمات المحليين، كما نجد أنه لتنفيذ اتفاقية تحرير الخدمات المالية لا بد من إجراء تعديلات أساسية على النظم والسياسات الاقتصادية، بحيث يتم إلغاء القيود على تجارة الخدمات المالية، ويسهل عملية دخول الأسواق لكافة الدول الموقعة على الاتفاقية.^(١)

ثامناً : مواقف الدول النامية من الاتفاقية :

لقد كان إدخال الخدمات في دائرة المفاوضات متعددة الأطراف محل مقاومة شديدة من البلاد النامية، وبعض البلاد الصناعية الصغيرة،^(٢) وذلك للأسباب التالية:

١- إن تحرير تجارة الخدمات سيؤدي إلى ضرب القطاعات الوطنية المنتجة لهذه الخدمات،^(٣) حيث إن الخدمات هي المجال الحيوي للشركات الدولية عابرة الحدود. فلا تستطيع المصارف السورية مثلاً أن تتنافس على قدم المساواة مع المصارف الأمريكية العملاقة مثل (بنك أوف أميركا) أو (سيتي بنك) أو (تشيز مانهاتن)، وكذلك الحال في المنافسة مع شركات السياحة العملاقة مثل (توماس كوك)، أو (أميريكان إكسبريس)، أو شركات المقاولات مثل (بكتل) أو (ويمبي).^(٤)

1 : قابل، محمد صفوت: اتفاقية تحرير الخدمات المالية، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، العدد ٢٠، ٢٠٠٢، ص ٢٣٦.

2 : المدرس، عبد الكريم: مجلة شؤون عربية، الجات وتجارة الخدمات، العدد ٨٠ / ١٩٩٤، ص ٦٩.

3 : الجبالي، عبد الفتاح: دورة أوروغواي والعالم الثالث حسابات المكسب والخسارة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٨ / ١٩٩٤ .

4 : المدرس، عبد الكريم: مجلة شؤون عربية، العدد ٨٠ ، مرجع سابق، ص ٦٩.

٢- ضعف البنية الإنتاجية لقطاع الخدمات، وتدني مساهمته في الناتج القومي للدول النامية. (١)

٣- لقد اعتبرت الدول النامية أن تحرير تجارة الخدمات تهديداً لسيادتها الوطنية، وسيطرتها على أجهزتها القومية في قطاع المصارف والمال والتأمين والاتصالات، مما قد يعرض الاستقرار النقدي والمالي لتيارات الأجهزة المصرفية، والأسواق المالية العالمية واتجاهاتها. (٢)

٤- افتقاد الدول النامية للدراسات بشأن تحرير التجارة وأثرها على اقتصاداتها القومية، مما يفقدها القدرة على تقديم اقتراحات واضحة في هذا الموضوع، كما أن الدول النامية - كمجموعة غير منظمة - لا تستطيع أن تأخذ موقفاً موحداً، كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة التي لديها لجان مشتركة تدرس وتحلل دور تجارة الخدمات في اقتصادياتها، واحتمالات تطورها في المستقبل.

٥- ظهور خلاف بين الدول الصناعية والدول النامية حول ماهية الخدمات التي تدخل في إطار المفاوضات، حيث رأت الدول الصناعية ضرورة إدخال القطاعات ذات الكثافة الرأسمالية والتكنولوجية، في حين طالبت الدول النامية بإدخال حرية انتقال الأشخاص الطبيعيين، وقد تحقق ما أرادت الدول المتقدمة، حيث ينص الملحق الخاص بحركة الأشخاص الطبيعيين، على أن (الجاتس) لا تنطبق على التدابير التي تؤثر على الأشخاص الطبيعيين الساعين للوصول إلى سوق العمالة في دولة عضو، أو اللذين يسعون للحصول على جنسيتها، أو الإقامة فيها، أو الحصول على فرصة عمل بشكل دائم (٣).

1 : الرفاعي، عبد الهادي - عكروش، محمد - أحمد، هناء يحيى سيد، الآثار الاقتصادية لانضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد ١ / ٢٠٠٥ ص ١٥٤ .

2 : مصطفى، منار علي محسن: مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت، المجلد ٣١، العدد ٣ مرجع سابق، ص ٥٩٥ .

3 : قابل، محمد صفوت: البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية- المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - جامعة عين شمس - مصر - كلية الاقتصاد، العدد الأول، يناير ٢٠٠٢ .

٦- اعترضت الدول النامية على طرح اتفاقية تجارة الخدمات في إطار الاتفاقية العامة لتجارة السلع، وذلك خوفاً من الربط الذي يمكن أن يحدث بين التسهيلات التي تحصل عليها في مجال السلع والتسهيلات التي ستقدمها في الخدمات.^(١)

وعلى الرغم من المعارضة الشديدة للدول النامية على إدراج مجالات جديدة في إطار المفاوضات متعددة الأطراف في جولة الأورغواي - وهي التجارة الدولية في السلع الزراعية والخدمات والملكية الأدبية والفنية والصناعية وأحكام الاستثمار ذات الأثر المعادل للحماية الجمركية - فإن جميع هذه الدول دخلت دائرة المفاوضات. فما الذي أجبر الدول النامية على الدخول في المفاوضات، رغم وجود عدد كبير من القضايا التي لا تعود عليها بفائدة ظاهرة، بل قد تعود عليها بالضرر؟ .

أ- إن البلاد النامية تلعب دوراً ثانوياً في هذه المفاوضات، والمسألة في النهاية تتوقف على ما تريده البلاد الصناعية الكبرى، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية واليابان، ومتى اتفقت تلك البلاد على بدء جولة مفاوضات متعددة الأطراف، فإن البلاد النامية لا تملك سوى الرضوخ لمطالب الكبار.

ب- إن البلدان النامية ليست ذات مصلحة واحدة، بل إن بعضها يجد من مصلحته الانضمام إلى البلاد الصناعية.

ج- إن البلدان النامية تحقق بعض المصالح الهامة عن طريق هذه المفاوضات، وفي سبيل تلك المصالح لا ترى بأساً من تقديم بعض التنازلات، على أمل أن نجاح المفاوضات قد يترتب عليه إعطاء دفعة لمعدلات النمو في البلاد الصناعية، مما ينشط الطلب على الصادرات في الدول النامية، كما يترتب على نجاحها أيضاً تخفيف القيود التي تعترض صادراتها إلى أسواق البلاد الصناعية.

د- لقد اضطرت البلاد النامية إلى قبول مبدأ دخول الخدمات في نطاق المفاوضات، في مقابل تحرير التجارة الدولية في قطاعات أخرى تعود عليها بالفائدة، مثل تجارة الملابس والمنسوجات، وغيرها من السلع الصناعية التي تتمتع فيها بميزات نسبية، أما بالنسبة للدول المتقدمة الصناعية فلقد تمسكت بضرورة تحرير التجارة في الخدمات، حيث زادت أهمية هذا القطاع في التجارة الدولية زيادة كبيرة خلال العقود

1 : مصطفى، منار علي محسن: المرجع السابق، ص ٥٩٦ .

الثلاثة الأخيرة كما تعاضمت أهمية الخدمات في الهيكل الإنتاجي لعدد كبير من البلاد المتقدمة، وكانت حجة البلاد الصناعية في ذلك أنه من العبث عقد مفاوضات لتخفيض الضرائب الجمركية المفروضة على التدفقات السلعية إذا كانت تجارة الخدمات مازالت تعاني من قيود عديدة.^(١)

تاسعاً : مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات قبل جولة الأوروغواي :

لقد كان تحرير تجارة الخدمات هدفاً للسياسة الأمريكية منذ فترة غير قصيرة، قد تعود إلى جولة طوكيو التي عقدت في جنيف من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٩، عندما قدمت واشنطن تنازلات تجارية للبلدان التي ستلغي الحواجز أمام تجارة الخدمات،^(٢) وبعد جولة طوكيو ضاعفت الولايات المتحدة جهودها في (جات)^(٣) (ملبية مطالب اتحاد صناعات الخدمات الأمريكية بإنشاء اتفاقية للخدمات، وهذا الاتحاد يعتبر الجهة الأساسية التي تقف وراء إنشاء الاتفاقية GATS)^(٤) حيث عُقد أول اجتماع وزاري للأطراف المتعاقدة في (الجات)، وذلك عقب انتهاء جولة طوكيو في نوفمبر ١٩٨٢ وكانت الولايات المتحدة صاحبة فكرة عقد هذا المؤتمر، وقد حاولت الولايات المتحدة من خلال هذا المؤتمر التوصل إلى تحقيق عدة أمور، ومن بين هذه الأمور هو اقتناع بقية الأطراف المتعاقدة بضرورة أن يتسع نظام تطبيق أحكام (الجات) ليشمل إلى جانب التجارة الدولية في السلع التجارة الدولية في الخدمات، إلا أن هذه المحاولة الأمريكية انتهت إلى الفشل.

كما فتحت الولايات المتحدة جبهة ثانية حول الخدمات^(٥) في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي O.E.C.D، وأعطت إدارة (ريجان) أولوية أولى للخدمات، ثم تلاها بعد ذلك عدة دراسات مفصلة عن أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد الدولي .

1 : المدرس، عبد الكريم: مجلة شؤون عربية، العدد ٨٠ / ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٦٩ .

2 : الجبالي، عبد الفتاح: مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٨ / ١٩٩٤، ص ٢٠٣ .

3 : العفوري، عبد الواحد: العولمة والجات التحديات والفرص، مكتبة مدبولي / ٢٠٠٠، ص ٥٤ .

4 : عودة، وليد: أراء حول منظمة التجارة العالمية من منظار عالمي وعربي، مجلة العمران العربي، العدد ٥٣، أيلول / تشرين الأول، ٢٠٠١، ص ١١٥ .

5 : الجبالي، عبد الفتاح: مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٨، مرجع سابق، ص ٢٠٣ .

ثم حاولت عام ١٩٨٤ إضفاء طابع رسمي على مشاركة (جات) بإنشاء فريق عمل معنيّ بالخدمات، وهو ما أدى إلى تأخير بدء جولة (أوروجواي) بسبب إصرار الولايات المتحدة على أن تتضمن المحادثات الجديدة التجارة في الخدمات، وفي الدورة الاعتيادية الأربعين للأطراف المتعاقدة عام ١٩٨٤ جرى مناقشة المقترحات الأمريكية الآتية الذكر، لكن البلدان النامية تصدت بالرفض لفكرة توسيع نطاق (جات) ليشمل الخدمات، وعقب هذه الدورة تحولت جهود الولايات المتحدة باتجاه حشد التأييد لمقترحاتها، مع الدفع للبدء بجولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وفي أقرب وقت ممكن وذلك على أساس اتخاذ الإجراءات الكفيلة والتدابير اللازمة لضمان المزيد من تحرير التجارة العالمية وتوسيع نظام الجات لتشمل الخدمات وفي مارس العام ١٩٨٥ وافقت دول الجماعة الأوروبية على عقد جولة جديدة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف مع الموافقة على بحث مسألة توسيع نطاق الجات ليشمل تحرير التجارة الدولية في الخدمات.^(١)

عاشراً : تحرير تجارة الخدمات بعد بدء جولة أوروجواي :

هناك مجموعة من التطورات والعوامل التي أدت إلى عقد جولة أوروجواي، (١٩٨٦-١٩٩٤) ومن بين هذه العوامل هو تطور وسائل النقل الذي ساعد على تنشيط السياحة، وقطاعات الخدمات الأخرى من اتصالات، وخدمات مصرفية، واستشارية وإنسانية، وغيرها، مما تطلب العمل على إيجاد ضوابط لتجارة هذه الخدمات، وتبادلها، وتحريرها من القيود والحوجز التي تعترضها.^(٢)

حيث لم يكن نظام تطبيق القواعد الدولية للتجارة متعددة الأطراف قبل جولة أوروجواي يشمل التجارة في الخدمات، ومن هنا فقد كان التوصل إلى الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) خلال هذه الجولة يعد عملاً مميزاً، وإنجازاً جوهرياً على طريق تحرير التجارة الدولية.^(٣)

١ : العفوري، عبد الواحد: العولمة والجات التحديات والفرص، مرجع سابق، ص ٥٤.

٢ : شومان، عدنان شوكت: اتفاقيات الجات الدولية الرابعون دوما... والخاسرون دوما، دار المستقبل العربي، دمشق ١٩٩٦، ص ٣٩ .

٣ : العفوري، عبد الواحد: العولمة والجات، مرجع سابق، ص ٦٧ .

ففي الاجتماع الوزاري في الفترة من (١٥ - ٢٠) سبتمبر ١٩٨٦ في مدينة بونتادليست في الأوروغواي صدر إعلان ببدا الجولة الجديدة من المفاوضات، وقد عرف هذا الإعلان بإعلان (بونتادليست) وعرفت الجولة بجولة أوروغواي.

ومن أبرز الأهداف والمبادئ التي نص عليه الإعلان، التوسع في مفهوم التجارة الدولية ليشمل تجارة الخدمات، والتوجه نحو التفاوض حول الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، وضوابط وأحكام مكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية . وقد شارك في مفاوضات جولة أوروغواي ١٢٢ دولة منها ٨٧ دولة نامية واستمرت هذه المفاوضات لسبع سنوات متواصلة. (١)

ولم يتم اختتام جولة أوروغواي إلا بعد تأجيل الموافقة على أمور تجارة الخدمات المالية وتسوية الخلافات والتناقضات بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية حول تجارة السلع الزراعية والإنتاج الفني، والإبداع الفكري السمي والبصري. (٢)

لقد كان من أهم نتائج جولة أوروغواي هو توسيع نطاق الجات بحيث يشمل تجارة الخدمات، (٣) حيث توصلت هذه الجولة إلى أول اتفاقية تنظم التجارة في الخدمات، وتضع الإطار التنظيمي لقواعدها، وقد تضمنت نصوص الاتفاقية كذلك التزامات عديدة باستكمال المفاوضات، ويمكن تقسيم هذه الالتزامات إلى مجموعتين رئيسيتين:

- المجموعة الأولى: الالتزام باستكمال القواعد التي لم تستكمل خلال مفاوضات أوروغواي، وتندرج هذه القواعد في ثلاثة مواضع هي: الوقاية (SAFEGUARDS) والمشتريات الحكومية والدعم (SUBSIDIES). (٤)

- المجموعة الثانية: بدء جولة مفاوضات جديدة لتحسين الالتزامات المحددة بعد مرور خمس سنوات من نفاذ الاتفاقية أي في عام ٢٠٠٠، وفقاً لما نصت عليه

1 : العفوري، عبد الواحد: العولمة والجات، مرجع سابق، ص ٥٨.

2 : شومان، عدنان شوكت: اتفاقيات الجات الدولية...، مرجع سابق، ص ٤٣ .

3 : العفوري، عبد الواحد: العولمة والجات، مرجع سابق، ص ٦١ .

4 : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التجارة في الخدمات، أوراق موجزة مرجع سابق، ص ١ .

الاتفاقية في التحرير التدريجي، وذلك لتحديد مصالح الأطراف المشاركة جميعاً، على أن تستمر جولات المفاوضات تبعاً كل خمس سنوات.

قد قدم أكثر من ٦٠ عضواً في الاتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات استثناءات من قاعدة الدولة الأولى بالرعاية، وتمس هذه الاستثناءات قطاعات ثلاثة بصفة خاصة، وهي الخدمات السمعية-البصرية، والخدمات المالية، والنقل (البري والجوي والبحري)، وتستند الاستثناءات في مجال الوسائل السمعية-البصرية إلى اعتبارات ثقافية، والغرض منها عقد ترتيبات تنطوي على معاملة تفضيلية للإنتاج المشترك أو التوزيع مع عدد محدود من البلدان. أما الدافع وراء الاستثناءات في الخدمات المالية فيرجع إلى اعتبارات المعاملة بالمثل، إذ تطالب البلدان بأن يسمح لها بأن تتخذ الإجراءات المناسبة بحق الأعضاء الذين لا يتيحون - على أساس المعاملة بالمثل - فرصة الدخول إلى أسواق الخدمات المالية. وأخيراً فإن الاستثناءات في مجال النقل تأتي في الغالب بسبب مدونة الخطوط البحرية المنتظمة الصادرة عن (الأونكتاد) (والتي تهم الكثير من البلدان النامية)، أو بسبب وجود اتفاقيات ثنائية أو إقليمية.^(١)

وقد اعترضت الدول النامية على إدخال تجارة الخدمات في مفاوضات تحرير التجارة، وذلك للأسباب التي قد بينهاها في فقرة (موقف الدول النامية) من الاتفاقية، ولكن بعد عدة مفاوضات أظهرت فيها بعض الدول النامية دوراً خاصاً في سياقها، وبخاصة المقترحات المقدمة من المكسيك والأرجنتين والبرازيل) أُدرج قطاع الخدمات في مفاوضات جولة أورغواي بناء على إصرار الولايات المتحدة والدول المتقدمة، مع الأخذ في الاعتبار موقف الدول النامية من خلال عدة نقاط :

- انفصال اتفاقية السلع عن اتفاقية الخدمات.
- على الرغم من أن الاتفاقية تشتمل على جميع القطاعات، فإنها غير ملزمة إلا للقطاعات التي تقدمت فيها الدول بالتزامات محددة في جداولها الوطنية، (ومسموح للدول النامية إذا ارتأت مصلحتها في ذلك تقديم التزام واحد في قطاع معين) .

1 : صندوق النقد العربي، تحرير سعيد النجار، مرجع سابق، ص ٢٣٥ .

- قام صندوق النقد الدولي بتجهيز تصنيف تفصيلي لإحصاءات تجارة الخدمات على مستوى الأنشطة الخدمية المختلفة الذي يتفق مع تقسيم الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات.
- مساعدة الدول النامية على تحقيق معدلات كفاءة أكبر في هذا القطاع من خلال تصدير التكنولوجيا ونقلها.
- منح الدول النامية معاملة تفضيلية في الاتفاقية.
- أما بخصوص ضرورة اشتغال المفاوضات على الخدمات كثيفة العمل، وخفض قيود تدفق العمالة إلى البلاد الأخرى، فقد فتحت الباب لها، ولكن لم تقدم الدول التزامات ذات أهمية في هذا الشأن، وإن كان الموضوع ما زال مفتوحاً للتفاوض.^(١)

إحدى عشر: تحرير التجارة في الخدمات المالية :

أ- متطلبات تحرير التجارة في الخدمات المالية :

يتطلب تحرير الخدمات المالية توافر عدد من الشروط من بينها :

- ١- إزالة التحكم في سعر الفائدة.
- ٢- خصخصة المنشآت التي يملكها القطاع العام.
- ٣- تخفيض الاتجاه الإداري للإقراض بواسطة الحكومة.
- ٤- إعطاء حق دخول قطاع الخدمات المالية لموردين جدد .
- ٥- استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، وذلك لجني الفوائد المرجوة من التحرير.
- ٦- استقرار في السياسات النقدية.^(٢)

1 : مصطفى، منار علي محسن مصطفى: مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٣١، مرجع سابق، ص ٥٩٦ .

2 : لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التجارة والخدمات، الخدمات المالية، أوراق موجزة، الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية (WTO) كانكون، المكسيك ١٠ - ١٤ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٢ .

ب- مفهوم التحرير المالي (تحرير القطاع المصرفي) :

إن القيود التي تعوق تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية تنحصر في انتقال الخدمة المالية عبر الحدود، وأهمها الرقابة على أسواق الصرف الأجنبي، وفرض ضريبة على المعاملات المالية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، وكذلك القيود التي تؤثر على النفاذ للأسواق، والتميز في المعاملة الوطنية للشركات التابعة أو الفروع الأجنبية للمصارف في السوق المحلي. (١)

ولذلك فإن تحرير القطاع المالي يعني: إزالة التنظيمات والإجراءات التي تحد من المنافسة في القطاع، والتي تمنع قوى العرض والطلب في السوق من تحديد أسعار وكميات الخدمات المالية. (٢)

ويمكن تعريف التحرير المالي بأنه: إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق مطلق الفاعلية في عمليات ضمان وتوزيع وتخصيص الموارد المالية، وتحديد أسعار العمليات المالية طبقاً لقوى العرض والطلب. كذلك ينبغي إلغاء الرقابة المالية الحكومية، وبيع المصارف ذات الملكية العامة وإعطاء المصارف والمؤسسات المالية استقلالها التام، وعدم فرض أية قيود على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية. والحقيقة إن تطبيق شروط التحرير المالي هذه إنما تهدف إلى حماية ربحية التوظيفات المالية على جميع الاعتبارات الأخرى، ولو على حساب ربحية الاستثمارات في توسيع الإنتاج، وأيضاً ولو على حساب التنمية. (٣)

وهناك مجموعة من الإصلاحات أو الشروط التي تؤدي إلى تحرير القطاع المالي، وبالتالي تحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز الكفاءة وخفض الكلفة منها:

(١) إزالة التحكم في أسعار الفائدة، وإزالة أسعار الفائدة التفضيلية أو المدعومة.

1 : المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مرجع السابق، ص ٣٣٢.

2 : لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التجارة والخدمات، الخدمات المالية، أوراق موجزة، ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٢. أو: تحرير التجارة في الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ٣.

3 : زكي، رمزي: العولمة المالية - الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي، دار المستقبل العربي، ١٩٩٩، ص ٧٣.

- (٢) إزالة سقوف الإقراض.
- (٣) إزالة جميع أنواع التدخلات الرسمية وغير الرسمية في أعمال الأسواق المالية.
- (٤) اتخاذ إجراءات من شأنها تطوير أسواق المال.
- (٥) إعادة هيكلة المؤسسات المالية، وذلك في النواحي القانونية المالية والإدارية.
- (٦) تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية.
- (٧) ضمان استقلالية وكفاءة السلطة المالية، وتطبيق المعايير الدولية في تنظيم ومراقبة القطاع المالي.
- (٨) تطوير أسواق الأوراق المالية.
- (٩) إزالة القيود على حساب رأس المال، وفتح الأسواق أمام الموردين الأجانب.
- (١٠) إرساء الضوابط المعنية باستقرار النظام المالي، والشفافية، وتطبيق المعايير الدولية المتفق عليها.^(١)

ويوجد شكلين أو مجالين للتحرير المالي :

أ- التحرير المالي الداخلي : ويقتضي إلغاء القيود على تخصيص الائتمان المحلي، وعلى أسعار الفائدة، وإعطاء المصارف والمؤسسات المالية حرية كبيرة في إدارة نشاطها، وإن كان ذلك بالطبع لا يعني قيام نظام مصرفي حر مئة في المئة، لأن الحكومات لأسباب تحوطية سوف تستمر في الإشراف على النظام المصرفي، والقيام بعمليات التحرير المالي الداخلي هي خطوة يجب أن تسبق عمليات التحرير المالي الدولي التي تستهدف الاندماج والتكامل مع الأسواق المالية العالمية.

ب- التحرير المالي الدولي : إن جوهر عملية التحرير المالي الدولي التي تقوم عليها عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال، والمقصود بذلك اختصاراً هو: إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون،

1 : اتحاد المصارف العربية، تحرير التجارة في الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية مرجع سابق، ص ١٧ .

وأسهل المحافظ المالية، والاستثمار المباشر والعقاري، والثروات الشخصية. وتحرير حساب رأس المال (أو قابلية حساب رأس المال للتحويل) يرتبط إذن بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات.^(١)

ج- تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية:

لم تتمكن الدول المتفاوضة في جولة أوروغواي التي وقعت على الوثيقة الختامية بشأنها في مراكش بالمغرب في أبريل ١٩٩٤ من الاتفاق على بنود اتفاقية الخدمات المالية، وتم إجراء المزيد من المفاوضات حتى قامت ١٠٢ دولة عضو في منظمة التجارة العالمية بالتوقيع في ديسمبر ١٩٩٧ على اتفاقية الخدمات المالية، واتفق على بدء سريانها من أول مارس ١٩٩٩.^(٢)

لقد اختتمت مفاوضات الخدمات المالية في الثالث عشر من ديسمبر ١٩٩٧ في منظمة التجارة العالمية، وأسفرت هذه المفاوضات عن ٥٦ جدولاً من الالتزامات الخاصة التي تمثل التزامات سبعين دولة عضو في منظمة التجارة العالمية. كما أسفرت عن ١٦ قائمة استثنائية تمثل التعديلات التي أدخلت عليها من ١٦ عضو بشأن ((الدولة الأولى بالرعاية)).

وتم إلحاق هذه الجداول وقوائم الاستثناءات بالقسم الخامس للاتفاقية العامة بشأن تجارة الخدمات، وفتح الباب أمام أعضاء منظمة التجارة العالمية للانضمام إلى اتفاقية الخدمات المالية، وذلك حتى ٢٩ يناير ١٩٩٩ ليبدأ سريان الاتفاقية اعتباراً من أول مارس ١٩٩٩.

وهكذا تم التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف بشأن فتح قطاعات الخدمات المالية التي تقدر قيمتها بمليارات الدولارات، وفي ظل اللوائح المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة

١ : زكي، رمزي: العولمة المالية، مرجع سابق، ص ٨١ .

٢ : قابل، محمد صفوت: البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول ٢٠٠٢، ص ٤٤٧ .

العالمية على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وسيغطي الاتفاق أكثر من ٩٥% من التجارة في القطاعات المصرفية والتأمينية، والأوراق المالية والمعلومات المالية.^(١)

ومن خلال تحليل (mattoo-١٩٩٨) للالتزامات الدول النامية يتضح أن مؤشرات التحرير أعلى في قطاع المصارف من قطاع التأمين، وأن هناك اتجاهًا عامًا للالتزام التحرير في الدول الصغيرة أكبر منه في الدول الكبيرة، هذه الالتزامات كانت أوسع نطاقاً في الدول الإفريقية ودول أوروبا الشرقية منها في دول آسيا وأمريكا اللاتينية، كما أن الدول الآسيوية قدمت التزامات تحرير أعلى من أميركا اللاتينية في قطاع التأمين وأقل في المصارف.^(٢)

لقد بدأت جولات جديدة للمفاوضات مع بداية عام ٢٠٠٠ بشأن تقديم سير تحرير الخدمات، وتهدف المفاوضات الجديدة لزيادة المستوى العام للالتزامات المحددة، ورفع مستوى الالتزامات في قطاعات معينة، من أهمها قطاع الخدمات المهنية وبخاصة المحاسبة، وقطاع التوزيع والإنشاء والتعليم والخدمات الصحية والنقل البحري والاتصالات الأساسية والقطاع المالي.^(٣)

أما بالنسبة لمفاوضات تحرير تجارة الخدمات المالية فمنذ مطلع عام ٢٠٠٠ تقدم العديد من الأعضاء بجملة مقترحات حول مجموعة من القضايا الخاصة بتحرير تجارة الخدمات المالية في إطار مسيرة المفاوضات المستمرة على التجارة في الخدمات عموماً، والخدمات المالية على وجه الخصوص. ويمكن القول إن القضايا التي طرحها بعض الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بهذا الشأن تتركز على نوعين من القضايا، إحداها قانونية، وأخرى غير قانونية.

وإن من أهم هذه القضايا التي لقيت جدلاً كبيراً ضمن مجموعة القضايا المطروحة تركزت على إشكالية التمييز بين الشكّلين الأول والثاني لتوريد الخدمات المالية، والتصنيف القطاعي للخدمات المالية ضمن ملحق الخدمات المالية في اتفاق (الجاتس) والرقابة الوقائية أو الحصيفة (Prudential Supervision)، والقبول التام

1 : قابل، محمد صفوت: اتفاقية تحرير الخدمات المالية، مجلة المال والصناعة، العدد ٢٠، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

2 : مصطفى، منار علي محسن: مجلة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٥٩٣ .

3 : مصطفى، منار علي محسن: المرجع السابق، ص ٥٩٤ .

بالقسم الخامس الخاص بالتجارة في الخدمات والذي يتضمن نتائج مفاوضات الخدمات المالية، مع التأكيد على أن قضية التمييز بين الشكّلين الأول والثاني لتوريد الخدمات المالية كانت القضية الأبرز بينها جميعاً.^(١)

استمرت المفاوضات حول التجارة في الخدمات المالية منذ مطلع عام ٢٠٠٣ ومن أبرز القضايا التي لا تزال موضع بحث، قضية قبول القسم الخامس لاتفاق التجارة في الخدمات، حيث لا تزال هناك ست دول هي البرازيل، وجمهورية الدومينيكا، وجامايكا، والفلبين، وبولندا، وأوروغواي، لم تقبل بعد هذه القسم. وقد دعت الأمانة العامة هذه الدول للتوقيع على هذا القسم من أجل إزالة هذا البند من جدول أعمال المفاوضات المالية.^(٢)

1 : لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التجارة والخدمات، الخدمات المالية، ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ١٨ .

2 : اتحاد المصارف العربية، تحرير التجارة في الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ٦٩ .

المبحث الثاني

اتفاقية تحرير الخدمات المالية والقطاع المصرفي

لقد حاول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تقييد تعهداتهم في مجال الخدمات المصرفية، مما حدا بهم إلى إبرام اتفاقية في ديسمبر ١٩٩٧ برعاية المنظمة ذاتها لهذا الغرض، حيث بدأت الدول تستشعر خطر العولمة الاقتصادية، والتي تعتبر منظمة التجارة العالمية في حقيقتها الإطار القانوني للعولمة الاقتصادية.^(١)

تمثل اتفاقية الخدمات المالية جهداً دولياً متعدد الأطراف لوضع الأسس والقواعد التي تحكم التجارة في مجال الخدمات المالية كفرع من تجارة الخدمات، وسيؤدي تطبيق الاتفاقية إلى وضع ٩٥ % من تجارة العالم في الخدمات المصرفية والتأمين والسندات تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.^(٢)

وبالطبع إن الهدف الذي تتشده كل من الدول النامية والمتقدمة في الانضمام إلى هذه الاتفاقية يختلف في كل مجموعة عن الأخرى، فالدول المتقدمة تسعى إلى فتح أسواق أخرى لمؤسساتها المالية للعمل فيها بعد أن وصلت أسواقها المحلية لدرجة كبيرة من الإشباع، بينما تسعى الدول النامية إلى محاولة الحصول على المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية لتساهم في دفع عجلة التنمية، ولا تهتم بفرص النفاذ إلى الأسواق المالية للدول المتقدمة لضعف قدرات مؤسساتها المالية المحلية على المنافسة.^(٣)

أولاً : الترابط بين الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات واتفاقية الخدمات المالية :

تعد اتفاقية تحرير الخدمات المالية من ضمن محتويات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) The General Agreement of Trade in Service ، حيث

1 : الحويش، ياسر: تأثيرات اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في تطوير القوانين الداخلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد ٢٠، العدد الثاني، ٢٠٠٤ ص ٧٩.

2 : قابل، محمد صفوت: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٤٤٧ .

3 : قابل، محمد صفوت: مجلة المال والصناعة، العدد ٢٠، مرجع سابق، ص ٢٢٩ .

ألحق بالاتفاقية المذكورة ملحقان يتناولان قطاع الخدمات المالية وكيفية إلغاء القوانين، والإجراءات التي تحول دون دخول الأجانب كمقدمين للخدمات في هذا القطاع.

وبالطبع فإن مواد هذه الاتفاقية الملحقة بالاتفاقية العامة تعتمد وتتوافق مع مواد الاتفاقية الأصلية، لذلك فإنه لدراسة اتفاقية الخدمات المالية علينا أن نضع في حسابنا أن هذه الاتفاقية ما هي إلا ملحق وتطبيق للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، وبالتالي فهناك ترابط بين الاتفاقية الأصلية وملحقها، وإن المبادئ والقواعد التي تأخذ بها الاتفاقية العامة لا بد أن تنطبق أيضاً على الخدمات المالية.^(١)

ثانياً : تصنيف الخدمات المالية في الاتفاقية :

تعرف الخدمات المالية في المادة الخامسة من ملحق الخدمات المالية في اتفاقية التجارة في الخدمات (الجائس) بأنها أية خدمة ذات طبيعة مالية يقوم بإنتاجها مورد خدمات مالية في دولة عضو. وتتضمن الخدمات المالية جميع أنواع خدمات التأمين والخدمات المصرفية والخدمات المالية الأخرى. وفيما يلي تفصيل لجميع الخدمات المالية كما حددتها الاتفاقية:

A - التأمين والخدمات المتعلقة به :

(١) خدمات التأمين المباشر على الحياة، وخدمات التأمين مثل التأمين على الممتلكات والتأمين ضد السرقة والحريق وغيرها.

(٢) خدمات إعادة التأمين.

(٣) خدمات الوساطة في التأمين مثل السمسرة والوكالة.

(٤) الخدمات المساندة في مجال التأمين مثل الاستشارة، وخدمات الحسابات المتعلقة بالتأمين (Actuarial)، وتحديد المخاطر وفض النزاعات.

B - الخدمات المصرفية والمالية الأخرى غير التأمين:

(١) قبول الودائع من الجمهور.

١ : قابل، محمد صفوت: مجلة المال والصناعة، العدد ٢٠، مرجع سابق، ص ٢٢٥ .

(٢) التسليف بأنواعه كلها، ويتضمن القروض الاستهلاكية، والقروض لقاء تأمينات عقارية، وإعادة جدولة الديون والتمويل التجاري.

(٣) الإيجار التمويلي.

(٤) جميع أشكال نقل وصرف النقود، وتتضمن البطاقات الائتمانية والشيكات السياحية والشيكات المصرفية.

(٥) الكفالات والاعتمادات.

(٦) التجارة للحساب الخاص، أو لحساب العملاء في جميع الأدوات المالية في الأسواق المالية وتشمل:

- الأدوات المالية مثل الشيكات وشهادات الادخار والكمبيالات.

- صرف العملات.

- أدوات الصرف والفوائد مثل المبادلات والمؤجلات.

- أدوات المشتقات المالية.

- أدوات الائتمان المتنقلة.

- الأدوات والأصول المالية الأخرى القابلة للانتقال والتفرغ مثل الذهب.

(٧) المساهمة في إصدار كافة أنواع الأدوات المالية، وتتضمن الاكتتاب والإصدار والخدمات المرافقة مثل الخدمات الاستشارية وغيرها.

(٨) السمسرة المالية.

(٩) إدارة الأصول مثل إدارة الأموال والمحافظ الاستثمارية بشتى أنواعها، وإدارة صناديق المعاشات والتقاعد، ودائع الأمانة والكفالة.

(١٠) خدمات التسوية والمقاصة للأصول المالية، وتتضمن الأوراق المالية وأدوات المشتقات وغيرها من الأدوات القابلة للتداول.

(١١) المعلومات المالية، وتتضمن تجميع ونقل هذه المعلومات ومعالجة البيانات المالية والبرامج المتعلقة بها.

١٢) خدمات المشورة والوساطة وغيرها من الخدمات المالية المساعدة المتعلقة بجميع الخدمات المدرجة أعلاه، وتتضمن التحليل الائتماني والاستثمار والمشورة والبحث عن الأدوات الخاصة بالمحافظ والخدمات الاستشارية في حالات شراء وإعادة الهيكلة للشركات. (١)

ثالثاً : مواد اتفاقية الخدمات المالية :

لقد تضمنت المادة التاسعة والعشرون مجموعة من الملاحق الخاصة بقطاعات معينة ومنها القطاع المالي، واعتبرت هذه المادة أن الملاحق هي جزء أساسي من الاتفاقية وتضمنت هذه المادة ملحقين للقطاع المالي، وقد تناول الملحق الأول النقاط الأساسية المتعلقة بالخدمات المالية وعدد وأصناف هذه الخدمات، بينما تضمن الملحق الثاني استثناءين يتعلقان بالخدمات المالية، ولذلك سنعطي شيئاً من التفصيل للملحق الأول الذي تضمن العناصر التالية:

١ - النطاق والتعريف:

- ينطبق هذا الملحق على أي خدمة مالية موردة (منتجة) وفقاً للفقرة الثانية من المادة الأولى للاتفاقية، ولكن على شرط أن لا تكون الخدمة موردة في إطار ممارسة السلطة الحكومية، أي يتم استثناء الخدمات الموردة في إطار ممارسة السلطة الحكومية من اتفاقية GATS وهي:

- الأنشطة التي يمارسها مصرف مركزي أو سلطة نقدية أو كيان عام آخر لتنفيذ سياسات نقدية، أو سياسات خاصة بسعر الصرف.
- الأنشطة التي تشكل جزءاً من أي نظام رسمي للتأمينات الاجتماعية، أو الخطط الخاصة بالتقاعد التي تقدمها الحكومة.
- النشاطات المالية الأخرى التي تقوم بها أية مؤسسة لحساب الحكومة أو بكفالتها، وباستعمال الوسائل المالية للحكومة.

1 : لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التجارة والخدمات (الخدمات المالية)، مرجع سابق، ص ٧.

٢ - التنظيم على الصعيد الداخلي:

للدولة الحق في اتخاذ أية إجراءات تنظيمية أو تدبيرية لحماية مستخدمي الخدمات المالية وضمان استقرار ووحدة القطاع المالي، وعندما تتعارض هذه الإجراءات مع بنود اتفاقية التجارة في الخدمات (الجاتس) يجب عدم اتخاذها كذريعة من قبل الدولة العضو لعدم تقديم التزامات في الاتفاقية.

٣ - الاعتراف :

يمكن لأي دولة عضو الاعتراف بالإجراءات التدبيرية أو الاحترازية في الخدمات المالية المتخذة من قبل دولة عضو أخرى، ويتم ذلك إما بالتنسيق مع الدولة المعنية أو بالدخول معها في اتفاق. وفي حال حصول مثل هذه الاتفاقات خارج نطاق اتفاقية التجارة في الخدمات (الجاتس) على الدول الأعضاء في مثل هذه الاتفاقيات السماح للدول الأخرى الأعضاء في الجاتس والتي بقيت خارج الاتفاقية بأن تدخل إلى هذه الاتفاقية، أو أية اتفاقيات أخرى مماثلة تتم فيها مناقشة الإجراءات التدبيرية المتخذة، بحيث يمكن التوصل إلى تطبيق إجراءات متقاربة بين الدول الأعضاء، أو تبادل المعلومات بين الدول المعنية.

٤ - تسوية المنازعات :

حيث تتضمن الاتفاقية لزوم توافر الخبرة لدى فرق التحكيم بالخدمة المالية المحددة التي هي موضوع النزاع.

٥ - التعاريف :

- الخدمة المالية: هي أي خدمة ذات طبيعة مالية يقدمها مورد خدمات مالية بأحد الدول الأعضاء، وتشمل الخدمات المالية جميع أنواع التأمين، والخدمات المتصلة بالتأمين وجميع الخدمات المصرفية، وغيرها من الخدمات المالية.

- مورد الخدمات المالية : أي شخص طبيعي أو اعتباري من عضو ما يرغب في توريد أو يورد بالفعل خدمات مالية، إلا أن تعبير مورد خدمات مالية لا يشمل الكيانات العامة.

- الكيان العام Public Entity :

١- أي حكومة، أو مصرف مركزي، أو هيئة نقدية لأحد الأعضاء، أو كيان يملكه أو يديره عضو ما عمله الأساس الاضطلاع بوظائف حكومية أو أنشطة لأغراض حكومية، ولا يشمل الكيانات التي عملها الأساسي توريد الخدمات المالية على أسس تجارية.

٢ - أي كيان خاص يؤدي الوظائف التي يمارسها عادةً مصرف مركزي أو سلطة نقدية عندما يمارس هذه الوظائف.^(١)

وأيضاً هناك مجموعة من المبادئ التي تتعلق باتفاقية (GATS) وهي:

١- حقوق الاحتكار Monopoly Rights :

يُدرج كل عضو في ملحقه الخاص بالخدمات المالية حقوق الاحتكار الحالية، ويبذل مساعيه لإزالتها، أو تقليل نطاقها.

٢- الوجود التجاري Commercial Presence :

يُمنح كل عضو مقدمي الخدمات المالية من الدول الأخرى الأعضاء في الاتفاقية حق تأسيس أو توسيع وجود تجاري على أرضه، بما في ذلك شراء مشروعات تجارية قائمة بالفعل، ويجوز للعضو فرض شروط وإجراءات من أجل السماح بتأسيس أو توسيع وجود تجاري إلى الحد الذي لا يبطل التزامات العضو، ويجعلها متماشية مع الالتزامات الأخرى للاتفاقية .

٣- الخدمات المالية الجديدة New Financial Services :

يسمح العضو لمقدمي الخدمات المالية من أي عضو آخر لهم وجود على أراضيهم بتقديم أي خدمة مالية جديدة.

٤- نقل المعلومات ومعالجة المعلومات : Transfers of Information and Processing of Information.

لا يتخذ العضو تدابير تمنع نقل المعلومات، أو معالجة المعلومات المالية بما في ذلك نقل البيانات بالوسائل الإلكترونية، كما لا يتخذ العضو - مع مراعاة لوائح الاستيراد

١ : نص الاتفاقية.

المتعارضة مع الاتفاقية الدولية- تدابير تمنع نقل المعدات، سواء كانت معدات لنقل المعلومات أو معدات لمعالجة المعلومات المالية، أو تمنع نقل معدات ضرورية لأداء العمل العادي لمقدم الخدمة المالية، ولا تحتوي هذه الفقرة على ما يفرض قيوداً على حق العضو في حماية المعلومات الشخصية، أو الأمور الشخصية، أو سرية السجلات والحسابات الشخصية، طالما أن هذا الحق لا يستغل للتملص من أحكام الاتفاقية.

٥- الدخول المؤقت للأفراد : Temporary Entry of Persons

يسمح كل عضو بالدخول المؤقت إلى أراضيه بالنسبة للأفراد الوارد ذكرهم لاحقاً، والتابعين لمقدم الخدمة المالية من الأعضاء الآخرين الذين يعتزمون أن يؤسسوا أو أسسوا وجوداً تجارياً في أراضي هذا العضو، وهم :

١ - كبار أفراد الإدارة الذين يحوزون معلومات ضرورية لتأسيس وإدارة وتشغيل خدمات مقدم الخدمة المالية.

٢ - المتخصصون في تشغيل أعمال مقدم الخدمة المالية:

يسمح كل عضو بالدخول المؤقت لأراضيه للأفراد المؤهلين التسالين المرتبطين بالوجود التجاري لمقدم الخدمة المالية من الأعضاء الآخرين :

أ- المتخصصون في خدمات الحاسب الآلي، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وحسابات مقدم الخدمة المالية.

ب- متخصصون قانونيون، أو متخصصون في مجال التأمين.

٦- المعاملة الوطنية : National Treatment

بموجب الشروط التي تضيفي صفة المعاملة الوطنية يمنح كل عضو مقدمي الخدمات المالية من أي عضو آخر - له مقر في أراضيه - الحق في الوصول إلى أنظمة الدفع والمقاصة التي تديرها كيانات عامة، كما يمنحهم الحق في الوصول إلى منشآت التمويل الرسمي، ولا يقصد من هذه الفقرة إتاحة الوصول إلى منشآت المصرف المركزي ((المقرض الأخير)) لهذه الدولة.^(١)

1 : قابل، محمد صفوت : المجلة المال والصناعة، مرجع سابق، ص ٤٥٠ .

وقد جاء في الملحق الثاني الخاص بالخدمات المالية بأنه يجوز لأي عضو - خلال فترة ٦٠ يوماً تبدأ بعد أربعة أشهر من تاريخ بدء نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية - أن يدرج في جدول الإجراءات المتعلقة بالخدمات المالية التي لا تتوافق مع شرط تطبيق مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية لجميع الأعضاء، كما يجوز لأي عضو خلال نفس المدة أن يحسن أو يعدل أو يسحب جميع أو بعض الالتزامات المحددة الخاصة بالخدمات المدونة في جدولته. ويتم وضع الإجراءات اللازمة لذلك من قبل مجلس التجارة في الخدمات.

رابعاً : كيفية تحرير تجارة الخدمات المالية :

يتم تحرير تجارة الخدمات من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل وصول موردي الخدمات الأجانب إلى الأسواق المحلية، وخفض مستوى التمييز بينهم وبين الموردين المحليين.

ومن العقوبات التي تمنع وصول الموردين الأجانب إلى السوق المحلية والتي ينبغي العمل على إزالتها: حظر الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات، أو وضع قيود على حرية الحركة أمام الشركات الأجنبية بمنعها مثلاً من فتح فروع أو تقديم خدماتها في مناطق جغرافية معينة، أو السماح فقط بالمشروعات المشتركة، وتحديد حصة لا يتعداها الشريك الأجنبي في الملكية، أما بالنسبة للتمييز بين الموردين الأجانب والمحليين، فالمطلوب منع هذا التمييز أو خفض نطاقه، ومن أمثلة هذا التمييز: التمييز في الحصول على حوافز الاستثمار، أو الإجراءات الضريبية والقواعد المنظمة للتحويلات الخارجية، ووضع القيود على المشتريات الحكومية، كما يتطلب تحرير التجارة في الخدمات (وكذلك في باقي القطاعات) حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.^(١)

خامساً : كيفية تنفيذ اتفاقية الخدمات المالية :

تلتزم الدول التي توقع على اتفاقية الخدمات المالية بأن تقدم التزاماتها ضمن ما يسمى الجداول الوطنية (National Schedules)، والتي تحدد فيها ما يلي:

1 : قابل، محمد صفوت: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مرجع سابق، ص ٤٥٠.

١ - القطاعات الخدمية التي توافق على دخول الشركات الأجنبية للعمل بها (النفاز إلى الأسواق).

٢ - الاستثناءات الأساسية لمبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية للقطاعات الخدمية التي التزمت بتحريرها.

ومثالاً على ذلك فإنه إذا سمحت دولة عضو لأحد المصارف الأجنبية بفتح فرع خاص به في السوق المحلي (مبدأ النفاز إلى الأسواق) ولكنها قَصَرَت هذه الموافقة على أحد المصارف في دولة معينة دون الدول الأخرى، فإن ذلك يعد استثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، كذلك إذا قررت هذه الدولة وضع شروط على أحد المصارف للسماح له بالحصول على ترخيص بالعمل دون أن تطبق هذا الشرط على المصارف المحلية فإن هذا يعد استثناء على مبدأ المعاملة الوطنية.

٣ - تتعهد الدول الأعضاء بتقديم التزامات أفقية تتألف من مجموعة من السياسات والإجراءات التي تطبق على جميع القطاعات الخدمية التي تقدم بالتزامات بشأنها، أي ليس على قطاع دون آخر، ولكن يحق للدولة أن تحدد قيوداً أفقية تنطبق على جميع القطاعات الخدمية التي تقدمت بعروض بشأنها.

فمثلاً إذا قررت الدولة وضع قيود على شراء الأجانب للأسهم وتحديد ملكيتهم للمشروعات بنسبة لا تتجاوز ٤٩٪ من رأس المال، فإن هذه الشروط تعد قيوداً أفقية تنطبق على كل القطاعات، وليس على قطاع معين.^(١)

سادساً: العلاقة بين التحرير المتعدد الأطراف للخدمات المالية وبين التحرير المالي الداخلي :

إن العلاقة بين التحرير المتعدد الأطراف للخدمات المالية وبين التحرير الداخلي للدول الأعضاء هي علاقة متشابكة، حيث إن التزامات اتفاقية تحرير الخدمات المالية يمكن أن تكون عنصراً مكملاً وهاماً للتحرير المالي الداخلي، وذلك عن طريق تحفيز السياسات الإصلاحية في إطار متعدد ملزم، كما يمكن أن تسرع من إصلاح القطاع

1 : قابل، محمد صفوت: اتفاقية تحرير الخدمات المالية، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

المالي في الدول الأعضاء، رغم أن الانفتاح المتعجل للقطاعات المصرفية غير المؤهلة للمنافسة الخارجية قد يؤدي إلى انهيارات في النظام المالي، أو يعرقل إدارة الاقتصاد الكلي. لذلك تعد العلاقة بين التحرير المتعدد الأطراف والتحرير الداخلي للدول الأعضاء نقطة مهمة من الناحية الاقتصادية، لأن التحرير عن طريق (الجاتس) يهدف أساساً إلى الاهتمام بإحداث التحرير والالتزام به، بينما سرعة وتتابع الإصلاحات في القطاع المالي يجب أن تنفذ بحرص شديد لما لهذا القطاع من علاقة قوية بإدارة الاقتصاد الكلي والتكلفة العالية لأزمات انهيار الأنظمة المصرفية. لذلك لا بد من تحديد لماهية العلاقة بين التحرير المتعدد الأطراف في إطار (الجاتس) والتحرير من قبل الدول الأعضاء المشاركة في الاتفاقية، وأيضاً مؤشرات اختبار تلك العلاقة ومدى التطور والانفتاح الفعلي الحادث في القطاعات المالية. (١)

سابعاً : وجوب تطابق القوانين الداخلية للدول مع بنود وقواعد الاتفاقية :

وهذا التزام عام وأساس يتفرع عن المادة ١٦ من اتفاقية مراكش، حيث تنص على أن: ((يعمل كل عضو على مطابقة قوانينه ولوائحه وإجراءاته الإدارية مع التزاماته المنصوص عليها في الاتفاقات المختلفة)). (٢)

ومعنى ذلك أن لهذه الاتفاقية أولوية على القوانين والنظم الداخلية للدول. (٣)

1 : قابل، محمد صفوت: البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية، مرجع سابق، ص ٤٥٤.

2 : سلامة، مصطفى : قواعد الجات، الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص ٩٣ .

3 : صالح، رشدي صالح عبد الفتاح: تأثيرات العولمة على البنوك في مصر، مجلة المال والصناعة، العدد ٢٤، ٢٠٠٦، ص ٤٢ .

المبحث الثالث

التجارة الدولية في الخدمات

بناء على الأهمية المتزايدة للقطاع الخدمي، سواء على المستوى المحلي أم الدولي، سعت الدول المتقدمة - وعلى رأسها الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية- لإدماج هذا القطاع ضمن اتفاقية (الجات) على الرغم من المعارضة الشديدة لمعظم الدول النامية.^(١)

ويرجع إصرار الولايات المتحدة على إدماج هذه القطاعات ضمن الاتفاقية نتيجةً لازدياد أهمية هذا القطاع في اقتصادها، إذ تعمل نسبة مقدارها ٧٥% من القوة العاملة في هذا القطاع (وتشير المعلومات إلى أن حوالي ٧٠% من الناتج الوطني الأمريكي يأتي حالياً من قطاع الخدمات كالمصارف والاتصالات والعناية الصحية)،^(٢) وبالتالي يرى الخبراء الأمريكيون إن تحرير هذه القطاعات سوف يساعد على تحسين أوضاع الاقتصاد الأمريكي، ويمكنه من المنافسة في الأسواق العالمية، خاصة مع القوى الاقتصادية الصاعدة في النظام الاقتصادي الدولي، ويساعد على التخفيف من حدة العجز في ميزانها التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.^(٣)

لقد أوضح تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٤ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (UNCTAD) أن هناك تحولاً نحو الخدمات في بنية الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي أوائل السبعينات كان نصيب هذا القطاع في حدود ربع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، ثم ارتفع إلى أقل من النصف في عام ١٩٩٠، وبحلول عام ٢٠٠٢ ارتفع إلى نحو ٦٠ بالمائة، وبما يعادل ٤ تريليون دولار.^(٤) ويمكن ملاحظة وجود تحول نحو الخدمات في عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود، حيث ارتفع نصيب الخدمات من عمليات اندماج

1 : مصطفى، علي محسن: مجلة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٥٨٢ .

2 : عودة، وليد: مجلة العمران العربي، مرجع سابق، ص ١١٥ .

3 : الجبالي، عبد الفتاح: مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٢٠٣ .

4 : WORLD INVESTMENT REPORT 2004, Th shift towards services, UNCTAD, Pxx.

وشراء الشركات عبر الحدود على مستوى العالم إلى ٥٩% لعام ٢٠٠٦،^(١) مقابل ٣٣,٩٢، في عام ١٩٨٨.^(٢)

لقد بلغ عدد صفقات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود ٥١١٣ صفقة وذلك لعام ٢٠٠٤، وازداد عددها في عام ٢٠٠٦ حتى أصبح ٦٩٧٤ صفقة، وكانت حصة الخدمات في عام ٢٠٠٦ من عدد هذه الصفقات ٤٢٤٦ صفقة أي بنسبة ٦٠,٨٨%، وتبلغ حصة الخدمات المالية من عدد هذه الصفقات ٦٦٩ صفقة (من حيث البيع) أي بنسبة ٩,٥٩% من إجمالي عدد صفقات الاندماج، وبلغت نسبة مساهمة الخدمات في قيمة الاندماج عبر الحدود ٥٩% لعام ٢٠٠٦، وبلغت نسبة مساهمة الخدمات المالية في قيمة الاندماج عبر الحدود ١٤,٩٤% لعام ٢٠٠٦.^(٣) (من حيث البيع).

لقد أدى تسارع وتيرة التقدم التقني بوجه عام وتقنية المعلومات وأجهزة الاتصال والأدوات التنظيمية بوجه خاص إلى تزايد حجم تجارة الخدمات بشكل موسع، وقد ساهم هذا التزايد تصاعد القيود المفروضة على تجارة الخدمات، مما حث الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة على الإصرار لوضع قواعد لتحرير تجارة الخدمات على مائدة مفاوضات جولة أوروغواي، وقد عارضت الدول النامية هذا الاتجاه خوفاً من أن تقود المفاوضات إلى وضع قواعد والتزامات قد تعيق إقامة أو نمو هذه الصناعة الناشئة لديها.^(٤) إن التوقيع على اتفاقية GATS فتح أسواق البلدان العالمية، ولاسيما النامية أمام مؤسسات الخدمات الأميركية المتطورة.^(٥)

1 : WORLD INVESTMENT REPORT 2007, Transnational corporations, Extractive Industries and Development, UNCTAD, P. 278.

2 : world Investment Report 2004, P. 421

3 : World Investment Report 2007. P. 278 + 279.

4 : زروق، جمال الدين: دورة إدارة القطاع الخارجي، أبو ظبي ٧-٢٥ فبراير ١٩٩٨ الجات ومنظمة التجارة العالمية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ١٩٩٨، ص ١٤.

5 : عودة، وليد: مجلة العمران العربي، العدد ٥٣، مرجع سابق، ص ١١٥.

أولاً : المصدرون والمستوردون الأساسيون للخدمات التجارية في العالم:

بههدف تتبع التطور والتغير الحاصل في المستوى التصديري والاستيرادي للدول الأساسية في مجال التجارة في الخدمات، قام الباحث بإعداد جدول يتضمن ثلاث سنوات متباعدة،^(١) الملحق (١) (٢) (٣)، وذلك لملاحظة الدول التي تقدمت والتي تراجع في هذا المجال، فإننا نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حافظت على مركزها الأول في مجال استيراد وتصدير الخدمات، ونلاحظ أن هناك تراجعاً في حصة الولايات المتحدة في الصادرات العالمية للخدمات خلال السنوات المدروسة (١٧,٥% - ١٨,١% - ١٤,٧%)، الملحق (١).

بينما احتلت المملكة المتحدة البريطانية الترتيب الثاني من حيث حصتها في الصادرات العالمية للخدمات، وذلك خلال الفترة المدروسة، واحتلت ألمانيا الترتيب الثاني من حيث حصتها في المستوردات العالمية للخدمات للسنوات (٢٠٠١-٢٠٠٥) حيث بلغت حصتها (٨,٦%) لعام ٢٠٠٥.

ونلاحظ بشكل عام أن الدول الأوروبية والولايات المتحدة ودول جنوب شرق آسيا هي التي تسيطر على المراتب الخمس والعشرون الأولى وذلك خلال الفترة المدروسة، ولكن مع تغير بسيط في مستوى الترتيب باتجاه التقدم أو التراجع، وكل تقدم بالنسبة لدولة ما يعني تراجعاً لدولة أخرى. ولكن بالمقابل فإن هناك تغيراً ملحوظاً قد طرأ على ترتيب بعض الدول، فإيرلندا لم تكن ضمن قائمة (٢٥) دولة لعام ١٩٩٧ للمصدرين الأوائل، وفي عام ٢٠٠١ احتلت الترتيب (٢١) ثم أصبحت في الترتيب (١٢) لعام ٢٠٠٥، وأيضاً بالنسبة للمستوردات فإنها انتقلت من الترتيب (٢٤) لعام ١٩٩٧ إلى الترتيب (٩) لعام ٢٠٠٥. وأيضاً الهند لم تكن ضمن قائمة (٢٥) دولة الأوائل المصدرون للخدمات عام ١٩٩٧ ثم أصبحت تحتل الترتيب (١٩) لعام ٢٠٠١ ثم أصبحت تحتل الترتيب (١١) لعام ٢٠٠٥، وأيضاً نجد أن هناك دولاً تراجع ترتيبها بشكل ملحوظ مثل تركيا حيث تراجع ترتيبها من الترتيب (١٧) لعام ١٩٩٧ إلى الترتيب (٢٦) لعام ٢٠٠٥ في قائمة المصدرين الأوائل عالمياً. وأيضاً

١ : لقد تضمنت بيانات العام ٢٠٠٦ والعام ٢٠٠٢ إحصائيات أربعين دولة، بينما في عام ١٩٩٨ تضمن ٢٥ دولة فقط الأوائل في تصدير واستيراد الخدمات.

تراجع ترتيب ماليزيا في المستوردات العالمية من الترتيب (٢٢) لعام ١٩٩٧ إلى الترتيب (٢٩) لعام ٢٠٠٥.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الاتحاد الأوروبي كتلة اقتصادية واحدة، وبالتالي علينا إهمال التجارة الداخلية بين دول الاتحاد الأوروبي، فإنه سيكون هناك تغير ملحوظ في ترتيب الدول الرئيسية المصدرة والمستوردة للخدمات، وسيكون هناك دول جديدة ضمن هذا الترتيب، حيث سيحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى وبنسبة ٢٧,١% من الصادرات العالمية وبنسبة ٢٤,٤% من المستوردات العالمية، ثم تأتي الولايات المتحدة في الترتيب الثاني، الملحق (٣).

أما بالنسبة لموقع الدول العربية في الترتيب العالمي للمصدرين الأوائل للخدمات فإننا نجد مصر وهي الدولة العربية الأولى في الترتيب العالمي حيث حملت الترتيب (٣٣) لعام ٢٠٠٥، ثم تأتي لبنان في الترتيب (٣٨)، الملحق (١). أما بالنسبة للمستوردات فتحل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً والمرتبة (٣١) عالمياً ثم المملكة العربية السعودية في الترتيب الثاني عربياً والترتيب (٣٣) عالمياً لعام ٢٠٠٥، الملحق (٢).

ثانياً: تطور تجارة الخدمات في الدول العربية :

لقد شهدت تجارة الخدمات تطوراً ملحوظاً خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦ وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول (١/١)، ففي عام ١٩٩٠ بلغت الصادرات العربية ١٧٦٤٢ مليون دولار، وقد شكلت نسبة ٢,١٢% من الصادرات العالمية في الخدمات، ونلاحظ أن هذه النسبة قد تراجعت إلى ١,٨١% لعام ٢٠٠٠ وإلى ١,٨٦% لعام ٢٠٠٦.

وبمقارنة مستوى النمو في الصادرات العالمية والصادرات العربية نلاحظ أن معدل نمو الصادرات العالمية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) يبلغ ٨٤% وبالنسبة للصادرات العربية فإنها تبلغ ٥٧,٧٢%. وخلال الفترة مابين (٢٠٠٠-٢٠٠٦) نلاحظ أن نسبة النمو في الصادرات العالمية قد بلغت ٧٨,٨%، وبالنسبة للدول العربية فإنها بلغت ٨٣,٣٧%.

أيضاً بالنسبة للواردات العربية فنلاحظ أنها تراجعت نسبتها من ٤,٥٢% من الواردات العالمية في الخدمات إلى ٣,٢٧% ومن ثم إلى ٢,٧٠%. أيضاً نلاحظ أن نسبة النمو في المستوردات العالمية بلغت ٧٢,٢٨% خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦) بينما تبلغ هذه النسبة وخلال نفس الفترة للواردات العربية ٤٢,٣٦%.

أيضاً من خلال مقارنة الفرق بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات نجد أن هذا الفرق دائماً سلبي بالنسبة لإجمالي الدول العربية، مع أن هذا الفارق انخفض بشكل بسيط إلا أنه بقي كبير جداً، حيث بلغ هذا الفارق ١٩٧٢٥ مليون دولار لعام ٢٠٠٦، وهو ما يعادل ٣٨,٦% من قيمة الصادرات لعام ٢٠٠٦.

أما بالنسبة إلى سورية فنلاحظ أن الصادرات السورية تضاعفت تقريباً خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠، ثم تضاعفت خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦، أما بالنسبة للواردات فإنها تضاعفت خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠، ولكنها شهدت تراجعاً خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦، وكان الفرق بين الصادرات والواردات إيجابياً في كل من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٦، وسلبيّاً بشكل قليل جداً في عام ١٩٩٠. وهذا الفارق الإيجابي بين صادرات وواردات الخدمات واضح جداً في عام ٢٠٠٦.

الجدول (١/١)

تطور صادرات وواردات الخدمات لدى الدول العربية

(مليون دولار)

الدولة العربية	الصادرات			الواردات		
	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٦	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٦
الصومال	-	-	-	-	-	-
الجزائر	٤٩٧	-	-	١٣٢١	-	-
مصر	٥٩٧١	٩٨٠٣	١٦٢٣٤ ت	٣٧٨٨	٧٥١٣	١١١٨٧ ت
ليبيا	١١٧	١٧٢	٥٥٣ ت	١٣٨٥	٨٩٥	٢٦١٩ ت
المغرب	٢٠٠٩	٣٠٣٤	٨٩٢٦ ت	١٤٤٥	١٨٩٢	٤٥٠٩ ت
السودان	١٧٣	٢٧	١١٤	٢٢٨	٦٤٨	١٨٤٤
تونس	١٦٨٨	٢٧٦٧	٤٢٢١	٨٤٦	١٢١٨	٢٣٤٣
البحرين	٣٥٩	٩٣٣	١٨٧٩ ت	٤٧٤	٧٣٨	١٢٨٥ ت
الأردن	١٤٤٧	١٦٣٧	٢٤٦١ ت	١٢٦٨	١٧٢٢	٢٦٩٠
الكويت	١٢٧٩	١٨٠٣	٥٦٤٠ ت	٣٣٥٩	٤٨٩٤	٨٠٠٢ ت
فلسطين	-	٤٦٢	١٨١	-	٥٦٦	٤٩٠
عمان	٦٨	٤٥٢	٩١٠ ت	٧١٩	١٧٥٩	٣٥٩٨
السعودية	٣٠٢٧	٤٧٧٩	٥٩١٦	٢٢٣٨٤	٢٥٢٢٨	٢٧٩٤٧
سورية	٨٧٤	١٦٩٩	٣٢٢٧	٨٩٢	١٦٦٧	٢٢٣٦
اليمن	١٠٦	٢١١	٤٧٧ ت	٦٨٣	٨٠٩	١٥٢٧ ت
موريتانيا	٢٧	٤٧	٦٣	١٣٧	١٤٩	٣٩٠
جيبوتي	-	-	٢٢٤	-	-	٨٤
المجموع	١٧٦٤٢	٢٧٨٢٦	٥١٠٢٦	٣٨٩٢٩	٤٩٦٩٨	٧٠٧٥١
العالم	٨٣٠٨٠٥	١٥٢٩٣٤٠	٢٧٣٥٦٥٨	٨٦٠٤٧٧	١٥١٨٧٩٤	٢٦١٦٥٨٣
النسبة	%٢,١٢	%١,٨١	%١,٨٦	%٤,٥٢	%٣,٢٧	%٢,٧٠

تم تنظيم الجدول من قبل الباحث اعتماداً على : Unctad Handbook of Statistics.

United Nation 2006 .

- يوجد دول عربية لم تتوفر عنها أي معلومات (لبنان - الإمارات العربية المتحدة)
- بعض الأرقام تعود لعام ٢٠٠٥ وذلك لعدم توفر أرقام ٢٠٠٦ وهي تعود للدول التالية: السودان - السعودية - سورية - موريتانيا - جيبوتي.
- أرقام دولة فلسطين تعود لعام ٢٠٠٤ لعدم توفر بيانات ٢٠٠٦.

ثالثاً : مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي:

لقد نمت نسبة مساهمة الخدمات في الناتج الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، حيث بلغت نسبة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ٤١,٣٥% لعام ٢٠٠٠، بينما بلغت هذه النسبة ٥٠,٩% لعام ٢٠٠٦ (الجدول ٢/١). ولكن نلاحظ أن هناك تراجعاً طفيفاً في نسبة مساهمة الخدمات الإنتاجية خلال نفس الفترة، حيث بلغت نسبة مساهمة الخدمات الإنتاجية ٣١,٢٥ لعام ٢٠٠٠، بينما بلغت هذه النسبة ٣٢,٩% لعام ٢٠٠٦ (الجدول ٢/١)، وهذا يعني أن الزيادة في نسبة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي تعود للخدمات الاجتماعية، ولكن نلاحظ أيضاً أن هناك نمواً ملحوظاً في ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات المالية في الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، ففي عام ٢٠٠٠ بلغت هذه النسبة ٣,٦١%، وقد أصبحت هذه النسبة ٦,٢٠% لعام ٢٠٠٦ (الجدول ٢/١)، كما نلاحظ أن نسبة مساهمة الخدمات المالية إلى الخدمات الإنتاجية قد ارتفعت أيضاً من ١١,٥٥% لعام ٢٠٠٠^(١) إلى ١٨,٨٤ لعام ٢٠٠٦ (الجدول ٢/١).

وبالمقارنة مع الدول العربية (الجدول ٢/١) نجد أن السعودية تحتل المرتبة الأولى من حيث قيمة مساهمة قطاع الخدمات المالية في الناتج المحلي الإجمالي، ثم الكويت، ثم الإمارات، ثم مصر، ثم قطر، ثم السودان، ثم المغرب، فسورية، أيضاً تأتي سورية في المرتبة الثامنة من حيث قيمة مساهمة إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي. كما نجد أن سورية تأتي في المرتبة الثامنة من حيث قيمة مساهمة الخدمات (الإنتاجية والاجتماعية) في الناتج المحلي الإجمالي. كما تأتي سورية في الترتيب السادس من حيث نسبة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الترتيب الرابع من حيث نسبة مساهمة الخدمات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الترتيب العاشر من حيث نسبة مساهمة قطاع الخدمات المالية في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الترتيب الثاني عشر من حيث نسبة قطاع الخدمات المالية إلى الخدمات الإنتاجية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

1 : جميع النسب العائدة لعام ٢٠٠٠ تم احتسابها من قبل الباحث اعتماداً على التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠.

الجدول (٢/١)
مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية ٢٠٠٦ (مليون دولار - نسبة مئوية)

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	قطاعات الخدمات الإنتاجية			إجمالي الخدمات الإنتاجية	إجمالي الخدمات الاجتماعية	إجمالي الخدمات	نسبة مساهمة الخدمات في الناتج %	نسبة مساهمة الخدمات الإنتاجية في الناتج %	نسبة مساهمة الخدمات المالية في الناتج %	نسبة مساهمة الخدمات إلى الخدمات الإنتاجية %
		والتجارة والمطاعم والفنادق	والنقل والمواصلات والتخزين	والتأمين والمصارف							
المجموع	١٢٧٦٢٨٢	١١٨٣٦٣	٨٠٠٦٢	٥٧٨٩٥	٢٥٦٣٢٠	٢١١٤٢٠	٤٦٧٧٤٠	٣٦,٦٤	٢٠,٠٨	٤,٥٣	٢٢,٥٨
الأردن	١٤٢٥٨	١٢٩٩	٢٠٤٢	٩٦٧	٤٣٠٨	٤٠٣٧	٨٣٤٥	٥٨,٥٢	٣٠,٢١	٦,٧٨	٢٢,٤٤
الإمارات	١٦٤٨٦٥	١٩٨٦٩	١٠٤٨٨	٧١٨٧	٣٧٥٤٤	٢٦٢٧١	٦٣٨١٥	٣٨,٧٠	٢٢,٧٧	٤,٣٥	١٩,١٤
البحرين	١٥٨٢٨	٢٠٥٥	٩٤٩	١٨٨٧	٤٨٩١	٣٦٦٢	٨٥٥٣	٥٤,٠٣	٣٠,٩٠	١١,٩٢	٣٨,٥٨
تونس	٣١٤١٦	٤٨٣٦	٣٣٣٩	٩٤٠	٩١١٥	٦٣٦٥	١٥٤٨٠	٤٩,٨٧	٢٩,٠١	٢,٩٩	١٠,٣١
الجزائر	١١٦٤٦١	١٠٦٥٩	٩٥٠٧	٤٥٣	٢٠٦١٩	١٢١٦٠	٣٢٧٧٩	٢٨,١٤	١٧,٧٠	٠,٣٨	٢,١٩
جيبوتي	٧٥٨	١٠٤	١٨٥	٨٧	٣٧٧	١٦٢	٥٣٩	١٠١,١٨	٤٩,٧٣	١١,٦٠	٢٣,٣٤
السعودية	٣٤٨٦٧٣	١٨٠٩٨	١١٠٣١	١٤٠٢٠	٤٣١٤٩	٦٥٣٤٩	١٠٨٤٩٨	٣١,١١	١٢,٣٧	٤,٠٢	٣٢,٤٩
السودان	٤٣٨٩٤	٦٨١٧	٥٨٦٦	٣٥٩٨	١٦٢٨١	٢٢١٧	١٨٤٩٨	٤٢,١٤	٣٧,٠٩	٨,١٩	٢٢,٠٩
سورية	٣٤١٩٠	٥٢٩٩	٣٨٢٩	٢١٢٠	١١٢٤٩	٦١٥٤	١٧٤٠٣	٥٠,٩٠	٣٢,٩٠	٦,٢٠	١٨,٨٤
العراق	٤١٩٩٢	٣٤١٠	٤٠٧٥	٨٢	٧٥٦٧	٦٤٨٠	١٤٠٤٧	٣٣,٤٥	١٨,٠٢	٠,١٩	١,٠٨
عمان	٣٥٦٥٦	٤١١٥	٢٢٣١	٣٥٢	٦٦٩٧	٥٩١٢	١٢٦٠٩	٣٥,٣٦	١٨,٧٨	٠,٩٨	٥,٢٥

اليمن	٢١١٩٦	٦٨٦٨	٣٣٨٤	٨٥	٥١٤٥	٣٧٨٠	٨٩٦٥	٤٢,١٠	٨٤,٢٧	٤,٠	١,٦٥
موريتانيا	٢٧١١٣	٢٤٨	٨٠١	٣٢٥	٨٨٦	١١٥	٣٧١١	٣٤,٦٤	٢٤,٨٠	٨٩,١١	٤٨٧٣
المغرب	٦٥٨٩٦	٣١٨٧	١٨٦٤	٧٥٣٨	٣٤٨٦١	١٦٨٨١	٣٤٠٣٨	٣٦,١٥	٢٥,٤٠	٥,٠٥	٢٠,٠٠٨
مصر	١٠٧٣٧٨	٤٤٣١	١١٣٠١	٧٨١٨	٧٠٩١٣	٥٨٠٦١	٨٧٩٨٣	٧٦,٤٣	١٨,٩٢	٧٦,٦	٢٢,٤٩
ليبيا	٥٣١٩٥	٢٨٠	٨٧٧١	١٣٥	٧٨١٥	٨٣٤٥	١٨٣٠١	٧٦,٩١	٣٦,٦	١٠,١	٣٥,٠١
لبنان	٢٣٢٨٥	٦٧٠٥	٧١٨	١٤٥٠	٦٦٧٧	٧١١٧	٨٧٦٦١	٧٢,٩٨	٣٨,٠٧	٦,٢٢	١٦,٣٤
الكويت	١٠١٩٠٤	٤٣٤٣	٥١٧٣	٥٨٦٧	٨٦٠٧١	٦٨٨٨١	٧١٣٥٨	٣٤,٨٠	٥٨,٨١	٨,٨٧	٤٩,٣٨
قطر	٥٢٧٢٢	٢٠٩٢	١٥٤٢	٤٣٣٠	٣٦٦٨	٤٢٠٧٠	٨١١٨١	٢٣,٠٧	١٥,١٠	٨,٢٧	٥٤,٣٦

تم تنظيم الجدول من قبل الباحث اعتماداً على التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧ .

رابعاً: توزيع تجارة الخدمات العالمية:

يختلف توزيع تجارة الخدمات من منطقة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، ويعود ذلك إلى مستوى التطور في هذه الدول، فكلما كانت الدولة أكثر تطوراً وتقدماً انخفضت نسبة مساهمة تجارة الخدمات التقليدية من النقل والسفر، وارتفعت نسبة مساهمة قطاعات الخدمات المعتمدة على التقنيات الحديثة، مثل خدمات الاتصال والتأمين والخدمات المالية وخدمات الكمبيوتر والمعلومات.

ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول (٣/١) حيث تبلغ نسبة مساهمة صادرات قطاع النقل ١٧,٥% من إجمالي صادرات الخدمات في أمريكا الشمالية، بينما تبلغ هذه النسبة ٢٨,٥% بالنسبة لآسيا، وتبلغ نسبة واردات أوروبا من قطاع النقل ٢٣,٣% من إجمالي واردات الخدمات، بينما تبلغ هذه النسبة ٣٩,٩% في آسيا.

وتبلغ نسبة مساهمة قطاع التأمين في صادرات الخدمات العالمية ٢,٣٥% وتبلغ نسبة مساهمات قطاع الخدمات المالية (ماعدات التأمين) ٥,٦٤% في صادرات الخدمات العالمية. كما نلاحظ أن قطاع النقل والسفر يشكلان معاً نسبة ٥٣% من صادرات الخدمات العالمية، وتتوزع باقي النسبة (٤٧%) على باقي قطاعات الخدمات.

نلاحظ أن مجمل الخدمات المالية (المصرفية - التأمين وغيرها) تشكل نسبة ٧,٩٩% من إجمالي صادرات الخدمات العالمية، أي تأتي في الترتيب الرابع بعد كل من السفر والنقل وخدمات الأعمال الأخرى، ويأتي ترتيب الخدمات المالية (ماعدات التأمين) في الترتيب الخامس.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٥ نجد ارتفاع نسبة مساهمة تجارة الخدمات المالية لدى بعض الدول وانخفاضها بالنسبة لدول أخرى. حيث ازدادت نسبة مساهمة صادرات الخدمات المالية لكندا من ٢,٢% إلى ٣,٤%، وارتفاع صادرات الخدمات المالية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من ٥,٨% إلى ٨,٣%، وكذلك الأمر بالنسبة لإيطاليا حيث ارتفعت هذه النسبة من ٠,٨% إلى ٦,٣%، وهناك دول أخرى تراجع فيها نسبة مساهمة صادرات الخدمات المالية (ماعدات التأمين) في صادرات الخدمات مثل الصين.^(١) ويعتقد الباحث أن حصة مساهمة الخدمات المالية في تجارة الخدمات سوف تنخفض في السنوات المقبلة وذلك نتيجة لهذه الأزمة المالية التي طالت آثارها السلبية مختلف الدول.

١ : مرجع الجدول (٣/١)

الجدول (٣/١)
توزيع تجارة الخدمات المالية (٢٠٠٤)

(مليار دولار /نسبة)

الخدمات الأخرى	الخدمات الثقافية والترفيهية	براءات الاختراع والتراخيص	خدمات الكمبيوتر والمعلومات	الخدمات المالية	خدمات التأمين	خدمات التشيد والبناء	خدمات الاتصال	الخدمات الأخرى		السفر		النقل		
								صناعات	واردات	صناعات	واردات	صناعات	واردات	
								٥١,١	٤٥,٦	٣١,٤	٢٧,١	١٧,٥	٢٧,٤	أمريكا الشمالية
								٢٧,٢	٣٨	٤٨,٩	٢٤,٥	٢٣,٨	٣٧,٥	أمريكا الجنوبية والوسطى
								٤٩,١	٤٧,٤	٢٨,١	٢٩,٣	٢٢,٨	٢٣,٣	أوروبا
								٥٠,٣	٤٨,٣	٢٧,٢	٢٩	٢٢,٦	٢٢,٦	الاتحاد الأوروبي
								٢٤,٤	٣٨,١	٥١	٧٠	٢٤,٦	٤١,٩	أفريقيا
								٤٤,٩	٣٩,٣	٢٦,٦	٢٥,٨	٢٨,٥	٣٩,٩	آسيا
								١٠٠٠	—	٦٢٥	—	٥٠٠	—	قيمة الصادرات العالمية لتجارة الخدمات
٢٣,٥	١,٤١	٦,٥٨	٢,٧٦	٥,٦٤	٢,٣٥	١,٨٨	١,٨٨	٤٧	—	٢٩,٤	—	٢٣,٦	—	نسبة الصادرات العالمية من النقل - السفر - الخدمات الأخرى... إلى إجمالي الصادرات العالمية في الخدمات

- www.wto.org/english/res-e/its2006-e/its06-toc-e.htm

- www.wto.org/english/res-e/its2005-e/its05-toc-e.htm

- نسبة قطاعات الخدمات إلى إجمالي قطاع الخدمات تم احتسابها من قبل الباحث

خامساً : نسبة مساهمة تجارة الخدمات المالية لدى بعض الدول المتقدمة والنامية:

تعتبر الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان من الدول الرائدة في مجال تجارة الخدمات، وبالإضافة إلى ذلك فإنها تعتبر من الدول الأساسية في استيراد وتصدير الخدمات المالية، حيث تشكل تجارة الخدمات المالية نسبة مرتفعة من إجمالي تجارة الخدمات الجدول (٤/١). حيث بلغت قيمة صادرات الخدمات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (ماعدات التأمين) ٢٩,٣ مليار دولار، وتشكل صادرات الخدمات المالية نسبة ٨,٣% من إجمالي صادرات الخدمات، بينما تشكل صادرات خدمات التأمين ١,٩% وبالنسبة لبريطانيا فقد بلغت قيمة صادرات الخدمات المالية ٣٢,٧ مليار دولار، وبالتالي فإن بريطانيا تشكل الدولة الأولى عالمياً من حيث قيمة صادرات خدماتها المالية ومن حيث نسبة هذه الصادرات من إجمالي صادرات الخدمات وقد بلغت هذه النسبة ١٧,٣%. أيضاً تأتي بريطانيا في الترتيب الثاني بعد الولايات المتحدة من حيث قيمة صادراتها في خدمات التأمين، حيث بلغت ٦ مليار دولار، وبلغت نسبة مساهمتها في تجارة الخدمات ٣,٢% وتأتي بريطانيا في الترتيب الثاني بعد كندا من حيث نسبة مساهمة صادرات خدمات التأمين في إجمالي صادرات الخدمات.

أما بالنسبة للواردات فتأتي بريطانيا في الترتيب الأول من بين الدول المتقدمة من حيث قيمة وارداتها في الخدمات المالية (ماعدات التأمين)، حيث بلغت ٧,٤ مليار دولار، ومن ثم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في الترتيب الثاني ٦,٥ مليار. وتأتي إيطاليا في الترتيب الأول من حيث نسبة واردات الخدمات المالية إلى إجمالي واردات الخدمات والتي تشكل ٥% ومن ثم تأتي بريطانيا، ومن ثم كندا. وبالنسبة لخدمات التأمين تأتي الولايات المتحدة في الترتيب الأول، ومن ثم كندا، ومن ثم فرنسا من حيث نسبة مساهمة واردات التأمين في إجمالي واردات الخدمات.

أما بالنسبة للدول النامية الرائدة في مجال تجارة الخدمات المالية (ماعدات التأمين) فنلاحظ أنها مكونة من دول شرق آسيا ودول مختلفة من أنحاء العالم. حيث تأتي سنغافورة في الترتيب الأول من حيث قيمة صادرات خدماتها المالية، ومن ثم كوريا الجنوبية، ومن ثم تايوان، حيث تبلغ قيمة صادرات سنغافورة من الخدمات المالية ٣,٦٩٥ مليار دولار، وفي مصر تبلغ هذه القيمة ١٣٧ مليون دولار، وتعد سوازيلاند

الدولة الأولى من بين الدول النامية من حيث نسبة مساهمة الخدمات المالية في إجمالي صادرات الخدمات، وتعتبر تايوان الدولة الأولى من بين الدول النامية من حيث قيمة وارداتها من الخدمات المالية التي تبلغ ١٣٧٠ مليون دولار، وتأتي سوازيلاند في الترتيب الأول من حيث نسبة مساهمة واردات الخدمات المالية في إجمالي واردات الخدمات المالية والتي بلغت ٢٦,٩% الجدول (٥/١).

وبالمقارنة بين قيمة الصادرات والواردات في الخدمات المالية في الدول المتقدمة والنامية نلاحظ أن هذه القيمة بالنسبة للدول المتقدمة أكبر بكثير مما لدى الدول النامية، فتبلغ صادرات الخدمات المالية لدى ماليزيا ٦٠ مليون دولار، ولدى تركيا ٣٤٥ مليون دولار، ولدى الكويت ٣٤ مليون دولار، وهذه الدول الواردة في الجدول (٥/١) تعتبر من الدول الرائدة في مجال تجارة الخدمات المالية، أي أن بقية الدول النامية صادراتها و وارداتها من تجارة الخدمات المالية ستكون أقل.

نلاحظ أيضاً انخفاض عدد الدول العربية الواردة في قائمة الدول الأساسية في تجارة الخدمات، وهي منحصرة فقط بالنسبة للصادرات وليس لها أي وجود بالنسبة للواردات. ونلاحظ أيضاً انخفاض قيمة صادرات الخدمات المالية بالنسبة للدول العربية المذكورة في القائمة (مصر - الكويت) وانخفاض نسبة مساهمة صادرات الخدمات المالية في إجمالي الصادرات، حيث بلغت قيمة صادرات الخدمات المالية بالنسبة للكويت ٣٤ مليون دولار، وهي تشكل نسبة مساهمة ٠,٧% في إجمالي صادرات الخدمات.

ويعتقد الباحث أن انخفاض عدد الدول الواردة في قائمة الدول الرائدة، في مجال تجارة الخدمات المالية، وانخفاض قيمة صادراتها، وانخفاض نسبة مساهمتها في إجمالي صادرات الخدمات يعود إلى القيود المفروضة على القطاع المالي العربي، وبالتالي انخفاض درجة التحرير والانفتاح على العالم الخارجي.

الجدول (٤/١)

نسبة مساهمة صادرات وواردات الخدمات المالية لدى بعض الدول المتقدمة ٢٠٠٥

(نسبة مئوية /مليار دولار)

اليابان	بريطانيا	إيطاليا	ألمانيا	فرنسا	الولايات المتحدة	كندا	
١٠٧,٩	١٨٨,٧	٩٣,٥	١٤٨,٥	١١٥	٣٥٤	٥٢,٢	إجمالي قيمة صادرات الخدمات
٥	٣٢,٧	٥,٩	٦,٣	١,٤	٢٩,٣	١,٨	قيمة صادرات الخدمات المالية
٠,٩	٦	١,٥	٢	١,٧	٦,٨	٣,١	قيمة صادرات خدمات التأمين
%٤,٧	%١٧,٣	%٦,٣	%٤,٢	%١,٢	%٨,٣	%٣,٢	نسبة صادرات الخدمات المالية
%٠,٨	%٣,٢	%١,٦	%١,٤	%١,٥	%١,٩	%٥,٩	نسبة صادرات خدمات التأمين
١٣٢,٦	١٥٤,١	٩٢,٤	٢٠١,٤	١٠٤,٩	٢٨١,٢	٦٤,٢	إجمالي قيمة واردات الخدمات
٢,٧	٧,٤	٤,٧	٤,٣	٢,٤	٦,٥	٢,٣	قيمة واردات الخدمات المالية
١,٩	١,٦	٢,٢	٤,٧	٢,٩	٢٨,٥	٤,٨	قيمة واردات خدمات التأمين
%٢	%٤,٨	%٥	%٢,١	%٢,٣	%٢,٣	%٣,٥	نسبة واردات الخدمات المالية
%١,٤	%١	%٢,٤	%٢,٤	%٢,٨	%١٠,١	%٧,٤	نسبة واردات خدمات التأمين

تم تنظيم الجدول من قبل الباحث اعتماداً على:

www.wto.org/english/res-e/statis-e/its2006-e/its06-toc-e.htm

الجدول (٥/١)

الدول النامية الأساسية في تصدير واستيراد الخدمات المالية (ماعدا التأمين)

(مليون دولار - نسبة مئوية)

الدولة	الصادرات ٢٠٠٥		الدولة	الواردات ٢٠٠٥	
	قيمة صادرات الخدمات المالية	نسبة الصادرات في الخدمات المالية إلى إجمالي صادرات الخدمات		قيمة واردات الخدمات المالية	نسبة الواردات في الخدمات المالية إلى إجمالي واردات الخدمات
هونغ كونغ	-	-	هونغ كونغ	-	-
سنغافورا	٣٦٩٥	٧,٢	تايلان	١٣٧٠	٤,٢
تايلان	١٥١٧	٥,٩	سنغافورا	٧٨٨	١,٥
كوريا الجنوبية	١٦١٢	٣,٦	أندونيسيا	٥٣٩	٢,٣
جنوب أفريقيا	٥٣٤	٤,٨	البرازيل	٧٣٧	٣
البرازيل	٥٠٧	٣,٢	المكسيك	٥٥٠	٢,٦
أندونيسيا	٣٦٧	٢,٨	تركيا	٣٨٦	٣,٢
سوازيلاند	١٥١	٥٣,٥	تشيلي	٣١٣	٤
تركيا	٣٤٥	١,٣	سوازيلاند	١٢٣	٢٦,٩
باتاناما	١٩٧	٦,٣	جنوب إفريقيا	١٨٤	١,٥
ماليزيا	٦٠	٠,٣	ماليزيا	١١٩	٠,٥
الصين	١٤٥	٠,٢	الصين	١٥٩	٠,٢
باربادوس	١١٧	٨	باتاناما	١٥٨	٩,١
مصر	١٣٧	٠,٩	كوريا الجنوبية	١٧٧	٠,٣
تونس	٥٨	١,٤	فنزويلا	٢٤٣	٤,٧
الأوروغواي	٦٥	٤,٩	الأرجنتين	٢١٠	٢,٨
الفلبين	٥٣	١,٢	كولومبيا	١٤٥	٣
الكويت	٣٤	٠,٧	الفلبين	٩٣	١,٦
باكستان	٤٧	١,٣	باكستان	١٢٤	١,٧

تم تنظيم الجدول من قبل الباحث اعتماداً على:

Unctad Handbook of Statistics 2006. Unctad.

الفصل الثاني

واقع الخدمات المصرفية في سورية

المبحث الأول

هيكل النظام المصرفي السوري

لقد مر النظام المصرفي بثلاث فترات تاريخية رئيسية، المرحلة الأولى ما قبل التأميم، حيث كان يوجد في سورية ١٦ مصرفاً تجارياً، والمرحلة الثانية هي مرحلة ما بعد التأميم، أي بعد صدور القانون رقم (١١٧) لعام ١٩٦١ الذي قضى بتأميم المصارف الأجنبية، حيث تم دمج خمسة مصارف (مصرف سورية والمهجر، مصرف أمية، مصرف الشرق العربي، مصرف العالم العربي، مصرف الوحدة العربية) في مصرف واحد، وأطلق عليه [المصرف التجاري السوري] والذي تخصص في تمويل التجارة الداخلية والخارجية، وتقديم القروض والسلف لأجل لا يتجاوز العام، وتم إحداث المصرف الزراعي التعاوني المختص بتمويل القطاع الزراعي وإحداث المصرف العقاري المتخصص بتمويل قطاع البناء والتشييد والسياحة، وإحداث مصرف التسليف الشعبي الذي تخصص في عمليات الإقراض والتسليف لأصحاب الدخل المحدود وإنشاء المصرف الصناعي المتخصص بتمويل القطاع الصناعي.^(١)

أما المرحلة الثالثة وهي المرحلة الراهنة والتي شهدت مجموعة من التطورات، والتي يمكن أن نعتبر بدء هذه المرحلة هو تاريخ إصدار المرسوم التشريعي الذي سمح بتأسيس مصارف خاصة في سورية في عام ٢٠٠١، وسوف نتعرف على المصارف السورية ونبحث في تطورها وأدائها خلال هذه الفترة.

لقد أصبح النظام المصرفي في سورية مكوناً من المؤسسات التالية:

1 : القاضي، حسين: الإصلاح الاقتصادي في سوريا، إلى أين؟ ص ٧٩.

أولاً: مصرف سورية المركزي :

ويشكل السلطة النقدية العليا في سورية ويشرف على النظام المصرفي، ولديه الإمكانات اللازمة للتدخل والتأثير في المصارف والوسائل النقدية وغيرها بحسب نظام النقد والتسليف، ويتبع له ١١ فرعاً موزعة على المحافظات.

ثانياً : المصارف الحكومية وتتألف من :

١- المصرف التجاري السوري: يتكون المصرف كما يشير الملحق (٤) من ٥١ فرعاً وإحدى عشر مكتباً، ورأس مال ٧٠ مليار ل.س كما يشير الملحق (٥).

يقوم هذا المصرف باستقبال الودائع والمدخرات، وتقديم القروض بجميع أشكالها وأنواعها، وخصم الأوراق التجارية، والمتاجرة بالقطع الأجنبي، وتمويل الأنشطة التجارية الداخلية والخارجية.

٢- المصرف الزراعي التعاوني : يتكون هذا المصرف من ١٠٦ فروع وستة مكاتب، كما يبين الملحق (٤)، ورأس ماله المصرح به ١٠ مليارات ل.س والمدفوع ٩,٩٧٦ مليار ل.س الملحق (٥) ويقوم هذا المصرف باستقبال الودائع بأنواعها كافة، وتقديم القروض والسلف النقدية والعينية للقطاع الزراعي وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وتسليمها للفلاحين على شكل قروض عينية وتقديم القروض الطويلة الأجل دون فائدة لدعم مشاريع استصلاح الأراضي والتشجير المستمر، وذلك بهدف زيادة الإنتاج الزراعي.

٣- المصرف الصناعي : يتكون المصرف الصناعي من ١٧ فرعاً ومكتباً واحداً في حمص الملحق (٤) ويبلغ رأس المال المصرح به ١,٥ مليار ل.س والمدفوع ١,٠٢٧ مليار ل.س، الملحق (٥). ويقوم هذا المصرف بالمساهمة فسي تأسيس الشركات المساهمة الصناعية، وتقديم القروض والسلف للقطاع الصناعي، واستقبال الودائع بكافة أنواعها.

٤- المصرف العقاري : وهو يتكون من ٢٠ فرعاً وليس لديه أي مكتب، الملحق (٤) ويبلغ رأس ماله المصرح به والمدفوع ١,٥ مليار ليرة سورية الملحق (٥)، والهدف الأساسي من إنشاء هذا المصرف: هو منح القروض من أجل بناء أو إنشاء

أو استكمال المنشآت السياحية والصناعية والحرفية والمستشفيات والمساكن والمشاريع العمرانية والسكنية وغيرها.

٥- مصرف التسليف الشعبي: وهو يتكون من ٦٣ فرعاً ومكتباً واحداً في اللاذقية، الملحق (٤). ويبلغ رأس ماله المصرح به والمدفوع ١,٥ مليار ل.س الملحق (٥). وهو متخصص بتقديم الخدمات المصرفية لصغار المتعاملين من التجار والصناع والحرفيين والموظفين وبقية ذوي الدخل المحدود، كما يقوم المصرف بتمويل كافة الفعاليات التي لا تمولها المصارف المتخصصة الأخرى، بالإضافة إلى تمويل أصحاب المشاريع والمخترعين.^(١)

٦- مصرف توفير البريد: وهو يتكون من ١٣ فرعاً و ٤٥ مكتباً الملحق (٤) ويبلغ رأس ماله المصرح به والمدفوع ١,٥ مليا ل.س الملحق (٥)، ويهدف هذا المصرف إلى تجميع المدخرات الصغيرة وتوظيفها في مشاريع استثمارية، أو الاشتراك في رؤوس أموال بعض الشركات العامة أو المشتركة.

ثالثاً: المصارف الأجنبية:

وهذه المصارف موجودة فقط في المناطق الحرة، حيث تم إحداثها لتنشيط الخدمات المصرفية للعاملين في المناطق الحرة، ويبلغ عدد هذه المصارف حتى نهاية ٢٠٠٧ سبعة مصارف الملحق (٦).

وهذه المصارف هي عبارة عن مكاتب اتصال أو فروع للمصارف الأم، والتي يعود معظمها لمصارف خاصة في لبنان. وتعتبر المؤسسة العامة للمناطق الحرة مسؤولة عن هذه المصارف من حيث التأسيس أو زيادة أو تخفيض رأس المال والتسجيل والتصفية والرقابة.^(٢)

١ : كنعان، علي: النظام النقدي والمصرفي السوري، مشكلاته واتجاهات إصلاحه، ص ٧١.

٢ : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، المؤسسة العامة للمناطق الحرة: نظام العمل المصرفي في المناطق الحرة السورية ٢٠٠٣.

وهذه المصارف هي (بنك بيمو - بنك سوسيته جنرال - مصرف بيروت والبلاد العربية - مصرف بصرى الدولى - الشركة المصرفية العربية - بنك لبنان والمهجر - فرنسبنك)^(١).

رابعاً : المصارف الخاصة:

لقد سمح قانون المصارف الخاصة رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ بتأسيس مصارف خاصة على شكل شركات مساهمة، وبالتالي فإن هذا القانون سمح للمصارف غير السورية بالعمل في سورية، ولكن على أن لا يزيد حصة تملك غير السوريين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين أو كليهما نسبة ٤٩% من رأس مال هذه المصارف.^(٢)

وهذه المصارف غير متخصصة، أي أنها تعتمد على أساس الصيرفة الشاملة، ولقد بدأت هذه المصارف بمباشرة أعمالها بشكل فعلي في العام ٢٠٠٣. وأخذت هذه المصارف بالتزايد حتى أصبحت تسعة مصارف ولديها ٦٦ فرعاً موزعة على مختلف المحافظات كما يبين كلاً من الملحقين (٤) (٦)، كما أن هناك مصارف أخرى تقوم بإجراءات التأسيس، وستظهر على الساحة المصرفية قريباً، والمصارف الخاصة الموجودة حالياً في سورية حتى نهاية ٢٠٠٧ والتي تباشر عملها بشكل فعلي هي:

(١) - مصرف بيمو السعودى الفرنسى: يعتبر مصرف بيمو السعودى الفرنسى أول مصرف خاص باشر عمله في سورية في ٢٠٠٣، وازدادت فروعته بشكل ملحوظ حتى أصبحت حالياً وحتى ٢٠٠٨/٣/١١ ، ٢٠ فرعاً ومكتبين، ويعتبر المصرف الأكبر من بين المصارف الخاصة من حيث عدد الفروع، ويبلغ رأس ماله المصرح به والمدفوع ١,٧٥٠ مليار ل.س، وحالياً يقوم هذا المصرف بإجراءات زيادة رأس المال، والطرح على الاكتتاب، والتي ما زالت لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية.

1 : موقع المؤسسة العامة للمناطق الحرة: www.Freesones.com.sy (في ٢٠٠٨/٢/١٥).

2 : الفقرة (ج) من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ الذي سمح بإحداث مصارف خاصة ومشتركة.

(٢) - بنك سورية والمهجر: يعتبر هذا المصرف أيضاً من أوائل المصارف الخاصة التي باشرت عملها في سورية بعد مصرف بيمو السعودي الفرنسي، ولديه حالياً وحتى ٢٠٠٨/٣/١١ ، ١٠ فروع، ويبلغ رأس ماله المصرح به والمدفوع ٣ مليارات ل.س.

(٣) - المصرف الدولي للتجارة والتمويل: بدأ هذا المصرف أعماله في سنة ٢٠٠٤، ولديه ١٤ فرعاً حتى تاريخ ٢٠٠٨/٣/١١ ويبلغ رأس ماله المصرح به والمدفوع ٣ مليار ل.س.

(٤) - البنك العربي - سورية: بدأ هذا المصرف أعماله في عام ٢٠٠٥، وأصبح لديه الآن سبعة فروع وذلك حتى تاريخ ٢٠٠٨/٣/١١، ويبلغ رأس ماله المصرح به والمدفوع ١,٥ مليار ل.س (وهو الحد الأدنى لرأس المال وفقاً لقانون المصارف الخاصة ٢٠٠١)، وبالتالي فهو أقل المصارف من حيث رأس المال، والآن هناك إجراءات لزيادة رأس المال والطرح للاكتتاب، والتي ما زالت موجودة لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية.

(٥) - بنك عودة - سورية: بدأ هذا المصرف أعماله في عام ٢٠٠٥، ولديه الآن تسعة فروع ومكتب واحد، وذلك حتى تاريخ ٢٠٠٨/٣/١١، ويبلغ رأس ماله المصرح به والمدفوع ٢,٥ مليار ل.س.

(٦) - بنك بيبيلوس - سورية: بدأ هذا المصرف أعماله في عام ٢٠٠٥، ولديه الآن ستة فروع، حتى تاريخ ٢٠٠٨/٣/١١ ويبلغ رأس ماله المصرح به والمدفوع ٢ مليار ل.س.

(٧) - بنك سورية والخليج: ويعتبر هذا المصرف نوعاً ما حديث العهد في مباشرة أعماله في سورية حيث باشر أعماله في ٢٠٠٧، ولديه فرع واحد فقط في دمشق وبالتالي يعتبر الأقل من بين المصارف من حيث الانتشار، ويبلغ رأس ماله المصرح به والمدفوع ٣ مليار ل.س.

(٨) - بنك الشام: وهو أول مصرف إسلامي يباشر عمله في سورية، ويعتمد على النهج والشريعة الإسلامية في معاملاته وطبيعة عمله، وبدأ أعماله في عام ٢٠٠٧،

ولديه فرع رئيسي فقط في دمشق، يبلغ رأس ماله المصرح به ٥ مليار ل.س. والمدفوع ٢,٥ مليار ل.س.

٩- بنك سورية الدولي الإسلامي: وهذا المصرف أيضاً مصرف إسلامي يعتمد في معاملاته وطبيعة عمله على الشريعة الإسلامية، وبدأ عمله في عام ٢٠٠٧، ولديه الآن أربعة فروع اثنين منها في دمشق. ويعتبر المصرف الأكبر من حيث قيمة رأس المال بين المصارف الخاصة، إذ يبلغ رأس ماله المصرح والمدفوع ٥ مليارات ل.س.

المبحث الثاني

موقع القطاع المصرفي السوري عربياً وعالمياً

أولاً : موقع القطاع المصرفي السوري في إطار تقارير التنافسية الدولية :

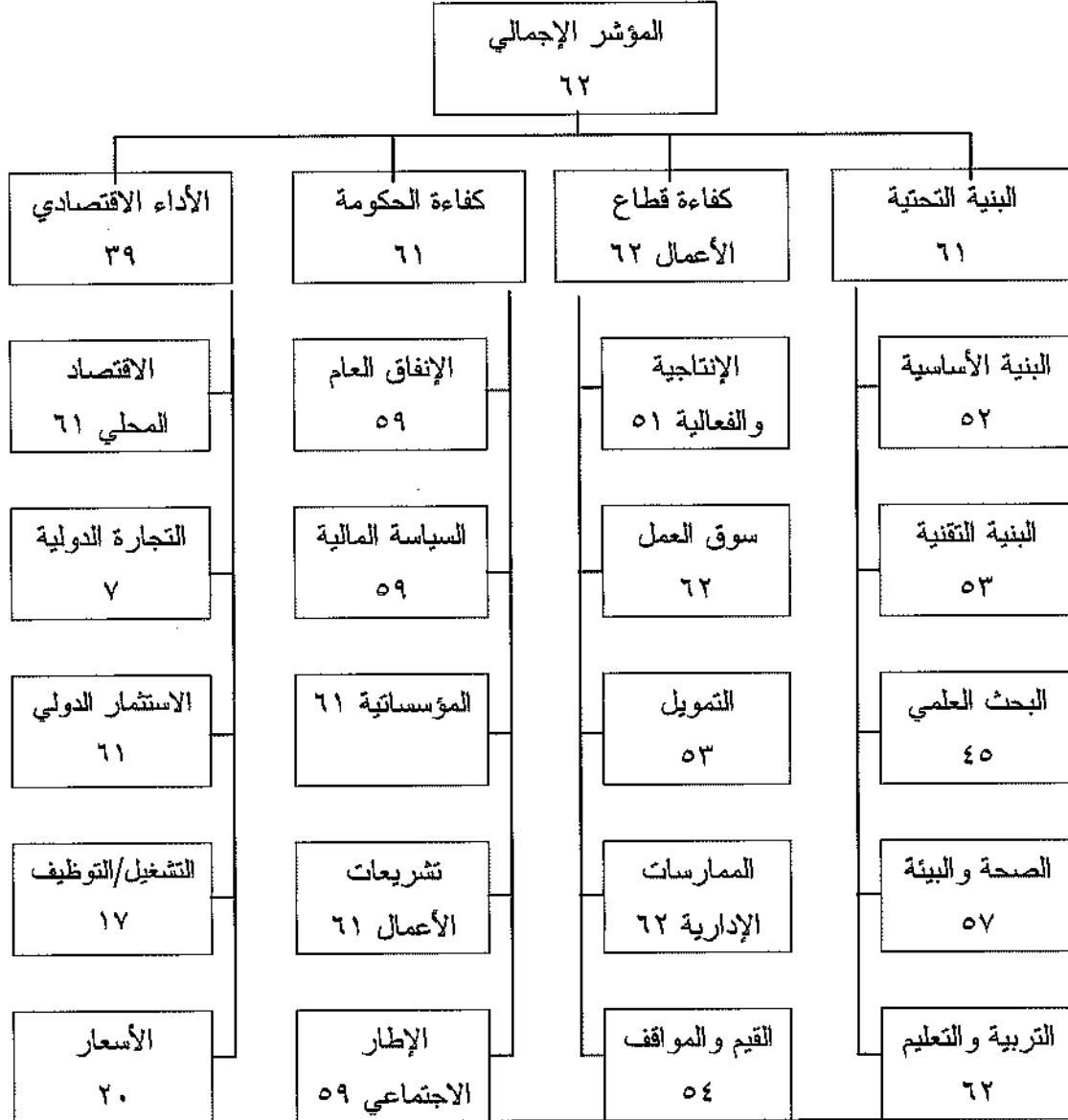
بالتعاون بين الحكومة السورية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم إطلاق مشروع دعم الجاهزية التنافسية، وتم إصدار التقرير الوطني الأول للتنافسية. وهذا يدل بشكل واضح وجلي على اهتمام سورية بمسألة تنافسية الاقتصاد الوطني وسبل تحسينها، كما تم لأول مرة إدراج سورية ضمن تقرير التنافسية العالمي الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٠٧ (وتقرير التنافسية للعالم العربي) عام ٢٠٠٦ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي،^(١) ولذلك سوف نحدد المؤشرات الرئيسية والمؤشرات المصرفية والمالية التي لها صلة بالقطاع المصرفي، وذلك من خلال الاستعانة بتقارير التنافسية العالمي والعربي والوطني.

- قام الفريق الوطني لمشروع دعم الجاهزية التنافسية بتوزيع ٧٥٠ استثماراً على عينة عشوائية من أصحاب الفعاليات الاقتصادية والمدراء التنفيذيين في القطاعات الاقتصادية (خاص - عام - مشترك)، وذلك وفقاً لمنهجية معهد التنمية الإدارية (TMD)، وقد استرد من هذه الاستثمارات ١٦٢ استثماراً فقط، وتم استخدام نتائج الاستبيان بالإضافة إلى مجموعة من البيانات الرقمية في احتساب مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري، وذلك ضمن عينة من ٦٢ دولة مشاركة فظهرت لدينا النتائج التالية:

١ : هيئة تخطيط الدولة - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مشروع دعم الجاهزية التنافسية: التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري ٢٠٠٧.

الجدول (١/٢)

مكونات نتائج قياس مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري ضمن ٦٢ دولة وفق منهجية (TMD).



التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري ٢٠٠٧ مرجع سابق، ص ٤٥.

إن معظم المؤشرات تدل على مركز متأخر جداً للاقتصاد السوري، بما فيها القطاع المالي والمصرفي، فمؤشر التمويل ٦٢/٥٣، ومؤشر السياسة المالية ٦٢/٥٩، ولابد من الإشارة إلى أن هذه المؤشرات ليست مستقلة، بل هي مترابطة جداً، فكل منها يؤثر على الآخر سلباً أو إيجاباً، فمن خلال اختبارات الارتباط التي أجريت على الإجابات التي وردت في الاستمارات تم التوصل على سبيل المثال إلى أن السؤال

المتعلق بمؤشر شفافية الحكومة يرتبط بـ ٧٥ مؤشراً آخر، الأمر الذي يعني أن تحسين شفافية الحكومة سينعكس إيجابياً بشكل كبير على ترتيب الاقتصاد السوري.^(١) وبالتالي فإن الموقع المتأخر للقطاع المالي والمصرفي الذي بينه بشكل واضح مؤشري السياسة المالية ٦٢/٥٩ ومؤشر التمويل ٦٢/٥٣ إنما هو نتيجة للتراجع والتأخر في مؤشرات أخرى مثل:

- تشريعات الأعمال ٦٢/٦١ - الاستثمار الدولي ٦٢/٦١.

- البنية التحتية ٦٢/٥٣ - الإنتاجية والفعالية ٦٢/٥١.

- كفاءة قطاع الأعمال ٦٢/٦٢ - البنية التحتية ٦٢/٦١.

جدول رقم (٢/٢) تطور وترتيب المؤشرات الرئيسية للتنافسية للاقتصاد السوري

(٢٠٠٦-٢٠٠٧) (من أصل ١٢٨ دولة لعام ٢٠٠٦ و ١٣١ دولة لعام ٢٠٠٧).

تطور الترتيب	الترتيب		المؤشر الرئيسي		
	٢٠٠٧ ^(٢)	٢٠٠٦ ^(١)			
+١٢	٦١	٧٣	مؤشر المؤسسات العامة والخاصة	المتطلبات الأساسية	١
+٤	٧٤	٧٨	مؤشر البنية التحتية		٢
-٣٧	٩٨	٦١	مؤشر الاقتصاد الكلي		٣
-٢٥	٦٩	٤٤	مؤشر الصحة والتعليم		٤
-٨	١٠٤	٩٦	مؤشر التعليم العالي والتدريب	معززات الكفاءة	٥
+١١	٨١	٩٢	مؤشر كفاءة أسواق السلع		٦
-٢٦	١١٧	٩١	مؤشر كفاءة أسواق العمل		٧
+٦	١١٦	١٢٢	مؤشر كفاءة الأسواق المالية		٨
٠	١٠٩	١٠٩	مؤشر الجاهزية التكنولوجية		٩
جديد	٦٢	غير متاح	مؤشر حجم الأسواق		١٠
+٣٧	٧٢	١٠٩	مؤشر تقدم قطاع الأعمال	عوامل تطور الإبداع	١١
+٦	٩٣	٩٩	مؤشر الإبداع والابتكار		١٢

تم تنظيم الجدول من قبل الباحث معتمداً على التقرير الوطني الأول للتنافسية للاقتصاد السوري، ص ٤٦-٤٨.

١ : التقرير الوطني الأول للتنافسية للاقتصاد السوري ٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ٤٥.

٢ : التقرير الوطني الأول للتنافسية للاقتصاد السوري ٢٠٠٧ ص ٤٨ نقلاً عن تقرير التنافسية العربية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي.

٣ : world Economic Forum: the Global competitiveness Report 2007-2008 P. 10

من الجدول السابق وبمقارنة تطور وتغير ترتيب مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧، نلاحظ أن هناك مؤشرات تقدم ترتيبها، وأن هناك مؤشرات أخرى تراجع ترتيبها، وبالنسبة لمؤشر كفاءة الأسواق المالية نلاحظ أن هناك تقدماً بمقدار ستة مراتب، وبقي مؤشر الجاهزية التكنولوجية على نفس الترتيب دون تغير (١٠٩) وقد تقدم مؤشر تنافسية الاقتصاد السوري الإجمالي من المرتبة ٨٤ من أصل ١٢٨ دولة في عام ٢٠٠٦ إلى المرتبة ٨٠ من أصل ١٣١ دولة ضمنها التقرير.

الجدول (٣/٢)

بعض المؤشرات الأساسية والفرعية لتنافسية الاقتصاد الوطني والقطاع المالي والمصرفي
(من أصل ١٢٨ دولة لعام ٢٠٠٦ و ١٣١ دولة لعام ٢٠٠٧).

المؤشر	ترتيب ٢٠٠٦ (١)	ترتيب ٢٠٠٧ (٢)	التغير
معدل الفائدة المصرفية	٢٤	٣٣	-٩
القيود على الملكية الأجنبية	١٢٧	١٢٨	-١
أثر قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر	غير متاح	١١٢	جديد
كفاءة الأسواق المالية	١٢٢	١١٦	+٦
درجة تطور الأسواق المالية	١٢٤	١٢٥	-١
التمويل عبر الأسواق المالية المحلية	غير متاح	١١٦	جديد
إجراءات تداول أدوات الدين	غير متاح	١١٢	جديد
سهولة الحصول على القروض	١٠٦	٩٣	+١٣
توفر رأس المال المغامر	٩٩	١٠٧	-٨
القيود على تدفقات رأس المال	غير متاح	١١٦	جديد
درجة حماية المستثمرين	غير متاح	٨٧	جديد
متانة النظام المصرفي	١٢٠	١٠٥	+١٥
الجاهزية التكنولوجية	١٠٩	١٠٩	٠
توفر التقنيات الحديثة	غير متاح	٦١	جديد
الاستيعاب التكنولوجي للشركات	٨٥	١٠٤	-١٩
قوانين نظم المعلومات والاتصالات	١٢١	١٢٨	-٧
الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا	١٢٢	١٠٨	+١٤
الهواتف النقالة	٩٨	١٠٢	-٤
مستخدمي الإنترنت	٨٩	٩٣	-٤
عدد الحواسيب الشخصية	٨١	٨٤	-٣
مشاركي حزم الإنترنت	غير متاح	١٠٩	جديد

تم تنظيم الجدول من قبل الباحث، حيث تم اختيار بعض مؤشرات التنافسية للاقتصاد السوري والقطاع المالي بالاعتماد على التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري وتقرير التنافسية العالمي ٢٠٠٧.

1 : التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري ٢٠٠٧، نقلاً عن التقرير التنافسية العربية ٢٠٠٦ الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي.

2 .the Global competitiveness Report 2007-2008:

إن كل مقطع من المقاطع الرئيسية لقياس التنافسية يتألف من عدة مؤشرات فرعية، ولذلك سوف نختار بعض المؤشرات الأساسية والفرعية لقياس تنافسية الاقتصاد السوري التي لها علاقة بالقطاع المالي والمصرفي.

- معدل الفائدة المصرفية: لقد تراجع ترتيب سورية في هذا المؤشر بمقدار تسعة مراتب بسبب ازدياد الهامش بين أسعار الفائدة المدينة والدائنة من ٣,١ نقطة في عام ٢٠٠٦ إلى ٣,٥ نقطة حتى منتصف حزيران ٢٠٠٧، ومع ذلك ما تزال سورية تتمتع بميزة تنافسية في هذا المؤشر.

- القيود على الملكية الأجنبية - أثر قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعود السبب الرئيسي لتراجع ترتيب سورية في هذين المؤشرين إلى أن استطلاع رأي رجال الأعمال قد تم قبل صدور المرسومين رقم ٨ ورقم ٩ للعام ٢٠٠٧ الخاص بالاستثمار في سورية.

حيث سمح المرسوم رقم ٨ بتملك المستثمرين الأجانب للأراضي والعقارات وبتحويل أموالهم وأرباحهم للخارج، كما أعطى المرسوم ٩ لهيئة الاستثمار صلاحيات إضافية لتتمكن من مزاولة مهامها بشكل أفضل.

- كفاءة الأسواق المالية : نلاحظ أن هناك تقدماً في ترتيب سورية بمقدار ستة مراتب، إلا أن هذا المؤشر بقي يدل على تأخر سورية في المجال المالي والمصرفي، والذي يعود بالدرجة الأولى إلى عدم اكتمال وجود هذه الأسواق، وعلى الرغم من كل التحديثات والإصلاحات في القطاع المصرفي السوري فما زال دون مثيلاته في الدول المجاورة لجهة نوعية الخدمات المقدمة.

- درجة تطور الأسواق المالية.

- التمويل عبر الأسواق المالية المحلية.

- إجراءات تداول أدوات الدين.

يعود التراجع في ترتيب هذه المؤشرات إلى عدم إقلاع سوق دمشق للأوراق المالية إلى الآن، رغم الوعود العديدة بإقلاعها منذ مدة. حيث أن من شأن وجود سوق نشطة للأوراق المالية تحقيق الكثير من الفوائد والمزايا للاقتصاد السوري.

- سهولة الحصول على القروض.

- توفر رأس المال المغامر.

- متانة النظام المصرفي.

- القيود على تدفقات رأس المال.

نلاحظ أن مؤشر سهولة الحصول على القروض تحسن بمقدار ١٣ ترتيباً إلا أنه ما زال دون المطلوب مقارنة مع العديد من الدول المنافسة ذات الاقتصادات المماثلة. إذ بقيت عملية التمويل مشكلة حقيقية في سورية، وخاصة بالنسبة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، حيث تحصل الحكومة على ٥٨% من إجمالي القروض ويحصل القطاع الخاص على ٣٩% فقط والقطاع المشترك يحصل على ٣%، بالإضافة إلى القيود المفروضة على الإقراض بالقطع الأجنبي للقطاع الخاص، والخلل في هيكل الودائع المصرفية، إذ أن معظمها ودائع قصيرة الأجل (تم اتخاذ بعض الإجراءات لتسوية وإصلاح هذا الخلل)، وإرتفاع تكاليف القروض المصرفية (رسوم متعددة مثل وضع وإزالة الرهن، رسم السحب على المكشوف، رسم الطابع، رسم تقييم المشروع).

نلاحظ أن مؤشر رأس المال المغامر تراجع بمقدار ثمانية تراتيب.

كما نلاحظ أن مؤشر متانة النظام المصرفي قد تقدم خمسة عشر ترتيباً، والذي يعود إلى جهود تطوير الرقابة على النظام المصرفي، وذلك من خلال قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ الذي وضع قواعد الإشراف على أنشطة المصارف المتعلقة بالسيولة والتسليف والملاءة اعتماداً على معايير بازل (١) وبازل (٢).

- تساهم مؤشرات خدمات التمويل وأسواق المال بـ ٥% من مؤشرات التنافسية العالمي الإجمالي بالنسبة للاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج كسورية، وتحتل سورية مواقع متأخرة جداً في المؤشرات المتعلقة بكفاءة الخدمات المالية كما لاحظنا سابقاً الجدول (٣/٢).

سوف نقوم بإجراء مقارنة بين سورية وبعض الدول فيما يتعلق بمؤشرات كفاءة الخدمات المالية، وذلك وفقاً لتقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي.

جدول (٤/٢) مقارنة بعض مؤشرات تنافسية القطاع المصرفي والمالي السوري مع دول مختارة من أصل ١٣١ دولة.

الدولة											المؤشر
سورية	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	إسبانيا	البرازيل	ماليزيا	
١١٦	٥٥	١١٣	١٢٧	٦٦	١٢	٦١	٨٦	٣٤	٧٣	١٩	كفاءة الأسواق المالية
١٢٥	٦٤	٨٦	١٢٦	٥٠	٢٢	٣٦	٥٧	٢٤	٣١	٣٠	درجة تطور الأسواق المالية
١١٦	٣٩	٦٢	١١٧	٦٠	١٦	٢٩	٦٣	٤٨	٦١	١٩	التمويل عبر الأسواق المالية المحلية
٣٣	٣٥	٧٨	٧٢	٣٠	٣٧	٧٦	٤٨	٢٤	١٢٧	٢٩	معدل الفائدة المصرفية
٩٣	٦١	٩٥	١١٩	٢٥	٣٤	٧٤	٨٣	٤٣	٨٩	٢٠	سهولة الحصول على القروض
١٠٥	٥٧	١٠٦	١٢٩	٧٦	٢٣	٩٢	٧٠	١٩	٣٦	٤٣	متانة النظام المصرفي
١١٦	٦١	٩٩	١١٣	٧٤	٢	١٤	١٢٢	٥٩	١٢٣	٧١	القيود على تدفقات رأس المال
١١٢	٤٨	٩٥	١٢٢	٥٥	٢١	٣٩	٧٥	٥٤	٤١	٣٣	إجراءات تداول أدوات الدين
٨٠	٤٩	٧٧	٨١	٣٢	٤٣	٥٣	٤٦	٢٩	٧٢	٢١	المؤشر الإجمالي

المصدر : تم تنظيم الجدول من قبل الباحث اعتماداً على The Global competitiveness Report 2007-2008

يتبين لنا من هذه المقارنة التأخر الكبير في المؤشرات المالية بالنسبة لسورية، ما عدا مؤشر واحد فقط معدل الفائدة المصرفي.

ثانياً : المصارف السورية ضمن المئة الأولى للمصارف العربية :

يوجد حالياً ٤٥٠ مصرف عربي (تجاري - استثماري - إسلامي) والتي توظف أكثر من ٣٧٠٠٠٠ موظف، ولديها شبكة واسعة من الفروع وتبلغ ١٥٠٠٠ فرع (ورأسمالها الإجمالي ١١٤٧٤٧ مليون دولار^(١)) ونتيجة لما شهده القطاع المصرفي العربي من التنمية السريعة خلال السنوات الأخيرة الماضية، فقد أصبح هذا القطاع أكبر من الاقتصاد العربي الإجمالي، فالموجودات المصرفية العربية أصبحت تشكل الآن ١٢٠% من إجمالي الناتج المحلي العربي.^(٢) ولذلك فإنه من المفيد أن نعرف موقع المصارف السورية ضمن المصارف العربية المئة الأولى.

ومن خلال الملحق (٧) نجد أن لدى سورية مصرفاً وحيداً فقط ضمن المئة الأولى وهو المصرف التجاري السوري، بينما يوجد لدى الإمارات العربية المتحدة ١٨ مصرفاً، ويوجد لدى المملكة العربية السعودية ١١ مصرفاً، ولدى البحرين ١١ مصرفاً، ولدى الكويت ٧ مصارف، وقطر ٦ مصارف، ولدى عمان ٥ مصارف، وتونس ٥ مصارف، والجزائر مصرف واحد، ولدى مصر ١١ مصرفاً، والأردن ٨ مصارف، ولبنان ٩ مصارف، وليبيا مصرف واحد، والمغرب ٦ مصارف، أي أن عدد مصارف دول الخليج العربي يبلغ ٥٨ مصرف، ضمن المئة الأولى من المصارف العربية وهو دليل على تطور مصارف منطقة الخليج العربي.

- أيضاً بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠-٢٠٠١،^(٣) نجد أن لدى سورية مصرفاً وحيداً فقط وهو المصرف التجاري السوري، أي أنه لا يوجد مصارف سورية جديدة دخلت ضمن المئة الأولى.

1 : اتحاد المصارف العربية - دليل المصارف والمؤسسات المالية العربية، ٢٠٠٧، ص ٢٦.

2 : Union of ARAB Banks / September 2007 P 10

3 : مجلة الاقتصاد والأعمال / عدد خاص - أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٢٦.

- من خلال الملحق (٧) ومن خلال ترتيب المصارف العربية المئة الأولى حسب الموجودات المذكورة في مجلة المصارف العربية^(١) سنعمل على تحديد ترتيب المصرف التجاري السوري ضمن المئة الأولى للمصارف العربية بمختلف المؤشرات.

الجدول (٥/٢)

ترتيب المصرف التجاري السوري ضمن المئة الأولى للمصارف العربية
وفقاً لعدة مؤشرات

الترتيب	المؤشر
٢٠	رأس المال الأساسي
١	نسبة التغير في رأس المال الأساسي
٢٣	الموجودات
٥٣	رأس المال إلى الموجودات
٨	الأرباح قبل الضريبة
٣	النمو الحقيقي للأرباح
٢	نسبة الأرباح إلى متوسط رأس المال
٧	العائد على الموجودات
٣٦	القروض
٣١	الودائع
٢١	الأرباح الصافية

تم تنظيم الجدول من قبل الباحث اعتماداً على الملحق (٧) واعتماداً على ترتيب المصارف العربية المئة الأولى حسب الموجودات المذكورة في مجلة المصارف العربية.

UNION OF ARAB BANKS / SEPTEMBER 2007 P16

يعتبر المصرف التجاري السوري المصرف الأول من حيث نسبة التغير في رأس المال، حيث بلغ رأس المال المدفوع^(٢) مع الاحتياطات ١٥٧٥٤ مليون ل.س وذلك لعام ٢٠٠٥، وازداد رأس المال في العام ٢٠٠٦، وأصبح مع الاحتياطات ٨٨٦٢٧ مليون ل.س، وكان المصرف التجاري السوري يحمل الترتيب ٦٣ لعام ٢٠٠٠،

Union of Arab Banks / September 2007 P 8 : 1

2 : المصرف التجاري السوري، التقرير السنوي، ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص ٢٠.

والترتيب^(١) ٦٢ لعام ٢٠٠١ ضمن المصارف العربية المئة الأول، وأصبح يحمل الترتيب ٢٠ لعام ٢٠٠٦ من حيث رأس المال، وبمقارنة ترتيب المصرف التجاري السوري بحسب الموجودات ضمن المصارف العربية المئة الأول خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠١ نجد أنه تراجع من الترتيب ٧^(٢) لعام ٢٠٠١ إلى الترتيب^(٣) ٩ لعام ٢٠٠٢ إلى الترتيب ١٥ لعام ٢٠٠٥ إلى الترتيب ٢٣ لعام ٢٠٠٦.^(٤)

وحسب الجدول السابق تعبر كافة المؤشرات بالنسبة للمصرف التجاري السوري عن نتائج جيدة باستثناء ترتيبه حسب رأس المال إلى الموجودات. ولكن يعتبر عدد المصارف السورية قليل جداً بالمقارنة مع باقي الدول العربية في قائمة المئة الأولى للمصارف العربية.

ثالثاً : المصارف السورية في قائمة الألف الأولى للمصارف العالمية لعام ٢٠٠٦ :

لقد كانت حصة الدول العربية في هذه القائمة المعدة من قبل مجلة (The Banker) ٧٧ مصرفاً، وقد رتبت هذه المصارف بحسب رأس المال الأساسي (Tir one capital) والذي يتضمن رأس مال المصرف المدفوع والاحتياطات والأرباح المدورة. لقد حققت هذه المصارف معدلات نمو مرتفعة في معظم المؤشرات إن لم نقل في جميع المؤشرات المالية، وخاصة إجمالي الموجودات وإجمالي الودائع والقروض وقيمة الأسهم والأرباح، وقد أنجزت هذه المصارف نسب مالية أفضل في العام ٢٠٠٦ بالمقارنة مع ٢٠٠٥، وكانت حصة السعودية ١١ مصرفاً، ثمانية منها ضمن أول ٢٥ مصرفاً عربياً في قائمة الألف مصرف العالمي، وحصة البحرين تسعة مصارف، ثلاثة منها ضمن أول ٢٥ مصرفاً عربياً في قائمة الألف مصرف العالمي، وحصة الإمارات العربية ١٦ مصرفاً، ثمانية منها ضمن أول ٢٥ مصرفاً

١ : مجلة الاقتصاد والأعمال / عدد خاص - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٢٦.

٢ : تم احتسابها من قبل الباحث عن طريق مجلة الاقتصاد والأعمال / عدد خاص أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٢٦.

٣ : البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية، العدد ٣ المجلد ٥٦، ٢٠٠٣، القاهرة، ص ٥٦.

٤ : Union of Arab Banks / September 2007 - P14 : 4

عربياً في قائمة الألف مصرف عالمي، وحصة الكويت ٧ مصارف، اثنان منها ضمن أول ٢٥ مصرفاً عربياً ضمن قائمة الألف مصرف العالمي، وحصة مصر سبعة مصارف، وحصة الأردن ثلاثة مصارف، وحصة لبنان ٧ مصارف، وحصة قطر ستة مصارف، والمصارف القليلة الباقية تعود لليبيا وعمان والمغرب وتونس والجزائر. كما نلاحظ أن عدد مصارف منطقة الخليج العربي هو ٥٢ مصرفاً خليجياً من أصل الـ ٧٧ مصرفاً عربياً ضمن قائمة الألف مصرف الأولى عالمياً، وهذا يدل على مدى تطور المصارف في منطقة الخليج العربي.

ونلاحظ أن أول مصرف عربي في قائمة الألف مصرف يحمل الترتيب ١١٠، والمصرف الثاني يحمل الترتيب ١٥٤، والثالث يحمل الترتيب ١٦٩، وهذه المصارف الثلاثة تعود للملكة العربية السعودية، أي أن ضمن المئة الأولى من المصارف العالمية الألف الأولى لا يوجد أي مصرف عربي، وضمن المئة الثانية يوجد فقط سبعة مصارف، وضمن المئة الثالثة يوجد ١٣ مصرفاً وضمن المئة الرابعة يوجد ١١ مصرفاً وضمن المئة الخامسة يوجد ستة مصارف، كما نلاحظ أن المصرف التجاري السوري ليس له أي ترتيب في هذا العدد من المجلة^(١) (من المحتمل أن العقوبات المفروضة على المصرف التجاري السوري من قبل الولايات المتحدة حالت دون مشاركة المصرف التجاري السوري في هذا الترتيب العالمي للمصارف الألف الأولى).

وبمراجعة The Banker عدد تموز لعام ٢٠٠٦ نجد أيضاً أنه لا يوجد أي ترتيب للمصرف التجاري السوري.^(٢) ولكن في عدد تموز لعام ٢٠٠٤ نجد أن لدى سورية مصرفاً وحيداً وهو المصرف التجاري السوري، ويحتل المرتبة ٤٥٣ متراجعا عن ترتيبه السابق ٤١٥.^(٣)

1 : نقلاً عن مجلة 20 P – September 2007 Union Arab Banks

The Banker, July, 2007

2 : The Banker, July, 2006

3 : The Banker, July, 2004 – P 225

وإذا كان المصرف التجاري السوري يحتل الترتيب ٢٠ بين المصارف العربية المئة الأولى حسب رأس المال الأساسي، فهذا يعني أن المصرف كان سيحمل ترتيب ٢٨٥ عالمياً أو أنه قريب جداً من هذا الترتيب.

رابعاً : تطور الموجودات والودائع والتسهيلات المصرفية الوطنية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦):

من خلال الجدول (٦/٢) نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦ يبلغ ٧٥,٤٣% وهو أعلى من معدل النمو لكل من الموجودات والودائع خلال نفس الفترة، حيث بلغت نسبة نمو الموجودات ٤٤,٩٢% أما بالنسبة للودائع فكانت نسبة نموها ٧١,٢٠%، أما القروض فقد بلغت نسبة نموها ٨٢,٢٠% أي أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أيضاً من خلال مقارنة تطور الموجودات والودائع والقروض إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦، نلاحظ أنه لا يوجد أي تغير جدير بالاهتمام، ففي عام ٢٠٠١ بلغت نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٩٩,٩٢% أما في العام ٢٠٠٦ فقد بلغت ٨٢,٥٤% أي أن هناك تراجعاً، وأيضاً بالنسبة لكل من الودائع والقروض لا نلاحظ أي تطور، حيث بقيت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بين عام ٢٠٠١-٢٠٠٦ شبه ثابتة.

الجدول (٦/٢) تطور الموجودات والودائع والتسهيلات المصرفية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠١) (مليار ل.س)											
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١				
معدل النمو خلال ٢٠٠٦-٢٠٠١											
% ٧٥,٤٣		١٧٠,٨,٧	١٤٩,٠,٨	١٢٦,٣,١	١٠٦,٧,٣	١٠١,٦,٥	٩٧,٤,٠	النتائج المحلي الإجمالي	بالأسعار الجارية		
								(مليار ل.س)			
% ٤٤,٩٢		١٤١,٠,٤٤٠	١٣٤,٢,٩٥٤	١٢٥,٠,٢٦٠	١١٨,٣,٣٦٧	١٠٧,٥,٠٩٤	٩٧,٣,٢٣٩	الموجودات المصرفية	(مليار ل.س)		
								نسبة الموجودات المصرفية إلى النتائج المحلي الإجمالي			
		% ٨٢,٥٤	% ٩٠,٠,٨	% ٩٨,٩٨	% ١١٠,٨٧	% ١٠٥,٧٦	% ٩٩,٩٢	الودائع المصرفية (مليار ل.س)			
% ٧١,٢٠		٨٠,٤,٤٥٧	٧٣,٣,٢٥٢	٦٦,٩,٦٦١	٦١,٨,١٩٩	٥٧,١,٨٣٤	٤٦,٩,٨٨٢	نسبة الودائع المصرفية إلى النتائج المحلي الإجمالي			
		% ٤٧,٠٨	% ٤٩,١,٨٥	% ٥٣,٠,١٧	% ٥٧,٩٢	% ٥٦,٢٥	% ٤٨,٢٤	القروض المقرضة إلى النتائج الإجمالي			
% ٨٢,٢٠		٤٩١,٥٢٢	٤٢١,٧٢٣	٣٣٠,١٠٠	٢٨٦,٩٧٠	٢٤٥,٥٧٤	٢٦٩,٧٥٧	نسبة القروض المقرضة إلى النتائج الإجمالي			
		% ٢٨,٧٦	% ٢٨,٢٨	% ٢٦,١٣	% ٢٦,٨٨	% ٢٤,١٥	% ٢٧,٦٩				

تم تنظيم الجدول من قبل الباحث اعتماداً على:

- مصرف سورية المركزي، النشرة الربعية المجلد ٤٤ - (١-٢-٣-٤) - ٢٠٠٦.
- مصرف سورية المركزي، الإحصاءات النقدية والمصرفية لعام ٢٠٠٧/١٢/٣١

خامساً : موقع سورية ضمن تطور القطاع المصرفي العربي (٢٠٠٥-٢٠٠٦) والمقارنة مع بعض التكتلات والدول المتقدمة :

من خلال الملحق (٨) نلاحظ أن الموجودات المصرفية للقطاع المصرفي العربي قد ارتفعت من ١٠٤٥٣٥٤,٧ مليون دولار إلى ١٢٦٨٦٨٢,٨ مليون دولار أي بمعدل نمو ١٢,٤%.

ونلاحظ أن هذه الموجودات قد ارتفعت بالنسبة لجميع الدول العربية، ولكن نسبة هذا الارتفاع أو النمو يختلف من دولة إلى أخرى، وقد جاء السودان في المرتبة الأولى بمعدل نمو ٧٣,٢%، ثم ليبيا ٤٥,٤%، وأيضاً قطر ٤٥,٤%، ثم تأتي البحرين، ثم الإمارات، بينما كانت نسبة نمو الموجودات المصرفية السورية ٥,٦%، ومن حيث قيمة الموجودات يأتي في الترتيب الأول لعام ٢٠٠٦ الإمارات ثم السعودية، ثم العراق، ثم مصر، ثم الكويت، ثم لبنان، فالجزائر، ثم المغرب، ثم قطر، ثم سورية. ومعدلات نمو الموجودات المصرفية لجميع الدول العربية أكبر مما هو لدى سورية باستثناء موريتانيا.

وبالنسبة للودائع نلاحظ من خلال الملحق (٨) أنها ازدادت من ٦٠١١٥٧,١ مليون دولار إلى ٧٢١٣٣,٥ مليون دولار، أي بمعدل نمو ١٩,٨%، ونلاحظ أن سورية هي أقل دولة في معدل نمو الودائع المصرفية، حيث بلغت نسبتها ٢,٧%. وحقت بعض الدول العربية معدلات نمو مرتفعة جداً، مثل العراق حيث حقق نمو ٥٩,٥%، واليمن ٤٥,٣%. وتأتي السعودية في المرتبة الأولى من حيث قيمة الودائع لعام ٢٠٠٦، ثم الإمارات، ثم مصر، ثم الكويت، ثم لبنان، ثم الجزائر، ثم المغرب، ثم قطر، ثم الأردن، ثم سورية.

وبالنسبة للقروض نلاحظ أيضاً أنها ازدادت بمعدل نمو ١٧,٣%، ويأتي السودان في المرتبة الأولى من حيث معدل نمو القروض حيث بلغت نسبتها ٨٦,٤%، ثم تأتي العراق ٦٠,٧%، ثم قطر ٤٠,٣%، ثم الإمارات ٣٤,٣%، ثم الأردن ٢٤,٧%، ثم المغرب ٢٣,٩%، ثم البحرين ٢٢,٥%، ثم الكويت ٢٠,١%، ثم ليبيا ١٩,٤%، ثم عمان ١٨,٤%، ثم تونس ١٥,٠%، ثم الجزائر ١٤,٩%، ثم اليمن ١٣,٦%، ثم لبنان ١١,٦%، ثم السعودية ٦,٦%، ثم سورية ٦,٤%.

ومن حيث قيمة القروض تأتي السعودية في المرتبة الأولى، ثم الإمارات، ثم مصر، ثم الكويت، ثم المغرب، ثم الجزائر، ثم لبنان، ثم قطر، ثم تونس، ثم الأردن، ثم البحرين، ثم عمان، ثم سورية.

أما بالنسبة للقواعد الرأسمالية (رأس المال - الاحتياطات - أرباح محتجزة) للمصارف العربية مجتمعة فقد حققت معدل نمو ٢٨,٨%، وقد جاءت سورية في المرتبة الأولى من حيث معدل النمو ٢٠,٣%، ثم السودان ١٤٢,٣%، ثم العراق ٦٤,٧%، ثم قطر ٦٠,٢%. ومن حيث قيمة هذه القواعد تأتي الإمارات في المرتبة الأولى، ثم السعودية، ثم مصر، ثم الكويت، ثم قطر، ثم لبنان، ثم المغرب، ثم الأردن، ثم سورية. وتأتي نسبة النمو المرتفعة للقاعدة الرأسمالية للقطاع المصرفي السوري نتيجة تأسيس مصارف خاصة جديدة في سورية، ونتيجة زيادة رؤوس أموال المصارف العامة.

وبمقارنة القطاع المصرفي السوري من حيث نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي مع الدول العربية، نجد أن العراق يأتي في المرتبة الأولى ٣٩١,٨%، ثم لبنان ٣٢٧,١٥%، ثم الأردن ٢٣٩,٧٦%، ثم البحرين ١٤٥,٨٩%، ثم الإمارات ١٤١,٩٦%، ثم قطر ٩٨,٧٣%، ثم مصر ٩٧,٤٨%، ثم المغرب ٩٤,٧٠%، ثم الكويت ٩١,٦١%، ثم تونس ٩٠,٣٧%، ثم جيبوتي ٨٤,٩٤%، ثم سورية ٨٣,٠٥%.

أما بالنسبة لمقارنة ودائع القطاع المصرفي السوري مع مصارف الدول العربية فيأتي لبنان في المرتبة الأولى ٢٢٤,٩٠%، ثم الأردن ١٢٤,٠٢%، ثم الإمارات ٧٧,٨١%، ثم المغرب ٧٦,١٢%، ثم البحرين ٧٥,٨٣%، ثم مصر ٧٢,١٧%، ثم جيبوتي ٦٥,٦٩%، ثم قطر ٦٢,١٦%، ثم الكويت ٥٦,٦٨%، ثم سورية ٥٠,٢٥%، وبالنسبة للقواعد الرأسمالية فتأتي الأردن في المرتبة الأولى ٣١,٤٨%، ثم لبنان ٢٤,٩٣%، ثم الإمارات ١٧,١٩%، ثم البحرين ١٣,٤٠%، ثم سورية ١٣,٠٨%.

الجدول (٧/٢) قيمة الموجودات المصرفية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول والتكتلات الاقتصادية:
(بليون دولار)

المنطقة أو الدولة	العالم	الاتحاد الأوروبي	أمريكا الشمالية	كندا	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	بلجيكا	الدانمارك	إيطاليا	المملكة المتحدة
الموجودات المصرفية	٧٤٤٣٥,٢	٣٧٧٣٦,٣	١٢٢٣٦,٠	٢٠٣٣,١	١٠٢٠٢,٩	٦٥٩٠,٠	١٨٧٨,٠	٨٠٤,٩	٣٤٤٣,٨	١٣٢١٩,٤
نسبة الموجودات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي	١٥٣,٦٨	٢٧٦,٢٩	٨٤,٥٦	١٥٩,٤٢	٧٧,٣٢	١٥٠,٥٥	٤٧١,٧٤	٢٩١,٣١	١٨٥,٣١	٣٩١,٧

Source: International Monetary Fund, world Economic and Financial surveys, Global Financial stability Report. April 2008 P 147.

- نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي حسب من قبل الباحث.

وإذا أردنا المقارنة مع بعض الدول والتكتلات العالمية، فمن خلال الجدول (٧/٢) نلاحظ أن الموجودات المصرفية للاتحاد الأوروبي تشكل ما نسبته ٥٠,٦٩% من الموجودات المصرفية العالمية، وتشكل الموجودات المصرفية للولايات المتحدة ١٣,٧٠% من الموجودات المصرفية العالمية، وبالنسبة لليابان فإنها تشكل ٨,٨٥% من الموجودات المصرفية العالمية، ويشكل مجموع موجودات المصارف العربية ١,٧٠% من الموجودات العالمية.

كما نلاحظ أن نسبة الموجودات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة جداً وتحتاج الدول العربية وبما فيها سورية إلى الكثير من العمل والتطوير للوصول إلى هذه النسب.

وإذا أردنا أيضاً مقارنة القطاع المصرفي السوري مع دول مختلفة، فنلاحظ في الملحق (٩) أن جميع الدول لديها معدل كفاية رأس مال أعلى من ٨%, وبالتالي فهي ملتزمة باتفاقية (بازل) ونلاحظ من خلال الملحق (١٠) أن معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي السوري ٧,٣٣%, ونلاحظ أن معدل كفاية رأس المال لكل من مصرف عودة ومصرف بيلوس والمصرف العربي مرتفعة جداً لعام ٢٠٠٥، ثم

انخفضت بشكل ملحوظ في عام ٢٠٠٦، والسبب يعود في ذلك إلى كون هذه المصارف قد باشرت العمل المصرفي حديثاً، ولذلك فإنه في البداية ستكون المخاطر المصرفية منخفضة جداً، ومن الممكن في السنوات المقبلة أن تتخفض هذه النسبة بالنسبة للمصارف الجديدة، وإذا قمنا باستثناء كل من المصرف العربي ومصرف عودة وببيلوس فستكون نسبة معدل الكفاءة لرأس المال ٤,٣٦٪، وهي منخفضة جداً بالمقارنة مع الدول الواردة في الملحق (٩).

وإذا كان مجموع رأس المال للمصارف العاملة في سورية ١٠٩,٧٥٣ مليار ل.س، ومجموع الموجودات المصرفية لهذه المصارف ١٥٧٩٦٢٣ مليون ل.س لعام ٢٠٠٧، فتكون نسبة رأس المال إلى الموجودات ٦,٩٤٪، وهي تفوق بعض الدول في هذه النسبة مثل كندا ٥,٧٪، وبلجيكا ٣,٣٪. وبالتالي فإن الذي يجعل معدل كفاءة رأس المال منخفضاً جداً هو ارتفاع مستوى المخاطر المصرفية (مخاطر السوق - مخاطر التشغيل - مخاطر التسليف).

وبمقارنة الديون غير المنتجة إلى إجمالي الديون نلاحظ أن نسبتها لدى المصرف الصناعي مرتفعة جداً ٦٧,٩٢٪ الملحق (١٠) ولدى مصرف التوفير ٢٨,٣٪ والمصرف الزراعي ٨,٤٩٪، ونلاحظ أن هذه النسبة لكل من المصرف العربي وعودة وببيلوس تساوي الصفر، وذلك لأنها مصارف حديثة العهد في العمل المصرفي، وبالنسبة للقطاع المصرفي ككل فإنها تبلغ ١٠,١٩٪، وهي تتجاوز النسبة لدى كل الدول في الملحق (٩).

ونلاحظ أيضاً أن نسبة السيولة لدى كل من المصرف الزراعي والعقاري والصناعي منخفضة جداً بالمقارنة مع نسبة السيولة لدى كلاً من المصرف التجاري السوري ومصرف بيمو وعودة.

وبالنسبة للعائد على الموجودات، فإننا نلاحظ أن هذه النسبة سالبة بالنسبة لكل من المصرف الزراعي والتوفير ومصرف بيمو ومصرف ببيلوس. والعائد على الموجودات لجميع المصارف العاملة في سورية تبلغ ١,٩٥٪، وهي ضعيفة جداً بالمقارنة مع السعودية مثلاً حيث بلغت ٤,٣٪، وروسيا ٣,٢٪.

وبالنسبة للعائد على حقوق الملكية فقد بلغ ١٤,٢%، وهي تتجاوز بعض الدول مثل ألمانيا ٧,٥% والمملكة المتحدة ٨,٩%.

ومن خلال الملحق (١٠) نلاحظ أن المصرف التجاري السوري يسيطر على ٤٦,٣٦% من إجمالي قيمة الودائع المصرفية، كما نلاحظ أيضاً أن القطاع الحكومي يسيطر على ٨٢,٠٩% من قيمة الودائع لعام ٢٠٠٦، ويلاحظ أن هناك تراجعاً عاماً في حصة المصارف الحكومية من الودائع المصرفية بين الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وهذا التراجع يقابله زيادة حصة المصارف الخاصة. وكذلك الأمر بالنسبة للتسهيلات المصرفية.

لقد بلغت نسبة إجمالي التوظيفات إلى إجمالي الموجودات ٣٩,٢%^(١) لعام ٢٠٠٧، وهذا يشير إلى ضرورة أن تُوسَّع هذه المصارف إقراضها إلى الاقتصاد الوطني بكل قطاعاته، وأيضاً فإن نسبة إجمالي التوظيفات إلى إجمالي الودائع بلغ نسبة ٦٧,٢٥% لعام ٢٠٠٧، مما يشير إلى أن هناك سيولة مهمة متوفرة لدى هذه المصارف لتوظيفها في الاقتصاد الوطني.

سادساً : القطاع المصرفي السوري والتكنولوجيا المصرفية :

تعتبر الدول المتقدمة سباقة في استخدام التكنولوجيا المصرفية، فعلى سبيل المثال عدد الصرافات الآلية في الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ ١٩٧٥٠٠ صراف آلي،^(٢) وفي اليابان ١٤٢٥٠٠ صراف آلي، وفي كوريا الجنوبية ٤١٥٠٠ صراف آلي، ويبلغ نصيب كل مليون نسمة في اليابان من الصرافات ١١٣٢ صرافاً وفي كوريا الجنوبية ٨٩٢ صرافاً وفي إسبانيا ٩٦٨ صرافاً وفي تايوان ٥٨٩ صرافاً، أما في سورية فإن نصيب كل مليون نسمة من الصرافات ٢٥ صرافاً آلي (وذلك على اعتبار أن مجموع

1 : تم احتسابها من قبل الباحث من خلال مصرف سورية المركزي، الإحصاءات النقدية والمصرفية لغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١.

2 : البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - العدد الثالث - المجلد ٥٥ - ٢٠٠٣ القاهرة، ص ٢١ .

الصرافات في سورية ٥٠٠ صراف، وأن عدد السكان في منتصف عام ٢٠٠٨ هو ٢٠ مليون نسمة).

وأيضاً فإن استخدام التكنولوجيا المصرفية يعتمد بشكل أساسي على شبكة المعلومات الدولية (الصيرفة عبر الانترنت) والهواتف النقالة أو الجوال (الصيرفة عبر الهاتف النقال) والصيرفة عبر الهاتف الثابت وأجهزة الحاسوب الشخصي، ومن خلال الجدول (٣/٢) يمكن أن نبين موقع سورية عالمياً من حيث الاستفادة من التكنولوجيا المصرفية.

الجدول (٨/٢) ترتيب سورية من حيث الاستفادة من التكنولوجيا المصرفية بحسب تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠٠٧ (من أصل ١٣١ دولة)

الجاهزية التكنولوجية	الهواتف النقالة	مستخدمي الانترنت	عدد الحواسيب الشخصية	مشاركي حزم الانترنت
١٠٩	١٠٢	٩٣	٨٤	١٠٩

وهذا يظهر لنا مقدار الإمكانيات الضعيفة في الاستفادة من التكنولوجيا في مجال العمل المصرفي.

سابعاً : مقارنة عدد المصارف وعدد الفروع وعدد الخدمات المصرفية الوطنية مع المصارف العربية والمصارف الأجنبية:

إذا أردنا مقارنة عدد المصارف في سورية مع بقية الدول فنجد أن عدد المصارف حتى نهاية ٢٠٠٧ بلغ ١٥ مصرفاً، وعدد الفروع ٣٤٨ فرعاً الملحق (٦) ويبلغ عدد العاملين في المصارف العاملة في سورية ١٢٠٤٦ عاملاً،^(١) منها ٤٥١٦ عاملاً لدى المصرف التجاري السوري، أي أن المصرف يسيطر على نسبة ٣٧,٤٨% من القوى العاملة في القطاع المصرفي الوطني، وعلى اعتبار أن عدد سكان سورية يساوي تقريباً ٢٠ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠٠٧، فإن عدد المصارف لكل مليون

1 : تم احتسابها من قبل الباحث من خلال دليل المصارف والمؤسسات المالية العربية، ٢٠٠٧، اتحاد المصارف العربية.

شخص يساوي أقل من مصرف واحد، وسيكون عدد الفروع لكل مليون شخص ١٧ فرعاً تقريباً، وبالمقارنة مع منطقة اليورو الأوروبية نجد أن عدد المصارف لكل مليون شخص ٢١ مصرفاً، وعدد فروع المصارف لكل مليون شخص ٥٤٠ فرعاً، وعدد البنوك لكل مليون شخص ٣١ مصرفاً في الولايات المتحدة الأمريكية، وعدد الفروع لكل مليون شخص ٢٧٩ فرعاً (هذه النسبة تعود لعام ٢٠٠٤).^(١)

وإذا أردنا المقارنة مع الدول العربية فإننا نلاحظ أنه يوجد لدى الأردن ٣٣ مصرفاً، وفي الإمارات ٤٧ مصرفاً، وفي البحرين ٤٤ مصرفاً كما نلاحظ أن عدد الفروع الخارجية لبعض المصارف يتجاوز بكثير عدد الفروع الداخلية، مثل مجموعة البركة المصرفية فعدد فروعها الداخلية اثنين فقط بينما عدد الفروع الخارجية ٢٢١ فرعاً، وأيضاً المصرف العربي عدد فروعها الداخلية ٨١ فرعاً، بينما عدد الفروع الخارجية ٩٦ فرعاً، وأيضاً عند مقارنة عدد الخدمات والمنتجات الأساسية المقدمة من قبل المصارف السورية نجد أنها قليلة جداً بالمقارنة مع المصارف العربية، فعدد الخدمات والمنتجات للمصرف التجاري السوري ٩ خدمات، وهو الأعلى بين المصارف الوطنية، فعدد الخدمات بالنسبة للمصارف الخاصة في سورية (مصرف بيبيلوس - مصرف عودة) هي خدمة واحدة فقط، أما عدد خدمات المصرف العربي (الأردن) هو ٢٥ خدمة، وعدد خدمات المصرف الأهلي التجاري (السعودية) هو ٢١ خدمة، وعدد خدمات مصرف الدوحة (قطر) ٧٧ خدمة.^(٢) بينما تقدم المصارف العالمية على ما يزيد ٣٦٠ خدمة للعميل.^(٣)

ولذلك فإن بعض الاقتصاديين والمصرفيين في سورية يعتبرون أن سورية بحاجة إلى مئة مصرف كحد أدنى،^(٤) أي أن عدد المصارف في سورية يجب أن يتضاعف ستة أضعاف على الأقل عما هو عليه.

-
- 1 : صندوق النقد الدولي: مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٤٣، العدد ٢، يونيو ٢٠٠٦، ص ٤٩.
 - 2 : دليل المصارف والمؤسسات المالية العربية: اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٧، صفحات متعددة.
 - 3 : المجدوب، أسامة، اللجاة ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، ص ٣٠٢.
 - 4 : صحيفة الاقتصاد، العدد ٥/٢٦٩ تشرين الثاني ٠ نوفمبر، ٢٠٠٦، ص ٤.

المبحث الثالث

نقاط الضعف والقوة في القطاع المصرفي السوري

أولاً : نقاط الضعف :

يمكن تلخيص نقاط الضعف في القطاع المصرفي السوري على النحو التالي:

١- ضعف الاستثمار التكنولوجي:

على الرغم من التطورات الحاصلة في القطاع المصرفي - وخاصة الحكومي منها- من إدخال الحاسوب في العمل المصرفي، وتطوير أنظمة الحاسوب التي يحتاجها المصرف، وتنفيذ شبكات حاسوبية تربط بين الفروع والإدارة المركزية للمصرف، فإننا نجد أن هذا التطور يشمل كلاً من المصرف التجاري والعقاري والمركزي، ومن مظاهر هذا التطور على سبيل المثال أيضاً تأسيس مواقع إلكترونية لهذه المصارف، كما تم إحداث مصرف إلكتروني للمصرف العقاري يعمل في عمليات السحب والإيداع، وتوزيع أجهزة الصراف الآلي على مناطق جغرافية مختلفة من قبل المصرف العقاري والتجاري، وأصبح عددها بالنسبة للمصرف التجاري خمسون جهازاً.^(١) وهناك أجهزة للصراف الآلي للمصرف العقاري وللمصارف الخاصة أيضاً.

إن هذا المستوى من التطور التكنولوجي بقي دون المستوى المطلوب، وذلك لعدة أسباب منها:

- إن التطور الحاصل في العمل المصرفي يشمل فقط المركزي والعقاري والتجاري، وباقي المصارف (الزراعي - الصناعي - التسليف الشعبي - التوفير) بعيدة عن ما وصل إليه المصرف التجاري والعقاري.
- بالمقارنة مع الدول المجاورة نجد أن التطور لدى المصارف أقل مستوى، فعدد أجهزة الصراف الآلي في الإمارات تبلغ ٧٥٥ جهازاً، وفي السعودية

1 : المصرف التجاري السوري، التقرير السنوي، ٢٠٠٦، ص ١٨.

٢٢٤٣ جهازاً، كما أن ٥٥ مصرفاً في لبنان، يتعاملون بالعمل الإلكتروني في عمليات السحب والإيداع. (١)

٢- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة :

نظراً لضعف القدرات المالية في الدول النامية فإن المصارف تواجه نقصاً في رؤوس الأموال مع عدم كفاية الاحتياطات اللازمة لتغطية القروض عديمة السداد أو المشكوك في سدادها، مما يترتب عليه عجز في الموارد المالية مما يشكل عبئاً على المصارف في توفير القروض للقطاعات الاقتصادية، وذلك يعكس في الأساس ضعف صحة وسلامة النظام المصرفي، والذي يعد أمراً معجلاً لحدوث أزمات مالية، أو يؤدي إلى إطالة أجلها. (٢)

وتواجه المصارف السورية قدراً لا بأس به من الديون المشكوك في تحصيلها من حيث حجمها ودرجة خطورتها، وتسجل جميع المصارف السورية نسبة متباينة من الديون المشكوك في تحصيلها تتراوح معظمها من ٠,٣% إلى ٥% من إجمالي التسليفات، وقد تزيد عن هذا لدى بعض المصارف، مع العلم أن المعيار المتخذ لاعتبار الدين مشكوكاً فيه يختلف بين المصارف، فالديون في مصرف التسليف الشعبي تعتبر مشكوكاً في تحصيلها بعد مضي ثلاثة سنوات على استحقاقها، وفي المصرف الصناعي يعتبر الدين مشكوكاً في تحصيله بعد مرور أكثر من ٦٠ يوماً على الديون قصيرة الأجل و ٩٠ يوماً على الديون متوسطة وطويلة الأجل. (٣)

ويعود السبب الرئيسي لهذه الديون إلى الإقراض دون ضمانات كافية، أو بضمانات سورية أو مبالغ في قيمتها، فمثلاً المصرف الصناعي يعاني من صعوبة في تحصيل أكثر من ١,٤ مليار ل.س من بعض الصناعيين. (٤)

١ : جمعة، محمد صالح ، السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠، دار الرضا للنشر، ٢٠٠٥، ص ٨٩.

٢ : قابل، محمد صفوت، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مرجع سابق، ص ٤٧٦.

٣ : جمعة، محمد: المصارف والديون المشكوك في تحصيلها، مجلة التأمين والتنمية، العدد ١٧ شباط، فبراير ٢٠٠٤، ص ٢٤.

٤ : حسواني، أمل: غسل أو تبيض الأموال، مجلة أبيض أسود، ٢٠٠٢، ص ٣٣.

والمصرف الزراعي ليس بحال أفضل من الصناعي الذي عانى وبعانى من القروض الوهمية، ومن الاختلاسات بملايين الليرات السورية، والذي أدى إلى تراجع خطير في مستوى الإقراض والتحصيل.

إن الأمر الأكثر إشكالية هو أن الإجراءات الحكومية المتخذة في سبيل تحصيل القروض المستحقة قاصرة وغير مجدية، والمقترضين أو المختلسين يعلمون ذلك حق المعرفة. (١)

٣- قابلية العملة السورية للتحويل :

ما زالت الليرة السورية غير قابلة للتحويل الحر، وتمتنع المصارف العامة عن تأمين حاجة القطاع الخاص من العملات الصعبة، مما يضطره للبحث عن حاجته في السوق السوداء، كما اضطرت الحكومة لاستحداث طرق غير مألوفة لتأمين حاجة القطاع الخاص من العملات الصعبة مثل سياسة قطع التصدير، أو تحويل العملات الصعبة من حسابات القطاع الخاص في الخارج، وهي أساليب مركبة غير مرنة تعيق عمل المنتجين والمستثمرين. (٢)

٤- صغر حجم المصارف :

تعتبر المصارف السورية الخاص منها والعام صغيرة الحجم من حيث قيمة موجوداتها، أو من حيث رؤوس أموالها، ويعد المصرف التجاري السوري هو أكبر مصرف في سورية من حيث رأس المال، ومن حيث مجموع الأصول، حيث يبلغ رأس المال المصرف ٧٠ مليار ل.س لعام ٢٠٠٧، ويبلغ مجموع رأس المال للقطاع المصرفي السوري ككل ١١٢,٧٥ مليار ل.س (رأس المال المصرح به) الملحق (٥) ويبلغ إجمالي رأس المال للمصارف الخاصة ٢٦,٧٥٠ مليار ل.س لعام ٢٠٠٧، وهي رؤوس أموال صغيرة جداً بالمقارنة مع المصارف في الدول المجاورة، وبمقارنتها مع المصارف العالمية العملاقة فإنها تبدو أصغر بكثير.

1 : الاقتصادية، العدد التاسع، ١٩ آب، أغسطس، ٢٠-٢١، ص ٤.

2 : سعيان، سمير: قضايا الإصلاح الاقتصادي في سورية. ٢٠٠٣، دار الرضا للنشر، ص ١١٢.

٥- انخفاض الموارد المالية لدى المصارف الحكومية:

نتيجة لعجز المصارف المتخصصة الحكومية عن جذب جميع المدخرات، وعدم استطاعتها امتصاص الأموال المكتتزة لدى المواطنين، وعدم نجاحها في إعادة رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج، فقد عانت من انخفاض السيولة لديها مما أدى إلى لجوئها إلى المصرف المركزي لتأمين الموارد اللازمة.^(١)

حيث بلغت قيمة الاستلاف من المصرف المركزي ١٥٠١٩٣ مليون ليرة سورية، وذلك لعام ٢٠٠١ (الملحق ١١)، وهي تشكل ما نسبته ١٥,٤٣% من إجمالي المطالب، ونجد أن قيمة هذا الاستلاف بقيت شبه ثابتة مع زيادة ملحوظة فقط لسنة ٢٠٠٣ حيث بلغت قيمته ١٨١٨٥٤ مليون ل.س، أما باقي الأعوام [٢٠٠٢-٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧] فبقيت قيمة هذا الاستلاف كما هي مع تغير طفيف جداً. إلا أن نسبة هذا الاستلاف إلى إجمالي المطالب في تناقص، وذلك لزيادة إجمالي قيمة المطالب الناتج عن زيادة الودائع، فبلغت هذه النسبة ١١,٦٦% لعام ٢٠٠٤ و ٩,٣٦% لعام ٢٠٠٧.

٦- انخفاض معدل التعامل مع المصارف : Bancarization

إن معدل المصرفية - (وهو معدل لجوء الأفراد والشركات للمصارف) - ضعيف جداً، وذلك لأن الكثير من المواطنين السوريين يفضلون الاحتفاظ بأموالهم في المنازل، أو التعامل مع المصارف الأجنبية لافتقار المصارف العامة إلى جودة الأداء، وافتقارها للتطورات المصرفية العالمية، أو أن هذا الامتناع مرتبط بقواعد الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل مع المصارف بفائدة.^(٢) ولذلك لابد من الاهتمام بالمصارف الإسلامية اهتماماً كبيراً.

كما أن افتتاح المصارف الخاصة لم يؤدي إلى زيادة كبيرة في عدد الحسابات المصرفية، ولكن افتتاح هذه المصارف أدى إلى انتقال الحسابات من المصارف العامة إلى المصارف الخاصة، بدليل انخفاض عدد حسابات الودائع في المصرف

1 : جمعة، محمد صالح: السياسة النقدية في سورية، دار الرضا للنشر، مرجع سابق، ص ٨٤.

2 : صحيفة الاقتصادية. السنة السادسة. العدد ٢٦٢ / ١٧ أيلول سبتمبر ٢٠٠٦، ص ١٤.

التجاري السوري من ٥٦٠٨٨٠ حساب إيداع لعام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٥٨٠٦ حساب لعام ٢٠٠٦،^(١) أي انخفاض بمعدل ٦٣,٣٠%. وأدى ذلك إلى انخفاض ودائع المصرف التجاري بمقدار ٣٦٤٢٧ مليون ليرة سورية.

٧- الإيداعات الفائضة لدى المصارف الخاصة وضعف المشاركة في تمويل العملية الإنتاجية:

لقد بلغت الإيداعات لدى المصارف الخاصة لعام ٢٠٠٧ ما مجموعه ٢٢٤٦٠٥ مليون ل.س الملحق (١٢)، بينما بلغت مجموع التسليفات ٦٨٠٦٣ مليون ل.س، أي أن نسبة التسليفات إلى الودائع ٣٠,٣%، أما في القطاع العام المتخصص فتبلغ هذه النسبة ٧٩,١٧%، وبالتالي فإن القطاع العام أكثر استخداماً للإيداعات من المصارف الخاصة، ويعود هذا الأمر إلى ضعف مشاركة المصارف الخاصة في تمويل العملية الإنتاجية، ففي الملحق (١٢) نلاحظ أن إيداعات المصارف تودع من كافة القطاعات (القطاع الخاص - التعاوني - المشترك - القطاع العام الاقتصادي غير المالي) بينما تسليفات المصارف الخاصة تتوجه إلى القطاع الخاص فقط، ومعظم هذه التسليفات تمثل قروضاً قصيرة الأجل، بدليل أن حصة الزراعة والصناعة والتعدين والمرافق والإنشاءات العقارية من التسليفات تبلغ ١٢٩٠٨ مليون ل.س، وبقية التسليفات تتوجه نحو تجارة الجملة والمفرق والخدمات الأخرى التي تتطلب قروضاً قصيرة الأجل ونسبة المردود فيها أعلى ونسبة المخاطرة أقل، أي أن حصة الزراعة والصناعة والتعدين والمرافق من إجمالي التسليفات بلغت ١٨,٩٦%، لعام ٢٠٠٧. بينما بلغت حصة هذه القطاعات من إجمالي تسليفات القطاع العام ما نسبته ٣٥,١٧٨%، وبالتالي فإن المصارف العامة أكثر إسهاماً من المصارف الخاصة في تمويل العمليات الاستثمارية والإنتاجية والتي تتطلب في أغلبها قروضاً طويلة الأجل. الملحق (١٢).

١ : المصرف التجاري السوري، التقرير السنوي، ٢٠٠٦، ص ٢٢.

٨- عدم شمول الخدمات المصرفية لكافة المناطق الجغرافية في سورية وقلة عدد المصارف:

من خلال الملحق (٤) نجد أن عدد الفروع المصرفية حتى ١١/٣/٢٠٠٨، ٣٤٢ فرعاً بالإضافة إلى ٦٧ مكتباً، ويوجد ٥٠ كوة للصراف الآلي للمصرف التجاري السوري،^(١) حيث إن نصيب دمشق وحلب من الفروع والمكاتب ١٢٩ فرعاً ومكتباً و ١٧ كوة للصراف الآلي، فهناك مدنٌ سورية لا يوجد فيها أي فرع أو مكتب أو صراف آلي، مثل البوكمال، وهناك مناطق أخرى تعاني من قلة عدد الفروع، أو المكاتب مثل محافظة القنيطرة ومحافظة القامشلي التي لا يوجد فيها سوى كوى للصراف الآلي للمصرف التجاري السوري. إن انخفاض عدد الفروع المصرفية وخاصة بالنسبة للمصارف الحكومية يخلق مشكلات عديدة نراها بشكل مستمر والمتمثلة بالحشود البشرية التي تقف تنتظر دورها سواء في الفروع أو أمام كوى الصراف الآلي، وأحياناً نجد أن هناك كوى للصراف الآلي معطلة، أو أنها متوقفة عن العمل لسبب ما. في ظل التحرر والانفتاح والمنافسة سيتحول قسم كبير من هؤلاء الذين يقفون ساعات طويلة ينتظرون أدوراهم إلى مصارف أخرى تقدم خدمات مصرفية بجودة مصرفية.

وإذا أردنا حساب نسبة الفروع المصرفية إلى عدد السكان فإنه سيكون لدينا لكل ٥٧٤٧١ شخصاً فرعاً واحداً،^(٢) وهو أعلى بكثير من المعدلات المعيارية السائدة في العالم المعاصر التي تقتضي ألا يزيد عدد السكان إلى الفرع الواحد عن ١٢٠٠٠ شخصاً،^(٣) وهذا يعني أن عدد فروع المصارف في سورية يجب أن تتضاعف خمس مرات.

٩- التركيز في نصيب المصارف:

التركز المصرفي: هو ارتفاع نصيب عدد قليل من المصارف من مجمل الأصول المصرفية، الأمر الذي يحد من المنافسة، نظراً لأنه في مثل هذه الحالات فإن

1 : المصرف التجاري السوري، التقرير السنوي ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص ١٨.

2 : على اعتبار أن عدد سكان سورية ٢٠ مليون نسمة.

3 : القاضي، حسين: الإصلاح الاقتصادي في سوريا إلى أين؟ مرجع سابق، ص ٩٠.

لممارسات بعض المصارف انعكاسات هامة على المصارف الأخرى، مما يؤثر بدرجة جوهرية على أداء السوق. ^(١) حيث تبلغ موجودات المصرف التجاري السوري ٨١٩٢٥٦ مليون ل.س لعام ٢٠٠٦. ^(٢) بينما تبلغ إجمالي موجودات المصارف السورية ١٤١٠٤٤٠ مليون ل.س، أي أن نسبة موجودات المصرف التجاري إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي السوري تبلغ ٥٨,٠٨ % ورأس المال للمصرف التجاري يشكل ٦٢,٠٨ %، من إجمالي رأس المال القطاع المصرفي السوري، وإذا أضفنا رأس المال المصرف الزراعي التعاوني إلى رأس المال المصرف التجاري فسيبلغ ٨٠ مليار ل.س، وبالتالي سيشكل نسبة ٧٠ % من إجمالي رأس المال للقطاع المصرفي السوري الملحق (٥).

١٠- سيطرة الخدمات المصرفية التقليدية:

يتركز اهتمام وطبيعة عمل المصارف الوطنية في الخدمات التقليدية من استقبال الودائع ومنح القروض، إذ تشكل إيرادات الفوائد أكثر من ٨٥-٩٠ % من مجمل إيراداتها، ولا يشكل الدخل من العمولات والرسوم سوى ١٠-١٥ % من هذه الإيرادات، بينما تشكل العمولات من الوساطة في الأوراق المالية والعملات وتمويل الشركات وإدارة الموجودات بنحو ٤٠ % من إيرادات المصارف الأمريكية. ^(٣)

فالمصارف في سورية لم تعرف بعد خدمات كثيرة أخرى مثل:

١- الوساطة التأمينية.

٢- تأجير الأصول وتمويل حيازتها.

٣- تمويل إنشاء المدن المتخصصة كالمدين الصناعية والسياحية.

٤- تمويل إنشاء المجمعات التجارية.

1 : اتحاد المصارف العربية، القطاع المالي في المنطقة العربية، الوضع العام ومتطلبات التقوية والتطوير، سلسلة أوراق مركزة للعام ٢٠٠٢، ص ٨.

2 : للمصرف التجاري السوري، التقرير السنوي، ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص ٢٣.

3 : اتحاد المصارف العربية، مصارف الغد، سقر، أحمد: تحديات العولمة ومتطلبات التعاون الاقتصادي، ٢٠٠١، ص ١٠٤.

٥- تقديم خدمات تصميم نظم المعلومات اللازمة للاتصال بالبورصات الخارجية.

٦- الإسهام في رأس مال شركات القطاع العام والخاص وشركات جديدة.

٧- تقديم الاستشارات المالية والقانونية والمصرفية للمشروعات، أي التوسع في نشاط أمناء الاستثمار بدءاً من مرحلة إعداد دراسات للجدوى الاقتصادية وإنشاء الشركات إلى مرحلة التأسيس وإصدار الأسهم.

٨- إدارة المحافظ المالية والإسهام في إنشاء صناديق الاستثمار التي تتولى توظيف أموال المستثمرين في الأوراق المالية.

٩- القيام بضمان وتغطية وإدارة الاكتتاب والترويج للأوراق المالية، أي أن يقوم المصرف بمهمة صانع السوق.

١٠- التحويلات الإلكترونية للأموال. (١)

١١- الخدمة والربحية :

يغلب على العمل المصرفي في سورية منذ زمن بعيد وحتى الوقت الحاضر صفة الخدمة بدلاً من صفة العمل الذي يستهدف الربح، وذلك لأن المصارف الحكومية تتلقى قراراتها وتوجيهاتها من الحكومة، وما يؤكد الطابع الخدمي للنشاطات المصرفية بدلاً من الاهتمام بالأرباح الأمور التالية:

أ- ليس للمصارف المتخصصة وسائل دعاية معينة لتجميع المدخرات الوطنية، بل تنتظر الأفراد لكي يوظفوا أموالهم على شكل ودائع لديها، وتقوم بدورها بإعادة توظيف هذه الأموال استناداً إلى الخطة التسليفية للدولة.

ب- يتم وضع خطة التسليف المصرفية وفقاً لأهداف التنمية الاقتصادية المبنية على مقتضيات المصلحة الوطنية، وليس وفقاً لتقديرات الربح والخسارة.

١ : صحيفة الاقتصاد. السنة السادسة، العدد ١٧/٢٦٢ أيلول، سبتمبر ٢٠٠٦، مرجع سابق،

ج- لا توجد لدى المصارف خطة محددة لتسويق القروض، إنما يتم منح القروض حسب حاجة الجهة الطالبة، سواء أكانت قطاعاً عاماً أم خاصاً، وقد يبقى لدى المصرف أموال باهظة دون توظيف مما يؤثر على مستوى الربحية لديه.

د- ضعف مشاركة المصرف في العملية الإنتاجية أو مراقبتها وحتى الإشراف على تنفيذ القروض حسب الهدف التي منحت من أجله.

هـ- قيام الحكومة بتأجيل تسديد القروض الزراعية التي يمنحها المصرف الزراعي، والتسهيلات التي يمنحها المصرف التجاري نتيجة المواسم الزراعية الرديئة أو تأخر خطط الإنتاج في مؤسسات القطاع العام، مما يؤثر على سياسة التسليف في المصارف، وتصبح المصارف مؤسسات خدمة اجتماعية أحياناً بدلاً من أن تكون مؤسسات مالية تقوم باستثمارات منتجة تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، وكان آخر هذه التسهيلات القانون رقم ٢/٢٠٠٠ تاريخ ٢٠٠٠/٤/٧. القاضي بإعفاء القروض الزراعية من الفوائد وغرامات التأخير وفوائد التأخير وتقسيط الأرصدة المستحقة لمدة خمس سنوات اعتباراً من ٢٠٠١/١/١١ إن الربحية والخدمة العامة مقولتان متعارضتان، فإما الخدمة وتحقيق الأهداف الحكومية، وإما الربحية والنهوض بمستوى العمل المصرفي وتطويره حتى يأخذ مكانة الصحيح في الاقتصاد الوطني^(١).

١٢- التخصص وسيطرة المصارف الحكومية :

أ- **التخصص** : لا يمكن لنا اعتبار التخصص المصرفي ميزة تتميز بها المصارف الحكومية السورية، بل هي نقطة ضعف في العمل المصرفي، لأن المصارف المتخصصة تركز على نشاط معين فقط دون النشاطات الأخرى، فالمصرف العقاري يمول القطاع العقاري، والمصرف الزراعي يمول القطاع الزراعي، والمصرف الصناعي يمول القطاع الصناعي.. إلخ.

فالشركات العالمية الكبرى بما فيها المصارف أصبحت تلجأ إلى تنويع النشاط لتوزيع وتنويع المخاطر، وللانتقال من النشاط الأقل ربحية والأكثر مخاطرة إلى النشاط الأكثر ربحية والأقل مخاطرة. إن هذا التخصص جعل المصارف السورية منذ

١ : جمعة، محمد صالح : السياسة النقدية في سورية، دار الرضا للنشر، مرجع سابق، ص ٨٠.

صدور القرار رقم ٨١٣ لعام ١٩٦٦ - السذي قضى بموجبه إقامة مصارف متخصصة- تتنافس فيما بينها على قبول الودائع فقط من كافة العملاء (المزارع - الصناعي - التاجر - المهني - الحرفي... إلخ)، ولكنها فقدت التنافسية في منح القروض، وتقديم الخدمات المصرفية للعملاء، فالمزارع عليه أن يتوجه إلى المصرف الزراعي التعاوني وهو مجبر على ذلك، والصناعي عليه أن يتوجه إلى المصرف الصناعي وهو مجبر على ذلك.. (المصارف المتخصصة في الأساس عملت بها الدول الاشتراكية في ظل النظام الاشتراكي، وهي غير مناسبة وغير فعالة في ظل نظام السوق). فمخاطر المصرف تزداد مع زيادة درجة تركيزه على عميل أو صناعة أو منطقة جغرافية أو دولة.

ب- سيطرة المصارف الحكومية: على الرغم من تواجد ٩ مصارف خاصة في سورية لنهاية العام ٢٠٠٧، إلا أن المصارف الحكومية ما زالت مهيمنة بشكل كبير على العمل المصرفي في كافة النواحي. إن رأس مال المصارف الحكومية تبلغ ٨٦ مليار ليرة سورية، بينما رأس مال المصارف الخاصة حتى نهاية ٢٠٠٧ فيبلغ ٢٦,٧٥٠ مليار ليرة سورية، فرأس مال المصارف الخاصة تشكل فقط ٣١,١% من إجمالي رأس مال المصارف المحلية السورية (رأس المال المصرح به) الملحق (٥). ومن جهة أخرى فإن المصارف الحكومية لا تزال أكثر انتشاراً من المصارف الخاصة. ففروع المصارف المتخصصة تبلغ ٢٧٥ حتى نهاية ٢٠٠٧، بينما يبلغ عدد فروع المصارف الخاصة ٦٦ فرعاً حتى نهاية ٢٠٠٧، وما زال القطاع المتخصص ينفرد بعمله في بعض المحافظات دون المصارف الخاصة، فمحافظة القنيطرة والرقعة لا يوجد فيها أي مصرف خاص، وهناك محافظات أخرى لا يوجد فيها سوى فرع واحد أو اثنين من فروع المصارف الخاصة الملحق (٤).

قد لا يتحمل القطاع المصرفي الحكومي أو المصرف المركزي السوري مسؤولية عدم انتشار المصارف الخاصة وزيادة عدد فروعها، وذلك قد يتعلق بخطة عمل المصارف الخاصة إلا أن سيطرة المصارف الحكومية هو حقيقة واقعة.

بلغت قيمة الودائع (تحت الطلب والتوفير والودائع لأجل والقطع الأجنبي) للمصارف المحلية في عام ٢٠٠٦ بحدود ٨٠٤٤٥٧ مليون ل.س، وبلغت قيمة الودائع للمصارف الخاصة ١٤٤٩٥٢ مليون ل.س لعام ٢٠٠٦، وبلغت قيمة هذه الودائع لدى المصرف التجاري السوري ٣٥٩٤٤٧ مليون ل.س لعام ٢٠٠٦،^(١) أي إن نسبة ودائع المصارف الخاصة تشكل ١٨% من إجمالي قيمة الودائع، وبالنسبة للمصرف التجاري السوري فإن ودائعه تشكل ما نسبته ٤٤,٦٨% من إجمالي قيمة الودائع المصرفية، وكذلك بالنسبة للتسليفات المصرفية والتي بلغت ٤٩١٥٢٢ مليون ل.س لعام ٢٠٠٦ للمصارف المحلية، وبالنسبة للمصارف الخاصة فقد بلغت ٣٥٤١٥ مليون ل.س لعام ٢٠٠٦، بينما بلغت تسليفات المصرف التجاري السوري ١٦٤٤٣٤ لعام ٢٠٠٦، وبالتالي فإن تسليفات المصارف الخاصة تشكل ما نسبته ٧,٢% من إجمالي تسليفات القطاع المصرفي المحلي، بينما تشكل تسليفات المصرف التجاري السوري ما نسبته ٣٩,٥٥% من إجمالي تسليفات القطاع المصرفي.

١٣- افتقار المصارف التخصصية إلى الاستقلالية وعدم القدرة على تنفيذ عملها:

على الرغم من انخفاض السيولة لدى المصارف المتخصصة وانخفاض رؤوس أموالها عن ما يجب أن تكون عليه لنتناسب مع حجم العمل الزراعي والصناعي والإنشائي، وبالرغم من تابعة هذه المصارف للملكية الحكومية فإن الجهات العامة تعرقل أحياناً تنفيذ خطة عمل هذه المصارف، وذلك من خلال السحب المفاجئ لإيداعاتها لدى هذه المصارف، فالمصرف الصناعي وبالرغم من كل ما يعانيه من مشاكل في نقص السيولة في عام ٢٠٠٦، قامت عدة جهات عامة بسحب إيداعاتها وإغلاق حساباتها لدى فروع المصرف الصناعي وبقية تجاوزت ثلاث مليارات ل.س، كما قامت الجهات العامة بسحب الفوائض الاقتصادية لديه والضرائب المودعة لديه والمقدّرة بنحو مليار ل.س.^(٢)

١ : المصرف التجاري السوري: التقرير السنوي، ٢٠٠٦، ص ٢٣.

٢ : جريدة تشرين ١٦/تموز/٢٠٠٦ العدد ٩٦١٣، ص ١٤.

إن تصرفات كهذه من قبل الجهات العامة (التي يجب أن تكون مسانداً وداعماً للمصارف العامة) سيؤدي إلى التأثير بشكل سلبي على عمل المصرف، وعلى تنفيذ خطته التسليفية، وسيؤثر بشكل سلبي على عملاء هذه المصارف المتخصصة أصحاب المنشآت والصناعيين والحرفيين والمزارعين، وسيتعمق ما لديهم من سلبيات عن أداء المصارف الحكومية.

١٤- ضعف الكفاءات والخبرات الفنية :

رغم التطورات الحاصلة على مستوى الخبرات المصرفية من منح أعداد كبيرة من العاملين في المصارف الحكومية لشهادة ICD1، وتدريب أعداد أخرى على منهج هذه الشهادة^(١)، وتطور عدد حملة الشهادة الجامعية وما فوق في المصارف الحكومية، إلا أنه ما زال هناك ضعف في الكفاءات والخبرات الفنية لدى المصارف الحكومية لعدة أسباب:

١- على الرغم من تطور عدد حملة الشهادة الجامعية لدى المصارف الحكومية إلا أنه بقي متدنياً، حيث بلغت نسبتهم من إجمالي العاملين في المصرف الصناعي ٣٢,٥٦% لعام ٢٠٠٥،^(٢) وباقي العاملين معظمهم من حملة الشهادة الإعدادية وما دون.

٢- إن خضوع الموظفين لقانون العاملين الأساسي قد جعل تسمية هؤلاء (عمالاً) بدلاً من تسميتهم (رجال المصارف) كما في القوانين العالمية، وقد أثر هذا القانون في المعاملة والحوافز والمبادرات التي يقوم بها هؤلاء في سبيل تطوير العمل المصرفي.

٣- إن ربط موظفي المصارف بالعمال والشركات الإنتاجية، وربط الحوافز بسقف معين قد أدى إلى انعدام المبادرة الفردية.^(٣)

١ : جريدة تشرين. الخميس ٢٩ أيلول ٢٠٠٥ العدد ٩٣٦٨ ، ص ١٤.

٢ : المصرف الصناعي: التقرير السنوي، ٢٠٠٥، ص ٢٥. وهو متاح عبر الموقع الإلكتروني للمصرف.

٣ : كنعان، علي : النظام النقدي والمصرفي السوري مشكلاته واتجاهات إصلاحه. مرجع سابق، ص ٥٥.

وبالنسبة لحملة الشهادات الجامعية فعلى الرغم من أنهم يمارسون أعمالاً مصرفية أو مالية في المصارف المتخصصة إلا أن الاختصاص الجامعي لبعضهم ليس له أي صلة بالأعمال المصرفية والمالية.

١٥ - ضعف الرقابة المصرفية وعدم وضوح معالمها:

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية وتحديداً بعد الأزمة المالية العالمية التي ألمّت بالقطاع المصرفي الأمريكي في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، وانتشارها إلى باقي المصارف والأسواق المالية العالمية، بالإضافة إلى تغيير طبيعتها، وخاصة مع التطورات الشاملة في مجال العمل المصرفي سواء داخل نطاق الميزانية أو خارجها، مما استدعى ضرورة وجود متابعة وتفهم كاملين من جانب الجهات الرقابية لهذه التطورات، وحصر مخاطرها الرئيسية لوضع الضوابط الحصينة لحماية المصارف من المخاطر الحالية والمستقبلية، وتأمين سلامة القطاع المصرفي.^(١)

وتشير السلامة المصرفية بشكل عام إلى قدرة المصرف على مقاومة الحوادث المفاجئة غير المتوقعة والأزمات الشديدة. والنظام المصرفي السليم يمكن أن يُعرف بقدرته على الإيفاء بجميع الديون واحتمال استمرارية قدرته في أداء ديونه، وتنعكس الإيفائية في القيمة الصافية الإيجابية للمصارف التي تقاس بالفرق بين موجوداتها والتزاماتها باستثناء رأس المال والاحتياطيات. وتعتمد استمرارية القدرة على الإيفاء بالديون على ربحية المصرف وإدارته بشكل جيد، ووجود رأس مال كاف لمواجهة الحوادث السلبية الطارئة.^(٢) والرقابة على المصارف في سورية تعاني من عدة مشاكل:

١ - ضعف سلطة وكفاءة الكادر الرقابي: ويبدو هذا الضعف في الأمور التالية:

أ - عدم كفاية المؤهلات في الكادر الرقابي لتحديد المخاطر المحتملة، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنبها.

1 : جمعة، محمد صالح، مرجع سابق، ص ٩٠.

2 : المرجع السابق، ص ٩١.

ب- عدم وجود السلطة الكافية للجهات الرقابية لاتخاذ الإجراءات الصحيحة في المشكلة التي يتم تحديدها.

ج- ضعف الحوافز مما قد يؤثر في نزاهة وموضوعية الأشخاص الذين يتولون مهام رقابية، ويقودهم إلى التردد في اتخاذ الإجراءات المناسبة.

٢- السيطرة المفرطة للملكية العامة في المؤسسات المالية: تتميز المؤسسات المالية في سورية بالوجود القوي والتقليدي للقطاع العام في نظامها المالي، وبالتالي فإن الحكومة تمارس الضغط الشديد على الجهات الرقابية، وتحول دون اتخاذ القرارات الصحيحة، والتأكد من سلامة التوظيف ومن حسن الوضع المالي للمصارف، وبالتالي تساهم بشكل كبير في ضعف متانة المصارف وفشل نظامها. أضف إلى ذلك انعدام سلطة المصرف المركزي في الرقابة واعتباره إحدى مؤسسات القطاع العام المالي والمصرفي.

٣- ضعف القواعد المحاسبية وقواعد تصنيف الديون.

٤- ضعف ارتباط الرقابة بأعمال المصارف الأجنبية في المناطق الحرة التي تخضع لإشراف وإدارة المؤسسة العامة للمناطق الحرة في سورية.^(١)
وأيضاً هناك نقاط ضعف أخرى، منها:

- هناك أساليب للعمل المصرفي لم تطرقها بعد المصارف السورية مثل المصرف الناطق - المصرف المنزلي - المصرف المحمول. نقاط البيع الإلكترونية التلغاف الرقمي.

- يعاني التجار والمستثمرون في سورية من مشاكل فتح حساب الاعتماد المستندي لدى المصارف السورية. ففي استبيان عن هذا الموضوع تبين أن ٧٤% من عملاء المصارف المحلية يرون أن شروط فتح الاعتماد المستندي مرهقة، كما تبين أن هناك أنواعاً معينة من الاعتمادات المستندية لا تقوم المصارف بتقديمها للعملاء، وهذا ما جعل ٨٦% من المتعاملين مع المصارف يقومون بفتح اعتمادات مستندية لدى المصارف الأجنبية. وعند

١ : جمعة، محمد صالح : السياسة النقدية في سورية: دار الرضا للنشر، مرجع سابق، ص ٩٦.

سؤال المصارف الخاصة عن أنواع الاعتمادات المستندية التي تقدمها للقطاعات الاقتصادية تبين أن هذه المصارف تقدم كل أنواع الاعتمادات المستندية، وهذا يتعارض مع أجوبة التجار وأصحاب الشركات، وهذا يدل في حال كانت المصارف فعلاً تقدم كل أنواع الاعتمادات المستندية على ضعف الحملات الإعلانية لديهم لتعريف العملاء بهذه الأنواع من الاعتمادات. (١)

- يعتبر المصرف التجاري السوري هو المصرف الوحيد من بين المصارف العامة الذي سُمح له بالتعامل بالقطع الأجنبي، فالودائع بالقطع الأجنبي الموجودة في الميزانية الموحدة للمصارف العامة تعود بكليتها إلى المصرف التجاري، ويمكن معرفة ذلك من خلال المقارنة بين التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري والميزانية الموحدة للمصارف العامة.

- إن المصارف السورية مصارف محلية ليس لها وجود حتى في الدول المجاورة، وهذا بخلاف معظم المصارف العربية الرائدة في العمل المصرفي التي تزيد من انتشارها عربياً وإقليمياً وعالمياً، لقد عاشت المصارف السورية عزلة عن العالم الخارجي لمدة ٤٠ عام تقريباً، وقد منعها ذلك من إمكانية التطوير والتحديث ومواكبة التطورات المصرفية العالمية، كما منعها من إمكانية الوصول إلى الخبرة والإدارة العلمية الحكيمة التي لا تأتي إلا من خلال التجارب عبر الزمن.

ثانياً : نقاط القوة في القطاع المصرفي السوري:

على الرغم مما تم ذكره من أوجه القصور والضعف في القطاع المصرفي الوطني إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود أوجه للقوة ومن هذه الأوجه:

١- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

تبلغ مساهمة القطاع المالي الذي يغلب عليه القطاع المصرفي ٢١٢٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٦، أي ما نسبته ٦,٢٠% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الجدول

1 : جريدة تشرين ٥ تموز ٢٠٠٦، الأربعاء، العدد ٩٦٠٥، ص ٧.

(٢/١)، ويبلغ عدد القوى العاملة في القطاع المصرفي السوري ١٢٠٤٦ عاملاً لعام ٢٠٠٦ (١).

كما تمكنت المصارف الوطنية من تحقيق أرباح صافية نتيجة نشاطها للعام ٢٠٠٦ بلغت ٥٣١ مليون دولار، وبمعدل نمو ناهز ٣١% عن العام ٢٠٠٥ (٢).

٢- تقديم الخدمات التي تساهم في التنمية الاجتماعية:

يتميز القطاع المصرفي في سورية بقيامه بتنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية التي تضعها الحكومة بهدف تحسين الحالة المعيشية لأصحاب الدخل المحدود، مثل تقديم قروض هيئة مكافحة البطالة، حيث قدم المصرف الصناعي ٢١١٧ مليون ل.س لعام ٢٠٠٥ كقروض لمكافحة البطالة،^(٣) وتقديم القروض للجمعيات السكنية التعاونية، وتقديم القروض للعاملين لدى القطاع العام، وجميع هذه القروض وغيرها تتميز بنوع من التساهل من حيث كيفية السداد أو من حيث الفوائد على هذه القروض. كما يقوم المصرف الزراعي بتأمين الأسمدة للمزارعين بسعر أقل من سعر التكلفة.

٣- نستطيع أن نقول بأن الإصلاح المصرفي في سورية قد حقق مجموعة من النتائج الإيجابية، فهذا الإصلاح الذي بدأ في عام ٢٠٠٠ وما زال مستمراً أدى إلى زيادة التنافسية بين المصارف العامة والمصارف الخاصة، حيث تم السماح بتأسيس مصارف خاصة عديدة، وهذه المصارف في تزايد مستمر، ومع دخول هذه المصارف السوق المصرفية السورية نلاحظ أن المصارف العامة قد غيرت من أسلوب عملها، حيث تم زيادة رؤوس أموال هذه المصارف، كما قامت المصارف العامة بتقديم خدمات جديدة مثل الصراف الآلي وبطاقات الائتمان وغيرها، كما قامت هذه المصارف بزيادة عدد فروعها في المحافظات وتطوير وتحديث أساليب العمل المصرفي مثل أتمتة العمل المصرفي، واستخدام التقنيات الحديثة كافتتاح مواقع

1 : تم احتساب عدد العاملين من خلال الاستعانة بدليل المصارف، والمؤسسات المالية العربية، اتحاد المصارف العربية ٢٠٠٧، ولكن بالنسبة للمصارف الخاصة لم تتوفر معلومات إلا للمصرف الدولي للتجارة والتمويل وبنك سورية والمهجر.

2 : اتحاد المصارف العربية: مجلة اتحاد المصارف العربية، كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٧، ص ١٠٤.

3 : المصرف الصناعي: التقرير السنوي ٢٠٠٥، ص ٧.

إلكترونية لهذه المصارف، وتقديم الخدمات عبر شبكة المعلومات الدولية، كما نستطيع أيضاً أن نقول بأن دخول المصارف الخاصة الإسلامية إلى سورية قد أدخل مفهوماً جديداً للصيرفة والخدمات المصرفية.

٤- يعتبر الباحث أيضاً بأن الانفتاح والتحرير المصرفي في سورية هو تحرير منظم منضبط ومتدرج، وقد لاقى القبول والتأييد من قبل المواطنين السوريين، ويتجلى هذا التنظيم والانضباط وهذا التدرج في عدد المصارف التي سمح بمباشرتها العمل في سورية حتى الآن، فعدد الطلبات التي قدمت إلى وزارة الاقتصاد لافتتاح مصارف خاصة أو مشتركة بعد صدور قانون المصارف الخاصة رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ بلغ أكثر من ستين طلباً،^(١) بينما عدد المصارف الخاصة التي تعمل في سورية حتى نهاية ٢٠٠٧ تسعة مصارف خاصة فقط.

٥- خبرة هذه المصارف ومعرفتها الجيدة بالسوق المحلية.

٦- الربحية العالية في هذه المصارف: حيث بلغت قيمة الأرباح الصافية للمصرف التجاري السوري ٢٠٥٥٣ مليون ليرة سورية لعام ٢٠٠٦، وهي تشكل نسبة ٢٩,٣٦% من رأس المال المدفوع للمصرف التجاري السوري وقد حققت هذه الأرباح معدل نمو ١٧٨.٠%^(٢).

1 : صحيفة الاقتصاد: العدد ١٣-١٦، أيلول / سبتمبر، ٢٠٠١، ص ١٧.

2 : المصرف التجاري السوري: التقرير السنوي، ص ١٢٤.

المبحث الرابع

تقييم عمليات الإصلاح المصرفي والمالي

مقدمة :

ستصبح سورية مستورداً صافياً للنفط بنحو عام ٢٠١٠، وسيفرض ذلك عبئاً على ميزان المدفوعات، وتكاليف الإنتاج والاستهلاك، والمالية العامة، وإن ارتفاع أسعار النفط سوف يزيد من هذا العبء.

ولمعالجة هذه الأعباء وهذه التحديات مضت سورية قدماً في إنجاز إصلاحات ترمي إلى تشجيع القطاع الخاص، ودعم آليات السوق وفتح الاقتصاد أمام المنافسة العالمية، وتحرير النظام المالي، والشروع في تقوية النظام المالي والمصرفي،^(١) ومن أهم المشاريع التي قام بها القطاع الخاص هي شركات الهاتف الجوال (سيريتيل + MTN)، وشهدت سورية مجموعة كبيرة من الإصلاحات والتطويرات منذ العام ٢٠٠٠ شملت كل القطاعات الاقتصادية وبدون استثناء. حيث شهدت سورية ولادة المصارف الخاصة والجامعات الخاصة والقنوات الإعلامية الخاصة... إلخ.

وسوف نتحدث فيما يلي عن إصلاح القطاع المصرفي والمالي في سورية، الذي جاء نتيجة وجود مشاكل وعيوب وقصور في عمل أجهزة هذا القطاع عن مواكبة ما هو جديد، وعدم قدرته على القيام بالدور التنموي المطلوب منه.

أولاً - الخطة الخمسية العاشرة والإصلاح المصرفي والمالي:

لقد صدر القانون رقم ٢٥/ لعام ٢٠٠٦ القاضي باعتماد الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠، التي تعد إطاراً توجيهياً للخطط الخمسية القطاعية بما يحقق الأهداف العامة الواردة في الخطة، وقد وضعت الخطة مجموعة من الأهداف للعمل على تحقيقها في المجال المصرفي والمالي وهي:

1 : صحيفة الاقتصادية، العدد ٢٤٩، ١١ / حزيران - يونيو ٢٠٠٦، ص ١٦.

- ١- زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد السوري، ورفع مستوى تنافسية القطاع المالي السوري بالنسبة للدول المجاورة.
- ٢- تعميق السوق المالي وزيادة حجمه الحقيقي، وزيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.
- ٣- زيادة الإقراض للقطاع الخاص.
- ٤- تحسين الخدمات المصرفية، وتوسيع انتشارها في جميع المناطق.
- ٥- تطوير الموارد البشرية السورية في القطاع المالي.
- ٦- المساهمة في خلق وظائف جديدة في القطاع المالي.
- ٧- توفير التمويل لرواد الأعمال من حيث أنواع العقود وأشكال التمويل.
- ٨- تطوير القطاع المالي بحيث يصبح قادراً على التفاعل مع السياسة النقدية.
- ٩- تشجيع رأس المال الأجنبي على الدخول إلى السوق السورية.
- ١٠- تجميع المدخرات طويلة الأمد لصالح المشروعات العامة والخاصة.
- ١١- تنظيم المؤسسات لتصبح قادرة على العمل وظيفياً بشكل صحيح، وزيادة نشاط الوساطة المالية على مستوى القطاع .
- ١٢- تحديث البيئة التشريعية لتسمح بدخول المزيد من المؤسسات المالية، وتوفير خدمات ومنتجات مالية متنوعة.
- ١٣- تشجيع المجتمع السوري للتحويل عن التعامل النقدي إلى التعامل باستخدام الوسائل الإلكترونية.

وقد وضعت الخطة مجموعة من الاستراتيجيات والعوامل التي يمكن من خلالها الوصول إلى تحقيق كل هدف من هذه الأهداف. كما وضعت الخطة خمسة عشر هدفاً كمياً أو رقمياً للعمل على تحقيقها، مثل الوصول بعدد بطاقات الائتمان إلى ٢٠٠٠٠٠ بطاقة، والوصول بعدد أجهزة الصراف الآلي لتصل إلى ١٠٠٠ صراف، والوصول بعدد الفروع المصرفية إلى ٤٠٠ فرع مصرفي، كما تضمنت الخطة مجموعة من الأهداف أو الإصلاحات التي تتعلق بمصرف سورية المركزي،

والمصارف العامة والخاصة، وأهداف وإصلاحات أخرى تتعلق بالمصارف الاستثمارية والمصارف الإسلامية والتأمين وسوق الأوراق المالية.^(١)

ثانياً - إصلاح مصرف سورية المركزي :

لقد تم إعادة إحياء دور مصرف سورية المركزي في الحياة الاقتصادية بعد أن غُيِّبَ عن عمله لمدة تقارب أربعين عاماً، وذلك من خلال صدور قانون النقد الأساسي رقم (٢٣) لعام ٢٠٠٢، والذي يعد مفصلاً هاماً في تاريخ السياسة النقدية في سورية، فألى جانب قيامه بإعادة تفعيل دور مجلس النقد والتسليف على اعتباره السلطة النقدية الأعلى في سورية، فقد رسم هذا القانون الخطوة الأولى على طريق استقلال مصرف سورية المركزي، إذ نص بشكل واضح على اعتبار مصرف سورية المركزي مؤسسة مالية مستقلة تعمل ضمن التوجيهات الاقتصادية العامة التي تقرها رئاسة مجلس الوزراء. واستكمالاً لهذه الخطوة وحرصاً على تعميق استقلالية مصرف سورية المركزي وضمان مصداقيته وشفافيته إجراءاته يجري اليوم العمل على تعديل هذا القانون باتجاه منح المصرف المركزي مزيداً من الاستقلالية، ومن ناحية أخرى فقد تم وبالتنسيق مع وزارة المالية وبمساعدة بعض الجهات العربية والدولية العمل على منهجية وتوضيح العلاقة بين المصرف المركزي ووزارة المالية، من خلال إطلاق أدونات وسندات الخزينة بموجب المرسوم التشريعي رقم (٦٠) لعام ٢٠٠٧، ومن جانب آخر فقد بدأ مصرف سورية المركزي منذ بداية عام ٢٠٠٥ بالسعي لإيجاد أفضل السبل لممارسة وظائفه الطبيعية بإدارة واختيار نظام الصرف الأمثل، والتدخل بالسوق للحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة السورية.^(٢)

ويمكن إيجاز الخطوات التي اتخذها المصرف المركزي في سبيل بناء سياسته النقدية على النحو التالي:

- ١- لقد تمكن المصرف المركزي من تحقيق هدفه بتأمين استقرار سعر صرف الليرة السورية على الرغم من الأزمات الحاصلة في دول الجوار

1 : هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة، ٢٠٠٦-٢٠١٠، الفصل الخامس، ص ١٢٣.

2 : www.Banquecentrale.gov.sy/mon-Poli-ar/mon-ar.Htm.

والضغوطات السياسية التي تمارس على سورية، ولعل تتبع أسعار الصرف خلال عام ٢٠٠٦ حتى اليوم خير دليل على ذلك، حيث يحافظ سعر الصرف على استقراره مع ارتفاع تدريجي لقيمة الليرة السورية منذ بداية عام ٢٠٠٦.

٢- إضافة إلى ذلك تمكن المصرف المركزي من خلال ما اتخذته مجلس النقد والتسليف من قرارات من تأمين المناخ الملائم للوصول إلى توحيد سعر صرف الليرة السورية، والذي تم بدء العمل به في مطلع العام ٢٠٠٧ وفقاً لقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٧٨٧) تاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٦.

٣- كما أعلن المصرف المركزي تبنيه نظام سعر صرف يضمن إدارة فعالة لسعر صرف حقيقي مستقر، وفك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأمريكي مقابل ربطها بسلة عملات، وذلك بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٤٢٤) تاريخ ١٥/٨/٢٠٠٧، وذلك لحماية قيمة الليرة السورية من تقلبات أسعار الصرف العالمية، ولجعل سعر صرف الليرة السورية يتناسب مع واقع ميزان المدفوعات السوري.

٤- هذا إلى جانب ما قام به مصرف سورية المركزي لتصحيح دورة القطع في سورية، وإرساء دعائم سوق نقدية سليمة، إذ اتخذ مجلس النقد والتسليف قراره رقم (١٩٧) تاريخ ٢٥/٤/٢٠٠٦، والمعدل بالقرار رقم (٢٤٩) تاريخ ٢٦/١٢/٢٠٠٦ الذي ينص على وجوب اعتماد المصارف التعليمات الخاصة بمراكز القطع الأجنبي نظراً لأهميتها في حماية المصارف من مخاطر تقلبات أسعار الصرف، كذلك للحد من المضاربة على الليرة السورية، وإعادة دورة القطع إلى وضعها الصحيح من خلال دخول المصرف المركزي كلاعب أساس في السوق النقدية، وتدخله في بيع وشراء القطع الأجنبي من المصارف وفق ما ينص عليه هذا القرار، وبالتالي تعزيز دوره في الحفاظ على قيمة العملة الوطنية.

٥- كما قام مجلس النقد والتسليف باتخاذ القرار رقم (٢٠١) تاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٦ الذي أقر التعليمات التنفيذية لمزاولة مهنة الصرافة، وبذلك يكون مصرف سورية المركزي قد ضم جزءاً كبيراً من سوق القطع الأجنبي غير الرسمي

ضمن سوق القطع الرسمي، مما يضمن تفعيل قدرة مصرف سورية المركزي في الرقابة على عمليات القطع، وضمان استقرار نظام الصرف، وبناءً على هذا القانون فقد تم تأسيس ست شركات صرافة في دمشق، واثنين في حلب،^(١) كما تم تأسيس مكتبين للصرافة في دمشق،^(٢) وذلك حتى تاريخ ٢٠٠٨/٢/١١.

٦- ولتجنب آثار الحظر الأمريكي على التعامل مع المصرف التجاري السوري قام مصرف سورية المركزي باتخاذ القرار رقم (١٨٤) تاريخ ٢٠٠٦/١/٢٣ لاعتماد عملة اليورو بدلاً من الدولار الأمريكي في جميع تعاملات القطاع العام والمشارك.

٧- وكذلك قام مجلس النقد والتسليف وبالا اعتماد على خطته التدريجية التي اعتمدها لتعديل هيكله الودائع لدى المصارف والانتقال نحو تحرير الفوائد باتخاذ القرار (٢١٦) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٦، والذي جعل من الفوائد المدينة المحددة وفقاً لقرارات مجلس النقد والتسليف السابقة مجرد معدلات تأشيرية تسترشد بها جميع المصارف العاملة في سورية، الخاصة منها والعامّة، وذلك كخطوة أولى نحو تحرير الفوائد، كما قام مؤخراً باتخاذ قراره رقم (٢٨٩) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٨، والذي أعطى المصارف^(٣) العاملة هامش حركة $\pm 2\%$ حول معدلات الفوائد الدائنة التي أقرها قرار الفوائد الأخير رقم (١٧٤) تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٣.

٨- كذلك فقد قام المصرف المركزي بتنويع نشاط السوق المالي من خلال طرح مزيد من المنتجات المصرفية كشهادات الإيداع المصرفية، والسماح للمصارف بتمويل جميع مستوردات القطاعين الخاص والمشارك، وذلك بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٢٠٤) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٥ المتعلق بتحرير كامل الحساب الجاري. كما تم استصدار

1 : www.banquecentrale.gov.Sy/BAN-SUP/Syrian.banks/Fxcompany.HTM

2 : www.banquecentrale.gov.Sy/ban-sup/Syrian-banks/Fxoffices.HTM

3 : يمكن ملاحظة ذلك في نشرة الإحصاءات النقدية والمصرفية الصادرة عن البنك المركزي في ٢٠٠٧/١٢/٣١ ص ٢٩+٣٠.

حزمة من القرارات التي تخوّل المصارف التعامل بالقطع الأجنبي، وتقديم خدمات جديدة للمواطنين في هذا المجال، كالإسماح بفتح حسابات بالعملة الأجنبية، وتحرير جميع العمليات غير التجارية كشراء القطع لأغراض الدراسة والسفر والاستشفاء، كما تم العمل على إيصال خدمات الائتمان المصرفي إلى الطبقات الاجتماعية الفقيرة، حيث تم إصدار المرسوم رقم (١٥) لعام ٢٠٠٧ الذي يسمح بإحداث مؤسسات مالية للتمويل الصغير والمتناهي في الصغر.

٩- لقد تم استحداث هيئة خاصة في مصرف سورية المركزي تعنى بالرقابة على العمليات المصرفية، وبكل ما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بموجب أحكام المرسوم رقم (٥٩) لعام ٢٠٠٣، والذي تم تعديله فيما بعد بموجب المرسوم رقم (٣٣) لعام ٢٠٠٥. (ولقد أشار تقرير (MENAFATF) الأخير وهو تقرير يصدر عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعتبر متدنية بشكل عام في سورية).^(١)

١٠- تم إحداث مركز التدريب والتأهيل المصرفي، وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم ٥٢/للعام ٢٠٠٥، والذي يهدف إلى رفع المستوى الفني والمهني للعاملين في المصارف من خلال تدريبهم وتأهيلهم في أساليب العمل المصرفي، والإدارة الحديثة، واستخدام الحاسوب، وتنمية معرفة العاملين باللغات الأجنبية.^(٢)

كما اتخذ المصرف المركزي مجموعة من القرارات في نهاية العام ٢٠٠٧ لتنفيذها خلال العام ٢٠٠٨، ومنها إلغاء المصارف الأجنبية في المناطق الحرة، وجعلها فروع للمصارف المحلية المرخصة، وإخضاعها لمراقبة وإشراف مصرف سورية المركزي، وذلك من خلال تطبيق كافة القوانين والتعليمات النازمة للعمل المصرفي،

1 : اتحاد المصارف العرب، أيلول /سبتمبر ٢٠٠٧، ص ٣٦.

2 : المرسوم التشريعي رقم ٥٢ لعام ٢٠٠٥ الذي تم بموجبه إحداث مركز التدريب والتأهيل المصرفي.

والسارية حالياً على جميع المصارف المرخصة وفقاً للقانون (٢٨) لعام ٢٠٠١ على المصارف العاملة في المنطقة الحرة.

ثالثاً - التشريعات المصرفية والمالية الحديثة:

من الصعب جداً الحديث عن كل المراسيم والتشريعات والقوانين والقرارات المصرفية والمالية والنقدية، فلقد شهدت سورية منذ العام ٢٠٠٠ حتى الآن عدداً كبيراً من التشريعات المصرفية والمالية ولذلك سيكون الحديث عن أهم هذه التشريعات:

- قانون تأسيس المصارف الخاصة في سورية:

في ٢٠٠١/٤/١٦ صدر القانون (٢٨)، والذي سمح بتأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغفلة سورية خاصة أو على شكل شركات مشتركة مساهمة مغفلة سورية يساهم فيها القطاع العام المصرفي والمؤسسة العامة السورية للتأمين والمؤسسات الادخارية الأخرى، بناءً على قرار من مجلس الوزراء بنسبة ٢٥% (فقط للشركات المشتركة). وهذه المصارف تخضع لإشراف ومراقبة مصرف سورية المركزي، واشترط هذا القانون أن تكون جميع أسهم هذه المصارف اسمية قابلة للتداول باستثناء أسهم القطاع العام، وأن تكون جميع أسهمها الفائضة عن حصص المؤسسين مملوكة من قبل المواطنين السوريين. وفي الفقرة (أ) من المادة الرابعة تم تخويل مصرف سورية المركزي بدراسة طلبات الترخيص للمصارف الخاصة، وتم وضع شرط أساسي لقبول هذا الترخيص وهو وجود الحاجة الاقتصادية للقطاع المصرفي الوطني، ناهيك عن الشروط الأخرى، كالملاءة المالية والسمعة والخبرة، وفي المادة الخامسة من هذا القانون تم اشتراط إحداث الفروع لهذه المصارف داخل سورية أو خارجها بموافقة المصرف المركزي، كما نصت الفقرة (ج) من المادة التاسعة أنه يجب أن لا تتجاوز نسبة تملك غير السوريين (٤٩%) من رأس مال المصرف.^(١)

1 : القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ الذي سمح بإحداث مصارف خاصة ومشتركة.

كما سمح القانون رقم (٣٥) الصادر في ٢٠٠٥/٥/٤ بتأسيس مصارف إسلامية تمارس الأعمال المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تقوم بشكل رئيسي على أساس المراجعة، وتخضع هذه المصارف للأسس والإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٢٨/ لعام ٢٠٠١ المتعلق بإحداث المصارف الخاصة والمشاركة. والحد الأدنى لرأس مال هذه المصارف هو خمسة مليارات ل.س.^(١) وقد أصبح في سورية حتى نهاية عام ٢٠٠٧ مصرفين إسلاميين، وهناك مصارف أخرى ستبشر عملها قريباً.

إن السماح بتأسيس مصارف خاصة سيؤدي إلى جذب الادخارات لدى المواطنين وجذب أموال المواطنين المودعة في المصارف الأجنبية، كما سيؤدي إلى زيادة عدد الخدمات وتنوعها، وزيادة نسبة التسليفات المقدمة إلى القطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاع الخاص. كما أن السماح بتأسيس مصارف إسلامية يعتبر تلبية وإن كانت متأخرة لرغبة الكثير من المواطنين السوريين الراغبين في التعامل مع هذه المصارف.

- السرية المصرفية:

في ٢٠٠١/٤/١٦ صدر القانون رقم ٢٩/ الذي تضمن إخضاع المصارف العاملة في سورية لأحكام سر المهنة، حيث أصبح من الممكن للمصرف أن يفتح للمتعاملين معه حسابات ودائع مرقمة لا يعرف أصحابها غير المدير القائم على إدارة المصرف.^(٢)

ثم جاء المرسوم التشريعي رقم ٣٤/ لعام ٢٠٠٥ والصادر في ٢٠٠٥/٥/١ والخاص بالسرية المصرفية^(٣) ليلغي القانون رقم ٢٩/ لعام ٢٠٠١ وليحل محله مع إجراء بعض التعديلات.

1 : القانون رقم ٣٥ تاريخ ٢٠٠٥/٥/٤ الذي سمح بتأسيس مصارف إسلامية.

2 : القانون رقم ٢٩ لعام ٢٠٠١ الخاص بالسرية المصرفية.

3 : المرسوم التشريعي رقم ٣٤ لعام ٢٠٠٥، والخاص بالسرية المصرفية والذي حل محل القانون رقم ٢٩ لعام ٢٠٠١.

وقد جاء هذا القانون أسوة بالدول الأخرى العربية والعالمية التي سبقتنا في هذا المجال، ففي مصر تم إصدار قانون سرية الحسابات عام ١٩٩٠،^(١) وهذا القانون سيحفظ خصوصية العملاء في المصارف الوطنية، وسيدعم ثقة ورضى العملاء في المصارف الوطنية.

- هيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية:

في ٢٠٠٥/٦/١٩ صدر القانون رقم ٢٢/ بإنشاء هيئة للأوراق والأسواق المالية في سورية، حيث ترتبط هذه الهيئة برئيس مجلس الوزراء، وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري والشخصية الاعتبارية. والهدف منها هو تنظيم وتطوير الأسواق المالية التي يمكن أن تنشأ في سورية، وحماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة، وتشجيع النشاط الادخاري والاستثماري. ويخضع لإشراف ورقابة هذه الهيئة الجهات التالية:

١- الشركات المصدرة للأوراق المالية.

٢- شركات الخدمات والاستشارات والوساطة المالية المرخص لها.

٣- مصارف وشركات الاستثمار وصناديق الاستثمار.

٤- الأسواق المالية.

٥- شركات ومكاتب المحاسبة المعتمدة.^(٢)

وإن إنشاء هذه الهيئة سيعمل على تحقيق الاستقرار والثقة في النظام المالي والمصرفي السوري، كما ستعمل هذه الهيئة على منع حدوث الاضطرابات أو الأزمات في القطاع المالي والمصرفي وستولد حافزاً ودافعاً لمزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية في السوق المالي والمصرفي السوري.

- المرسوم التشريعي رقم ٤٣٥/ تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢١ والذي تحول بموجبه صندوق توفير البريد من مؤسسة مالية غير مصرفية إلى مؤسسة مالية

1 : السيسي، صلاح الدين حسن: الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة، ١٩٩٨، ص ٤٣.

2 : القانون رقم ٢٢ تاريخ ٢٠٠٥/٦/١٩ الذي أحدث هيئة للأوراق والأسواق المالية.

مصرفية. ^(١) ويعتبر هذا الإجراء من الخطوات الأولى على طريق الانفتاح والتحرير المصرفي في سبيل دعم وتقوية القطاع المصرفي الوطني.

- تم السماح للمصارف الأجنبية في عام ٢٠٠٠ بفتح فروع لها وممارسة نشاطها في المناطق الحرة السورية. ^(٢)

- القرار (١١٩/م/ن/ب ٤) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٩، والقرار (١٦٠/م/ن/ب ٤) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٨. وكان الهدف منهما تغيير هيكلية الودائع لدى المصارف العاملة في سورية، وقد تضمنتا تخفيض معدل الفائدة على ودائع التوفير التي تزيد على مليون ليرة سورية، وذلك لأن ودائع التوفير أصبحت قريبة في طبيعتها من الودائع تحت الطلب، ويمكن لأصحابها سحبها في أي وقت، وفي الوقت نفسه تتقاضى ودائع التوفير فائدة مرتفعة، كما تضمنتا رفع معدل الفوائد على الودائع لأجل، وشهادات الاستثمار.

- القرار رقم (١٧١/م/ن/ب ٤) تاريخ ٢٠٠٥/١١/١٤، وبموجب هذا القرار تم طرح منتج مصرفي جديد في السوق السورية، وهو شهادات الإيداع التي يتراوح أجلها بين سنة إلى ثلاث سنوات بقيمة نصف مليون ليرة سورية كحد أدنى، بهدف مساعدة المصارف على زيادة كتلة الأموال المستقرة لديها والمخصصة للاستثمار، مع إمكانية تجبير هذه السندات لتصبح أداة لسداد الالتزامات بين الأفراد. ^(٣)

والهدف من هذه القرارات في الفقرتين السابقتين: هو تحويل وتوجيه الإيداعات من الإيداعات القصيرة الأجل إلى الإيداعات طويلة الأجل، وهذا سيعطي المصارف قدرة أكبر على توفير سيولة كافية لديها، وعلى منح التسليفات الطويلة الأجل لدعم القطاعات الإنتاجية الوطنية.

1 : جمعة، محمد صالح : السياسة النقدية في سورية، مرجع سابق، ص ١١٥.

2 : قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٧٩٣، تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٤ المتعلق بنظام العمل المصرفي في المناطق الحرة السورية.

3 : صحيفة الاقتصادية، العدد ٢٥/٢٥١ حزيران - يونيو، ٢٠٠٦، ص ١٦.

- جاءت المراسيم التشريعية ذات الرقم (٣٢-٣١-٣٠-٢٩) للمصارف (التسليف الشعبي - المصرف العقاري - المصرف الزراعي التعاوني - مصرف توفير البريد) على التوالي لعام ٢٠٠٥ لإعطائها المزيد من الحرية والاستقلالية والمرونة في استثمار أموالها وتسهيل إجراءات التعامل معها.
- في عام ٢٠٠٤ سمح مجلس النقد والتسليف بإجراء عمليات التسليف بين المصارف وأصبح بالإمكان للمصارف فتح حسابات جارية في المصارف الأخرى.
- تم الترخيص لتسع شركات تأمين إلى جانب المؤسسة العامة السورية للتأمين^(١) وذلك بعد صدور المرسوم التشريعي رقم ٤٣/ تاريخ ٦ أيار ٢٠٠٥. وهذا سيعمل على دعم وتقوية الجهاز المصرفي الوطني وذلك من خلال العلاقات والتشابكات بين القطاعين، ومن هذه العلاقات والتشابكات:
 - ١- تقوم شركات التأمين بإيداع ما لديها من سيولة أو جزء منها لدى المصارف.
 - ٢- تكامل القطاعين لدعم عمليتي الاستيراد والتصدير.
 - ٣- قيام المصارف الاستثمارية بتأسيس وإدارة وتشغيل المشاريع المالية والاستثمارية لشركات التأمين.
 - ٤- قيام التحالفات والاندماجات بين المصارف وشركات التأمين^(٢).
- المرسوم التشريعي رقم ٥٥/ لعام ٢٠٠٦ والذي سيسمح بفتح سوق مالية في سورية. وإن تأسيس سوق الأوراق المالية سيكون مكماً للقطاع التمويلي وتعميقاً له، وسوف يؤدي إلى إضافة وظائف وخدمات جديدة بالنسبة للمصارف المحلية منها:
 - ١- إنشاء صناديق الاستثمار التي تقوم باستثمار أموالها في سوق الأوراق المالية.

1 : زمان، كونستنتين، مراجعة الاقتصاد السوري ISMF، مشروع التحديث المؤسسي والقطاعي. تشرين الأول ٢٠٠٦، ص ٣٤.

2 : مؤتمر سورية الأول للاستثمار وأسواق المال، ٦-٧ ديسمبر، ٢٠٠٥، تيسير مشعل.

٢- تساهم المصارف في تنمية أسواق رأس المال من خلال المساهمة في إنشاء الشركات التي تعمل في مجال الأوراق المالية، وتعد المؤسسات العاملة في نشاط الأوراق المالية إحدى المقومات الرئيسية لخلق العمق المالي في أسواق رأس المال، مثل إنشاء شركات المقاصة وشركات خدمات السمسرة والاستثمار العقاري وشركات التأجير التمويلي وشركات إدارة المحافظ الرأسمالية وغيرها.

٣- مساهمة القطاع المصرفي في تعميق وتوسيع حجم سوق الأوراق المالية من خلال تسجيل عدد من المصارف المحلية في سوق رأس المال وقيام هذه المصارف بزيادة رأس مالها من خلال طرح الأوراق المالية في سوق رأس المال.

٤- مساهمة المصارف في نمو الاستثمارات في سوق الأوراق المالية من خلال استثمار جزء من مواردها في أوراق مالية بصورة مباشرة. (١)

- إصدار المرسوم التشريعي رقم ٨/ في ٢٧/١/٢٠٠٧ الذي حل محل القانون رقم ١٠/ لعام ١٩٩١ وتعديلاته، وقد سمح هذا المرسوم بتملك المستثمرين الأجانب والعرب للأراضي والعقارات للمشاريع التي يقيمونها (الفقرة أ) من المادة الثانية)، كما سمح المرسوم للمستثمرين بتحويل الأرباح والفوائد، ولكن وفقاً لنسب رأس المال (الفقرة ب) من المادة الخامسة). (٢)

- إصدار المرسوم التشريعي رقم ٩/ في ٢٧/١/٢٠٠٧ الذي أحدث هيئة الاستثمار السورية بدلاً من مكتب الاستثمار، والتي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي (الفقرة أ) المادة ٣)، وقد عمل هذا المرسوم على إعطاء صلاحيات إضافية لمجلس إدارة هيئة الاستثمار كان يمارسها المجلس الأعلى للاستثمار. (٣)

1 : التوني، محمد ناجي: أثر أداء سوق الأوراق المالية على حجم الودائع غير الحكومية في الجهاز المصرفي الكويتي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد ١١١، ٢٠٠٧، ص ٢٢.

2 : المرسوم التشريعي رقم ٨ تاريخ ٢٧/١/٢٠٠٧، مرسوم الاستثمار الذي حل محل القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ وتعديلاته.

3 : المرسوم التشريعي رقم ٩ تاريخ ٢٧/١/٢٠٠٧، الذي أوجد هيئة الاستثمار السورية بدلاً من مكتب الاستثمار.

المبحث الخامس

تقييم أداء القطاع المصرفي

لقد شهدت الموجودات المصرفية الوطنية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) زيادة طفيفة جداً، حيث بلغت ٢٥٥٨٦,٦ مليون دولار لعام ٢٠٠٣، ^(١) وبلغت ٢٨٣٩٧,٦ مليون دولار لعام ٢٠٠٦، الملحق (٨)، أي أن هناك زيادة بمقدار ثلاثة مليارات دولار، بينما ازدادت الموجودات المصرفية الأردنية من ٢٢١٤٥,٤ مليون دولار إلى ٣٤١٨٥,٦ مليون دولار، أي أن هناك زيادة بمقدار ١٢ مليار دولار، ولذلك على المصارف الوطنية زيادة موجوداتها، حيث تعتبر هذه الموجودات صغيرة بالمقارنة مع بعض الدول العربية مثل مصر والكويت ولبنان، وهي تعتبر صغيرة جداً فيما لو تمت المقارنة مع أحد المصارف الأوروبية مثل مصرف (UBS) الذي تبلغ موجوداته المصرفية ١٩٦٣٨٧٠ مليون دولار. ^(٢) والتي تتجاوز موجودات المصارف العربية مجتمعة. وكذلك الأمر بالنسبة للقروض والإيداعات المصرفية الوطنية.

من خلال تتبع الملاحق (١٣) و (١١) نلاحظ أن الموجودات الأجنبية لدى القطاع المصرفي المحلي لعام ٢٠٠١ بلغت ٥٠٢٢٢٩ مليون ليرة سورية، وهو يمثل الموجودات الأجنبية للقطاع المصرفي الحكومي لأن المصارف الخاصة لم تكن قد بدأت نشاطها بعد، ولقد أصبحت هذه الموجودات في عام ٢٠٠٧ ما قيمته ٥٣٢٧٣٢ أي أن الموجودات الأجنبية لدى القطاع المصرفي السوري ازدادت ٣٠٥٠٣ مليون ل.س خلال ستة سنوات، أي بمعدل نمو ٦,٠٧% خلال ستة سنوات. لقد تراجعت الموجودات لدى القطاع العام (الموجودات الأجنبية) من (٥٩١٨٢٦) ل.س لعام ٢٠٠٣ إلى (٤٢٣٨٠٠) ل.س لعام ٢٠٠٧ أي أن هناك تراجعاً بمقدار ٢٨,٣%، بينما زادت الموجودات الأجنبية للمصارف الخاصة من ١٢٩٧٦ مليون ل.س لعام ٢٠٠٤ إلى ١٠٨٩٣٣ مليون ل.س لعام ٢٠٠٧، أي إن هذه الموجودات ازدادت سبعة أضعاف خلال الفترة الواقعة بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٧ بالنسبة للمصارف

١ : صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٥.

الخاصة، ولذلك يجب العمل على رفع معدلات نمو الموجودات الأجنبية بالنسبة للمصارف العامة لأن ذلك سيساهم في دعم استقرار القطاع المصرفي الوطني وبالتالي استقرار البنية الاقتصادية الكلية.

نلاحظ أيضاً من خلال الملحق (١٣) أن المصارف الخاصة ممتعة بشكل كلي عن إقراض القطاع العام بشقيه (الإداري - الاقتصادي غير المالي)، وأن القطاع المصرفي المتخصص هو الذي يتولى هذا الأمر بشكل كلي، ونلاحظ أن مجموع القروض المقدمة للقطاع الحكومي الإداري قد ازدادت من ١٠٠٦٥٦ مليون ل.س لعام ٢٠٠١ إلى ١٥٤٤٦٢ مليون ل.س لعام ٢٠٠٣ الملحق (١١)، إلا أنها بدأت بالتراجع تدريجياً حتى أصبحت ١٠٥٧٤١ مليون ل.س لعام ٢٠٠٧. ولذلك يجب العمل على توفير المناخ الملائم من قرارات وتشريعات جديدة وإجراءات تدفع وتحفز المصارف الخاصة لإقراض القطاع العام الاقتصادي. فعدم تقديم قروض للقطاع الاقتصادي العام يعني أن هناك خوفاً من التعامل مع هذا القطاع.

أما بالنسبة لإقراض القطاع العام المصرفي للقطاع العام الاقتصادي غير المالي (زراعة - صناعة - خدمات - تجارة خارجية) فنلاحظ أنه ازداد من ١٩١٠٢٠ مليون ل.س لعام ٢٠٠١ الملحق (١١) إلى ٣٠٨٥٧٤ مليون ل.س لعام ٢٠٠٧، وهذا يدل على مدى ازدياد مساهمة القطاع المصرفي المتخصص في تمويل القطاع الاقتصادي العام.

وبالنسبة لحجم القروض المقدمة إلى القطاع الخاص فنلاحظ أنها تزايدت بشكل تدريجي من ٧٨٧٣٧ مليون لعام ٢٠٠١ الملحق (١١) إلى ٣١٠٧٢٥ مليون ل.س لعام ٢٠٠٧، أي أنها تضاعفت حوالي أربعة أضعاف.

وإن ما نلاحظه أيضاً هو ارتفاع نسبة مساهمة المصارف الخاصة في تمويل القطاع الخاص، فقد بلغت القروض التي قدمتها المصارف الخاصة للقطاع الخاص ٤٤٠٧ مليون ل.س لعام ٢٠٠٤، وازدادت هذه القروض حتى أصبحت ٦٨٠٦٣ مليون ل.س، وهذه الزيادة أوضح ما تكون في عام ٢٠٠٦، إذ بلغت ٣٥٤١٥ مليون ل.س، بينما في عام ٢٠٠٧ أصبحت ٦٨٠٦٣ مليون ل.س، أي أنها ازدادت بنسبة نمو

٩٢,١٨% . وتبلغ نسبة مساهمة المصارف الخاصة في تمويل القطاع الخاص بالنسبة لإجمالي القروض المقدمة للقطاع الخاص ٢,٩% لعام ٢٠٠٤، وارتفعت هذه النسبة بشكل تدريجي حتى أصبحت ٢١,٩% لعام ٢٠٠٧. وهذه الزيادة يقابلها انخفاض في نسبة مساهمة المصارف العامة في تمويل القطاع الخاص من ٩٧% لعام ٢٠٠٤ إلى ٧٨% لعام ٢٠٠٧.

وبالنسبة للودائع تحت الطلب فقد شهدت أيضاً تزايداً ملحوظاً من ١٩٣٤٧٦ مليون ل.س لعام ٢٠٠١ إلى ٣٢٣٠٦٠ مليون ل.س لعام ٢٠٠٧، وذلك بالنسبة للقطاع المصرفي المحلي ككل، أما بالنسبة للقطاع المصرفي العام فنجد أن الودائع تحت الطلب لم تتغير بين عام ٢٠٠٣-٢٠٠٧ ففي عام ٢٠٠٣ بلغت الودائع تحت الطلب ٢٧٠٥٤١ مليون ل.س الملحق (١٣) ثم ازدادت إلى ٣٠٢٨٦٢ مليون ل.س لعام ٢٠٠٥، ثم انخفضت إلى ٢٧٠٧٨٧ مليون ل.س، أما بالنسبة للقطاع المصرفي الخاص فازدادت الودائع تحت الطلب من ٣٩٥٢ مليون ل.س لعام ٢٠٠٤ إلى ٥٢٢٧٤ مليون ل.س لعام ٢٠٠٧، أي أنها تضاعف ١٣ ضعف خلال هذه الفترة، ومعظم الودائع تحت الطلب في المصارف الخاصة تعود للقطاع الخاص الملحق (١٢)، ونلاحظ أيضاً تراجع ودائع التوفير في القطاع المصرفي المتخصص من ٣٠٠٠٦٥ مليون ل.س لعام ٢٠٠٣ إلى ٢١٩٤٧٤ مليون ل.س لعام ٢٠٠٧، وبالمقابل ازدادت ودائع التوفير لدى المصارف الخاصة من ٢٤٥٣ مليون ل.س لعام ٢٠٠٤ إلى ١٢٠٣٣ مليون ل.س لعام ٢٠٠٧. ولكن بشكل عام نلاحظ أن هناك تراجعاً في قيمة ودائع التوفير الإجمالية، وذلك كنتيجة للقرارات والبرامج التي عززت التوجه نحو الودائع طويلة الأجل .

ومن خلال الملحق (١٣)، يمكن ملاحظة ارتفاع حصة المصارف الخاصة من الودائع بالقطع الأجنبي، ففي عام ٢٠٠٤ بلغت نسبتها ١٤,٩% من إجمالي الودائع بالقطع الأجنبي، وازدادت حصة المصارف الخاصة منها في عام ٢٠٠٥، حيث بلغت نسبتها ٣٧,٣٢% من إجمالي الودائع بالقطع الأجنبي، أي أنها ازدادت أكثر من الضعف خلال سنة واحدة، وفي عام ٢٠٠٧ نجد أن قيمة الودائع بالقطع الأجنبي لدى المصارف الخاصة أصبحت تفوق ما لدى المصارف المتخصصة، حيث بلغت نسبتها لدى المصارف الخاصة ٥٥% من إجمالي الودائع بالقطع الأجنبي، كما نلاحظ أن

هذه الودائع لدى المصارف الخاصة مصدرها القطاع الخاص فقط، أما لدى المصارف المتخصصة فمصدرها القطاع الخاص والقطاع العام الإداري والاقتصادي.

كما نلاحظ من الملحق (١٢) أن ودائع المصارف الخاصة ازدادت من ١٩٩٨٨ مليون ل.س لعام ٢٠٠٤ إلى ٢٢٤٦٠٥ مليون ل.س لعام ٢٠٠٧، أي أنها تضاعفت ١١,٢٣ مرة خلال ثلاث سنوات. أما بالنسبة للمصارف المتخصصة فاقد بلغت ٦٤٩٦٧٣ مليون ل.س لعام ٢٠٠٤، أما في عام ٢٠٠٧ فبلغت ٦٩٦١٨٢ مليون ل.س، أي بزيادة مقدارها ٧,١% خلال ثلاث سنوات.

إن تمويل القطاع المصرفي المتخصص للمشاريع الزراعية والصناعية تقريباً بقي كما هو، أي أن مساهمة القطاع المصرفي المتخصص في تمويل المشاريع الزراعية والصناعية لم تحقق أي زيادة، ويمكن ملاحظة ذلك جلياً في الملحق (١٢) للأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٧، ولكن نلاحظ أن قيمة تمويلات المصارف المتخصصة قد شهدت زيادة ملحوظة بالنسبة لبقية القطاعات (الإنشاءات العقارية - تجارة الجملة والمفرق - الخدمات الأخرى)، وكذلك الأمر بالنسبة للمصارف الخاصة حيث نلاحظ انخفاض نسبة التسليفات المقدمة للقطاع الزراعي، والإنشاءات العقارية والصناعة والتعدين. ولذلك يجب إعطاء المزيد من الاهتمام نحو دعم القطاع الزراعي والصناعي وذلك من خلال تحفيز هذه المصارف وتوجيهها نحو تسليف هذه القطاعات والعمل على تأسيس مصارف شاملة واستثمارية.

ومن خلال مقارنة مجموع الودائع والتسليفات نجد أن مجموع الودائع لدى القطاع العام المصرفي ٦٩٦١٨٢ مليون ل.س الملحق (١٢) بينما بلغت مجموع التسليفات لمختلف القطاعات الاقتصادية ٥٥١٢٣٦ مليون ل.س أي أن نسبة التسليف إلى الإيداع تبلغ ٧٩,١% لعام ٢٠٠٧.

أما بالنسبة للمصارف الخاصة فإن هذه النسبة تبلغ ٣٠,٣% (لعام ٢٠٠٧) وهذا يدل على أن هناك إيداعات لدى المصارف الخاصة لم يتم توظيفها، أي أن هناك سيولة مهمة غير موزعة في خدمة الاقتصاد الوطني.

ومن خلال الملحق (١١) نجد أن المصارف المحلية تستلف من المصرف المركزي، ففي عام ٢٠٠١ بلغت قيمة الاستلاف من المصرف المركزي ١٥٠١٩٣ مليون ل.س وفي عام ٢٠٠٧ بلغت قيمة الاستلاف من المصرف المركزي ١٤٧٨٩٧ مليون ل.س، ولكن من خلال الملحق (١٣) نجد أن هذا الاستلاف يعود فقط للقطاع المصرفي العام المتخصص واستلاف المصارف الخاصة من البنك المركزي لم يبدأ إلا في العام السابق (٢٠٠٧)، وإن كان ذلك يدل على شيء، فإنه يدل على انخفاض المبالغ أو الودائع اللازمة لتسليف المشاريع الاقتصادية وذلك بالنسبة للمصارف العامة المتخصصة، أما بالنسبة للمصارف الخاصة فإن هناك صعوبة في تفسير استلافها من المصرف المركزي بقيمة ١٩٤ مليون ل.س لعام ٢٠٠٧ في الوقت الذي تعاني فيه من وجود إيداعات كبيرة دون توظيف. ولذلك فإنه لا بد من العمل على زيادة رؤوس أموال المصارف العامة لتكون قادرة على تنفيذ خططها التسليفية دون الحاجة للاستلاف من المصرف المركزي، وخاصة أنه قد يكون الاستلاف من المصرف المركزي خاضع لشروط معينة غير متوفرة لدى أحد هذه المصارف.

ومن خلال الملحق (١٢) نلاحظ أن حصة القطاع الخاص من إجمالي التسليفات بلغت ما نسبته ٣٣,٩% لعام ٢٠٠٣ وفي عام ٢٠٠٧ بلغت هذه النسبة ٤٧,٤٤% أي إن هناك زيادة في حجم التسليفات للقطاع الخاص وتعود هذه الزيادة إلى تسليفات البنوك الخاصة، والتي تقدم قروضها فقط للقطاع الخاص.

- نلاحظ أن رأس المال المصرفي الوطني قد ازداد بشكل واضح منذ العام ٢٠٠٣، وذلك كنتيجة لتأسيس المصارف الخاصة، وزيادة رأس مال المصارف العامة.

وتبدو هذه الزيادة واضحة جداً خلال العامين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ حيث ارتفع رأس المال من ١٤٦٤,٩ مليون دولار لعام ٢٠٠٥ إلى ٤٤٧٢,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٦ الملحق (٨)، وعلى الرغم من هذا النمو في قيمة رأس مال القطاع المصرفي الوطني إلا أنه يبقى صغيراً بالمقارنة مع بعض الدول العربية والدول المتقدمة الرائدة في مجال العمل المصرفي، حيث يبلغ رأس المال لدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٨٣٤٢,٨ مليون دولار، وهو يتجاوز رأس المال المصرفي الوطني بحوالي ست أضعاف، ويبلغ رأس مال المصرف البريطاني (HSBC HOLDINGS) ٨٧٨٤٢

مليون دولار،^(١) وبالتالي فإن رؤوس أموال المصارف الوطنية تبدو صغيرة جداً بالمقارنة مع المصارف العالمية العملاقة، لذلك يجب العمل على زيادة رؤوس أموال المصارف الوطنية.

- لقد ازدادت الأرباح الصافية للمصارف الوطنية بمعدل نمو ٣١%، حيث ارتفعت هذه الأرباح من ٤٠٦ مليون دولار لعام ٢٠٠٥ إلى ٥٣١ مليون دولار.^(٢) بينما بلغ نمو أرباح القطاع المصرفي المصري ٦٨,٢٥% حيث ازدادت من ٥٠٤ مليون دولار لعام ٢٠٠٥ إلى ٨٤٨ مليون دولار لعام ٢٠٠٦. وهناك مصارف عربية مثل مصرف الكويت الوطني الذي تتجاوز أرباحه الصافية أرباح القطاع المصرفي الوطني، حيث بلغت أرباحه ٨٧٥ مليون دولار لعام ٢٠٠٦.^(٣) ولذلك يجب العمل على رفع هذه الأرباح من خلال إيجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها هذه المصارف (الديون المعدومة والمتعثرة - ارتفاع المصاريف - استخدام أدوات مصرفية جديدة...).

- لقد لاحظنا سابقاً أن عدد المصارف وعدد الفروع المصرفية قد ازداد إلا أن هذا العدد يبقى منخفضاً جداً وهناك حاجة إلى زيادته.

- على الرغم من كل الإصلاحات المالية والمصرفية التي تمت خلال السنوات القليلة السابقة بقي عدد المصارف السورية ضمن المصارف العربية المئة الأولى هو مصرف وحيد فقط (المصرف التجاري).

- لقد حققت خطوات الإصلاح الاقتصادي نتائج إيجابية لا يمكن إغفالها، ولكن ما زالت هناك حاجة لمزيد من الإصلاحات وإيجاد الحلول لكل المشاكل ونقاط الضعف التي أشرنا إليها في المباحث السابقة لجعل القطاع المصرفي الوطني يحتل مكانته ودوره الريادي على الساحة العربية ومن ثم على الساحة العالمية.

من هذا التحليل لأداء المصارف الوطنية يمكن لنا استنتاج ما يلي:

1 : THE BANKER. OCTOBER 2007 . P 87

2 : اتحاد المصارف العربية: كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٧، ص ٩٨.

3 : اتحاد المصارف العربية: شباط / فبراير ٢٠٠٨، ص ٨٨.

- ١- إن معظم النتائج الإيجابية التي حققها القطاع المصرفي الخاص كانت على حساب القطاع المصرفي العام.
- ٢- لاحظنا انخفاض نسبة التسليفات الموجهة نحو القطاع الزراعي والصناعي والتعدين، وهذا يعني انخفاض نسبة التسليفات الطويلة الأجل.
- ٣- ابتعاد المصارف الخاصة عن تمويل القطاع الاقتصادي غير المالي العام.
- ٤- وجود إيداعات لدى المصارف الخاصة غير موظفة.
- ٥- انخفاض مستوى التعامل من قبل المصارف الخاصة (إيداع - تسليف) مع الجهات الحكومية بمختلف أشكالها.
- ٦- هناك الكثير من نقاط الضعف والقصور التي تحتاج إلى إيجاد حلول لها، وذلك سيكفل بنقل القطاع المصرفي الوطني إلى موقع وترتيب أفضل عربياً وعالمياً، وسيكتسب القدرة على مواجهة منافسة المصارف العالمية الرائدة

الفصل الثالث

الآثار الناجمة عن تحرير القطاع المصرفي الوطني في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)

المبحث الأول

التحديات التي تواجه القطاع المصرفي

لقد شهد القرن الماضي الكثير من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، التي ألقت بآثارها على كل القطاعات الاقتصادية وعلى جميع الدول، مثل ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية (الاتحاد الأوروبي-النافتا-أسيان...)، وظهور مؤسسات اقتصادية دولية تعنى بالشؤون المالية والنقدية والتجارية الدولية، كما شهد القرن الماضي ثورة علمية في كل المجالات والاختصاصات، وما زال الوقت الراهن يشهد كل يوم خلق معلومة جديدة، وخدمة جديدة، وسلعة جديدة، إن كل ذلك وغيره من المتغيرات والمستجدات سوف تؤثر بشكل سلبي أو إيجابي على القطاع المصرفي في الدول النامية والمتقدمة، لذلك سوف نتحدث عن أهم هذه المستجدات والتحديات التي سيواجهها القطاع المصرفي السوري وغير السوري.

أولاً : التحديات الخارجية :

أ : التحديات التي لها علاقة مباشرة باتفاقية تحرير الخدمات المصرفية:

(١): الشركات عبر الوطنية (الشركات المتعددة الجنسيات - الشركات دولية النشاط):

الشركة عبر الوطنية: هي شركة مقرها الرئيسي في الدولة الأم أو دولة المقر، ولها أنشطة وعمليات موزعة على أكثر من دولة، سواء عن طريق فروع أو شركات

تابعة، كما يكون لها حصة كبيرة في القطاع الذي تمارس فيه نشاطها، وتقوم بنشاط متكامل من الإنتاج إلى التوزيع والتسويق^(١).

وتلعب الشركات عبر الوطنية دوراً رئيسياً في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر. حتى إن بعض الكتابات تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار الشركات عبر الوطنية. ومن أهم أساليب تدفق هذه الاستثمارات الاندماج والاقتناء بين الشركات كنتيجة لتعدد برامج الخصخصة في الكثير من الدول النامية. ولا يقتصر هذا الاستثمار على الاندماج أو الاقتناء بل يشمل كذلك إنشاء مشاريع جديدة.

إلا أن الاقتناء والاندماج مازالا يمثلان أهم مصدر من مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة منذ التسعينات من القرن الماضي. وبالرغم من أن أكبر عمليات الاندماج مازالت تقوم بين شركات تابعة ومقيمة في الدول المتقدمة، فإن نصيب الدول النامية ارتفع في السنوات الماضية، خاصة بعد توسع برامج الخصخصة نتيجة فشل قطاعات مهمة مثل قطاع الخدمات. إن هذه الشركات تلعب دوراً هاماً في نقل التكنولوجيا، كما أنها تتميز بمقدرتها على توفير فرص عمل عن طريق شركاتها التابعة في الدول المضيفة، وتتميز أجور هذه الشركات بالارتفاع، كما أن هذه الشركات تلعب دوراً هاماً وأساسياً في التجارة الدولية، حيث إنها تسيطر على حوالي ثلثي هذه التجارة^(٢).

وقد ارتفع عدد الشركات عبر الوطنية وشركاتها التابعة خلال العقد الماضي ارتفاعاً هائلاً نتيجة إتباع السياسات الاقتصادية الليبرالية في عدد كبير من الدول النامية، وإلغاء القيود على حرية التجارة ورأس المال. وقد زاد عدد الشركات عبر الوطنية

1 : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الإسكوا مع دراسة حالتي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥ ص ٣ .

2 : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الإسكوا...، المرجع السابق، ص ط .

في العالم من حوالي ٣٧ ألف شركة في عام ١٩٩٣ إلى أكثر من ٦٠ ألف في عام ٢٠٠٣ (١).

وتبلغ حصة الولايات المتحدة الأمريكية من الخمسين الأولى للشركات عبر الوطنية المالية تسع شركات، وحصة المملكة البريطانية ٦ شركات، وحصة ألمانيا ٣ شركات، وحصة فرنسا ٥ شركات، وحصة إيطاليا ٣ شركات، والباقي يعود لدول الاتحاد الأوروبي وكندا واليابان، ويوجد شركة واحدة للصين، والشركة الأولى هي Citigroup الأمريكية التي تبلغ موجوداتها ١٤٩٤٠٣٧ مليون دولار، وعدد موظفيها ٣٠٧٠٠٠ موظف (٢).

يبلغ عدد الشركات الأمريكية ١٥١ شركة، واليابانية ٢٤٩ شركة من بين أكبر ٥٠٠ شركة في العالم، ويتحقق ٨٠ % من تجارة أمريكا على يد هذه الشركات، وأكبر مئة شركة منها تسيطر على خمس الأصول الأجنبية عالمياً، وحقت مبيعات تقدر بـ تريليون دولار، وتستخدم ٦ ملايين عامل في عام ١٩٩٥، ٦٠ % من أنشطتها اقترنت بالصناعات التحويلية، ٣٧ % بالخدمات، ٣ % بالقطاع الأولي، ويتزايد النمو نحو قطاع الخدمات (٣)، حيث تقوم هذه الشركات بتوظيف الاستثمارات الهائلة في هذا القطاع، وفي البحوث العلمية المنتجة لبعض هذه الخدمات، ولهذا فقد مارست الضغوط اللازمة على الحكومات الصناعية الكبرى التي تنتمي إليها لإدخال تجارة الخدمات تحت مظلة (الجات) بهدف الحصول على صفة الشرعية، والحماية من العوائق التي تواجهها في توسعها وانتشارها في أنحاء العالم، وخاصة في البلدان النامية، وقد تضاعفت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات من مجموع الاستثمارات لهذه الشركات خلال العقدين الماضيين، إذ كانت هذه النسبة لا تزيد عن ٢٥ % في بداية السبعينات فأصبحت ما بين ٥٠ %- ٦٠ % في أوائل التسعينات، حيث بلغت تجارة الخدمات مقدار ٩٠٠ مليار دولار (٤).

١ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الإسكوا....، المرجع السابق، ص ٩ .

2 : WORLD INVESTMENT REPORT 2007, UNCTAD. P. 235

3 : صالح، رشدي صالح عبد الفتاح: مجلة المال والصناعة، مرجع سابق، ص ٤١ .

4 : شومان، عدنان شوكت: اتفاقية الجات الدولية، الرابحون دوماً....الخاسرون دوماً، دار المستقبل، دمشق ١٩٩٦، ص ٨٦ .

ومن أهم سمات الشركات عبر الوطنية تعدد الأنشطة التي تشتغل فيها دون أدنى رابط فني بين المنتجات المختلفة، فشركة (ميتسوبيشي) اليابانية متعددة النشاط، فهناك ميتسوبيشي السيارات، والأجهزة الكهربائية، وللصناعات الثقيلة، وللكيماويات، وهناك مصرف ميتسوبيشي، وميتسوبيشي المصرفية.^(١)

لقد توسعت شبكة المصارف التجارية دولية النشاط، وأصبح لها الكثير من الفروع في مختلف أنحاء العالم، وقد مكنتها ذلك من السيطرة على الودائع المصرفية في البلاد التي فتحت فروعاً فيها، وهي فروع أنشئت إما في صورة رأس مال مستقل، أو بالمشاركة مع المصارف المحلية، وقد أصبح الشطر الأكبر من أرباح كبرى المصارف التجارية في البلدان الصناعية الرأسمالية يتحقق من نشاطها الخارجي، وإن ارتفاع معدلات الربح التي أصبح يحققها رأس المال المالي قد أغرى الشركات متعددة الجنسيات TNCs أن تستثمر جزءاً من مواردها في قطاع الخدمات المصرفية، إما من خلال إنشاء المصارف التجارية الخاصة بها، أو المشاركة في ملكية المصارف الناجحة القوية^(٢)، حيث يشكل القطاع المصرفي المجال الأول في ضخامة العائدات ثم يليه النفط^(٣). كما أن هذه المصارف لم تترك لأي نوع من المصارف أن يحقق خاصية، أو ميزة معينة خاصة، ولذلك دخلت مجال الصيرفة الإسلامية، وأصبحت تقدم الخدمات المصرفية وفقاً للشريعة الإسلامية، مثل مجموعة (هونغ كونغ) المصرفية (H.S.B.C) و(شيس مانهاتن) و(سيتي بنك) وكذلك مصارف إقليمية ومحلية، مثل المصرف الأهلي التجاري السعودي، والمصرف السعودي الهولندي و(ميني بنك) الماليزي.^(٤)

هناك مجموعة من العوامل التي تدفع هذه المصارف لأن يكون لها فروع في دول كثيرة من دول العالم ومنها :

- 1 : حلمي، خالد سعد زغلول، تفعيل أداء المصارف الإسلامية في ظل العولمة، مصرف الكويت الصناعي، مجلة المال والصناعة، العدد ٢٣، ٢٠٠٥، ص ٤١ .
- 2 : زكي، رمزي، العولمة المالية، الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي، دار المستقبل العربي، ١٩٩٩ ص ٤٦ .
- 3 : صحيفة الاقتصادية، العدد الثامن، ١٢ آب / أغسطس، ٢٠٠١، ص ١٤ .
- 4 : قابل، محمد صفوت: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مرجع سابق، ص ٤٦٧ .

- تجنب المخاطر عن طريق تنويع الأسواق.
 - انخفاض التكاليف في الدول المضيفة بالمقارنة بنظيرتها في الدول الأم.
 - الاستفادة من الحوافز والامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة، وكذلك الاستفادة من الحوافز المقدمة من الدولة الأم.
 - الرغبة في التوسع والنمو.^(١)
- وتعتبر المصارف والمؤسسات المالية العالمية الرائدة هي التي تقف وراء تأسيس اتفاقية تحرير الخدمات المالية مثل: Manhattan, Ford Chase Services, Bank of Financial Tokyo , Goldman Sachs, Royal Bank of Canada² , etc.
- ولدى هذه المصارف مجموعة من الخواص التي تميز عملها:
- تقوم بالاحتفاظ بحجم كبير من الأموال، من ضمنها النقود والأوراق القابلة للتظهير، والتي يجب أن يتم التأكد من سلامتها الحقيقية .
 - تتعامل بمعاملات ذات حجم وتنوع كبيرين من حيث العدد والقيمة، وهذا بالضرورة يتطلب أنظمة معقدة للحسابات والرقابة الداخلية، واستعمالاً واسعاً لمعالجة البيانات إلكترونياً.
 - تعمل عادة من خلال شبكة واسعة من الفروع والأقسام الموزعة جغرافياً، وهذا بالضرورة يستتبع سلطات لا مركزية أكبر، وتوزيعاً لوظائف المحاسبة والرقابة، مع ما ينتج عن ذلك من صعوبات في الاحتفاظ بممارسات تشغيلية وأنظمة محاسبية موحدة، وخاصة عندما يتجاوز موقع الفروع الحدود القطرية.
 - لدى المصارف أصول يمكن لها أن تتغير بسرعة في قيمتها، وغالباً ما تكون هناك صعوبة في تحديد تلك القيمة، ويلاحظ أن الانخفاض في قيم الأصول قد يكون له أثر مادي على رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات.

1 : التوني، محمود أحمد: الاندماج المصرفي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص ٢٣ .
 2 : عودة، وليد : مجلة العمران العربي، العدد ٥٣ أيلول / تشرين الأول ٢٠٠١ ، مرجع سابق، ص ١١٤ .

- تستخدم روافع مالية عالية جداً الأمر الذي يزيد من تعرضهم للأحداث الاقتصادية المعاكسة وتزيد من خطر العجز^(١).

(٢) المنافسة :

مع تزايد العولمة المالية، وإقرار إتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفية، وقد اتخذت المنافسة ثلاثة مظاهر واتجاهات رئيسية: (٢)

الاتجاه الأول: المنافسة بين المصارف التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية العالمية، وسيؤدي التطبيق الكامل لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية إلى المزيد من حرية النفاذ إلى الأسواق، وخاصة أسواق الدول النامية باعتبارها سوقاً واسعة أمام المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية مع الفارق بين قدرات وإمكانيات كل من المصارف العالمية والمصارف المحلية. (٣)

الاتجاه الثاني: المنافسة فيما بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، وتشمل المؤسسات المالية غير المصرفية كلاً من شركات التأمين بأنواعها وبيوت التمويل وشركات وصناديق الاستثمار وصناديق الادخار ومؤسسات التأمين الاجتماعي، وصناديق التأمين والمعاشات، وبورصات الأوراق المالية والشركات العاملة فيها، وصناديق توفير البريد، ولذلك لم تعد المصارف المتخصصة هي مصدر التمويل الوحيد للاستثمارات،^(٤) كما أصبح بمقدور الشركات التوسع الذاتي، أي من خلال اللجوء إلى إصدار الأسهم أو عن طريق السندات.

1 : الغباري، أيمن فتحي: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول ٢٠٠٣ الاتجاهات الحديثة في مراجعة المصارف التجارية الدولية في ظل مفهوم الصيرفة الشاملة، العدد الأول، ٢٠٠٣، ص ٣٩١ .

2 : عبد الحميد، عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص ٤١.

3 : صالح، رشدي عبد الفتاح: تأثير العولمة على البنوك في مصر، مرجع سابق، ص ٤٧.

4 : صالح، رشدي عبد الفتاح: تأثير العولمة على البنوك في مصر، مرجع سابق، ص ٤٦.

الاتجاه الثالث: المنافسة بين المصارف والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية.

ففي كندا مثلاً يوجد ستة مصارف رئيسية تتنافس مع ما يربو على (٥٠٠) شركة للخدمات المالية على اجتذاب حسابات الإيداع، وتقديم القروض الشخصية، والقروض العقارية. بالإضافة إلى المصارف الستة الكبيرة، تعمل في كندا ثلاثة مصارف محلية معتمدة (Chartered Banks)، و (٤٤) مصرفاً أجنبياً، و (٢٤٢) شركة تأمين، وأكثر من (٣٠٠٠) فرع لمصرف تعاوني، ومئات صناديق الاستثمار المستقلة وشركات الإقراض العقاري، كما بدأت شركات تعمل في القطاعات الأخرى المنافسة مع المصارف، مثال ذلك شركة (ميكرو سوفت) التي تعرض خدمات مالية قائمة على التكنولوجيا، وتتنافس المصارف بشكل مباشر في هذا المجال. (١)

إن هذه المنافسة سوف تؤثر على الجهاز المصرفي، حيث يمكن أن تزيد من كفاءة الجهاز المصرفي، وتؤدي إلى تخفيض التكاليف، وتحسين الإدارة، وتخفيض العمولات وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المالية، وتحسن جودة الخدمة، ولكن سيكون لهذه المنافسة أثر سلبي على الكيانات المصرفية الضعيفة، والمصارف الصغيرة، وستزداد الحاجة إلى وجود كيانات مصرفية عملاقة تقوى على المنافسة في السوق المحلي والسوق الخارجي. (٢)

(٣) الأزمات المصرفية :

لقد زادت الأزمات المصرفية بشكل كبير، والتي كانت مقترنة بعملية إزالة الضوابط المالية على المستوى الدولي، سواء في الدول المتقدمة، أو الدول النامية، أو الدول التي تمر بمرحلة انتقال، وتحدث الأزمات عندما يكون الانتماء مركزاً في قطاعات معينة (مثل النفط أو العقارات)، أو مركزاً في شركات بعينها، وعندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة في فترات يتحقق فيها النمو الاقتصادي، وعندما يكون مستوى الاقتراض مرتفعاً نتيجة لسرعة الخصخصة، أو شراء بعض الشركات لشركات

1 : مجلة الدراسات المالية والمصرفية. المجلد السادس. العدد الثالث. السنة السادسة سبتمبر

١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٤٢.

2 : عبد الحميد، عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص ٤٣.

أخرى، أو عندما يتلاقى عدد من هذه العوامل. والأزمات المصرفية التي حدثت مؤخراً هي نتيجة لإزالة الضوابط، وتحرير الأنظمة المالية الوطنية، وزيادة المنافسة في القطاع المالي، ويمكن أن تسبقها أزمات نقدية، وأزمات تتعلق بالديون الخارجية، أو أزمات تتعلق بسرعة الصرف، وأزمات قطاعية، ولعل أوضح الأزمات التي وقعت في السنوات الأخيرة كانت فشل المصارف في تايلاند وأندونيسيا وكوريا الجنوبية واليابان في بداية التسعينات، وفي أمريكا اللاتينية كالمكسيك والأرجنتين والبرازيل وفنزويلا^(١) كما تعرضت المصارف الألمانية لأزمة عنيفة خلال عام ٢٠٠٣، وذلك نتيجة المشاكل المتعلقة برؤوس الأموال والديون المعدومة.^(٢)

وكان آخر هذه الأزمات الأزمة المالية التي تعرضت وتعرض لها المصارف وشركات التأمين الأمريكية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨.

وقد بلغ عدد الأزمات المصرفية في الفترة الممتدة بين ١٩٧٥-١٩٩٧ إلى ٥٤٩ أزمة مصرفية، وقد لوحظ أنها تركزت في الفترة الممتدة بين ١٩٨٧-١٩٩٧، وأنها قد جاءت انعكاساً لإجراءات تحرير القطاع المالي الذي تبنته العديد من الدول خلال الفترة المذكورة.^(٣)

وهذه الأزمات إما أن يكون مصدرها داخلي تتعلق بالمخاطر المصرفية مثل عدم كفاية رأس المال، أو زيادة الديون المشكوك فيها، أو أن تكون قادمة من جهاز مصرفي لبلد ما، وذلك عبر المصارف الدولية النشاط، وهذا ما حدث في أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٣) وأزمة ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة الأمريكية، فبسرعة ملحوظة انتقلت هذه الأزمة إلى دول القارة الأوروبية، وإلى الكثير من البلاد النامية،

١ : جيرون، أليشيا - كوريا، أوجينيا: أسواق المال العالمية وإزالة القيود المالية وتواتر الأزمات. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، الأمم المتحدة، اليونسكو، العدد ١٦٠، يونيو، ١٩٩٩، ص ٦٦.

٢ : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ٢٠١.

٣ : جميل، هيل عجمي: الأزمات المالية: مفهوما ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ٢٠٠٣، ص ٢٨٣.

وذلك عبر تأثير شبكة المصارف دولية النشاط، وعلاقة الدائنية والمديونية فيما بينها.^(١)

وسواء كان مصدر الأزمة داخلياً أو خارجياً فإنه سيكون لها تأثير شديد على الاقتصاد الوطني لتسببها في خسائر فادحة في الثروة واضطرابات في الجسد الاقتصادي، وتشير الدراسات أن متوسط تكلفة إصلاح الأزمة المصرفية يبلغ ١١,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن الإنتاج لا يعاود اتجاهه الطبيعي إلا بعد مرور ٣ سنوات.^(٢)

ولكن هنا لابد من الإشارة إلى أن انتقال الأزمات المصرفية في الوقت الراهن وفي المستقبل سيكون بسرعة أكبر، وذلك لأن درجة التحرير والترابط بين الاقتصاديات أصبحت كبيرة جداً. وهذا ما دلت عليه أزمة الرهن العقاري الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي انتقلت آثارها ونتائجها السلبية المدمرة بسرعة كبيرة إلى دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب شرق آسيا ودول الخليج العربي.

ب- التحديات الأخرى :

١- الاندماج المصرفي :

يتميز عصرنا الحاضر بأنه عصر الوحدات الاقتصادية الكبرى، لذلك يمكن النظر إلى عمليات الدمج والحياسة باعتبارها أحد المظاهر الأساسية للعولمة، وإحدى آلياتها الرئيسية،^(٣) وتتمركز عمليات الاندماج والاستيلاء بشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنها تتفرد وحدها بثلاثة أرباع عمليات الاندماج التي تتم في العالم،

١ : زكي، رمزي: العولمة المالية، مرجع سابق، ص ٧٠.

٢ : وفاء، عبد الباسط: القطاع المصرفي بين التحرير المالي والرقابة المرنة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٧٥-٤٧٦، يوليو - أكتوبر، ٢٠٠٤، ص ٤٦٠.

٣ : محمود، سعيد عبد الخالق: القطاع المصرفي العربي في مواجهة عصر التكتل والاندماج، مجلة شؤون عربية، العدد ١١٢، ٢٠٠٠، ص ١٥٢.

وتتركز هذه العمليات في الولايات المتحدة الأمريكية في أكثر القطاعات حيوية وتقدماً: المصارف - الاتصالات - المعلومات - صناعة السيارات والطائرات.^(١)

وقد أصبحت الاندماجات بين المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم تجري بسرعة كبيرة، فعدد المؤسسات يتناقص، ومتوسط حجمها يزداد، ونادراً ما يمضي أسبوع دون الإعلان عن عمليات اندماج وامتلاك جديدة بين المصارف.^(٢) فالاندماج المصرفي أدى إلى تقليص عدد المصارف الأمريكية من ١٤٥٠٠ مصرف في منتصف الثمانينات إلى أقل من ٩٠٠٠ مصرف في عام ٢٠٠٠.^(٣)

ويمكن تعريف الاندماج المصرفي على أنه ((اتفاق يؤدي إلى اتحاد مصرفين أو أكثر وذوبانهما إرادياً في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد^(٤)))، وقد شهد القطاع المصرفي العربي في السنوات الأخيرة بعض حالات الاندماج والحياسة بين المصارف العربية، خاصة في منطقة الخليج، ولكن هذه الحركة بقيت محدودة جداً، خاصة حين تُقارَنُ مع حركة اندماج المصارف العالمية، سواء في نطاق الدولة الواحدة كما حدث في الولايات المتحدة، أو اليابان، أو اندماج المصارف عبر القارات.^(٥)

وعلى الرغم من وجود بعض السلبيات للاندماج وضرورة توافر معايير معينة لتحقيق هذا الاندماج، وأن نجاحه يحتاج إلى توفر ضوابط وشروط معينة، إلا أن هذا الاندماج يحقق للمصارف نتائج وآثاراً إيجابية عديدة :

١- تحقيق وفورات الحجم الكبير، وما يسمى بوفورات النطاق، ومن هذه الوفورات:

1 : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠ ص ٧٠ .

2 : مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الثامن، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٨.

3 : مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الثامن، العدد الأول، مارس ٢٠٠٠، ص ٤ .

4 : عبد الحميد، عبد المطلب : العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية ٢٠٠١ ص ١٥٣.

5 : صندوق النقد العربي: القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، تحرير محمد الغنيش، ٢٠٠٠، ص ٢٤ .

أ- الوفورات الداخلية، الناتجة عن مزج عمليات تكنولوجيا المعلومات للمصرفين المندمجين، وإمكانية التوسع في الاعتماد على الأجهزة الآلية والحاسب الآلي في نشاط المصرف، والتي يستطيع المصرف الكبير أن يستوعب تكلفتها.

ب- الوفورات الإدارية الناتجة عن إمكانية جذب واستقطاب أفضل الكفاءات المصرفية، وإتاحة الفرصة لتدريب العمالة وإعدادها، وتوفير الخدمات اللازمة لها، مما ينعكس إيجابياً على حجم العمل وتكاليف أدائه وتحسين الإنتاجية، ورفع مستوى أداء العمليات، وتفعيل الرقابة الداخلية المصرفية .

ج- الوفورات الخارجية التي تتحقق للكيان المصرفي المندمج، والناتجة من إمكانية استفادته من شروط أفضل في التعامل مع المصارف الأخرى والمراسلين، سواء بالنسبة لحدود التسليف، وبالنسبة للعمولات وغيرها، ويعود هذا بالطبع لحجم الأموال الخاصة بالمصرف وملاءته، وزيادة حجم تعامله مع المصارف الأخرى.

د- الوفورات الضريبية التي تتحقق نتيجة الاندماج المصرفي، حيث يمكن للكيان المصرفي استخدام أرباح أو خسائر أحدهما في تحقيق وفورات ضريبية للكيان المصرفي الجديد.^(١)

هـ- تحقيق الوفورات المالية المباشرة والناتجة عن حصول المصرف الدامج على قروض ميسرة من الحكومة، أو تعويض مالي يوازي عجز أصول المصرف المندمج.

و- تحقيق الوفورات المالية غير المباشرة الناتجة عن حصول المصرف الدامج لإعفاء من الضريبة على الأرباح التجارية، وذلك كحافز للمصرف الدامج على الإقدام على عملية الدمج، وإنقاذ المصرف المندمج المتعثراً.^(٢)

1 : عبد الحميد، عبد المطلب: مرجع سابق، ص ١٦٩ .

2 : سفر، أحمد: الدمج والتملك المصرفي العابر للحدود، اتحاد المصارف العربية ، النشرة المصرفية العربية، الفصل الثالث، أيلول - سبتمبر، ٢٠٠٧ ، ص ٧٢ .

٢- زيادة قدرة المصرف على النمو والتوسع، وفتح فروع جديدة في الداخل والخارج، وتوسيع حجم الفروع القائمة، وزيادة قدرتها على خدمة أنشطة أكبر، وعدد عملاء أكثر، ومن ثم امتلاك قدرة كبيرة على الانتشار الجغرافي.

٣- إتاحة فرص أكبر لثبات وتنوع مصادر الودائع، مما يخفض تكلفة الحصول على الأموال، ويُمكّن من تخفيض كمية النقد الموجود في خزائن الفروع، وتوظيف هذه الأموال للحصول على عائد وربحية أعلى، حيث تتاح فرص أكبر لزيادة التسهيلات للعملاء.

٤- زيادة وتعزيز القدرة التنافسية، سواء في السوق المصرفية المحلية أو العالمية، ويأتي ذلك ليس فقط نتيجة لامتلاك مزايا تنافسية أفضل قائمة على الوفورات الداخلية والخارجية، ولكن أيضاً على امتلاك الكيان المصرفي المندمج القدرة على المزيد من الدقة في تنفيذ عملياته، والسرعة الفائقة في معاملاته، وهي مسائل ضرورية في ظل العولمة، وتحرير تجارة الخدمات المصرفية.

٥- الارتقاء بالمناخ التنظيمي، وتطوير النظم الإدارية، وتحسين مناخ العمل، وإعادة توزيع الموارد البشرية بما يتفق والاعتبارات الاقتصادية لتشغيل الوحدات المصرفية، وهو ما ينعكس إيجابياً على الأرباح المحققة، والتي ستعكس بل وستعكس على الحوافز وزيادة الإنتاجية للعمالة، بل وزيادة مقدرة المصرف على تنمية المهارات البشرية للعاملين، وتطبيق المستحدثات المصرفية، والدخول في نطاق المصارف الشاملة.

٦- تحسين الربحية، وزيادة قيمة الكيان المصرفي الجديد المندمج الناتج عن زيادة الأرباح الصافية، وفي نفس الوقت زيادة قيمة السهم الجديد للكيان الجديد في البورصة، حيث يرتفع سعر السهم الجديد، فتزداد الثقة في الكيان المندمج، ومن ثم زيادة الإيداعات والمعاملات، فالزيادة في التوظيف فالتزيد من الربحية.

٧- زيادة قدرة المصرف بعد الاندماج على تصدير الخدمات المصرفية إلى الخارج، وبالتالي المزيد من الربحية والدخل على مستوى المصرف، وعلى المستوى القومي مزيد من التحسين في ميزان المدفوعات.

٨- زيادة قدرة المصرف المندمج على تكوين احتياطات عينية وسرية تدعم المركز المالي، وتحقق الملائمة المصرفية ومعيار كفاية رأس المال وترفع من قدرته على مواجهة الأزمات بل وزيادة القدرة على مواجهة المخاطر.

٩- يؤدي الاندماج المصرفي إلى زيادة القدرة التمويلية للمصارف على المساهمة في تمويل المشروعات المختلفة ، وفي نفس الوقت تنويع النشاط المصرفي، وتقليل درجة المخاطر المصرفية، بل والحفاظ على السلامة المالية للجهاز المصرفي، ومنع تعرضه لهزات أو أزمات تؤثر سلباً على كفاءته.

١٠- زيادة قدرة المصرف المندمج على الإنفاق على البحوث والتطوير والتحديث والتحسين، مما يزيد من الكفاءة والقدرة على جذب رؤوس الأموال التي تزيد من قدرته على التوظيف والاستثمار المباشر وغير المباشر، بل وقدرته على المنافسة محلياً وعالمياً. (١)

١١- إن حجم المصرف يحقق له الاستقرار الذي يمكن المودعين والمساهمين من الشعور بالارتياح والاطمئنان، ففي كندا تعتبر الشركات المصرفية أكبر الشركات، لذلك فلم يفلس في كندا سوى مصرفين منذ عام ١٩٢٠ حتى العام ١٩٩٨، بالمقارنة مع إفلاس ١٧٠٠٠ مصرف في الولايات المتحدة الأمريكية (٢).

وفي سورية يعتبر هذا الموضوع كأنه سابق لأوانه، حيث يعتبر مدراء المصارف الحكومية في سوريا (المصرف الصناعي - المصرف التجاري - المصرف العقاري) أن الاندماج المصرفي بين المصارف الحكومية غير مجدٍ في هذه المرحلة، وذلك لانعدام التماثل في العمل المصرفي بين المصارف الحكومية المتخصصة (٣) فانعدام التماثل ليس حجة لعدم الاندماج بل العكس تماماً.

٢- التقدم التكنولوجي :

لقد أصبحت التكنولوجيا إحدى أبعاد العولمة الأساسية، وذلك كنتيجة للثورة العلمية والمعرفية المستمرة في خلق كل جديد، فهذه الثورة حققت قفزات نوعية في جميع

1 : عبد الحميد، عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص ١٧١.

2 : مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد السادس، العدد الثالث، سبتمبر، ١٩٩٨، ص ٤٣ .

3 : مجلة الاقتصاد العالمي، العدد ٥، ٢٠٠٣، ص ١٧ .

المعارف والتقنيات التقليدية والجديدة، وفي هيكل الاقتصاد العالمي، وأسلوب الحياة الإنسانية، فكما جرى الارتقاء التاريخي من الاقتصاد والمجتمع الزراعي إلى الاقتصاد والمجتمع الصناعي بفضل ثورة البحار والآلات في زمن الثورة الصناعية، يجري ارتقاء تاريخي من الاقتصاد والمجتمع الصناعي إلى اقتصاد ومجتمع المعرفة بفضل ثورة المعلومات والاتصالات.^(١)

لقد أصبحت العمليات المصرفية حول العالم تتم بشكل أكثر تصاعداً من خلال ركائز إلكترونية متطورة، مثل أجهزة الصراف الآلي (ATMs)، ونقاط البيع الإلكترونية (POS)، وأجهزة الحاسوب الشخصي (PCS)، والهواتف النقالة والهواتف الثابتة، كما ساهمت الشبكة العالمية للمعلومات وشبكات الشركات العالمية المنتجة للبطاقات المدينة والدائنة، مثل (ماستر كارد وفيزا وداينرز كلوب وأميركان إكسپريس)، وكذلك شبكة السويفت العالمية المتخصصة في التسويات المحلية والدولية بين المصارف، بقدر كبير في توفير خدمات مصرفية للزبائن عبر الحدود، وبمعنى آخر، لقد تزايد اعتماد المصارف في العالم على تأدية الأعمال المصرفية بآليات وقنوات توزيع الخدمة الذاتية (Self Service Terminals)، وذلك على حساب الفرع المصرفي، حيث تشير المعطيات الإحصائية العالمية المتاحة إلى أن ثلث العمليات المصرفية التي تؤدي في معظم الدول المتقدمة تتم خارج فروع المصارف، فيما تُلْهي العمليات المصرفية تتم باستخدام أبنية التوزيع الإلكتروني المذكورة.

وفي الواقع، فإن التغيير الذي حدث في الصناعة المصرفية على الصعيد العالمي في ظل التوسع الملحوظ في استخدام التكنولوجيا الحديثة، قد حقق عدة أهداف هامة للمصارف تتمثل بصفة رئيسية في التالي:

- رفع كفاءة إدارة المصرف وزيادة ربحيته، نظراً للانخفاض الكبير الحاصل في تكلفة التشغيل، وتحويل فرع المصرف التقليدي إلى قناة نشيطة تُستخدم لتسويق وبيع جميع منتجات المصرف وخدماته المتنوعة. إذ تشير الدراسات العالمية المتاحة إلى أن تكلفة إجراء أي معاملة مصرفية في أحد فروع المصرف تبلغ ١,٠٧ دولاراً أمريكياً، وتُخفض هذه التكلفة إلى ٥٥ سنتاً إذا

1 : عبد العليم، طه: الاقتصاد المصرفي في عصر العولمة، رؤية إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، التقرير الإستراتيجي العربي، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ٦٧.

تمت بواسطة الهاتف، و ٢٥ سنتاً إذا تمت بواسطة جهاز صراف آلي، وتنخفض أكثر إلى (سنتين) فقط إذا تمت عبر الشبكة العالمية للمعلومات، وهذا الرقم الأول يعتبر معقولاً نظراً إلى الاستثمارات الكبيرة التي يتطلبها إنجاز فرع لمصرف ما، والتي تقارب مليون دولار، وتقدر تكلفة تسييره بين ٣٠٠ و ٥٠٠ ألف دولار.

- زيادة في حجم المعاملات الإلكترونية عبر الحدود بين زبائن المصارف والشركات التجارية، والتي تتم بواسطة أدوات التجارة الإلكترونية (E-commerce)، مما ساعد ويساعد على خلق قنوات جديدة للمصارف تُحقق إيرادات إضافية من هذه الأنشطة المصرفية الإلكترونية الجديدة.

- تنامي نشاطات المصارف في أسواق رأس المال باستخدام الركائز الإلكترونية الحديثة، ولاسيما الشبكة العالمية للمعلومات، فأضحى الاستثمار المباشر والفوري (e-investment) يؤمن للمصارف ولزبائنهم أيضاً إمكانية شراء الأسهم، والتداول بالأوراق المالية على تنوعها عبر الشبكة العالمية للمعلومات، مما سهل هذا النشاط وقلل من تكاليف إجرائه، فساهم ذلك بدوره في تغذية دخل المصارف.^(١)

إن هذه التغيرات التقنية شكلت العامل الرئيسي الذي غير طبيعة الطلب على الخدمات المصرفية وطبيعة عرضها أيضاً، وقاد إلى تغيرات هيكلية وإجرائية كبيرة.^(٢) وإن من أهم التجارب المصرفية الإلكترونية الرائدة في الوطن العربي: مصرف الإمارات الدولي، المصرف العربي في الأردن، المصرف الوطني العربي في

1 : طربية، جوزيف: تأثير التكنولوجيا الحديثة على العمل المصرفي والمالي مع الإشارة إلى التجربة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية، الفصل الأول، الورقة الأولى، ٢٠٠٦، ص ١٧.

2 : الجميل، سرمد كوكب: المؤسسة المصرفية العربية لتحديات والخيارات في عصر العولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية، العدد ٧٢، ٢٠٠٢، ص ٢٢.

المملكة العربية السعودية، والمصرف الوطني الكويتي،^(١) حيث دلت هذه التجارب أن استخدام المصرف للشبكة العالمية للمعلومات في تسيير المعاملات المصرفية يؤدي إلى تزايد عدد المعاملات المصرفية التي يطلبها الزبون، كما أنه يطلب معاملات جديدة لا يطلبها عادة بالتعامل التقليدي إلا نادراً، مثل التحقق من دفع الفواتير، كما أنها تؤدي إلى انخفاض التكاليف بشكل كبير.^(٢)

وتشير الدراسات إلى أن استخدام التقنيات الحديثة من قبل المصارف له أثر كبير على المتعاملين مع المصارف، حيث يؤدي إلى جذب متعاملين جدد، ورفع مستوى رضاهم على المصرف، وإن هذه التقنيات قد وفرت الكثير من الوقت والجهد للمتعاملين.^(٣)

أيضاً تبين دراسات أخرى أنه كلما ازداد حجم أصول المصرف كان هناك إمكانية أو توجه نحو استخدام التقنيات الحديثة،^(٤) وهذا يدل على أهمية وضرورة توسيع وزيادة حجم الأصول المصرفية في المصارف السورية، من خلال التوسع الذاتي أو من خلال الاندماجات بين المصارف.

٣- الابتكارات المالية :

لقد ظهر العديد من الابتكارات المالية بالأسواق المالية، ومن تلك الابتكارات وجود إدارة جديدة للخصوم في ظل المنافسة السعرية، ونمو استخدام الأدوات ذات الفائدة المعومة والآجال القصيرة، فقد ظهرت أدوات جديدة مثل ابتكارات تحويل المخاطر المتمثلة في القروض ذات الفائدة المعومة، والعقود المستقبلية، والمبادلات والخيارات

1 : ذكاك، أميمة: تجارب مصرفية إلكترونية رائدة في الوطن العربي، مركز المعلومات القومي في الجمهورية العربية السورية، مجلة المعلوماتي، الحاسوب والتقنيات. السنة التاسعة، العدد ٩٤ خريف ٢٠٠٠، ص ٣٠٥.

2 : ذكاك، أميمة، المرجع السابق، ص ٣٠٦.

3 : باقية، إنعام عبد المنعم - العريض، نادية عبد الله: التقنيات المؤتمنة الحديثة المستخدمة في تطوير الخدمات المصرفية وأثرها على المتعاملين مع المصارف، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية (العلوم الإنسانية)، المجلد الثاني، العدد الثاني، ٢٠٠٥، ص ١٢١.

4 : المصرف الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية: تطبيقات الصيرفة الإلكترونية في مصر، العدد الثالث، المجلد ٥٥، ٢٠٠٣، القاهرة، ص ١٥.

وابتكرات تدعيم السيولة التي تتمثل في مبادلات القروض، كما تنامت عملية تمويل رأس المال المخاطر Venture capital، وهي عبارة عن تمويل الشركات المنشأة حديثاً غير القادرة على جمع الأموال من أسواق الأسهم العامة، أو من أسواق الدين، وذلك لما يراه المستثمرون من مخاطر عالية مرتبطة بتلك الشركات. (١)

أيضاً التوسع في عمليات التوريق المالي: وهو عبارة عن تحويل الأصول غير السائلة إلى أدوات يمكن تداولها في أسواق رأس المال، وهذا يوفر للمصارف وسيلة ملائمة لسداد احتياجاتها التمويلية، أي زيادة السيولة. (٢)

إن دفع العملية الابتكارية لمنتجات مصرفية ومالية سيكون عاملاً مهماً في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة المصرفية، عن طريق خفض الكلف والبحث عن اقتصادية الأداء. (٣)

٤ - الخصخصة :

لقد أصبحت قضية التحرير الاقتصادي، ومحاولات الإصلاح الهيكلي، ودفع النمو السمة الغالبة لسياسات العديد من الدول على اختلاف درجة نموها وتقدمها، وذلك منذ مطلع الثمانينات، وقد شكلت الخصخصة ركناً أساسياً في برامج الإصلاح، حيث لجأت الحكومات المختلفة إلى الخصخصة كأداة لتحسين كفاءة النشاط الاقتصادي، ولتخفيف العبء المالي عن كاهل موازنتها. (٤)

وتتلخص أهم دوافع خصخصة المصارف في مواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي في ظل المتغيرات المصرفية العالمية، والتكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية، (٥) (والتكيف أيضاً مع ما جاءت به اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية، حيث تضمن إعلان برشلونة توجهاً

1 : الغباري، أيمن فتحي، مرجع سابق، ص ٣٩٦.

2 : المرجع السابق، ص ٣٩٧.

3 : الجميل، سرمد كوكب، دراسات إستراتيجية، مرجع سابق، ص ٢٤.

4 : التونسي، محمود أحمد: الاندماج المصرفي، مرجع سابق، ص ٤٩.

5 : التونسي، محمد أحمد: الاندماج المصرفي، مرجع سابق، ص ٥٠.

واضحاً نحو دعم مواقع القطاع الخاص، وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام - بما في ذلك الخصخصة- بما يؤدي إلى اقتصاد السوق^(١)، ومن هذه الدوافع أيضاً الوصول إلى تطبيق مفهوم المصارف الشاملة، ومواجهة المنافسة، وتحقيق الكفاءة، وتقليل معدلات المخاطرة، وتحدد أهداف الخصخصة في تنشيط سوق الأوراق المالية، وتوسيع قاعدة الملكية، وزيادة المنافسة في السوق المصرفية، وتحسين الأداء الاقتصادي، وتحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية، وترشيد الإنفاق العام، وإدارة أفضل للسياسة النقدية.^(٢)

وبالنسبة للخصخصة في المنطقة العربية فإنها تشهد نمواً ملحوظاً، ففي البحرين تم إصدار قانون الخصخصة في شهر أكتوبر ٢٠٠٢، والذي يشمل كافة القطاعات، وفي تونس وافقت السلطات على بيع ٥٠% من رأس مال شركة [أوراسكوم] التونسية إلى الشركة الكويتية الوطنية للاتصالات بمبلغ ١١٣,٤ مليون دولار، وفي السعودية تمت الموافقة على بيع ٣٠% من أسهم شركة الاتصالات السعودية للقطاع الخاص، وفي المغرب قررت السلطات خصخصة قطاع الهاتف العادي. وفي المجال المصرفي فقد باعت السلطات التونسية ٥٢% من رأس مال مصرف (UIB) إلى المصرف الفرنسي (سوسيته جنرال) بمبلغ ١٠٢,٧ مليون دولار، وقررت أيضاً بيع ٣٥,٣% من رأس مال مصرف الجنوب.^(٣)

وفي مصر بدء برنامج خصخصة القطاع المصرفي في عام ١٩٩٤، حيث عهدت الحكومة إلى مصارف القطاع العام الأربعة مهمة التصرف في حصتها في ٢٣ مصرفاً مشتركاً، أو تخفيض نسبة ملكيتها إلى أقل من ٥١% في تلك المصارف، وتبع ذلك إجراءات عديدة في برنامج خصخصة القطاع المصرفي.^(٤)

وفي عام ٢٠٠٥ بلغ عدد عمليات بيع مساهمات المصارف العامة المصرية في المصارف المشتركة إلى سبعة عمليات، منها بيع حصص مصرف مصر في كل

١ : حبيب، مطانيوس، أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر، ٢٠٠٦، ص ٢٣٨.

٢ : عبد الحميد، عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص ٤٤.

٣ : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٣، ص ١٣١.

٤ : اتحاد المصارف العربية: تحرير قطاع الخدمات المالية في جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٢،

من مصرف مصر الدولي ومصرف مصر رومانيا، كما أن هناك ستة مصارف
مصرية معروضة للبيع، منها المصرف المصري الأمريكي والمصرف المصري
المتحد. (١)

إلا أنه بعد الأزمة المالية الأخيرة لجأت الولايات المتحدة إلى تأمين بعض المصارف
وشركات التأمين كخطوة أو حل لإيقاف تدهور القطاع المالي والمصرفي.

٥- الجودة:

لقد اقتصر مجال الجودة في السابق على الممارسات الإشرافية والإدارية، وخاصة
في مجال الصناعة، ولكن مع زيادة التطور والمنافسة العالمية كان لابد من ظهور
نظام متكامل للرقابة على الجودة (Total Quality control system) يهدف إلى
ضمان جودة السلع والخدمات، ويعتمد على تكامل أكثر من وظيفة داخل المنظمة،
ولكن مفاهيم الجودة اتسعت لتشمل أيضاً الخدمات المصرفية. (٢)

تتحقق الجودة عندما ينجح المصرف في تصميم وتنفيذ وتقديم خدمة تشبع حاجات
وتوقعات العملاء، وترتبط جودة الخدمة بمدرجات العمل لمدى تلبية الخدمة لهذه
الحاجات والتوقعات.

وتعد الجودة سلاحاً تنافسياً فاعلاً، ولن يمانع عملاء كثيرون في أن يدفعوا أكثر
ليتلقوا خدمات أرفع جودة، كذلك فإن فشل الخدمة في الوفاء باحتياجات المستهلك، أو
العمل ورغبته لن يعوضه أي جهد تسويقي في عناصر المزيج التسويقي
الأخرى. (٣)

إن جودة الخدمة المصرفية تتكون من عدة محاور:

أ- الجودة الفنية: وتتألف من القدرة كمحصلة لكل من المعرفة والمهارة، إلى جانب
الموارد المادية التي تسهم في تحديد مستوى التكنولوجيا المصرفية (التجهيزات -
أساليب استخدامها - درجة مناسبتها للعمل).

1 : طربية، جوزيف: تأثير التكنولوجيا الحديثة...، مرجع سابق، ص ٣٢.

2 : قابل، محمد صفوت: البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية، مرجع سابق،
ص ٤٩١.

3 : التوني، محمد أحمد: الاندماج المصرفي، مرجع سابق، ص ١٤٤.

- ب- جودة سلوك العاملين: والذي يتكون من محصلة كل من المظهر، والقيم والاتجاهات، وسلوكيات الأداء في التعامل مع العملاء (مثل مراعاة الدور - خصوصية حسابات وشؤون العملاء - حسن استقبال العميل وشكواه...)

- ج- سهولة الحصول على الخدمة: وتتكون من المحصلة المناسبة لكل من: ساعات وفترات العمل بالفروع، والتوزيع الجغرافي للفروع، وما يتيح من ملائمة موقع الفرع، ومدى وجود مساحة كافية لانتظار السيارات، والتخطيط الداخلي لمباني الفروع، وعدد منافذ الخدمة بالفرع، ومدى تهيئة خدمات النافذة الشاملة، وعدد الحاسبات أو آلات الصرف الآلي المتاحة لاستخدام العملاء ومدى فاعليتها، والتجهيزات المستخدمة ومدى حداثة فاعليتها، وقاعات التعامل ومدى مناسبتها، والكتيبات المتاحة للعملاء ومدى وضوحها وحسن إخراجها.

- د- الثقة: وتهيؤها محصلة العوامل التالية: القدرة على تقديم الخدمات في مواعيدها المتوقعة، ومدى وجود تعليمات واضحة محددة، ومدى دقة الأداء، ومدى انعدام الأخطاء، ومن ثم ما يهيئه ذلك من الصورة الذهنية عن المصرف.

- هـ- الأمان: وهو محصلة قدرة العاملين على بث الثقة والاطمئنان في نفوس العملاء، والمركز المالي للمصرف ومعدلات عوائده.

- د- رشاقة الاستجابة: وهي محصلة كل من مدى الالتزام والسرعة في الخدمة، ومدى الاهتمام بتلقي استفسارات وشكاوي العملاء، ومدى سرعة ودقة معالجتها، والحساسية لحاجات وتوقعات العملاء، ومدى مراعاة سلسلة الجودة بين العاملين، وبينهم وبين العملاء. (1)

٦- البنوك الشاملة :

المصارف الشاملة (Universal Banking): هي المصارف التي تتجاوز نطاق وحدود الصيرفة التقليدية، ويطلق عليها أيضاً الصيرفة متعددة الأهداف، أو الأغراض (Purpose Banking)، أو (Purpose - all- Multiple)، والتي تغطي

1 : مصطفى، أحمد سيد: إدارة الجودة الشاملة كمدخل للتنافسية في الصناعة المصرفية، مجلة آفاق اقتصادية، العدد ٩٧، ص ١٥٠.

إلى عدد كبير من الأهداف والأغراض عن طريق القيام بأنشطتها وخدماتها في الجانب المالي والمصرفي.

وقد بدأ ظهور المصارف التي تتبع الصيرفة الشاملة مع بداية الثمانينات بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال الشركات القابضة (Bank Holding Company)، ومع بداية التسعينات تحركت المجموعة الأوروبية نحو الصيرفة الشاملة باعتماد سياسة الكل (Policy of Full)، كما أن مؤتمر (Second Bank coordination) عام ١٩٨٨ دَعَمَ أعضاء المجموعة الأوروبية للتنفيذ الكامل لهذه السياسة.^(١)

وإذا أردنا تعريف المصارف الشاملة، فيمكن تعريفها كما يلي: هي الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل، وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها، وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف المصارف التجارية التقليدية ووظائف المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار والأعمال.^(٢)

وتتمثل وظائف المصارف الشاملة في النواحي التالية:

١- وظائف تقليدية للمصارف التجارية، والمتمثلة بصفة رئيسية في أعمال الوساطة المالية، ومنح الائتمان وخدمة النشاط التجاري.

٢- وظائف غير تقليدية للمصارف التجارية، والتي ظهرت نتيجة التطورات المتلاحقة في البيئة الاقتصادية المحيطة، وما تتطلبه من ضرورة تقديم سلة خدمات متنوعة لا تعتمد على رصيد، مثل: عمليات المبادلات والخيارات والمستقبليات، والعقود الآجلة، واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة.. إلخ، فضلاً عن كل ما يتعلق بالخدمات المصرفية الخاصة.

٣- وظائف المصارف الاستثمارية أو المتاجرة التي تقوم على أساس تبني المشروعات الاستثمارية في مختلف القطاعات، ودعمها مالياً وإدارياً بما

1 : الغباري، أيمن فتحي: الاتجاهات الحديثة في مراجعة البنوك التجارية الدولية في ظل مفهوم الصيرفة الشاملة، مرجع سابق، ص ٣٨٦.

2 : عبد الحميد، عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص ٥٢.

يستلزمه ذلك من توفير التمويل اللازم لها (إقراض، مساهمة، ترويج سندات وغيرها)، أو ضمانها لدى الغير أو توفير القروض طويلة الأجل، أو القيام بدراسات الجدوى للمشروعات الجديدة والترويج لها، والعمليات والخدمات المرتبطة بالشركات مثل: التوريد، وإدارة المحافظ، وإدارة عمليات الدمج والاحتواء، وتمويل التنمية العقارية، والتأجير التمويلي، والتأمين، والقيام بدور بيوت الخصم، وإدارة صناديق المعاشات، وتدبير توظيفاتها، وتمويل العملاء من خلال إصدار أوراق مالية لهم، والمتاجرة بالأوراق المالية، والاتجار في السلع المختلفة، وإدارة الاكتتاب وضمانه. (١)

تُعتبر المصارف التي تتبع نظام الصيرفة الشاملة بموقع أفضل من مثيلاتها التي تتبع نظام الصيرفة التقليدية، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى مقدرة الأولى على توجيه الموارد إلى الاستخدامات التي تجلب عوائد مناسبة، إضافة إلى الاستفادة القصوى من التقلبات المرحلية أو الهيكلية للطلب على الخدمات المصرفية، وبالتالي تتميز المصارف الشاملة بقدرتها على نقل مواردها وخبرتها من خدمة إلى أخرى وفقاً لظروف السوق. ومعنى ذلك أن المصارف التقليدية ونظراً لمحدودية نطاق الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها ستواجه صعوبة كبيرة في قدرتها على توجيه الأمثل للموارد المتاحة، وتبعاً لذلك يُتوقع تدني كفاءة توجيه الموارد فيها. (٢)

وفي دراسة مقارنة حول كفاءة المصارف في هونغ كونغ وهي مصارف شاملة مع المصارف المتخصصة في الصين الشعبية تفوقت البنوك الشاملة. (٣)

ومن أهم سمات الصيرفة الشاملة القدرة على توزيع التكاليف الكلية التي يتحملها المصرف على نطاق واسع من الخدمات المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلى التحسين النسبي لكفاءة الحجم، إضافة لذلك يساهم ارتفاع قدرة المصرف على الاستفادة من موارد وخبرات متنوعة في زيادة مركزه التنافسي النسبي. ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى قدرته على توفير الخدمات التي يطلبها العملاء وتوفير عناء وتكاليف التعامل مع

1 : السيسي، صلاح الدين حسن: قضايا اقتصادية معاصرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٠٤.

2 : الغباري، أيمن فتحي: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مرجع سابق، ص ٣٨٩

3 : القاضي، حسين: الإصلاح الاقتصادي في سوريا إلى أين؟ مرجع سابق، ص ٩٠.

شركات مختلفة في مجال الخدمات المصرفية، وفي المقابل يتوقع ارتفاع التكاليف الكلية على نطاق واسع للخدمات المصرفية. لذلك يتوقع تدني كفاءة الحجم في المصارف التجارية التقليدية. (١)

وما زال القطاع المصرفي في أغلب الدول العربية بما فيها القطاع المصرفي السوري مقسماً إلى مصارف متعددة الاختصاصات، فمنها تجارية، وأخرى للاستثمار والأعمال، وثالثة كمصارف متخصصة (زراعية - صناعية - شعبي - توفير.. إلخ)، ولا يسمح للمصرف بالعمل إلا في المجال المصرح به. (٢)

٧- اتفاقية بازل II:

تقوم هذه الاتفاقية على ثلاثة دعائم أو أركان وهي:

١- حساب الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال والبالغ ٨%

Minimum capital Requirements

٢- إعطاء دور هام للسلطات الرقابية في مراجعة الإجراءات التي يتخذها المصرف لحساب معيار كفاية رأس المال (Supervisory Review).

٣- انضباط السوق بحيث يتم إعطاء شفافية أكبر للإفصاح عن معيار كفاية رأس المال، وكيفية حسابه وأهم مشتملاته (Market Discipline). (٣)

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق ما يلي:

١- المساهمة في تقوية وتعميق والحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي، وبالتحديد بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية بسبب توسع المصارف الدولية، وعلى وجه التحديد المصارف الأمريكية التي تورطت في ديون منفردة أو معدومة في دول أمريكا اللاتينية.

1 : الغباري، أيمن فتحي: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مرجع سابق، ص ٣٩٠.

2 : قابل، محمد صفوت: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. العدد الأول ٢٠٠٢. سابق، ص ٤٨٩.

3 : شاكر، فؤاد: أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية والإفصاح المصرفي، اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية العربية، الفصل الرابع، كانون أول، ديسمبر ٢٠٠٧. ص ١٧.

٢- وضع المصارف الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة، وبالتالي إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي، حيث تمثل تلك الفروق مصدراً رئيسياً للمنافسة غير العادلة بين المصارف.

٣- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية، وفي مقدمتها العولمة المالية التي تنبع من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للمصارف عبر العالم في ظل الثورة التكنولوجية المصرفية.

٤- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف، وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.^(١)

إن هذه الاتفاقية لم تأخذ بالاعتبار الوضع الخاص لبعض القطاعات والمؤسسات المصرفية العربية التي ينحصر معظم نشاطها بالمعاملات المصرفية التقليدية في السوق المحلية، وإنما وُضِعَتْ هذه الاتفاقية لضبط عمليات المصارف الناشطة دولياً، وسيكون ذلك منطلقاً لمنافسة غير عادلة.^(٢) تعتبر المصارف الأوروبية هي الأكثر اقتراباً من تطبيق الاتفاقية، وعلى الساحة العربية تعتبر المصارف الخليجية هي الأكثر تجهزاً بين المصارف العربية لتطبيق الاتفاقية، وذلك لأن الكثير منها يتبع منذ سنوات عديدة أحدث المعايير والتنظيمات المعتمدة في البلدان المتقدمة، ولا بد من التنويه إلى أن خمسة مصارف خليجية اندرجت ضمن أول ٢٥ مصرفاً في العالم من حيث معدل رأس المال إلى الموجودات للعام ٢٠٠٣.

وتعتبر سورية بعيدة عن أجواء الاتفاقية بشكل عام، إذ أنها لم تطبق بعد (بازل I)، كما أن معدل الرسملة إلى الموجودات هو بين الأدنى في العالم.^(٣)

1 : عبد الحميد، عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص ٨٣.

2 : السعيد، ناصر: القطاع المصرفي العربي الفرص والتحديات، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص - أيلول سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٢١.

3 : مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص - أيلول سبتمبر ٢٠٠٤، المصارف العربية أمام استحقاق بازك II، ص ٧.

وأيضاً هذا ما تشير إليه دراسة أخرى، والتي تعتبر أن المصارف السورية الحكومية لم يحقق أي منها نسبة الملاءة ٨٪^(١).

إن مراعاة شرط كفاية رأس المال في قطاع المصارف طبقاً لقواعد ومقررات (بازل) ستعمل على الحد من قدرة المصارف على تمويل الاستثمارات الثابتة للقطاع الخاص، ومن ثم لجوء هذا القطاع إلى سوق السندات.^(٢) كما أن العمل باتفاقية الخدمات المالية يتطلب الالتزام الكامل من قبل المصارف بمقررات لجنة (بازل).

إن المصارف الصغيرة في منطقة الإسكوا - ومن بينها المصارف السورية - ستجد من الصعب للغاية تنفيذ المتطلبات الصارمة للاتفاقية الجديدة، إذ أنها تستوجب حشد الرأس مال الفكري، وتكنولوجيا المعلومات، والموارد المالية لتنفيذ النظم اللازمة فيما يتعلق بإدارة المخاطر وتخصيص رأس المال.^(٣)

هناك أيضاً تحديات خارجية أخرى يتعرض لها القطاع المصرفي السوري، أو أنه سيتعرض لها وهي :

١- لقد واجه القطاع المصرفي السوري مجموعة من الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية في سياق ما يسمى بـ [قانون مساءلة سورية].

٢- كما أن الشراكة السورية الأوروبية ستحمل في جانبها الاقتصادي والمالي تحدياً كبيراً بالنسبة للقطاعات الاقتصادية في سورية، بما فيها القطاع المصرفي، حيث تعتبر المصارف الأوروبية من أكثر المصارف تطوراً وتقدماً. حيث تبلغ نسبة مساهمة الاتحاد الأوروبي في رأس المال المصرفي للألف مصرف الأولى عالمياً ٤١٪، وتبلغ نسبة مساهمته في الموجودات المصرفية للألف بنك الأولى عالمياً

١ : الرضا، عقبة: دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ٢٧، العدد ٢-٢٠٠٥، ص ١٤٩.

٢ : زكي، رمزي: العولمة المالية، مرجع سابق، ص ٩٨.

٣ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): الاتجاهات الاقتصادية وآثارها في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥، العدد ٢، ص ٢٧.

٥١%، ويبلغ عدد مصارف الاتحاد الأوروبي ضمن قائمة الألف مصرف ٢٨٦ مصرفاً. (١)

ثانياً : التحديات الداخلية :

التحديات التي تواجه الدول النامية في تحرير التجارة في الخدمات المالية:

وهي عدة تحديات تتعلق بالتنظيم المالي المحلي، وتحرير حساب رؤوس الأموال ومنها:

أ- السياسة المالية والاقتصادية غير الملائمة لتحرير الخدمات المالية، والتنظيم والإشراف الحكومي غير الملائم، والتدخل المباشر في الأسواق بشكل غير ملائم، والسياسات النقدية المتساهلة مثل الإقراض المفرط غير المدروس، كما حدث في الولايات المتحدة بخصوص أزمة الإقراض العقاري.

ب- التدخلات السياسية في الإقراض من شأنها إضعاف المؤسسات المالية المحلية، ووضعها في موقف ضعيف في مجابهة المنافسة الأجنبية.

ج- الأداء الإداري للمؤسسات المالية المحلية قد يكون أقل من المستوى المطلوب لمجابهة المنافسة العالمية، مما قد يؤثر سلباً على أداء المؤسسات المحلية.

د- التأثير على الاستقرار المالي من خلال حركة التدفقات المالية. ففي حالات فقدان الثقة أو الأزمات المالية (كما حدث في بعض دول آسيا في عام ١٩٩٧) فإن الأموال تتدفق إلى الخارج، وهو ما قد يؤثر سلباً على المؤسسات المالية خاصة في الأسواق التي تتميز بمحدوديتها وعدم عمقها. (٢)

1 : The Banker July 2006 P. 210.

2 : اتحاد المصارف العربية: تحرير التجارة في الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ٦.

المبحث الثاني

الآثار الإيجابية والسلبية

الناجمة عن تحرير الخدمات المصرفية

أولاً : الآثار الإيجابية :

إن تحرير التجارة في الخدمات المصرفية في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات سينجم عنه مجموعة من الآثار الإيجابية المحتملة هي:

١- إن دخول مؤسسات مالية أجنبية للسوق الوطني سيصاحبه دخول مهارات وأساليب جديدة في الإدارة واستخدام متزايد للتكنولوجيا، مما يُمكنُ العاملين في القطاع الوطني من التعرف على هذه الأساليب وممارستها، وبالتالي يحدث انتشاراً وانتقالاً لهذه الأساليب والوسائل إلى باقي المؤسسات، مما يسهم في تطور القطاع المالي كله.

٢- يستفيد من تحرير الخدمات المالية كلاً من المودعين والمقترضين، فالمصارف تسعى لجذب المزيد من المودعين، وبالتالي تحاول أن تعطي مزايا أعلى لهم، وخاصة بالنسبة لسعر الفائدة على الأنواع المختلفة من الودائع، ويحدث العكس بالنسبة إلى المقترضين، حيث تحاول المصارف تخفيض سعر الفائدة على القروض، وبالتالي يستفيد كلٌ من المقترضين والمودعين، ويلاحظ أنه في حال زيادة الودائع يمكن للمصرف أن يحول ما يزيد عن حاجاته من أموال إلى الخارج، وخاصة لفروع المصرف الأخرى لكي يتم استثمارها في الخارج، ورغم أن ذلك يعد أثراً سلبياً بالنسبة لاقتصاد الدول النامية، إلا أنه في ظل تحرير الخدمات المالية لا توجد قيود على مثل هذه العمليات.

٣- يمكن للمصارف الأجنبية أن تقدم خدمات مالية قد لا تستطيع المصارف المحلية تقديمها، وتستند المصارف الأجنبية في ذلك إلى خبرتها بالأسواق العالمية ودعم مركزها الرئيسي، وقدرتها على ابتكار خدمات وأشكال جديدة.

٤- من الممكن أن تستفيد المصارف المحلية من المصارف الأجنبية الوافدة من خلال المعرفة والتكنولوجيا التي تحصل عليها لكيفية التعامل مع المشتقات المالية الجديدة، والانضمام إلى النظم الإلكترونية الحديثة للمبادلات المالية على مستوى العالم مثل نظام SWIFT (المنظومة الإلكترونية العالمية للمعاملات بين المصارف، والتي تسمح باستقبال وإرسال الأموال بين المصارف العالمية إلكترونياً وبشكل آمن ومضمون)، وسيكون هناك إمكانية نقل المعرفة والتكنولوجيا في مجال الإدارة والمحاسبة والتعامل مع المعلومات.

٥- تؤدي الشفافية - وهي أحد مبادئ اتفاقية تحرير الخدمات - إلى معرفة كافة المعلومات عن المشروعات المختلفة، مما يجعل المصارف قادرة على تحديد تكاليف الفرص البديلة لتوظيف مواردها، مما يجعلها تتجه إلى أكثر المجالات ربحية.

٦- تؤدي المنافسة وضخامة حجم المصارف العاملة إلى انخفاض درجة المخاطرة بالنسبة لمنح القروض الكبيرة، كما يمكن للمصرف الكبير في هذه الحالة أن يصدر أشكالاً مختلفة من شهادات الإيداع والادخار، وتكون تكلفتها منخفضة مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفائدة على تلك الودائع، كما أن انتشار المصرف جغرافياً يؤدي إلى زيادة عدد المتعاملين مع المصرف سواء بالإيداع أو الإقراض، وبالتالي توزيع المخاطر على عدد كبير من العملاء مما يقلل من الديون المعدومة.^(١)

٧- إن تحرير الخدمات المالية سيسمح بدخول المنافسة الأجنبية إلى الأسواق المحلية، وبالتالي ستصبح حركة هذه الأسواق مع زيادة مستوى التحرير خاضعة للتفاعل الحر بين الطلب والعرض على هذه الخدمات، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحديد السعر التوازني لهذه الخدمات بما يكفل جذب المستثمرين المحليين والأجانب، ويعد هذا أفضل من تدخل الحكومات في

1 : قابل، محمد صفوت: البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ٢٠٠٢، ص ٤٨١.

تلك الأسواق، وتأثيرها المباشر أو غير المباشر على الأسعار التي قد تصبح مشوهة وغير حقيقية في كثير من الأحيان. (١)

٨- وفي دراسة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) حول سلوكيات القطاع المصرفي وآثار تحرير القطاع المالي على بعض الدول العربية (مصر - الأردن - لبنان - عمان - الإمارات)، تبين أن المشاركة الأجنبية في الأسواق المصرفية المحلية تعزز الكفاءة المصرفية، كما تبين من الدراسة أنه كلما ارتفع مستوى التنمية الاقتصادية للبلد (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) تحسنت الكفاءة المصرفية. (٢)

٩- إن تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة تدفع السلطات المسؤولة على تركيز الاهتمام بكفاءة إدارة الاقتصاد القومي، وتصميم السياسات الاقتصادية المناسبة، ورسم سياسات الإشراف والرقابة الخاصة بالقطاعات المالية.

١٠- إن التحرير المالي من شأنه أن يوفر وسائل متنوعة لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها الأسواق المالية الصغيرة، (والتي عادة ما تكون مقدراتها أقل على امتصاص الصدمات الكبيرة) (٣)، كما إن ذلك من شأنه أن يعمق ويوسع من هذه الأسواق من خلال زيادة حجم التعاملات، وزيادة تنوع الخدمات المعروضة، الأمر الذي يقلل من تذبذب حركة هذه الأسواق، ويخفض من حدة تعرضها للصدمات المالية. (٤)

1 : صبري، عبد الرحمن: تحرير تجارة الخدمات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢، المجلد ٣٧، ص ٢٣٣.

2 : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاتجاهات الاقتصادية وآثارها، سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الاقتراض في بلدان مختارة، أعضاء في الإسكوا، العدد ٣ - ٢٠٠٥، ص ٧٥.

3 : اتحاد المصارف العربية: تحرير التجارة المالية في إطار منظمة التجارة المالية. مرجع سابق، ص ٥.

4 : محمود، سعيد عبد الخالق: تحرير تجارة الخدمات وانعكاساته على القطاع المصرفي العربي. مجلة شؤون عربية. جامعة الدول العربية، العدد ١٠٨، ص ١٠٦.

١١- تحرير التجارة في الخدمات المالية من المتوقع أن يجعل القطاع أكثر كفاءة واستقراراً، وذلك من خلال انخفاض التكاليف، والاستفادة من عوائد السعة والتخصص، وكذلك تطوير وتنمية الخدمات المالية المحلية لتعمل طبقاً للمعايير الدولية.

١٢- المنافسة بين الموردين المحليين والأجانب من شأنها أن تؤثر بشكل إيجابي على أعمال الموردين المحليين في ظل وجود قطاع مالي قوي يحفز النمو الاقتصادي، فالتنافس قد يخفض أرباح الموردين الماليين المحليين، إلا أنه يؤدي إلى تكاليف منخفضة للمستهلكين، وتنوع في الخدمات المتاحة، وتحسين مستوى جودتها وتقديم أفضلها، ويستتبع ذلك رفع كفاءة الجهاز المصرفي الوطني.

١٣- من المعروف أن مصروفات التشغيل للمصارف في الدول النامية تعد مرتفعة قياساً على نفقات التشغيل في الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى تضخم العمالة وتدني الإنتاجية، حيث إن هذه المصارف في ظل غياب المنافسة، وهيمنة المصارف الحكومية، ووجود القوانين والإجراءات التي تساعدهم على ذلك، كانت تستطيع فرض العمولات ومعدلات الفائدة التي تناسبها، والتي تؤدي إلى زيادة إيراداتها، وبالتالي لا تهتم بارتفاع نفقات التشغيل. ولكن في ظل دخول المصارف الأجنبية لأسواق الدول النامية تهتم المصارف المحلية بخفض نفقات التشغيل، مما يجعلها تقوم بتوظيف أعداد أقل وبمهارات عالية وتوسيع عدد الخدمات للزبائن، لأن ذلك يساعدها على تقديم عروض أفضل للعملاء والمقترضين، وهكذا في ظل تحرير الخدمات المالية، ستواجه المصارف المحلية تحدياً كبيراً يتمثل في ضرورة خفض نفقات تشغيلها لتتمكن من تقديم خدمات أفضل للمتعاملين معها، وهذا في حد ذاته أثر إيجابي يمكن تحقيقه على المدى المتوسط. (١)

١٤- أثبتت العديد من الدراسات التجريبية وجود علاقة ارتباط موجبة بين نمو القطاع المالي في اقتصاد ما وبين معدل نموه الاقتصادي، وهو ما حفّز

١ : قابل، محمد صفوت: البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية الاقتصاد، العدد الأول، ٢٠٠٢، ص ٤٨٣.

السلطات النقدية في العديد من الدول النامية على تطبيق سياسة التحرر المالي، لإزالة القيود الإدارية المفروضة على النشاط المالي.^(١)

١٥- الإسراع في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، وتقديم خدمات مصرفية جديدة، والتوسع فيها مثل الترويج للإصدارات في الأوراق المالية ومساندتها، وتقديم الائتمان الجماعي، وإدخال عمليات التأجير التمويلي بخبرة أجنبية متطورة وغيرها.

١٦- تحسين المناخ الذي تعمل فيه المصارف وتطوير النظم الإشرافية والرقابية من جانب السلطات الإشرافية في ضوء الاحتكاك والوجود الأجنبي، ودعم الأساليب الرقابية على المصارف لضمان السلامة المصرفية، وهو ما يزيد القدرة على مواجهة العولمة المالية،^(٢) وذلك من خلال رفع مستوى أداء وإدارة المخاطر، واختيار أفضل الوسائل لعلاج الأزمات المصرفية والمالية.

١٧- يعتقد الباحث أن التوقيع على اتفاقية الخدمات المالية سوف يقلل أو يلغي القيود التي تفرضها الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة على حركة رأس المال الخارج والداخل إلى سورية وعلى الأرصدة، والودائع السورية في الخارج، فكوننا أعضاء في المنظمة أي أننا ملتزمون بكل المعايير الدولية.

١٨- يعتقد الباحث أن السماح للمصارف الأجنبية وفروعها بالوجود على الأراضي السورية سيؤدي إلى خلق مداخل ضريبية، وسوف يوفر فرص عمل جديدة، وسوف يوفر التمويل اللازم وخاصة القطع الأجنبي لتدعيم القطاعات الإنتاجية، وبالتالي تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه وكما رأينا سابقاً فإن المصارف الخاصة تركز على القروض القصيرة الأجل، والقروض الاستهلاكية.

١٩- يعتقد الباحث أنه في ظل التحرير المالي والمصرفي الكامل سيكون هناك إمكانية للمستثمرين المحليين والمواطنين السوريين الذين يودعون أموالهم في

١ : وفا، عبد الباسط: القطاع المصرفي بين التحرر المالي، والرقابة المرنة، مجلة مصر المعاصرة، يوليو / أكتوبر، العدد ٤٧٥/٤٧٦، السنة ٩٥، ص ٤٣٤.

٢ : عبد الحميد، عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، ٢٠٠١، ص ١٤٣.

مصارف أجنبية خارج الأراضي السورية أن يقوموا بنقل هذه الودائع والمدخرات إلى فروع المصارف الأجنبية في سورية، حيث يمكن لهم نقل هذه الودائع من وإلى الخارج دون أي قيود، وفي أي وقت، حيث إن هناك الكثير من الأموال السورية موجودة في المصارف الأجنبية أو العربية.

ثانياً : الآثار السلبية:

يمكن أن يخلق تحرير التجارة في الخدمات المصرفية آثاراً سلبية عديدة ومن هذه الآثار:

١- إن التوقيع على اتفاقية الخدمات المالية سيفسح المجال للمصارف الوطنية بالوجود خارج الأراضي السورية، وأن تحصل على نفس المعاملة الوطنية، لكن المصارف السورية ذات رؤوس أموال منخفضة، كما أن هناك مصارف تعاني من نقص في السيولة وانخفاض كبير في معدل العائد على الموجودات أو حقوق المساهمين، وبعضها يعاني من معدل مرتفع للديون غير المنتجة، ولم تلتزم بعد بمعايير (بازل)، كما أن استخداماتها للتقنيات الحديثة منخفض بالمقارنة مع المصارف الأجنبية، كما أن سورية تعاني من انخفاض عدد المصارف، وعدد الفروع المصرفية، كل ذلك سيحول دون الوجود المصرفي خارج الأراضي السورية.

٢- إن المجموعات الكبرى من المصارف تستطيع المضاربة، وتخفيض الفائدة وتقديم الخدمات المجانية، وشبه المجانية، الأمر الذي سيؤثر في المصارف الوطنية الصغيرة بشكل سلبي.^(١)

٣- تخضع المصارف العملاقة أساساً لمسؤوليات الجهات الرقابية في وطنها الأم، ولكن نظراً لاتساع مدى أنشطة هذه المصارف لتشمل وجودها في كثير من الدول، فإن العديد من الجهات الرقابية في الدول النامية مَعْنِيَّة أيضاً بالرقابة كسلطات مضيفة، وبالتالي تمثل الرقابة على هذه المصارف

1 : كنعان، علي: النظام النقدي والمصرفي السوري مشكلاته واتجاهات إصلاحه، دار الرضا للنشر، ٢٠٠٠، ص ١٣٤.

المتطورة تحدياً حقيقياً لهذه الدول. ^(١) حيث إن هذه المصارف تعتمد في عملها على أحدث التقنيات، وتوفر المنتجات الأكثر حداثة، وهي تخضع لسيطرة مصارف خارجية ورقابة خارجية، وبالتالي الرقابة المحلية على هذه المصارف ستكون أمراً صعباً جداً.

٤- لم يعد بالإمكان التحدث عن كون انخفاض الأجور ميزة يتميز بها الاقتصاد الوطني، وذلك بحسب اعتقاد بعض الاقتصاديين، وذلك لأن انخفاض الأجور سيؤدي إلى انتقال اليد العاملة الخبيرة المدربة من المصارف الوطنية إلى المصارف الأجنبية لوجود أجور وحوافز أعلى، بالإضافة إلى ذلك أصبح هناك شرط يسمى [الشرط الاجتماعي] ^(٢) الذي تطالب الدول المتقدمة بإضافته إلى مختلف الاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والذي يتضمن تمكين العمال من الحصول على شروط عمل وأجر أفضل مماثلة لما هو في الدول المتقدمة، وبالتالي سيكون هناك تكاليف إضافية ستحملها المصارف الوطنية.

٥- يعتقد الباحث أن عملية تحرير تجارة الخدمات أمام المنافسة الأجنبية لا تزال في بدايتها نظراً لوجود مجموعة من القيود على حق الوجود التجاري لشركات الخدمات والمصارف الأجنبية وقيود أخرى عديدة، لذلك فإن هذا التحرير قد لا تظهر آثاره بشكل واضح في الأجل القصير المتوسط، وستكون الآثار واضحة وجلية في الأجل الطويل.

٦- لقد اعتاد القطاع المصرفي السوري على العمل في مناخ احتكاري، والحكومة هي الجهة الوحيدة التي تمتلك كل شيء، وبالتالي لم يكن هناك منافسة حرة أو قريبة من الحرة، وتولد عن ذلك ضعف كفاءة المصارف الحكومية وضعف إنتاجيتها، حيث غابت تماماً دوافع التجديد والابتكار والتطوير، وكل ذلك أفقد المصارف السورية الخبرة والسمعة في المجال المصرفي التي لا تأتي إلى عبر الزمن، وفي ظل التحرير قد لا تستطيع المصارف الوطنية أن تنجز ما لم تنجزه في فترة ما قبل التحرير.

1 : اتحاد المصارف العربية، مصارف الغد، ٢٠٠١، ص ٢٩٠.

2 : التوني، ناجي: قياس آثار النظام الجديد للتجارة العالمية على البلدان العربية. مجلة آفاق اقتصادية، المجلد ٢٥، العدد ٩٨، ٢٠٠٤، ص ٤٢.

٧- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية: إن الانضمام للمنظمات الدولية والتوقيع على الاتفاقيات الدولية يضع قيوداً على خيارات السياسة المتاحة أمام الحكومة، بل قد تضطر الحكومة إلى إجراء تعديلات على السياسات والممارسات المحلية التي تتبعها، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى فقدان الدولة لبعض سيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية. ^(١) فدخل فروع المصارف الأجنبية أو شركاتها التابعة إلى السوق الوطنية وعملها في محيط متحرر من القيود المالية على اختلاف أنواعها، ومنفتح على الخارج إلى أقصى الحدود، قد يكون له أثر سلبي على السياسات النقدية والائتمانية التي تنتهجها السلطات النقدية الوطنية، ذلك لأن السياسات الائتمانية والاستثمارية لهذه الفروع والشركات التابعة لها هي من صنع المؤسسات المصرفية والمالية الأم الموجودة خارج البلاد، والتي تقوم برسم السياسات العامة وفق أهداف دولها وليس الدول المضيفة، هذه السياسات قد تكون توسعية، بمعنى أن الفروع والشركات التابعة (الأجنبية) قد تخصص نسباً عالية من موجوداتها لاستثمارها أو إقراضها لقطاعات اقتصادية وطنية، الأمر الذي قد لا يتماشى مع أهداف السياسة الوطنية التي قد ترمي مثلاً إلى ضبط حدة الضغوط التضخمية من خلال تقييد التوسع النقدي، وبذلك تتحول هذه السياسات الائتمانية أو الاستثمارية التوسعية لتصبح أداة لإنتاج المزيد من التضخم وعرقلة عملية التنمية المنشودة، كما أن تلك السياسات قد تكون انكماشية بمعنى أن الفروع المصرفية أو الشركات التابعة الأجنبية قد تحجم عن تسليف الاقتصاد المحلي أو الاستثمار في مجالاته، وتفضل بدل ذلك توجيه جزء من موجوداتها إلى الخارج لاستثماره في مجالات ذات ربحية أعلى أو جدوى أفضل، وهنا تتحول تلك الفروع والشركات التابعة لتصبح وسيلة لزيادة حدة هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، مما يحرم خطط الإعمار والتنمية من هذه الموارد المالية. ^(٢)

1 : التوني، محمود أحمد: الاندماج المصرفي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص ١٩.

2 : صبري، عبد الرحمن: تحرير تجارة الخدمات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩، يوليو، ٢٠٠٢، المجلد ٣٧، ص ٢٣٣.

٨- ستعمل المؤسسات المصرفية الأجنبية على تحويل أرباحها أو جزء كبير منها إلى الخارج، مما يحرم سورية من مصادر مالية لتمويل خطط التنمية الوطنية. ^(١) وهذا سيؤدي بدوره إلى تدهور ميزان المدفوعات. ^(٢)

٩- إن تحرير الخدمات المصرفية والمالية من الممكن أن يقلل بدرجة حادة أو يلغي دعم الصناعات المالية الوليدة من المؤسسات الوطنية، ويضر بتنمية النظام المصرفي المحلي. ^(٣)

١٠- إن التوقيع على اتفاقية تحرير الخدمات المالية سيسمح للمصارف العالمية بالوجود في السوق المصرفية السورية، وهذه المصارف لها سمعة عالمية معروفة، ولها خبرة كبيرة وواسعة في مجال العمل المصرفي، وتمتلك رأس مال كبير جداً، وتقدم الخدمات بتكلفة أقل وفوائد أقل، وتقدم الخدمات الجديد منها والقديم والتقليدي والتكنولوجي، وستجد المصارف المحلية نفسها في وضع ضعيف غير متكافئ، وهذا سيجعل عملاء المصارف المحليين وفقاً لسياسة الاقتصادات كبيرة الحجم إلى التوجه نحو المصارف العالمية، والتخلي عن المصارف المحلية، وبالتالي سيكون أمام المصارف المحلية أحد ثلاثة احتمالات:

- الاحتمال الأول : اختيار حل الإغلاق تجنباً للخسائر الفادحة المتوقعة أو الإفلاس.
- الاحتمال الثاني: الاندماج مع بعض المصارف المحلية أو الإقليمية أو العالمية.

1 : شومان، عدنان شوكت: اتفاقيات لجان الدولية الرابعون دوماً.. والخاسرون دوماً ، دار المستقبل، دمشق، ١٩٩٦/ ص ١٧٦.

2 : قابل، محمد صفوت: البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية، مرجع سابق، ص ٤٨٣.

3 : الجبالي، عبد الفتاح: دورة أورجواي والعالم الثالث حسابات المكسب والخسارة، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

- الاحتمال الثالث: التحول نحو المعاملات المصرفية الإسلامية، والتزام أحكام وقوانين المصارف الإسلامية،^(١) حتى المصارف الأجنبية أصبحت تفتح فروعاً إسلامية، وبالتالي سوف يضعف ذلك نوعاً ما الاحتمال الثالث.

١١- يوجد فجوة واسعة بين ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة وما تم استيعابه أو تطبيقه من قبل أغلب المصارف العربية، وبما فيها المصارف السورية، الأمر الذي يقلل من قدرتها التنافسية ويؤثر على حصتها السوقية وما تحققه من معدلات ربحية.^(٢)

١٢- في دراسة للمصرف الدولي شملت تسعة دول نامية عن آثار تحرير التجارة، تبين أن تحرير القطاع المالي لم يؤدِّ إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية في القطاع المصرفي، حيث اتسع الهامش بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الادخار في الدول المبحوثة، كما انتشرت الرشوة وصور الفساد الأخرى في أعقاب التحرير، وطالت كل الوسطاء الماليين سواء أكانوا ينتمون إلى القطاع العام أم القطاع الخاص، كما شجع تحرير القطاع المالي المضاربات قصيرة الأجل، والاستثمار في الأنشطة غير الإنتاجية، وكذلك القروض الاستهلاكية (وهذا ما نلمسه في عمل المصارف الخاصة في سورية، حيث إنها تركز على القروض قصيرة الأجل والقروض الاستهلاكية)، وأحدث تحرير أسعار الفائدة وتحرير انتقال الأموال عبر الحدود سيولة شديدة لرأس المال، مما زاد من تعرض الاقتصاديات المبحوثة للصدمات الخارجية، واقترن التحرير المالي بإضعاف دور الدولة في توجيه وضبط حركة القطاع المالي من جهة أولى، وإلى تقوية جماعات المصالح التي استأثرت بقسط وافر من التمويل المصرفي من جهة ثانية، وإلى تعزيز نمط للنمو يقوم على الممارسات غير التنافسية أي الاحتكارات من جهة ثالثة، وقد أدى تركز

1 : حلمي، خالد سعد زغلول: تفعيل أداء المصارف الإسلامية في ظل العولمة، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، ص ٤٣.

2 : محمود، سعيد عبد الخالق: القطاع المصرفي العربي في مواجهة عصر التكتل والاندماج، مرجع سابق، ص ١٥٩.

الأصول المالية بدرجة أكبر في أيدي عدد قليل من أفراد القطاع الخاص إلى اتساع الفوارق في توزيع الدخل. (١)

١٣- يعتقد الباحث أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى وجود شركات أجنبية في جميع القطاعات الاقتصادية (الصناعة - الزراعة - التأمين - التعليم - النقل - السياحة - الصحة.. إلخ)، وأن هذه الشركات الأجنبية سوف تفضل التعامل مع المصارف الأجنبية، وهذا يعني انخفاض حصة المصارف الوطنية من مختلف المعاملات المصرفية.

١٤- إن وجود فروع للمصارف الأجنبية على الأراضي السورية سيعني ارتباط هذه الفروع بالمصارف في الدول الأم، وبالتالي فإن أية أزمة ستعرض لها هذه المصارف في الخارج سوف تنتقل إلى المصارف في سورية، وذلك من خلال شبكة فروع المصارف الأجنبية الموجودة في سورية، وهناك حوادث تاريخية تدل على ذلك ذكرناها سابقاً.

١٥- قد تشكل المصارف الأجنبية احتكارات في مجال التسهيلات المتطورة الجديدة اعتماداً على خبراتهم الواسعة في هذه المجالات. (٢)

١٦- هناك خوف من أن تقوم فروع المصارف الأجنبية بما لها من قوة مالية من السيطرة على السوق وتضاؤل دور المصارف المحلية بالنسبة لها، وذلك بما تقدمه من أسعار مميزة للخدمات وللودائع والقروض مقارنة مع ما تقدمه المصارف المحلية، ويساعدها في ذلك أن المصرف الأجنبي قد يخسر في الأجل القصير في دولة ما ليستفيد من ذلك على المدى الطويل، ولا تهمه الخسارة القصيرة لأن ما يهمه هو مجمل أرباحه على مستوى كل فروع المنتشرة في دول العالم المختلفة.

1 : العيسوي، إبراهيم: التحرير الاقتصادي وأثره على النمو والفقير والبطالة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر، ٢٣/٥/٢٠٠٦، ص ٢٦.

2 : الشراح، رمضان علي - أ. الشريف، محمد سعيد: العولمة والبنوك الإسلامية دراسة حالتي بيت التمويل الكويتي وبنك دبي الإسلامي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد ٩٠، ٢٠٠٢، ص ٩١.

١٧- إن القول بأن المنافسة ستكون في الأجل الطويل لصالح النظام المصرفي في الدول النامية، فإن ذلك يتوقف على إمكانية تحقيق ذلك وأن تتحول المكاسب المحتملة إلى مكاسب فعلية، وإن كان الكثير يشككون في ذلك من منطلق أن المنافسة ستكون من الضراوة بحيث لا تستطيع المصارف المحلية المقاومة، وإن الأمر سينتهي إلى تضاول أهمية ونصيب هذه المصارف من السوق المحلية لصالح المصارف الأجنبية، وعلى الرغم من أهمية المنافسة، فإن هناك تخوفاً من أشكال المنافسة الضارة التي قد تلحق الضرر بمجمل الكيان المالي للدولة.

١٨- من المحتمل أن تتعرض المصارف الوطنية إلى خسائر محتملة نتيجة تخلف قطاعات الخدمات المالية في كثير من الدول النامية مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة، مما يعطي منشآت الخدمات المالية الأجنبية فرصة الدخول إلى أسواق الدول النامية بتكاليف أقل، وتجعل من الصعب على منشآت الخدمات المالية المحلية منافستها، مما يعني أن تحرير الأسواق المالية يمكن أن يؤدي إلى إغلاق المنشآت الأقل كفاءة.

١٩- إن تركيز الخدمات المصرفية في عدد قليل من المصارف يؤدي إلى أوضاع شبه احتكارية، حيث يتجه سعر الفائدة على الاقتراض إلى الارتفاع وسعر الفائدة على الودائع إلى الانخفاض، كما تضع هذه المصارف ما يناسبها من عمولات وأسعار لخدماتها.

٢٠- نعتقد أن تحرير قطاع المصارف في سورية والسماح للمصارف الأجنبية بالعمل داخل الأراضي السورية سيؤدي إلى تحول عملاء المصارف المحلية إلى المصارف الأجنبية، وهذا يعني تحول مدخراتها وودائعهم وتعاملاتهم المصرفية إلى المصارف الأجنبية لوجود الخدمة الأفضل والأحدث، والأقل كلفة والأكثر جودة، وهذا ما نلاحظه بشكل واقعي وإن كان بشكل طفيف، حيث لاحظنا سابقاً أن هناك تراجعاً في ودائع المصارف الحكومية من إجمالي ودائع القطاع المصرفي، وبالمقابل هناك زيادة في حصة المصارف الخاصة من إجمالي ودائع القطاع المصرفي المحلي وذلك خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، وقد حذر اتحاد المصارف العربية من اختراق المصارف الأجنبية للأسواق العربية، حيث تمكنت المصارف الأجنبية في عام ١٩٩٨ من جذب ٥% من عملاء المصارف العربية عن طريق

الشبكة العالمية للمعلومات، وأن هذه المصارف الأجنبية تعتزم تكثيف نشاطها وتقديم خدماتها المصرفية المتطورة المباشرة عبر الشبكة العالمية للمعلومات لعملاء المنطقة العربية لجذب المزيد منها.^(١)

وهكذا نجد بأن التحرير المالي والمصرفي سيترتب عنه مجموعة من الآثار السلبية والإيجابية، وتحقق هذه الآثار يتوقف على الخطوات والإجراءات التي سيتم إنجازها في المجال الاقتصادي والمالي والمصرفي. ولكن يمكن بشكل أساسي تخفيف الآثار السلبية وتعظيم المكاسب الإيجابية من خلال الدعم المستمر للقطاع المالي والمصرفي واتخاذ خطوات إصلاحية جديدة يمكن من خلالها تجاوز كل أوجه القصور والضعف في القطاع المصرفي الوطني، ومن خلال التعاون مع الدول العربية في مجال العمل المصرفي ودراسة تجاربها في مجال التحرير المصرفي والاستفادة منها.

١ : قابل، محمد صفوت: البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية، مرجع سابق، ص ٤٨٤.

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية

لقد تم إجراء استبيان لمعرفة موقف المدراء ورؤساء الأقسام والعاملين في المصارف الوطنية حول تأثيرات التحرير المصرفي والمالي، وذلك في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) على القطاع المصرفي السوري.

وقد تم إعداد استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة، ووزعت على العاملين في المجال المصرفي باعتبارهم الجهة الأكثر معرفة بطبيعة وواقع العمل المصرفي الوطني والعالمي. وقد تم توزيع الاستبانة على مصارف مختلفة بحيث تكون العينة المختارة ممثلة أكثر ما يمكن للمجتمع الإحصائي المدروس. ^(١) وهذه المصارف هي:

- ١- المصرف الزراعي (الإدارة العامة).
- ٢- مصرف سورية الدولي الإسلامي (الإدارة العامة).
- ٣- المصرف العقاري (الإدارة العامة).
- ٤- المصرف التجاري السوري (الإدارة العامة).
- ٥- المصرف الدولي للتجارة والتمويل (الإدارة العامة).
- ٦- مصرف بيبيلوس - سورية (فرع أبو رمانة).
- ٧- المصرف الصناعي (الإدارة العامة).
- ٨- المصرف العربي - سورية (الإدارة العامة).

1 : هناك عدة مصارف رفضت توزيع الاستبانة على العاملين لديها وهي:

- مصرف بيبيلوس - سورية (الإدارة العامة).
 - مصرف بيمو السعودي الفرنسي (الإدارة العامة).
 - مصرف سورية والمهجر (الإدارة العامة).
 - مصرف الشام الإسلامي (الإدارة العامة).
- وتم توزيع الاستبانة على بقية المصارف الخاصة بشكل غير رسمي.

٩- مصرف سورية المركزي.

وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة ١٧٦ استبانة، وعدد الاستبانات المستلمة ١٠٣ الجدول (١/٣)، وكان معظم من أجاب على هذه الاستبانات ممن يحملون الإجازة الجامعية ثم الماجستير فالدبلوم، الجدول (٢/٣).

- الفروض: تم وضع الفروض التالية:

١- إن انضمام سورية للمنظمة في الأجل المتوسط والطويل سينتج عنه آثار إيجابية تتمثل في رفع كفاءة المصارف التجارية المحلية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المالية، وزيادة قدرتها على جذب الاستثمارات الخارجية، وزيادة تنافسية المصارف الوطنية، واستخدام التكنولوجيا المصرفية المتطورة، وسميح القطاع المصرفي الوطني إمكانية الوجود في السوق العربية والعالمية، وزيادة عدد الخدمات المصرفية مع توفير عنصر الجودة.

٢- إن انضمام سورية للمنظمة في الأمد القصير سينتج عنه آثار سلبية تتمثل في انخفاض قدرة المصارف الوطنية على مجابهة التكتلات المصرفية العملاقة، حيث إن هذه المصارف العملاقة أكثر قدرة على المنافسة والوجود في الأسواق العالمية، وتطوير وتحسين الخدمات المصرفية ومواكبة التقنيات الجديدة في مجال العمل والخدمات المصرفية، والأكثر قدرة على الخلق والابتكار، كما سيكون الاقتصاد الوطني معرضاً لحدوث أزمات أو اهتزازات في القطاع المصرفي والمالي، وذلك كنتيجة للتحرير والانفتاح على العالم الخارجي، وخضوع المصارف الأجنبية في الأراضي السورية للمؤسسات والمصارف في الدول الأجنبية.

٣- أسهمت مجموعة الإصلاحات المصرفية والمالية في سورية في تحسين تنافسية القطاع المصرفي السوري، وجعلت منه يحتل مواقع جيدة على المستوى العربي والعالمي.

ولقد تم إعداد مجموعة من الأسئلة لاختبار كل فرضية من هذه الفرضيات الملحق (١٤).

الجدول (١/٣)

عينة الدراسة والخصائص المميزة لها

اسم المصرف	عينة الدراسة			موقع العمل المصرفي
	القوائم الموزعة	القوائم المسلمة	النسبة	
المصرف الزراعي	٢٠	١٣	٦٥%	مديرية القروض - المالية والتخطيط والتسويق
مصرف سورية الدولي الإسلامي	١٣	١٠	٧٦,٩%	قسم رقابة التمويل
المصرف العقاري	١٠	٨	٨٠%	قسم القروض - قسم الحسابات الجارية
المصرف التجاري السوري	٤٣	٢٠	٤٦,٥%	مديرية الحسابات - دائرة العلاقات الخارجية - مديرية المخاطر المصرفية
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٢٥	٤	١٦%	
مصرف بيبيلوس - سورية (فرع أبو رمانة)	٤	٣	٧٥%	
المصرف الصناعي	١٦	١٣	٨١,٢%	معظم المديريات والأقسام
المصرف العربي - سورية	١٠	٦	٦٠%	
مصرف سورية المركزي	٣٥	٢٦	٧٤,٢%	مديرية المفوضية - مديرية الدراسات
المجموع	١٧٦	١٠٣	٥٩%	

الجدول (٢/٣)

المؤهلات العلمية للعينة المدروسة

اسم المصرف	المؤهلات العلمية				
	دكتوراه	ماجستير	دبلوم	إجازة	دون الإجازة
المصرف الزراعي	-	-	-	١٢	١
مصرف سورية الدولي الإسلامي	-	٣	-	٧	-
المصرف العقاري	-	-	-	٤	٤
المصرف التجاري السوري	-	١	٤	١٤	١
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	-	-	-	٤	-
مصرف بيبيلوس - سورية (فرع أبو رمانة)	-	١	-	٢	-
المصرف الصناعي	١	-	-	١١	١
المصرف العربي سورية	-	٣	-	٣	-
مصرف سورية المركزي	-	١٠	٦	١٠	-

عرض النتائج :

- السؤال الأول : التحرير المصرفي سيؤدي إلى رفع كفاءة المصارف التجارية :

نسبة المؤيدين	نسبة المعارضين
%٨٨	%١٢

حيث بلغ عدد المؤيدين ٩١، وبلغ عدد المعارضين ١٢، أي إن هناك تأييداً كبيراً على كون التحرير المصرفي سيؤدي إلى رفع كفاءة المصارف.

- السؤال الثاني : المصارف الوطنية ستصبح قادرة على جذب الأموال السورية في الخارج :

نسبة المؤيدين	نسبة المعارضين
%٨٣	%١٧

حيث بلغ عدد المؤيدين ٨٥، وبلغ عدد المعارضين ١٧، أي إن هناك شبه إجماع على أن المصارف الوطنية ستكون قادرة على جذب الأموال السورية في الخارج.

- السؤال الثالث : المصارف الوطنية ستصبح قادرة على التواجد في الخارج :

نسبة المؤيدين	نسبة المعارضين
%٦١	%٣٩

حيث بلغ عدد المؤيدين ٦٣، وبلغ عدد المعارضين ٤٠، أي إن هناك توقعاً غير قوي إلى كون المصارف السورية قادرة على الوجود في الخارج.

- السؤال الرابع : المصارف الوطنية ستقدم في المستقبل خدمات مصرفية شاملة :

نسبة المؤيدين	نسبة المعارضين
%٨٧	%١٣

حيث بلغ عدد المؤيدين ٨٩، وبلغ عدد المعارضين ١٣، وبالتالي فإن إمكانية تقديم المصارف السورية لخدمات مصرفية شاملة متوقع بشكل كبير جداً، كما نلاحظ من

خلال السؤال السابع أنه من العوامل التي تدفع رجال الأعمال والمستثمرين إلى عدم التعامل مع المصارف السورية هو عدم وجود مصارف شاملة.

- السؤال الخامس: التحرير المصرفي سيؤدي إلى زيادة تنافسية المصارف الوطنية:

نسبة المؤيدين	نسبة المعارضين
٩٠%	١٠%

أي إن هناك تأييداً كبيراً جداً إلى أن التحرير المصرفي في سورية سيؤدي إلى زيادة قدرة المصارف السورية على التنافسية.

- السؤال السادس : سيعمل التحرير المصرفي على إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية:

نسبة المؤيدين	نسبة المعارضين
٤٣%	٥٧%

حيث بلغ عدد المؤيدين ٤٤، وبلغ عدد المعارضين ٥٩، أي إن نسبة المعارضين أكبر وإن كان الفرق بين النسبتين ليس كبيراً، وبالتالي هذا يعني أن التحرير المصرفي من الممكن أن ينتج عنه إضعاف للسيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية وهذا يتوقف على الإجراءات والخطوات التي سيتم إنجازها في سبيل تحرير القطاع المالي والمصرفي.

- السؤال الثامن: التحرير المصرفي والمالي يؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي:

نسبة المؤيدين	نسبة المعارضين
٨١%	١٩%

لقد بلغ عدد المؤيدين ٨١، وبلغ عدد المعارضين ١٩، أي إن هناك تأييداً كبيراً جداً إلى أن التحرير المصرفي والمالي سيكون مفيداً حيث إنه سيؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي .

- السؤال التاسع: ستكون المصارف الوطنية قادرة في الأمد القصير على منافسة المصارف العالمية :

نسبة المؤيدين	نسبة المعارضين
%١٧	%٨٣

لقد بلغ عدد المؤيدين ١٧، وبلغ عدد المعارضين ٨٦، وبناءً عليه فإن المصارف الوطنية لن تكون قادرة على منافسة المصارف الأجنبية في الأمد القصير.

- السؤال العاشر: ستكون المصارف الوطنية قادرة في الأمد المتوسط والطويل على منافسة المصارف العالمية:

نسبة المؤيدين	نسبة المعارضين
%٦٢	%٣٨

حيث بلغ عدد المؤيدين ٦٢، وبلغ عدد المعارضين ٣٨، وبالتالي فإن المصارف الوطنية ستكون على الأمد المتوسط والطويل قادرة على منافسة المصارف الأجنبية.

- السؤال الحادي عشر: التحرير المصرفي والمالي سيؤدي إلى أزمات مصرفية ومالية:

نسبة المؤيدين	نسبة المعارضين
%٦٩	%٣١

حيث بلغ عدد المؤيدين ٦٩، وبلغ عدد المعارضين ٣١، أي إن هناك تأييداً كبيراً جداً إلى أن التحرير المصرفي سيؤدي إلى أزمات مصرفية ومالية، ويبقى هذا الأمر متوقفاً على الإجراءات الحكومية ومراقبة المصارف وطبيعة وخصائص هذا التحرير.

- السؤال الثاني عشر: سيكون القطاع المصرفي والمالي عرضة للآزمات والهزات في: أ- الأمد القصير ب- الأمد المتوسط ج- كلاهما

الأمد القصير	الأمد المتوسط والطويل	كلاهما
%٢٧	%٤٣	%٣٠

إن احتمال تعرض القطاع المصرفي للأزمات سيبقى وارداً في الأمد القصير أو الأمد المتوسط والطويل، ولكن احتمال حدوث الأزمات في الأمد المتوسط والطويل سيكون أعلى، وذلك من الممكن أن يعود إلى تزايد مستويات التحرير والانفتاح على العالم الخارجي.

- السؤال الرابع عشر: سيعمل التحرير المصرفي على نقل التكنولوجيا المصرفية المتطورة إلى المصارف الوطنية:

نسبة المؤيدين	نسبة المعارضين
٩٠%	١٠%

حيث بلغ عدد المؤيدين ٩٢، وبلغ عدد المعارضين ١٠، وبالتالي فإن احتمال أن التحرير المصرفي سيعمل على نقل التكنولوجيا المصرفية المتطورة إلى المصارف الوطنية كبير جداً.

- السؤال الخامس عشر: ستصبح المصارف الوطنية قادرة على تقديم كل الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الأجنبية:

نسبة المؤيدين	نسبة المعارضين
٦١%	٣٩%

حيث بلغ عدد المؤيدين ٦٢، وبلغ عدد المعارضين ٣٩، وبالتالي فإن التحرير المصرفي سيحفز المصارف الوطنية على تقديم كل الخدمات التي تقدمها المصارف العالمية، ولكن من الممكن أن يتحقق ذلك على الأمد الطويل.

- السؤال السادس عشر: التحرير المصرفي والمالي سيساهم في رفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

نسبة المؤيدين	نسبة المعارضين
٨٦%	١٤%

حيث بلغ عدد المؤيدين ٨٤، وبلغ عدد المعارضين ١٤، أيضاً فإن التحرير المصرفي سيكون مفيداً، وسيعود على الاقتصاد الوطني والمجتمع السوري بنتائج إيجابية، حيث إنه سيؤدي إلى رفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- السؤال السابع عشر: قامت الحكومة بكل ما يجب القيام به لدعم القطاع المصرفي:

نسبة المؤيدين	نسبة المعارضين
٣٢%	٦٨%

لقد بلغ عدد المؤيدين ٣٠، وعدد المعارضين ٦٣، أي إن ٦٨% من العينة المدروسة ترى أن الحكومة لم تقم بعد بما يجب القيام به، وهؤلاء وضعوا مجموعة من الآراء ووجهات النظر في السؤال العشرين والسؤال الواحد والعشرين.

- السؤال الثامن عشر: أسهمت التشريعات والمراسيم والقوانين المصرفية والمالية الجديدة الصادرة منذ بداية الانفتاح على العالم الخارجي وحتى الآن في تدعيم تنافسية القطاع المصرفي:

نسبة المؤيدين	نسبة المعارضين
٧٢%	٢٨%

لقد بلغ عدد المؤيدين ٦٨، وبلغ عدد المعارضين ٢٧، أي إن التشريعات والمراسيم الجديدة التي أصدرتها الحكومة ساهمت في زيادة تنافسية القطاع المصرفي.

- السؤال التاسع عشر: أسهمت التشريعات والمراسيم والقوانين المصرفية والمالية الجديدة الصادرة منذ بداية الانفتاح على العالم الخارجي وحتى الآن في أن يحتل القطاع المصرفي مواقع جيدة على المستوى العربي والعالمي:

نسبة المؤيدين	نسبة المعارضين
٤٨%	٥٢%

لقد بلغ عدد المؤيدين ٤٥، وبلغ عدد المعارضين ٤٩، وبالتالي نجد أن هناك نوعاً من التوازن بين المعارضين والمؤيدين، فهناك من يرى أن المصارف السورية رغم

كل الإصلاحات بقيت تحتل مواقع متأخرة على المستوى العربي والعالم، وهناك من يرى أن المصارف السورية أصبحت تحتل مواقع جيدة.

- السؤال الثاني والعشرين: هل يتوفر عامل الجودة في الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف الوطنية:

نسبة المؤيدين	نسبة المعارضين
%٤٣	%٥٧

حيث بلغ عدد المؤيدين ٤١، وبلغ عدد المعارضين ٥٥، نلاحظ أن نسبة المعارضين أعلى من نسبة المؤيدين إلى كون المصارف السورية وخدماتها لا تتمتع بعنصر الجودة. وقد تم الإشارة إلى أهمية الجودة في السؤال السابع والسؤال الثالث عشر.

- السؤال السابع: لماذا يوجد الكثير من رجال الأعمال والمستثمرين يفضلون التعامل مع المصارف في الدول المجاورة أو الأجنبية:

لقد تم التركيز على الإجابات التالية:

١- المصارف في الخارج لها خبرة طويلة في العمل المصرفي، وهي تتمتع بسمعة جيدة.

٢- جودة الخدمات المقدمة في المصارف بدول الجوار أو الأجنبية.

٣- وجود أسعار فائدة أعلى في المصارف بالدول المجاورة أو الأجنبية.

٤- المصارف في الدول المجاورة والدول الأجنبية تستخدم التقنيات الحديثة، وهذا يؤدي إلى اختصار الجهد والوقت.

٥- الدعاية والإعلان لدى المصارف في الدول المجاورة والأجنبية، وغياب ذلك في السوق المصرفية الوطنية.

٦- وجود مصارف شاملة في الدول المجاورة والأجنبية تقدم كافة الخدمات المصرفية.

٧- تهريب الأموال والتهرب الضريبي.

٨- السهولة والمرونة وانخفاض البيروقراطية في المعاملات لدى المصارف العربية والأجنبية.

٩- اهتمام المصارف في الدول المجاورة والأجنبية بالعمل المصرفي.

١٠- أغلب تلك المصارف تتعامل بالقطع الأجنبي، والذي يعتبر ضرورياً جداً لرجال الأعمال والمستثمرين، بينما في سورية يوجد الكثير من القيود حول التعامل بالقطع الأجنبي.

أيضاً تم ذكر الإجابات التالية:

١- الشفافية لدى المصارف العربية والأجنبية.

٢- وجود شبكات مصارف مراسلة كثيرة لدى المصارف الموجودة في الدول المجاورة والدول الأجنبية.

٣- ضعف رؤوس أموال المصارف الوطنية.

٤- تدخل المصرف المركزي للحد من الائتمان.

٥- وجود اعتبارات سياسية مثل الحظر على المصرف التجاري السوري، والخوف أيضاً من الأزمات المالية والمصرفية.

- السؤال الثالث عشر: ماهي الإجراءات اللازمة لجعل المصارف السورية قادرة على مواجهة تحرير الخدمات المصرفية:

في إطار الإجابة على هذا السؤال تم التركيز على الإجابات التالية:

١- إعادة هيكلة المصارف العامة وخاصة المتعثر منها.

٢- زيادة رأس مال المصارف الوطنية .

٣- العمل على جعل المصارف الوطنية مصارف شاملة.

٤- تطوير البنية التحتية للمصارف (تقنيات - شبكات - اتصالات).

- ٥- توحيد الجهات الرقابية على المصارف الوطنية في جهة رقابية واحدة،
وتحرير المصارف من تبعيتها لوزارة المالية، بحيث تكون التبعية فقط
للمصرف المركزي.
 - ٦- تطبيق سياسة التحرير بشكل تدريجي مع وجود رقابة منهجية تستدرك
الأوضاع مع التحليل والدراسة المستمرة للاقتصاد الوطني.
 - ٧- اعتماد المعايير الدولية في العمل المصرفي (المعايير المحاسبية - معايير
المراجعة المحاسبية - مكافحة عمليات غسل الأموال - اتفاقية بازل).
 - ٨- إنشاء سوق للأوراق المالية وافتتاحها بشكل فعلي، وبأسرع وقت ممكن.
 - ٩- الاهتمام بجودة الخدمات المصرفية.
 - ١٠- الاهتمام بالعمل المصرفي.
 - ١١- الاهتمام بالتسويق المصرفي.
 - ١٢- القضاء على الروتين، وتحقيق السهولة والمرونة في التشريعات
والقوانين، وفي الإجراءات والمعاملات، والعمل بمبدأ النافذة الواحدة.
 - ١٣- تحرير سياسات القطع الأجنبي.
 - ١٤- الرقابة الصارمة على المصارف من المصرف المركزي.
- وأيضاً تم ذكر عدة إجراءات أخرى وهي:

- ١- وجود قاعدة اقتصادية متوازنة تحمي الاقتصاد من الأزمات المفاجئة.
- ٢- وجود خطط وإستراتيجيات تطبق في حالات الأزمات تمنع من تدهور
الأوضاع.
- ٣- دراسة تجارب الدول التي سبقتنا في مجال تحرير الخدمات المصرفية
والاستفادة من هذه التجارب.
- ٤- ضرورة امتثال المصارف للتعاليم الصادرة عن السلطات النقدية، والتأكد
المستمر من سلامة المؤشرات المالية ومتانتها، والعمل بشفافية كبيرة من قبل
المنشآت والشركات والمصارف والأفراد، وتقديم البيانات المالية بدقة.

- ٥- التطوير المستمر للكادر البشري الذي يعمل في المجال المصرفي.
- ٦- خصخصة المصارف العامة، وتحويلها إلى مصارف خاصة (مساهمة).
- ٧- منع دخول رؤوس الأموال من الخارج وخروجها ضمن فترة قصيرة.
- ٨- الترخيص لمصارف عالمية أو الفروع لها في الأراضي السورية، مما يزيد من المنافسة والكفاءة.
- ٩- الاستعداد للاندماج ما بين المصارف المحلية مع بعضها وما بين المصارف المحلية والمصارف العربية والأجنبية.
- ١٠- تعميم كافة المزايا الممنوحة لمصرف ما على المصارف الأخرى.

- السؤال العشرين: ما هي التشريعات والقوانين والمراسيم اللازمة لتدعيم قدرات المصارف الوطنية:

لقد تم التركيز على ضرورة إصدار التشريعات والمراسيم الكفيلة بمحاربة الفساد بكافة أنواعه وأشكاله، وأيضاً تم التركيز على ضرورة محاربة غسيل الأموال بشكل فعلي وحقيقي.

وأيضاً تضمنت الإجابات اقتراحات أخرى:

- ١- تشريع الدفع الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني.
- ٢- تشريع ينظم عمل المصارف الأجنبية وفروعها ضمن السوق المصرفية الوطنية.
- ٣- التعديل في طبيعة النظام القضائي بحيث يكون هناك سرعة في البت بالقضايا المعروضة على القضاء من قبل المصارف، وأيضاً تعديل المواد القانونية بحيث يُسمح للمصارف العامة والخاصة تحصيل ديونها غير المنتجة.
- ٤- العمل على تعديل القوانين والمراسيم المصرفية المالية الحالية التي تحتاج إلى تعديل، وتطبيق هذه القوانين والمراسيم على أرض الواقع.

٥- قوانين تتعلق بمخاطر عمل المصارف من مخاطر تشغيلية وسوق وائتمان وقوانين تتعلق بمخاطر أسعار الصرف وسوق القطع الأجنبي.

٦- فصل العاملين في المصارف عن قانون العمل الموحد.

٧- تشريع يسمح بتأسيس مصارف استثمارية، وينظم عملها.

- السؤال الحادي والعشرين: ماهي المشكلات والصعوبات التي تعترض عمل المصارف الخاصة؟

لقد تم التركيز على الإجابات التالية:

١- عدم ثقة العملاء بالمصارف الخاصة.

٢- ضعف الوعي والثقافة المصرفية في سورية.

٣- عدم وجود سوق مالي.

٤- افتقار هذه المصارف إلى الكوادر البشرية السورية المؤهلة بشكل جيد.

٥- تعدد الجهات الرقابية على المصارف في سورية.

٦- وجود عراقيل كثيرة مفروضة من قبل مصرف سورية المركزي، وتدخله الدائم في عمل هذه المصارف

٧- التشريعات والقوانين والإجراءات التي تتسم بالبيروقراطية.

٨- الظروف السياسية والاضغوطات الدولية على الاقتصاد السوري.

وأيضاً تم ذكر عدة مشكلات أخرى :

١- وجود سيولة كبيرة غير موظفة.

٢- ضعف الطلب على الاقتراض من هذه المصارف.

٣- عدم وجود أدوات مالية ومصرفية كافية لتوظيف سيولتها الفائضة.

٤- سيطرة المصارف العامة على السوق المصرفية حيث تبدو المصارف الخاصة صغيرة جداً من حيث عدد الفروع، وحجم رأس المال، بالمقارنة مع المصارف العامة.

٥- نسبة المساهمة الأجنبية فقط (٤٩%).

٦- عدم قدرتها على المشاركة في وضع رؤية عن السياسة النقدية والمالية التي تشارك بها بشكل أو بآخر.

٧- عدم وجود الانسجام بين مقررات المصرف الأم ومقررات الحكومة والجهات المعنية في سورية.

٨- وجود نوع من التباين في الفتاوى الفقهية بالنسبة للمصارف الإسلامية.

٩- مشاكل تتعلق بالقطاع الأجنبي.

١٠- وجود نوع من المنافسة بين المصارف الخاصة والعامة من جهة، وبين المصارف الخاصة في سورية والمصارف في الدول المجاورة والمصارف الأجنبية من جهة أخرى.

١١- لا توجد ضمانات لاستمرار هذه المصارف وعدم تعرضها للإفلاس.

إن هذه النتائج التي تم التوصل إليها نتيجة هذا الاستبيان تتوقف على هذه العينة المدروسة التي حاول الباحث أن تكون ممثلة للمجتمع الإحصائي المدروس أكثر ما يمكن، إن هذه النتائج تعتمد على درجة الخبرة ومستوى التأهيل العلمي للعينة التي تم دراستها، والمعرفة بأحوال ومستويات العمل المصرفي الدولي، والاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالعمل والتحرير المصرفي. لقد جاءت نتائج الاستبيان لتؤكد ما تم التوصل إليه في المباحث والفصول السابقة من حيث إن القطاع المصرفي الوطني يعاني الكثير من نقاط الضعف والمشاكل، وأن هناك ضرورة لإجراء المزيد من خطوات الإصلاح والتدعيم للقطاع المصرفي الوطني، وإن المصارف الوطنية تعتبر مصارف متأخرة عند مقارنتها بالمصارف العربية والأجنبية الرائدة في مجال العمل المصرفي، بالإضافة إلى أن هناك أموراً وقضايا كثيرة تم التوصل إليها سابقاً وجاءت نتائج الاستبيان مؤكدة لها.

المبحث الرابع

خيارات وسبل تجاوز الآثار السلبية

وتعميق الآثار الإيجابية

إن تحرير الخدمات المصرفية سوف يخلق آثاراً سلبية عديدة، ولكن هناك مجموعة من الخطوات والإجراءات التي سيؤدي العمل بها وتنفيذها على أرض الواقع إلى تعظيم الآثار الإيجابية والتقليل بشكل كبير من الآثار السلبية.

١- إعطاء المزيد من الاهتمام للتكنولوجيا المصرفية، بحيث يتم إدخال معظم الأساليب التكنولوجية في العمل المصرفي، والاهتمام بناحيتي الكم والنوع التكنولوجي، لأن ذلك سيؤدي إلى كسب ثقة العملاء ورضاهم وتخفيض التكاليف.

٢- دمج بعض المصارف العامة فيما بينها أو زيادة رؤوس أموالها لتكوين كيانات مصرفية أكبر، وتحقيق نوع من التعاون والاندماج بين المصارف وشركات التأمين المحلية، فهناك الكثير من المصارف العالمية تملك شركات تأمين، أو أنها تقدم خدمات التأمين أو تُسوّق لشركات تأمين معينة، وهذا يؤدي إلى خلق مصارف وطنية برأس مال أكبر وتنوع أكبر.

٣- إعطاء المصارف المحلية المزيد من الحرية والعمل على رفع كسل القيود والعوائق التي تمنعها من تطوير عملها، ورفع كفاءتها وتحفيزها على تقديم كل الخدمات التي تقدمها المصارف العالمية.

٤- ضرورة انتقال المصارف المحلية من مصارف تقدم خدمات قطاعية متخصصة إلى مصارف شاملة، ويعتقد الباحث أن هناك نوعاً من التناقض ضمن النص التشريعي الخاص بالمصارف الحكومية (العقاري- الزراعي- التسليف الشعبي....)، فمثلاً المرسوم التشريعي رقم ٣١ لعام ٢٠٠٥ الخاص بالمصرف العقاري تنص المادة الرابعة منه أن المصرف يقوم بجميع الأعمال والخدمات والتسهيلات المصرفية كافة، ومن ثم فإن المادة نفسها

توضح طبيعة ونظام عمل المصرف الأساسي، وهو المشاريع السكنية والعقارات، كما يلاحظ الباحث أن هناك نوعاً من الفجوة أو التناقض بين التشريع والتطبيق، فالمصرف المركزي يعتبر أن هذه التشريعات الجديدة الخاصة بالمصارف الحكومية جعلت منها مصارف شاملة، ولكنها بشكل واقعي وعملي هي مصارف متخصصة، بدليل أنه لكل مصرف مرسوم تشريعي خاص به يحدد هدفه وعمله، وأن كل مصرف لا يمكن أن يقوم بأعمال المصرف الآخر، فالمصرف العقاري لا يقدم الأعمال التي يقدمها الزراعي أو الصناعي.

٥- جميع الدول العربية لديها تنوع مصرفي أكبر بكثير مما لدى سورية، ففي السودان مثلاً يوجد مصارف تجارية، ومصارف متخصصة، ومصارف إسلامية، ومصارف شاملة، ومصارف استثمارية، ومصارف (استثمارية- إسلامية)، ومصارف (تجارية- إسلامية)^(١). بينما في سورية يوجد مصارف تجارية (المصرف التجاري السوري- المصارف الخاصة) ومصارف متخصصة (المصرف الزراعي- المصرف الصناعي- مصرف التسليف الشعبي- مصرف التوفير)، والمصارف الإسلامية، ولذلك يجب على السلطات المالية والمصرفية إعطاء المزيد من الاهتمام للتنوع المصرفي، وخاصة فيما يتعلق بإقامة مصارف استثمارية تكون مهمتها الأساسية دعم القطاعات الإنتاجية في سورية.

٦- إعطاء المزيد من الحرية في العمل واتخاذ القرارات لمصرف سورية المركزي، وللمجلس النقد والتسليف.

٧- الاهتمام بمسألة الجودة، فالجودة أصبحت مطلباً وعنصراً هاماً في مجال الصناعة والزراعة والتكنولوجيا، وكذلك بالنسبة للخدمات والخدمات المصرفية، فهناك الكثير من المصارف العربية في (السودان- لبنان- الخليج العربي) حصلت على شهادة الجودة، فالمصرف اللبناني الكندي على سبيل المثال حصل على شهادة الأيزو ٩٠٠١، كما أنه حصل على جائزة الفئة

١ : اتحاد المصارف العربية: دليل المصارف والمؤسسات المالية العربية، مرجع سابق، ٢٠٠٧.

الذهبية للجودة العالمية (WQC) ^(١)، وهناك مصارف عربية أخرى تعمل على نيل هذه الشهادات. لأنها دليل على تمتع المصرف بعنصر الجودة، وتوفر هذا العنصر في العمل المصرفي يعطي انطباعاً ايجابياً، ويحقق الرضا لدى عملاء المصرف ويدفعهم لاستمرار وتقوية تعاملاتهم مع مصرفهم وعدم التحول إلى سواه، كما أنه سيكون حافزاً لجذب عملاء جدد.

٨- هناك حاجة ملحة لإيجاد حلول لمشكلة القروض غير المنتجة بالنسبة لبعض المصارف وخاصة الحكومية، حيث لاحظنا سابقاً أن مقدار هذه القروض غير المنتجة تكاد تكون معدومة بالنسبة للمصارف الخاصة، وهذه القروض سواء كانت ممنوحة لجهات حكومية أو خاصة، فإنها تخلق مشكلة حقيقية بالنسبة للمصرف، فهي تضعف من مقدار السيولة لدى المصرف وتخفض من حجم التسليف ومن قيمة الأرباح، وهنا يجب على السلطات التشريعية أن تعدل أو تطور في طبيعة التشريع الذي يحكم نظام المصارف، بحيث يمكن لها تحصيل ديونها من المقترضين (قطاع عام - قطاع خاص).

٩- هناك حاجة إلى تحسين الشفافية والرقابة وتطوير النظم المحاسبية.

١٠- يجب تقوية القطاع المصرفي بكل عناصر القوة قبل السماح للمصارف العربية والأجنبية بالوجود على الأراضي السورية، وأن يكون هذا الانفتاح المصرفي تجاه العالم الخارجي متدرجاً ومضبوطاً ومدروساً بحيث تكون فيه المصارف الوطنية دائماً في وضع التميز والسيطرة.

١١- في مجال المفاوضات والمحادثات حول آلية تحرير الخدمات والخدمات المصرفية في سورية وطبيعة التزامات سورية، فإنه يجب على السلطات صاحبة العلاقة واللجان التي ستفاوض في المستقبل أن يقوموا بدراسة تجارب الدول العربية والاستفادة من خبراتهم، حيث إن معظم الدول العربية سبقتنا في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، كما إن معظمها سبقنا بتحرير الخدمات المالية والمصرفية، فدولة مصر العربية بدأت بالتحرير المصرفي منذ عام

1 : مجلة المراقب الإنمائي - العدد السنوي الخاص - ٢٠٠٨ ، تصدر عن شركة مركز الدراسات والنشر ش.م.ل ، المطبعة العربية ، لبنان ص ١٣١ .

١٩٧٥م، ودراسة تجارب دول الجوار الصديقة مثل تركيا وتجارب دول أوربا الشرقية والتي انتقلت أو أنها في طور الانتقال إلى اقتصاد السوق، وأيضاً الاستعانة بخبرات بعض المؤسسات العربية والمنظمات الإقليمية مثل: اتحاد المصارف العربية (الإسكوا) (الأونكتاد) صندوق النقد العربي، وطلب هذه الخبرة والمعرفة أيضاً من منظمة التجارة العالمية.

١٢- العمل على تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية بحيث يصل هذا التحرير إلى مستوى أعلى من مستوى التحرير في إطار منظمة التجارة العالمية، ودعم التعاون العربي المشترك في مجال الخدمات المصرفية، وذلك من خلال بناء وتكوين وتطوير المشاريع والاستثمارات العربية المشتركة في هذا المجال، والعمل على تحقيق نوع من التقارب والتماثل بين الأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية القطرية لتصل فيما بعد إلى أنظمة وتشريعات موحدة، والعمل على تسريع الالتزام الكامل بتحرير قطاع الخدمات العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والوصول بمستوى التكامل العربي الاقتصادي إلى الاتحاد الجمركي.

١٣- العمل على زيادة رأس مال المصارف المحلية بحيث يصبح رأس مالها كبيراً وهذا سيعطيها قدرة أكبر على المنافسة، وتقديم المزيد من الخدمات، كما سيكون ذلك تطبيقاً لمبادئ (بازل).

١٤- الاهتمام بالمستحدثات المالية الجديدة مثل: إدارة عقود الاستثمار، ومقايضة الأوراق المالية، وعقود المستقبل، والعقود الآجلة للعمليات، واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة، والصراف الآلي، وعمليات المقاصة الآلية، والتحويلات الآلية للأموال^(١).

١٥- على القطاع المصرفي السوري في الفترة المقبلة أن يصل وجوده نحو الدول المجاورة، حيث سمحت الفقرة الثالثة من المادة الثانية بأنه يمكن للعضو منح مزايا لبلدان مجاورة حدودياً فقط، ولا يمنحها لباقي الدول، ولذلك يجب أولاً

١ : محمود، سعيد عبد الخالق : تحرير تجارة الخدمات وانعكاساته على القطاع المصرفي العربي، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد ١٠٨، عام ٢٠٠١، ص ١٦١.

زيادة مستوى التحرير مع دول الجوار الحدوديين (العراق- تركيا- الأردن- لبنان)، وأيضاً يجب على القطاع المصرفي السوري تحقيق الوجود في الدول الأجنبية التي تتواجد فيها جاليات سورية وعربية وإسلامية، حيث تشير الإحصاءات أن المصارف العربية في أوروبا مثلاً تمثل ٦٤% من مجموع المصارف الأجنبية في أوروبا^(١)، ولا يوجد أي مشاركة لسورية في هذا الوجود.

١٦- عند التوقيع على اتفاقية تحرير الخدمات ليس من الضروري في البداية تقديم أي التزامات فيما يتعلق بالقطاع المصرفي، فالدول العربية قدمت التزامات محدودة ومشروطة ومقيدة، (طبيعة التواجد الأجنبي أو نسبة الملكية أو الالتزام بشرط الحاجة الاقتصادية).

١٧- يرى خبراء العولمة المالية، أنه لكي ينجح التحرير المالي المحلي والدولي فإن الأمر يتطلب خلق البيئة المناسبة له، والمقصود بذلك ضرورة تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني، أي التصدي لعلاج مشكلة التضخم بحزم، وخفض عجز الموازنة العامة للدولة إلى حدود مقبولة، وإصلاح سوق الصرف الأجنبي، وتقوية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، وتكوين احتياطات دولية كافية، وتطوير سوق الأوراق المالية، وخفض عجز ميزان المدفوعات للتحكم في حجم المديونية الخارجية، واتخاذ التدابير الحكومية المناسبة للرقابة التحوطية، وتوفير الأطر القانونية والمؤسسية اللازمة لذلك^(٢).

١٨- يجب على المصارف الوطنية تخفيض تكاليف وأسعار خدماتها، بحيث تصبح مساوية أو أقل لتكاليف وأسعار الخدمات لدى المصارف الأجنبية، والسعي سيؤدي بدوره إلى تقوية المركز التنافسي للمصارف المحلية في مواجهة المصارف الأجنبية.

١٩- لا يوجد في نص الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات أي مادة أو فقرة تشير إلى ضرورة القيام بخصخصة المصارف الحكومية، إلا أن الفقرة الثانية

١ : اتحاد المصارف العربية: مجلة اتحاد المصارف العربية ، حزيران /يونيو ٢٠٠٨ ص ٨ .

٢ : زكي، رمزي: العولمة المالية، مرجع سابق، ص ٩٢.

والخامسة من المادة ١٢ (القيود الخاصة بحماية ميزان المدفوعات) أشارت إلى أن هذه القيود يجب أن تتوافق مع النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي، كما أنه يجب الأخذ بالاستنتاجات والتوصيات التي يراها صندوق النقد الدولي لمعالجة الصعوبات التي يعاني منها ميزان مدفوعات الدولة العضو، وقد يكون من هذه التوصيات خصخصة القطاع الحكومي وبما فيها القطاع المصرفي، حيث يمكن اعتبار خصخصة القطاع الحكومي من الإجراءات التي تعتمد عليها برامج صندوق النقد الدولي لإيجاد الحلول للمشاكل والأزمات النقدية والمالية التي تعاني منها الدول النامية.

٢٠- في حال وجود أخطار أو أزمات مصرفية أو مالية فقد سمحت الفقرة الثانية من الملحق الثاني بشأن الخدمات المالية - وبصرف النظر عن المادة الحادية والعشرين (التي سمحت للعضو بتعديل أو سحب التزاماته بعد انقضاء ثلاثة سنوات من بدء سريان الالتزام) - للعضو خلال فترة ٦٠ يوماً تبدأ بعد أربعة أشهر بعد نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية أن يحسن أو يعدل أو يسحب جميع أو بعض الالتزامات المحددة الخاصة بالخدمات المالية المدونة في جداوله.

٢١- العمل على إيجاد نوع من الفصل بين العمل المصرفي القائم على أسس تجارية والعمل المصرفي القائم على أسس اجتماعية (المساعدات - القروض بدون فوائد أو فوائد متدنية - قروض مساعدة عاطلين عن العمل... الخ)، والعمل على إلحاق أو دمج الأعمال المصرفية القائمة على أسس اجتماعية بمؤسسات أخرى غير مصرفية، مثل الجمعيات الفلاحية - نقابات العمال.. الخ.

النتائج

أولاً : في الأمد القصير سيتعرض القطاع المصرفي الوطني لمنافسة غير متكافئة مع المصارف الأجنبية، وسيترتب على ذلك إفلاس المصارف الوطنية الصغيرة الضعيفة، أو اندماجها مع المصارف الأجنبية، وذلك لمجموعة من الأسباب والحقائق التي توصلنا إليها في الفصول السابقة ومنها :

١- لقد وجدنا في الفصل الأول من هذا البحث أن الدول المتقدمة المتطورة اقتصادياً وتكنولوجياً تحتل المراتب الأولى على صعيد تجارة الخدمات تصديراً واستيراداً، وإن الدول النامية ومنها سورية تحتل مراتب متأخرة جداً.

٢- لقد وجدنا أيضاً في الفصل الثاني من هذا البحث أن وجود المصارف السورية على الصعيد العالمي ضعيف جداً إذا ما قارناه بوجود المصارف العربية ضمن الألف مصرف الأولى، وأيضاً فإن وجود المصارف السورية ضمن المئة الأولى للمصارف العربية ضعيف جداً.

٣- لقد وجدنا أيضاً أن المصارف السورية تعاني من مجموعة كبيرة من نقاط الضعف التي عملت على أن تحتل المصارف الوطنية مواقع متأخرة ومنها: سيطرة القطاع الحكومي للعمل المصرفي - صغر حجم المؤسسات المصرفية - ضعف استخدام واستثمار التكنولوجيا في العمل المصرفي - انخفاض مستوى الخبرة والسمعة المصرفية وذلك نتيجة الحصار الحكومي طويل الأمد للعمل المصرفي، والجمود التشريعي والإداري الذي بقي يسيطر على العمل المصرفي لمدة تزيد عن ٤٠ عاماً.

٤- وجدنا أيضاً أن المصارف السورية تعاني من انخفاض مستوى الجودة في تقديم الخدمات المصرفية، وتعاني أيضاً من الانخفاض الكبير لعدد هذه الخدمات المقدمة لعملاء المصارف.

ثانياً: إن الآثار المترتبة على تحرير الخدمات المصرفية في الأجل الطويل يتوقف على مجموعة من العوامل نذكر منها:

١- طبيعة التغيرات والتحديثات التي ستنتهجها المصارف السورية من حيث التوسع في حجم أعمال هذه المصارف، ومواكبة ما هو جديد في العمل المصرفي.

٢- طبيعة التشريعات والمراسيم التي ستصدر في المستقبل القريب والبعيد، والتي من شأنها العمل على تقوية الجهاز المصرفي السوري، وإعطاء المصارف الوطنية قدرات وإمكانات متزايدة للتحرك والتغيير والتطوير.

٣- القدرة على إنجاز وتحقيق أسباب وأساليب دعم الجهاز المصرفي السوري بسرعة كبيرة، حيث إن جميع الدول العربية والأجنبية تقوم بأعمال إصلاح الجهاز المصرفي ودعمه وتطويره، وقد لاحظنا أن هناك العديد من الدول العربية أو المصارف العربية قد حققت مستوى جيداً للتطور والنمو في بعض القضايا المصرفية، مثل السودان والعراق ولبنان، أي إن إصلاح وتدعيم الجهاز المصرفي السوري ليست قضية خاصة بسورية، بل إن جميع الدول تقوم بعمليات الإصلاح والتطوير والتحسين، ورفع معدلات النمو، والتحديث، وعلاج نقاط الضعف والقصور، وبالتالي يجب أن تكون الإصلاحات وإجراءات وأساليب تدعيم الجهاز المصرفي السوري أعلى وأسرع وأكبر من تلك التي تتخذها وتجريها الدول العربية والأجنبية.

٤- سيبقى القطاع المصرفي معرضاً للأزمات والاهتزازات في الأمد القصير والأمد الطويل وهذا أيضاً يتوقف على إجراءات الحكومة وعلى آلية وطبيعة التحرير المصرفي.

ثالثاً - لقد وجدنا أن القطاع المصرفي والمالي في سورية قد شهد خلال الفترة الممتدة بين العام ٢٠٠١ وحتى الوقت الراهن مجموعة كبيرة من التغيرات والتحديثات التي تظهر مقدار التطور الكبير الذي أحرزه هذا القطاع، ولكن على الرغم من ذلك مازال هذا القطاع يحتل موقعاً متأخراً في الكثير من المؤشرات

والنسب المالية، وذلك بالمقارنة مع الدول العربية، وهو يحتل موقع أكثر تأخراً فيما لو تمت المقارنة مع مصارف الدول المتقدمة. وقد أشارت نتائج الاستبيان إلى نقاط ضعف كثيرة في القطاع المصرفي الوطني وأن هناك إجراءات وتشريعات وتغييرات لم تقم بها الحكومة بعد. ولقد وجدنا في الفصول السابقة بأن المصرف التجاري السوري قد حقق نتائج جيدة بالمقارنة مع المصارف العربية حيث احتل الترتيب الأول من حيث التغير في رأس المال، والترتيب الثاني من حيث نسبة الأرباح إلى متوسط رأس المال والترتيب الثالث في النمو الحقيقي للأرباح، في حين أن بعض المصارف الأخرى تعاني من انخفاض كبير في السيولة وصغر رأس المال، وعدم القدرة على تحقيق الأرباح والتوسع.

كما لاحظنا سابقاً أن هناك سيولة مهمة متوفرة لدى المصارف الوطنية، ولكنها غير موظفة في الاقتصاد الوطني، حيث بلغت إجمالي التوظيفات إلى إجمالي الودائع ٦٧,٢٥%، وبلغت نسبة إجمالي التوظيفات إلى إجمالي الموجودات ٣٩,٢% لعام ٢٠٠٧.

كما وجدنا أن تسليفات المصارف الخاصة تتوجه فقط إلى القطاع الخاص، وأن معظم هذه التسليفات تمثل قروضاً قصيرة الأجل، بدليل أن حصة الزراعة والصناعة والتعدين والمرافق والإنشاءات العقارية من التسليفات تبلغ حوالي ١٢٩٠٨ مليون ل.س. وبقية التسليفات تتوجه نحو تجارة الجملة والمفرق والخدمات الأخرى التي تتطلب قروضاً قصيرة الأجل، ونسبة المردود فيها أعلى، ونسبة المخاطرة أقل، أي إن حصة الزراعة والصناعة والتعدين والمرافق من إجمالي التسليفات ١٨,٩٦% لعام ٢٠٠٧، بينما بلغت حصة هذه القطاعات من إجمالي تسليفات القطاع العام ما نسبته ٣٥,١٧٨% وبالتالي فإن المصارف العامة أكثر أسهماً من المصارف الخاصة في تمويل العمليات الاستثمارية والإنتاجية، والتي تتطلب في أغلبها قروضاً طويلة الأجل.

التوصيات :

١- يعتقد بعض الاقتصاديين أن الثقافة المصرفية ضعيفة جداً لدى المواطن السوري^(١)، ولكن الباحث يعتقد أن المصارف السورية لم تسلك وتعمل بعلم التسويق الحديث الذي يعمل على خلق السلعة أو الخدمة وخلق الرغبة لدى المستهلك لاستخدام هذه السلعة أو الخدمة، والقيام بتطوير هذه الخدمة وخلق مستهلكين جدد. ففي علم التسويق - المنشأة هي التي تنتج السلعة أو الخدمة، والمنشأة هي التي تخلق الحافز والدافع لدى المستهلكين لشراء هذه السلعة أو الخدمة، وذلك من خلال مجموعة وسائل مثل دراسة حاجات ورغبات المستهلكين - دراسة المؤسسات المنافسة - دراسة السوق (العرض - الطلب - السعر - الكلفة - الأرباح) - دراسة أسلوب وكيفية إشباع هذه الحاجات، لذلك يجب الاهتمام أكثر من قبل المصارف بتقنيات التسويق.

٢- يجب العمل على تقوية القطاع المصرفي وتوفير الدعم والإصلاح والتحديث اللازم لنقل القطاع المصرفي السوري من موقعه المتأخر إلى المواقع المتقدمة، وحين يتحقق ذلك يمكن تقديم التزامات معينة بتحرير القطاع المصرفي في إطار اتفاقية (GATS). فالدول المتقدمة قامت بتحرير قطاعاتها المالية والمصرفية من موقع القوة والتمكين، وليس من موقع الضعف والتأخر.

٣- رأينا سابقاً أنه في حال تحرير القطاع المصرفي السوري في إطار اتفاقية الخدمات (GATS) سوف ينجم عنه مجموعة من الآثار السلبية والإيجابية، ويجب أن لا يفهم من ذلك أن هناك نوعاً من التوازن أو التساوي بين ما هو إيجابي وما هو سلبي، حيث إن هناك آثاراً سلبية قد تؤدي إلى القضاء على الجهاز المصرفي الوطني مثل الأزمات المصرفية، وفقدان السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمصرفية.

٤- العمل على تحفيز وتشجيع المواطنين السوريين أصحاب الودائع والحسابات لدى المصارف العربية والأجنبية بنقل تعاملاتها وحساباتها إلى المصارف

١ : نجد هذا الاعتقاد في العديد من الدراسات والكتب والدوريات، ويمكن قراءة ذلك حديثاً في صحيفة الاقتصادية، السنة الثامنة، العدد ٣٥١، ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، ص ٤ .

السورية، وذلك من خلال توفير التسهيلات المناسبة لهم وإعطائهم نفس المزايا التي يحصلون عليها في الخارج، وكسب ثقتهم في الاقتصاد السوري والمصارف السورية الحكومية أو الخاصة.

٥- على اللجان العربية المفاوضة في منظمة التجارة العالمية اتخاذ مواقف موحدة تجاه القضايا التي يجري التفاوض حولها لتطرح في المؤتمرات الوزارية القادمة.

٦- إعطاء القطاع الخاص المتمثل بغرف التجارة والصناعة والزراعة والمصارف الخاصة المزيد من إمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات وبناء التشريعات، المالية والمصرفية.

٧- يوجد لدى معظم الدول العربية جمعيات أو نقابات مصرفية أو اتحادات للمصارف الوطنية ويوجد لدى هذه الجمعيات والنقابات أو هذه الاتحادات مواقع عبر شبكة المعلومات الدولية، ومن مهامها مراقبة عمل المصارف والمصرفيين، وتقديم النصح والإرشاد للمستثمرين والمصرفيين، وتقييم الأداء المالي والمصرفي وتوجيه الانتباه نحو أوجه الخلل والقصور والعمل على إصلاحه والعمل على التنسيق بين هذه المصارف، ولا نجد أن ذلك متحققاً في سورية، ولذلك يجب العمل على تحقيقه.

٨- ضرورة أن توسع المصارف الوطنية من إقراضها للقطاعات الاقتصادية الوطنية وخاصة الزراعية والصناعية، حيث إن هناك سيولة لدى هذه المصارف غير موظفة في الاقتصاد الوطني.

٩- ضرورة التزام المصارف السورية بكافة المعايير الدولية من تطبيق لمبدأ (بازل II)، وتطبيق قواعد وقوانين المعايير المحاسبية الدولية، ومعايير المراجعة الدولية، والالتزام بمكافحة غسيل الأموال.

١٠- ضرورة إصدار القوانين والتشريعات الخاصة بالاندماج المصرفي، والمصارف الشاملة، ومصارف الاستثمار.

١١- على المصارف في سورية أن تعطي اهتماماً أكبر للخدمات المصرفية عبر الشبكة العالمية للمعلومات والخدمات الأخرى التي تعتمد على العامل التكنولوجي.

١٢- إن لكل دولة من الدول العربية نهجاً وأسلوباً خاصاً بها لتحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية، وليس من الضروري تقليد أحد هذه الأساليب، ولكن يجب أن يكون لسورية تجربة خاصة بها، بحيث تستفيد من تجارب الدول الأخرى والتعلم من أخطائها، كما يجب الحرص على جعل هذا التحرير داعماً ومحفزاً للتنمية الاقتصادية في سورية، فالتحرير لا يكفي لوحده إن لم يكن في مصلحة المجتمع والمواطن.

١٣- يرى الباحث أن مرحلة التفاوض التي يتم خلالها تقديم الالتزامات هي المرحلة الأهم، لأن هذه الالتزامات ستحدد مستوى التحرير المصرفي والمالي تجاه العالم الخارجي، وبناءً عليه فإن هذه الالتزامات التي ستقدم من قبل اللجان المفاوضة يجب أن تكون منسجمة ومتناسبة مع حقيقة مستوى تنافسية المصارف السورية. كما أنه يجب وبشكل مستمر دراسة آثار هذه الالتزامات في الأمد القصير والبعيد، والعمل على تعديل هذه الالتزامات (زيادة أو نقصاناً) بما ينسجم ومصلحة الجهاز المصرفي الوطني.

١٤- لقد وجدنا سابقاً أن هناك مصارف تعاني من نقص في السيولة، ومصارف أخرى تعاني من وجود فائض في السيولة، ومصارف أخرى تعاني من وجود نسبة كبيرة للقروض المتعثرة غير المنتجة، ومصارف أخرى تعاني من انخفاض كبير في أرباحها وفي معدل العائد على حقوق الملكية، كل هذه الصعوبات وهذه المشاكل يجب إيجاد حلول سريعة لها.

١٥- يلاحظ الباحث أن المصارف الحكومية تختلف بين بعضها البعض من حيث الرعاية والاهتمام، على الرغم من كونها جميعاً تتبع لنفس الجهة المالكة وهي الحكومة، فنلاحظ أن هناك فرقاً كبيراً جداً بين المصرف التجاري السوري والمصرف العقاري من جهة، وبين المصارف الحكومية الأخرى من جهة أخرى.

والمقصود هنا أن الحكومة هي التي ستتحمل مسؤولية نجاح أو فشل المصارف الحكومية في الوقت الراهن أو المستقبل، وإذا بقي وضع المصارف الحكومية كذلك في المستقبل، فإنه علينا أن لا نستغرب إفلاس إحداها أو خصخصته، أو

اندماجه مع المصارف الأجنبية. ولذلك يجب الاهتمام بالمصارف الحكومية جميعاً بنفس الدرجة.

١٦- نلاحظ أن هناك العديد من الدول العربية قد خطت خطوات كبيرة في مجال تحرير الخدمات المصرفية والمالية، وذلك في إطار اتفاقيات ثنائية لإقامة مناطق تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مثل الأردن والبحرين والمغرب، وهناك دول عربية في مرحلة المفاوضات مثل الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، وهناك دول أخرى من المتوقع أنها ستبدأ المفاوضات وهي جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية.

ونلاحظ أن الأردن مثلاً قد قدمت ١٥ التزاماً فيما يتعلق بالنفوذ إلى الأسواق و١١ التزاماً فيما يتعلق بالمعاملة الوطنية، وذلك بالنسبة للخدمات المصرفية والمالية (ماعدا خدمات التأمين وإعادة التأمين)^(١). أي إن الدول العربية قدمت التزامات لتحرير الخدمات المصرفية مع الدول الأجنبية بدرجة أعلى من مستوى التحرير التي قدمته الدول العربية فيما بينهما، ولذلك على الدول العربية أن توجه هذا التسريع للتحرير فيما بينها أولاً، وذلك في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

١٧- العمل على تطوير ورفع مؤهلات وخبرات الموارد البشرية وتزويدها بالخبرة الكافية لاستخدام الأدوات الجديدة في العمل المصرفي بكفاءة عالية.

١٨- تعتبر تجربة المصارف الإسلامية في سورية تجربة جديدة، يمكن أن يكتسب لها النجاح، حيث إن هناك شريحة كبيرة من المجتمع السوري لا تفضل التعامل مع المصارف التي تعمل بالفائدة، بل تفضل التعامل مع المصارف التي تقوم على أساس تطبيق الشريعة الإسلامية في تعاملاتها وأعمالها. وهنا نؤكد على ضرورة أن تطبق المصارف الإسلامية تعاليم وأسس الشريعة الإسلامية في تعاملاتها بحيث ترى وتدرك وتتيقن هذه الشريحة من تحقيق وتطبيق الأفكار والتصورات

١ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): مقارنة التزامات دول منطقة الإسكوا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حالتنا جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٥.

التي في أذهانها حول عمل المصارف الإسلامية. لأن هذه المصارف تحتاج إلى كسب الثقة من قبل الجمهور، حيث إن هناك تصوراً لدى الكثير من المواطنين السوريين أن هذه المصارف لا تختلف كثيراً عن المصارف التقليدية، ولذلك يجب التأكد من إخضاع المصارف الإسلامية لقواعد المراقبة الشرعية إضافة إلى قواعد المراقبة التقليدية.

١٩- ضرورة تطوير الرقابة الفعالة على المصارف الوطنية من قبل المصرف المركزي ومفوضية الحكومة لدى المصارف. حيث إن سلامة ومثانة الجهاز المصرفي الوطني يتوقف على تجنبه كل المخاطر والأزمات الممكنة الحدوث وذلك من خلال الرقابة المستمرة والفعالة.

٢٠- هناك الكثير ممن يطالبون برفع نسبة مساهمة حصة الأجانب في رأس مال المصارف الخاصة بحيث تتجاوز ٤٩%، ويرى الباحث أن رفع هذه النسبة سيرفع معه احتمال تعرض المصارف الوطنية للمخاطر وانتقال الأزمات المالية الخارجية، وإن هذا الأمر يحتاج إلى الكثير من الدراسة والبحث واتخاذ كل ما يلزم لتفادي وتجنب الأخطار المتوقعة نتيجة رفع هذه النسبة.

٢١- على المصارف الوطنية توسيع خدماتها المصرفية، فما زالت المصارف الوطنية لا تعرف الكثير من الخدمات ومنها: ١- الوساطة التأمينية. ٢- تأجير الأصول وتمويل حيازتها. ٣- تمويل إنشاء المدن المتخصصة كالمدن الصناعية والسياحية. ٤- تمويل إنشاء المجمعات التجارية. ٥- الإسهام في رأس مال شركات القطاع العام والخاص. ٦- تقديم الاستشارات المالية والقانونية للمشروعات.

الملاحق

الملحق (١)

المصدرون الأوائل للخدمات التجارية في التجارة العالمية

(بليون دولار ونسبة مئوية)

الترتيب	المصدرون			القيمة			الحصة			نسبة التغيير السنوي		
	٢٠٠٥	٢٠٠١	١٩٩٧	٢٠٠٥	٢٠٠١	١٩٩٧	٢٠٠٥	٢٠٠١	١٩٩٧	٢٠٠٥	٢٠٠١	١٩٩٧
١	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	٣٥٤	٢٦٢,٤	٢٢٩,٩	١٤,٧	١٨,١	١٧,٥	١٠	٣-	٧
٢	الولايات المتحدة	فرنسا	الولايات المتحدة	١٨٨,٧	١٠٨,٤	٨٥,٥	٧,٨	٧,٤	٦,٥	٢	٦-	١٢
٣	ألمانيا	ألمانيا	ألمانيا	١٤٨,٥	٧٩,٨	٨٠,٢	٦,٢	٥,٥	٦,١	١٠	٢-	٣-
٤	فرنسا	ألمانيا	ألمانيا	١١٥	٧٩,٧	٧٥,٤	٤,٨	٥,٥	٥,٨	٦	١-	٤-
٥	اليابان	اليابان	اليابان	١٠٧,٩	٦٣,٧	٧١,٧	٤,٥	٤,٤	٥,٥	١٤	٧-	٤
٦	إيطاليا	إيطاليا	اليابان	٩٣,٥	٥٧,٤	٦٨,١	٣,٩	٣,٩	٥,٢	١٣	٨	٣
٧	إيطاليا	إيطاليا	هولندا	٩٢,٧	٥٧	٤٨,٥	٣,٨	٣,٩	٣,٧	٩	٢	١-
٨	هولندا	هولندا	إسبانيا	٧٩,٧	٥١,٧	٤٣,٦	٣,٢	٣,٥	٣,٢	٧	٠	١-
٩	الصين	لوكسمبورغ-بلجيكا	هونغ كونغ	٧٣,٩	٤٢,٦	٣٧,٣	٣,١	٢,٩	٢,٨	١٩	١-	٠
١٠	هونغ كونغ	هونغ كونغ	لوكسمبورغ-بلجيكا	٦٢,٢	٤٢,٤	٣٤	٢,٦	٢,٩	٢,٦	١٣	٢	٢-
١١	الهند	كندا	سيفاقورة	٥٦,١	٣٥,١	٣٠,٤	٢,٣	٢,٤	٢,٣	٥-	٩	٢
١٢	إيرلندا	الصين	كندا	٥٣,٣	٣٢,٩	٢٩,٣	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٥	٥	٢-
١٣	بلجيكا	المنسا	المنسا	٥٢,٩	٣٢,٥	٢٨,٥	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٥	٥	٢-
١٤	المنسا	الجمهورية الكورية	سويسرا	٥٢,٢	٢٩,٦	٢٥,٦	٢,٢	٢	٢	٩	٠	٢-
١٥	كندا	الدنمارك	الجمهورية الكورية	٤٥,١	٢٦,٩	٢٥,٤	٢,٢	١,٨	١,٩	٩	١٠	١٢
١٦	سيفاقورة	سيفاقورة	الصين	٤٤	٢٦,٤	٢٤,٥	١,٩	١,٨	١,٩	١٠	٢-	١٩
١٧	سويسرا	سويسرا	تركيا	٤٣,٩	٢٥,٢	١٩,٢	١,٨	١,٧	١,٥	٧	٤-	٤٩
١٨	جمهورية كوريا	السويد	استراليا	٤٢,٨	٢١,٨	١٨,٢	١,٨	١,٥	١,٤	٨	٩	١
١٩	السويد	الهند	السويد	٤١,٢	٢٠,٤	١٧,٦	١,٨	١,٤	١,٣	١٢	١٥	٥
٢٠	الدنمارك	التايبى	التايبى	٤٠	٢٠,٣	١٧	١,٧	١,٤	١,٣	٢	٢	٥
٢١	لوكسمبورغ	إيرلندا	الدنمارك	٣٤,١	٢٠	١٦,٥	١,٧	١,٤	١,٣	٢١	٢٠	١
٢٢	اليونان	اليونان	تايلاند	٢٨,٥	١٩,٤	١٥,٩	١,٤	١,٣	١,٢	٣	١	٥-
٢٣	النرويج	النرويج	الفلبين	٢٧,٧	١٦,٧	١٥,١	١,٢	١,١	١,٢	١٢	١٢	١٧
٢٤	استراليا	تركيا	ماليزيا	٢٥,٦	١٥,٩	١٤,٥	١,١	١,١	١,١	٨	١٧-	٤
٢٥	التايبى	استراليا	النرويج	٢٥,٦	١٥,٧	١٤,٣	١,١	١,١	١,١	٠	١٢-	٢
٢٦	تركيا	ماليزيا		٢٥,٦	١٤		١,١	١		١٣	٣	٣
٢٧	الاتحاد الروسي	تايلاند		٢٤,٣	١٢,٩		١	٠,٩		٢١	٦-	٣
٢٨	تايلاند	المكسيك		٢٠,٥	١٢,٥		٠,٨	٠,٩		٨	٧-	
٢٩	ماليزيا	بولندا		١٩	١١,٩		٠,٨	٠,٨		١٤	١٤	
٣٠	اسرائيل	اسرائيل		١٩,٨	١١,٣		٠,٧	٠,٨		١٢	٢١-	
٣١	بولندا	الاتحاد الروسي		١٦,١	١٠,٩		٠,٧	٠,٧		٢٠	٩	
٣٢	المكسيك	مصر		١٦	٨,٨		٠,٧	٠,٦		١٥	٩-	
٣٣	مصر	البرازيل		١٥	٨,٧		٠,٦	٠,٦		٦	١-	
٣٤	البرتغال	البرتغال		١٤,٩	٨,٧		٠,٦	٠,٦		٢	٤	
٣٥	البرازيل	هونغاري		١٤,٩	٧,٦		٠,٦	٠,٥		٢٨	٢٢	
٣٦	هونغاري	جمهورية التشيك		١٢,٢	٩,٩		٠,٥	٠,٥		١٥	٤	
٣٧	التشيك	فنلندا		١٠,٧	٥,٧		٠,٤	٠,٤		١١	٦-	
٣٨	لبنان	السعودية		١٠,٣	٥,٢		٠,٤	٠,٤		٨	٨	
٣٩	كرواتيا	اندونيسيا		١٠,٣	٥,٢		٠,٤	٠,٤		٣	١٨	
٤٠	فنلندا	كرواتيا		١٠,١	٤,٨		٠,٤	٠,٣		٣	١٨	
المجموع				٢١٩٠	١٢٤٠	١٠٨٦	٩٠,٧	٩١,٩	٨٢,٩	١٠	١٠	٢

تم تنظيم الجدول من قبل الباحث اعتماداً على إحصائيات التجارة الدولية لعدة سنوات

www.wto.org/english/res-e/statis-e/its2006-e/its06-toc-e.htm

www.wto.org/english/res-e/statis-e/its2002-e/its02-toc-e.htm

www.wto.org/english/res-e/booksp-e/anrep-e/anrep98-e.htm

الملحق (٢)
المستوردون الأوائل للخدمات التجارية في التجارة العالمية

(بليون دولار وسنة مئوية)

الترتيب	المستوردون			القيمة			الحصة			نسبة التغير السنوي		
	٢٠٠٥	٢٠٠١	١٩٩٧	٢٠٠٥	٢٠٠١	١٩٩٧	٢٠٠٥	٢٠٠١	١٩٩٧	٢٠٠٥	٢٠٠١	١٩٩٧
١	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	٢٨١,٢	١٧٨,٧	١٥٠,١	١٢	١٣	١١,٦	٩	٧-	٧
٢	ألمانيا	ألمانيا	اليابان	٢٠١,٤	١٣٢,٦	١٢٢,١	٨,٦	٩,٢	٩,٤	٤	٠	٥-
٣	المملكة المتحدة	اليابان	ألمانيا	١٥٤,١	١٠٧	١٢٠,١	٦,٦	٧,٤	٩,٣	٦	٧-	٥-
٤	اليابان	المملكة المتحدة	إيطاليا	١٣٢,٦	٩١,٦	٧٠,١	٥,٦	٦,٣	٥,٤	٢	٤-	٥
٥	فرنسا	فرنسا	المملكة المتحدة	١٠٤,٩	٦١,٦	٦٨,٦	٤,٥	٤,٣	٥,٣	٨	٠	٩
٦	إيطاليا	إيطاليا	فرنسا	٩٢,٤	٥٥,٧	٦٢,١	٣,٩	٣,٩	٤,٨	١٥	٢	٥-
٧	الصين	هولندا	هولندا	٨٣,٢	٥٢,٩	٤٣,٨	٣,٥	٣,٧	٣,٤	١٦	٢	٢-
٨	هولندا	كندا	كندا	٧٠,٩	٤١,٥	٣٥,٩	٣	٢,٩	٢,٨	٣	٣-	١
٩	إيرلندا	لوكسمبورغ-بلجيكا	لوكسمبورغ-بلجيكا	٦٦,١	٣٩,٣	٣٢,١	٢,٨	٢,٧	٢,٥	٣	٢	٣-
١٠	إسبانيا	الصين	الصين	٦٥,٢	٣٩	٣٠,١	٢,٨	٢,٧	٢,٣	١١	٩	٣٤
١١	كندا	إيرلندا	الجمهورية الكورية	٦٤,٢	٣٤,٨	٢٩	٢,٧	٢,٤	٢,٢	١٠	٢١	٠
١٢	الجمهورية الكورية	إسبانيا	النمسا	٥٧,٧	٣٣,٢	٢٧,٤	٢,٥	٢,٣	٢,١	١٧	٧	١٠-
١٣	الهند	الجمهورية الكورية	إسبانيا	٥٢,٢	٣٣,١	٢٤,٣	٢,٢	٢,٣	١,٩	---	٠	١
١٤	بلجيكا	النمسا	التايبي	٥٠,٣	٣١,٥	٢٤,١	٢,١	٢,٢	١,٩	٤	٦	٢
١٥	النمسا	هونغ كونغ	هونغ كونغ	٤٨,٥	٢٥,١	٢٢,٧	٢,١	١,٧	١,٨	٥	٢-	٦
١٦	سيفغافورة	التايبي	السويد	٤٤	٢٣,٧	١٩,٥	١,٩	١,٦	١,٥	٩	٨-	٤
١٧	الاتحاد الروسي	الدنمارك	سيفغافورة	٣٨,٥	٢٣,٥	١٩,٤	١,٦	١,٦	١,٥	١٨	٦	١
١٨	الدنمارك	الهند	البرازيل	٣٦	٢٣,٤	١٩	١,٥	١,٦	١,٥	---	١٩	٣٦
١٩	السويد	السويد	الاتحاد الروسي	٣٥	٢٢,٩	١٨,٧	١,٥	١,٦	١,٤	٦	٢-	٠
٢٠	هونغ كونغ	الاتحاد الروسي	استراليا	٣٢,٤	٢١,١	١٨,٢	١,٤	١,٥	١,٤	٥	٢٠	٠
٢١	التايبي	سيفغافورة	تايلاند	٣١,٤	٢٠	١٧,٢	١,٣	١,٤	١,٣	٥	٦-	١١-
٢٢	استراليا	ماليزيا	ماليزيا	٢٨,٩	١٦,٥	١٦,٨	١,٢	١,١	١,٣	٩	٠	٠
٢٣	تايلاند	المكسيك	إندونيسيا	٢٧,٥	١٦,٥	١٦,١	١,٢	١,١	١,٢	٢٠	١-	٩
٢٤	النرويج	استراليا	إيرلندا	٢٧,٢	١٦,٤	١٥	١,٢	١,١	١,٢	١٩	٨-	١٢
٢٥	سويسرا	البرازيل	الدنمارك	٢٥,٢	١٥,٨	١٤,٧	١,١	١,١	١,١	٦	٠	١-
٢٦	لوكسمبورغ	النرويج		٢٤,٨	١٥,٣		١,١	١,١		٢٠	٦	
٢٧	إندونيسيا	سويسرا		٢٣,٢	١٤,٩		١	١		---	٣-	
٢٨	البرازيل	تايلاند		٢٢,٣	١٤,٥		٠,٩	١		٣٨	٦-	
٢٩	ماليزيا	إندونيسيا		٢١,٦	١٤,٥		٠,٩	١		١٥	---	
٣٠	المكسيك	إسرائيل		٢٠,٩	١٢,٣		٠,٩	٠,٩		٩	١	
٣١	الإمارات العربية المتحدة	اليونان		١٦,٢	١١,٢		٠,٧	٠,٨		---	٢	
٣٢	اليونان	الإمارات العربية المتحدة		١٤,٣	١١,٥		٠,٦	٠,٧		٥	---	
٣٣	السعودية العربية	بولندا		١٤,٢	٨,٧		٠,٦	٠,٦		٢٩	٢-	
٣٤	بولندا	فلندا		١٤	٨,١		٠,٦	٠,٦		١٤	٣-	
٣٥	إسرائيل	الأرجنتين		١٣,٤	٧,٩		٠,٦	٠,٥		٦	٨-	
٣٦	فلندا	السعودية العربية		١٢,٨	٧,٢		٠,٥	٠,٥		٦	٣٥-	
٣٧	هونغاري	مصر		١١,٦	٦,٥		٠,٥	٠,٤		١١	١٠-	
٣٨	أفريقيا الجنوبية	تركيا		١١,٥	٦,٤		٠,٥	٠,٤		١٥	١٦-	
٣٩	تركيا	البرتغال		١٠,٧	٦		٠,٥	٠,٤		١٦	٥-	
٤٠	البرتغال	جمهورية التشيك		٩,٩	٥,٥		٠,٤	٠,٤		٤	٣	
المجموع				٢٠٩٠	١٣١٥	١٠٣٧	٨٩,١	٩١,١	٨٠,١	---	١-	١
المستوردون العالميون				٢٣٤٥	١٤٤٥	١٢٩٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١-	٢

تم تنظيم الجدول من قبل الباحث اعتماداً على إحصائيات التجارة الدولية لعدة سنوات
www.wto.org/english/res-e/statis-e/its2006-e/its06-toc-e.htm
www.wto.org/english/res-e/statis-e/its2002-e/its02-toc-e.htm
www.wto.org/english/res-e/booksp-e/anrep-e/anre98-e.htm

الملحق (٣)

المصدرون والمستوردون الرئيسيون للخدمات التجارية في التجارة العالمية (الإتحاد الأوروبي
كتلة اقتصادية واحدة، دون احتساب التجارة الداخلية بين دول الإتحاد)
(بليون دولار ونسبة مئوية)

الترتيب	المصدرون	القيمة	الحصة	التغيير السنتوي	الترتيب	المستوردون	القيمة	الحصة	التغيير السنتوي
١	EU	٤٨٠,٣	٢٧,١	٩	١	EU	٤٢٢,٤	٢٤,٤	٨
٢	USA	٣٥٤,٠	١٤,٧	١٠	٢	USA	٢٨١,٢	١٢,٠	٩
٣	اليابان	١٠٧,٩	٤,٥	١٤	٣	اليابان	١٣٢,٦	٥,٦	٢
٤	الصين	٧٣,٩	٣,١	١٩	٤	الصين	٨٣,٢	٣,٥	١٦
٥	هونغ كونغ	٦٢,٢	٢,٦	١٣	٥	كندا	٦٤,٢	٢,٧	١٠
٦	الهند	٥٦,١	٢,٣	-----	٦	جمهورية كوريا	٥٧,٧	٢,٥	١٧
٧	كندا	٥٢,٢	٢,٢	٩	٧	الهند	٥٢,٢	٢,٢	-----
٨	سيفغافورة	٤٥,١	١,٩	١٠	٨	سيفغافورة	٤٤,٠	١,٩	٩
٩	سويسرا	٤٤,٠	١,٨	٧	٩	جمهورية روسيا	٣٨,٥	١,٦	١٨
١٠	كوريا	٤٣,٩	١,٨	٨	١٠	هونغ كونغ	٣٢,٤	١,٤	٥
١١	النرويج	٢٨,٥	١,٢	١٢	١١	التايبي	٣١,٤	١,٣	٥
١٢	أستراليا	٢٧,٧	١,١	٨	١٢	أستراليا	٢٨,٩	١,٢	٩
١٣	التايبي	٢٥,٦	١,١	٠	١٣	تايلاند	٢٧,٥	١,٢	٢٠
١٤	تركيا	٢٥,٦	١,١	١٣	١٤	النرويج	٢٧,٢	١,٢	١٩
١٥	روسيا	٢٤,٣	١,٠	٢١	١٥	سويسرا	٢٥,٢	١,١	٦
١٦	تايلاند	٢٠,٥	٠,٨	٨	١٦	اندونيسيا	٢٣,٢	١,٠	-----
١٧	ماليزيا	١٩,٠	٠,٨	١٤	١٧	البرازيل	٢٢,٣	٠,٩	٣٨
١٨	اسرائيل	١٦,٨	٠,٧	١٢	١٨	ماليزيا	٢١,٦	٠,٩	١٥
١٩	المكسيك	١٦	٠,٧	١٥	١٩	المكسيك	٢٠,٩	٠,٩	٩
٢٠	مصر	١٥	٠,٦	٦	٢٠	الإمارات العربية	١٦,٢	٠,٧	-----
٢١	برازيل	١٤,٩	٠,٦	٢٨	٢١	السعودية	١٤,٢	٠,٦	٢٩
٢٢	لبنان	١٠,٣	٠,٤	-----	٢٢	اسرائيل	١٣,٤	٠,٦	٦
٢٣	كرواتيا	١٠,٣	٠,٤	-----	٢٣	جنوب أفريقيا	١١,٥	٠,٥	١٥
٢٤	جنوب أفريقيا	١٠,٠	٠,٤	١٤	٢٤	تركيا	١٠,٧	٠,٥	١٦
٢٥	أوكرانيا	٨,٩	٠,٤	١٩	٢٥	مصر	٩,٥	٠,٤	٢٧
٢٦	ماكاو	٨,٨	٠,٤	-----	٢٦	إيران	٨,٢	٠,٤	-----
٢٧	نيوزيلندا	٨,٢	٠,٣	٧	٢٧	نيوزيلندا	٧,٨	٠,٣	١٤
٢٨	المغرب	٧,٦	٠,٣	٢٠	٢٨	الأرجنتين	٧,٦	٠,٣	١٥
٢٩	إندونيسيا	٧,٥	٠,٣	-----	٢٩	تشيلي	٧,٦	٠,٣	١٥
٣٠	تشيلي	٧,١	٠,٣	١٨	٣٠	لبنان	٧,٦	٠,٣	-----
٣١	الأرجنتين	٦,١	٠,٣	٢٠	٣١	كويت	٧,٤	٠,٣	٢١
٣٢	كوبا	٦,١	٠,٣	-----	٣٢	كازاخستان	٧,٣	٠,٣	٤٨
٣٣	السعودية	٥,٩	٠,٢	١	٣٣	باكستان	٧,٢	٠,٣	٤١
٣٤	إيران	٥,٣	٠,٢	-----	٣٤	أوكرانيا	٧,٠	٠,٣	١٣
٣٥	رومانيا	٤,٩	٠,٢	٣٧	٣٥	نيجيريا	٦,١	٠,٣	٢٣
٣٦	الفلبين	٤,٥	٠,٢	١٠	٣٦	أنغولا	٥,٨	٠,٢	-----
٣٧	فيتنام	٤,٤	٠,٢	-----	٣٧	الفلبين	٥,٨	٠,٢	٠
٣٨	بلغاريا	٤,٢	٠,٢	٧	٣٨	رومانيا	٥,٣	٠,٢	٤٠
٣٩	نيجيريا	٤,٢	٠,٢	٢٥	٣٩	فيتنام	٥,٣	٠,٢	-----
٤٠	الدومنيكان	٣,٨	٠,٢	١١	٤٠	فنزويلا	٥,٣	٠,٢	٢٣
الإجمالي		١٦٨٠,٠	٩٤,٨	—			١٦١٠,٠	٩٣,٢	—
العالم		١٧٧٥,٠	١٠٠,٠	١٢			١٧٣٠,٠	١٠٠,٠	١٢

تم تنظيم الجدول من قبل الباحث اعتماداً على:

www.wto.org/English/res/statis-e/its06-e/its06-toc-e.htm

(۴) **الافتقار**

قائمة بالمصارف العاملة وفروعها المسجلة في سجل المصارف لدى مفوضية الحكومة حتى تاريخ ٢٠٠٨/٣/١١

[illegible]

الملحق (٥)

قائمة بالمصارف العاملة والمسجلة في سجل المصارف حتى تاريخ ٢٠٠٨/٣/١١

المصرف	الرقم في السجل	رأس المال (بمليارات الليرات السورية)		
		مصرح به	مدفوع	يوجد موافقة من مجلس النقد والتسليف على زيادة رأس مال ليصبح
المصرف التجاري السوري	١	٧٠	٧٠	---
المصرف الصناعي	٢	١,٥	١,٠٢٧	---
المصرف الزراعي التعاوني	٣	١٠	٩,٩٧٦	---
مصرف التسليف الشعبي	٤	١,٥	١,٥	---
المصرف العقاري	٥	١,٥	١,٥	---
مصرف التوفير	٦	١,٥	١,٥	---
بنك بيمو السعودي الفرنسي*	٨	١,٧٥٠	١,٧٥	٢,٥
بنك سورية والمهجر	٩	٣	٣	---
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	١٠	٣	٣	---
البنك العربي - سورية	١١	١,٥	١,٥	٣
بنك عودة - سورية	١٢	٢,٥	٢,٥	---
بنك بيبيلوس - سورية	١٣	٢	٢	---
بنك سورية والخليج	١٤	٣	٣	---
بنك الشام	١٥	٥	٢,٥	---
بنك سورية الدولي الإسلامي	١٦	٥	٥	---

المصدر :

www.banquecentrale.gov.sy / ban - sup / Syrian - banks/ banks . H. TM.

ملاحظات :

- مصرف الاستثمار والذي يحمل رقم تسجيل في سجل المصارف رقم ٧/ ألغي بالمرسوم ١٠١/ تاريخ ٢٠٠٤/٤/٧
- بالنسبة لرأس المال البنك العربي - سورية: إجراءات زيادة رأس المال والطرح على الاكتتاب ما زالت لدى هيئة الأوراق المالية والأسواق المالية.
- بالنسبة لرأس المال بنك بيمو السعودي الفرنسي: إجراءات زيادة رأس المال والطرح على الاكتتاب ما زالت لدى هيئة الأوراق المالية والأسواق المالية.

الملحق (٦)

فروع القطاع المصرفي حسب المحافظات

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	١٩٩٦	
١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	مصرف سورية المركزي
٥٦	٥٣	٥٣	٥١	٥١	٤٩	٥٤	٥١	المصرف التجاري السوري
٢١	٢٠	٢٠	١٩	١٩	١٨	١٩	٢٠	دمشق وريفها
٨	٨	٨	٨	٨	٧	٨	٨	حلب
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	حمص
٣	٣	٣	٣	٣	٣	٤	٤	حماة
٣	٣	٣	٣	٣	٣	٤	٤	اللاذقية
١٢	١٠	١٠	٩	٩	٩	١٠	١١	المحافظات الأخرى
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	-	المناطق الحرة
١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	المصرف الصناعي
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	دمشق وريفها
١	١	١	١	١	١	١	١	حلب
١	١	١	١	١	١	١	١	حمص
١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	المحافظات الأخرى
١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٨	المصرف الزراعي التعاوني
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١١	١١	١٠	دمشق وريفها
١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٧	١٧	حلب
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	إدلب
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	حماة
٧	٧	٧	٧	٧	١٠	١٠	٨	حمص
٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٦	الرقّة
١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	الحسكة
٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٦	٣٠	المحافظات الأخرى
٢٠	١٩	١٧	١٧	١٥	١٥	١٥	١٤	المصرف العقاري
٦	٦	٤	٤	٣	٣	٢	٣	دمشق وريفها
١٤	١٣	١٣	١٣	١٢	١٢	١٣	١١	المحافظات الأخرى
٦٣	٦٣	٦٣	٦٢	٦٢	٥٩	٥٩	٥٤	مصرف التسليف الشعبي
١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٥	١٥	١٤	دمشق وريفها
٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٧	حلب
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٣	حمص

٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	حماة
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	اللاذقية
٦	٦	٦	٥	٥	٥	٤	٤	طرطوس
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٦	٥	إدلب
١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٣	١٣	١٢	المحافظات الأخرى
١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	-	مصرف التوفير
٦٦	٤٣	٢٥	١٠	٢	-	-	-	المصارف الخاصة
١٥	١٢	٩	٥	١	-	-	-	مصرف بيمو السعودي الفرنسي
١٠	٩	٦	٤	١	-	-	-	مصرف سورية والمهجر
١٤	١٠	٦	١	-	-	-	-	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
٦	٣	١	-	-	-	-	-	البنك العربي
٩	٥	٢	-	-	-	-	-	بنك عودة
٦	٤	١	-	-	-	-	-	بنك بيبيلوس
١	-	-	-	-	-	-	-	بنك سورية والخليج
١	-	-	-	-	-	-	-	بنك الشام
٤	-	-	-	-	-	-	-	بنك سوريا الدولي الإسلامي
٧	٧	٦	٦	٦	٦	٦	-	المصارف الأجنبية
٧	٧	٧	٦	٦	٦	٦	-	المناطق الحرة
٣٤٨	٣٢١	٣٠٠	٢٨٢	٢٧٢	٢٦٥	٢٧٠	٢٤٤	المجموع *

تم تنظيم الجدول من قبل الباحث وذلك بالاستعانة بمنشورات مصرف سورية المركزي:

- الإحصاءات النقدية والمصرفية لغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١، ص ٣١.
- النشرة الربعية ٢٠٠٣، المجلد ٤١ - العدد (٣-٤)، ص ٢٣.
- النشرة الربعية ١٩٩٥ - ١٩٩٦ المجلد ٣٣-٣٤ الأعداد (١-٢-٣-٤)، ص ٣٥.
- * المجموع لا يتضمن المصرف المركزي

الملحق (٧)

مليون دولار

المصارف العربية المئدة الأولى ٢٠٠٦

الارباح قبل الضريبة	القيمة	نسبة التغير	السلامة نسبة رأس المال إلى الموجودات		الموجودات		المتانة		البلد	المصرف	الترتيب	
			المالية %	السائلة %	القيمة	التغير	القيمة	التغير			العربي	القطري
٢٥,٢	١٦٧٥	١٤,٨٤	١٥,٤١	٦,٨	٤١٥٧٧	١٠,٩	٦٤٠٨	١	السعودية	البنك التجاري الوطني	١	١
٢٩,٦	١٩٥٠	١٤,١٧	١٩,١٨	١٠,٧	٢٨٠٩٣	٤٩,٨	٥٣٨٨	٢	السعودية	بنك لراحي	٢	٢
٢٤,١	٧٩٠	٩,٥٧	١٣,٤٨	١٨,١	٣٢٤٦٥	٦٦,٤	٤٣٧٥	٣	الأردن	البنك العربي	٣	١
٢٩,٧	١٣٩١	١١,٩٢	١٢,٣٤	١٤,٥	٣٣١١٥	١٨,٥	٤٠٨٥	٤	السعودية	مجموعة سامبا المالية	٤	٣
٢,٥	٧٧٧	١٣,٦٠	١٢,٧٦	١٧,٤	٢٥١٠٤	١٠,١	٣٢٠٢	٥	السعودية	بنك الرياض	٥	٤
٢٣,٦	٩١٨	٩,٩٣	١١,٣٧	٢٧,٤	٢٧٣٢٠	٤٥,٩	٣١٠٨	٦	الكويت	البنك الوطني الكويتي	٦	١
١١,٩	٥٨٥	١٤,٨٦	١٣,٢٣	٤١,١	٢٢٠٨٠	٢٥,٥	٢٩٢٠	٧	الإمارات	مصرف أبو دبي التجاري	٧	١
٦٧,٣	٦٨٧	١١,٤٩	١١,٩١	٣٤,٩	٢١٨٣٩	٣٩,٨	٢٦٠٠	٨	الكويت	بيت المال الكويتي	٨	٢
٣٥,٧	٨٠٣	١٠,٢٧	١١,٨٢	١٧,٩	٢١٢٥٠	٣٥,٧	٢٥١١	٩	السعودية	البنك السعودي الفرنسي	٩	٥
٢١,٤	٨١٢	١١,٣٧	١٢,١٨	١٧,١	٢٠٦١١	٢٥,٥	٢٥١١	١٠	السعودية	البنك السعودي البريطاني	١٠	٦
-١٨,١	٥٨٧	٨,٤١	٩,١٣	٢٠,٧	٢٧٤٩٢	٣١,٠	٢٥٠٩	١١	الإمارات	بنك أبو دبي الوطني	١١	٢
٩,٢	٥١٤	١١,٩٦	٩,٣٦	٥٩,٧	٢٥٨٢٩	٢٥,٠	٢٤١٧	١٢	الإمارات	بنك الإمارات الدولي	١٢	٣
٤٩,٠	٤٣١	٧,٤٤	١٣,٦٩	٤٩,٩	١٧٥٤٥	١٧٥,٩	٢٤٠٣	١٣	الإمارات	بنك دبي الإسلامي	١٣	٤
٤٥,٥	٤١٨	٢٩,١٤	١٦,٧٩	٨١,٧	١٣٠٠٥	٤,٧	٢١٨٣	١٤	الإمارات	بنك الخليج الأول	١٤	٥
٣٧,٠	٦٦٩	٩,٣٩	١٠,٢٣	١٥,٦	٢٠٨٣٧	٢٥,٩	٢١٣١	١٥	السعودية	البنك العربي الوطني	١٥	٧

الديون غير المتجهة إلى إجمالي القروض	معدل رأس المال وفقاً لبازل %	نسبة التكلفة إلى الدخل %	العائد على الموجودات %	الأداء نسبة الأرباح إلى متوسط رأس المال %				نسبة النمو الحقيقي للأرباح %		الترتيب	
				رأس المال %		نسبة النمو الحقيقي للأرباح %		المربى	القطري		
				السابقة	الحالية	السابقة	الحالي				
٢,٠٧	٢٦,٨٠	٢٦,٧٩	٤,٠٣	٢٨,٣	٢٧,٥	٤٠,٩	٢٢,٥	١		١	
غير متاح	٢٦,٥٠	٢٣,٢٢	١,٩٤	٥١,٢	٤٣,٤	٩٠,٥	٢٦,٨	٢		٢	
غير متاح	٢٣,٧٠	٤١,٧٣	٢,٤٣	٢٥,١	٢٢,٦	٤٤,٤	١٦,٨	٣		١	
غير متاح	١٧,٦٦	٢٤,٧٣	٤,٢٠	٣٥,٩	٣٦,٩	٥٩,٢	٢٦,٩	٤		٣	
غير متاح	١٧,٥٦	٣٢,٨٥	٣,٠٩	٢٩,٤	٢٥,٤	٤٠,٥	٠,٣	٥		٤	
١,٢٠	١٩,٢٠	٢٥,٠٢	٣,٣٦	٣٧,٢	٣٥,١	٣١,٠	١٩,٩	٦		١	
١,٨١	١٦,٢٨	٢٤,٣٤	٢,٦٥	٢٩,٢	٢٢,٣	غير متاح	غير متاح	٧		١	
٤,٠٤	غير متاح	٢٦,٥٠	٣,١٤	٢٨,١	٣٠,٨	٥٣,٢	٦٢,٣	٨		٢	
١,٢٤	١٤,٣٨	٢١,٣٦	٣,٧٨	٢٥,٦	٣٦,٨	٤٣,٢	٣٢,٨	٩		٥	
٠,٦٢	١٨,٢٠	٣٠,٤١	٣,٩٤	٣٨,٠	٣٦,٠	٥٢,٠	١٨,٨	١٠		٦	
١,٥٢	٢٠,٩٣	٢٨,٦٧	٢,١٤	٤٤,٤	٢٦,٥	غير متاح	غير متاح	١١		٢	
٠,٨٣	١٥,٦٠	٣٩,٤٢	١,٩٩	٢٧,١	٢٣,٦	غير متاح	غير متاح	١٢		٣	
٢,٢٠	غير متاح	٤١,١٠	٢,٤٦	٣٦,١	٢٦,٤	غير متاح	غير متاح	١٣		٤	
١,٤٣	٢١,٨٦	١٩,٣٥	٣,٢٢	٢٢,٥	١٩,٦	غير متاح	غير متاح	١٤		٥	
٠,٧٣	١٧,١٠	٣٢,٨٨	٣,٢١	٣٢,٨	٣٥,٠	٥٥,٥	٣٤,١	١٥		٧	

الترتيب	العربي	القطري	المصرف	البلد	المتأهلة		الموجودات		السلامة نسبية رأس المال إلى الموجودات		نسبة التغير	نسبة التغير	الأرباح قبل الضريبة
					القيمة	التغير	القيمة	التغير	الحالية %	السابقة %			
٦	١٦	٦	بنك المشرق	الإمارات	٢٢,٤	٢١,٥	١٥١٣٦	٢١,٥	١٣,٩٠	١٣,٧٩	٤٤٩	-١٨,٣	
١	١٧	١	المؤسسة المصرفية العربي	البحرين	٣,٢	٢٢,٤	٢٢٤٠٢	٢٧,٤	٨,٤٩	١٠,٤٧	٢٢٢	٤٣,٢	
١	١٨	١	البنك القطري الوطني	قطر	٢٢,٠	٤٣,٢	١٩٦٨٨	٤٣,٢	٩,١٦	١٠,٧٥	٥٥٣	٣٠,٤	
٢	١٩	٢	بنك الخليج الدولي	البحرين	٩,٥	٢٤,٧٨٧	٨,٤	٧,١٣	٧,١٣	٧,٠٦	٢٦٤	٢٧,٣	
١	٢٠	١	البنك التجاري السوري	سورية	٤٥٥,١	١٦٤١٨	٣,٩-	١٨,٩	١٠,٦٧	١,٨٥	٧٨١	١٨٥,٨	
٧	٢١	٧	بنك الاتحاد الوطني	الإمارات	١٥,٢	١١٣١٠	١٨,٩	١٤,٥٢	١٤,٥٢	١٤,٩٨	٣١٣	٠,٤-	
٨	٢٢	٨	بنك الاستثمار السعودي	السعودية	١٦,٠٢	١٢,١	١٠٩٠٦	٣,٢	١٤,٦٩	١٣,٤١	٥٣٦	٨٨,٥	
١	٢٣	١	مجموعة أودي سر اذار	لبنان	١٥٣٦	١٠٨,٠	١٤١٥٦	٢٣,٣	١٠,٨٥	٦,٤٣	١٩٨	٥٥,٨	
٨	٢٤	٨	بنك دبي الوطني	الإمارات	١٥٠٤	١١,٠	١٨٨٦٣	٣٤,٨	٧,٩٨	٩,٦٩	٣٠١	٠,٣	
١	٢٥	١	بنك الوفا التجاري	المغرب	١٢٩٨	٣٢,٣	١٩٦٧٢	٢٠,٠	٦,١٠	٥,٩٨	٣٦٥	٤١,٧	
٢	٢٦	٢	البنك التجاري القطري	قطر	١٢٢٩	٥,٢-	٨٣٤١	٣٦,٩	١٤,٧٣	٢١,٢٦	٢٤٥	٢٥,٩	
٣	٢٧	٣	البنك الأهلي المتحد	بحرين	١٢١٢	٤٨,١	٢٠٧٩٩	٤٩,٩	٥,٨٣	٥,٩٠	٢٦١	٣٣,٥	
٢	٢٨	٢	مجموعة البنوك الشعبية	المغرب	١٢٠٨	٢٥,٣	١٦٠٨٣	١٣,٤	٧,٥١	٦,٨٠	٤٠٤	٢٦,٩	
٤	٢٩	٤	المؤسسة المصرفية الدولية	بحرين	١١٧٩	١٠١,٦	٣٠٧٥	٢٨,٠	٣٨,٣٤	٢٤,٣٤	١٠٠-	١٢٠,٢-	
١	٣٠	١	البنك المصري الوطني	مصر	١١٧٩	١,٣-	٣٤١٠٧	١٥,٦	٣,٤٦	٤,٠٥	٨٩	٢٩,١	

الديون غير المنتجة إلى إجمالي القروض	معدل رأس المال وفقاً لبارزل %	نسبة التكلفة إلى الدخل %	العائد على الموجودات %	الأداء نسبة الأرباح إلى متوسط رأس المال %		نسبة النمو الحقيقي للأرباح %		الترتيب	
				السابقة	الحالية	السابقة	الحالي	العربي	القطري
١,٢٥	١٧,٥٢	٣٦,٤٨	٢,٩٧	٣٧,١	٢٣,٥	غير متاح	غير متاح	١٦	٦
٢,٠٣	١٥,٨٠	٥٤,١٣	٠,٩٩	٩,٩	١١,٩	٣٠,٢	غير متاح	١٧	١
١,٢٠	١٦,٧٠	٢٦,٨٠	٢,٨١	٣١,٣	٣٣,٧	٧٢,٠	غير متاح	١٨	١
٠,٢٣	١١,٦٠	٢٥,٥٢	١,٠٦	١٣,٦	١٥,٦	٣٦,٢	غير متاح	١٩	٢
غير متاح	غير متاح	٣١,٩٩	٤,٧٦	٩٤,٨	٧٥,٥	٦٥,٨-	١٥٩,٧	٢٠	١
غير متاح	١٨,٢٠	٢٥,٢٠	٢,٧٦	٣٣,٠	٢٠,٤	غير متاح	غير متاح	٢١	٧
١,٠١	٢٤,٧١	١٧,٧٤	٤,٩١	٢٣,٩	٢٥,٥	٨٠,٠	٨٤,٤	٢٢	٨
٥,٨٠	٢٦,٦٥	٤٥,١٨	١,٤٠	٢٠,٤	١٧,٤	٤٨,١	غير متاح	٢٣	١
١,١١	١٦,٧٨	٣٦,٥٤	١,٦٠	٢٣,٣	٢١,١	غير متاح	غير متاح	٢٤	٨
غير متاح	غير متاح	٤٩,٤٠	١,٨٥	٢٧,١	٢٢,٠	١٢٠,٣	٣٧,٢	٢٥	١
٠,٨١	١٥,٢٧	٢٠,٩١	٢,٩٤	٢٠,٠	١٩,٤	٩٩,١	غير متاح	٢٦	٢
١,٢١	١٤,٨٣	٣٩,٨٢	١,٢٦	٢١,٤	٢٥,٧	٨٧,٣	غير متاح	٢٧	٣
غير متاح	٢٠,٣٠	٤٤,٠٣	٢,٥١	٢٥,٤	٢٧,٢	٣٢,٢	٢٢,٩	٢٨	٢
غير متاح	٢٦,٩٧	٥,٤٦-	٣,٢٥-	١٠٩,٤	١١,٣-	١٨٩,٤	غير متاح	٢٩	٤
غير متاح	١٣,٣٢	٣٣,٠٠	٠,٢٦	٥,٨	٧,٥	٦٥,٠	٢٣,٩	٣٠	١

الأرباح قبل الضريبة		السلامة نسبة رأس المال إلى الموجودات		الموجودات		المقابلة		البلد	المصرف	الترتيب	
نسبة التغير	القيمة	% السابقة	% الحالية	التغير	القيمة	التغير	القيمة			العربي	القطري
٢٣,٤	٢٥٩	١٠٠,٢	١١,٦٧	٢٤,٥	١٠٠,٩١	٤٥,٠	١١٧٧	الكويت	البنك التجاري الكويتي	٣١	٣
٣٢,٨	٢١٣	٦,٨٥	٨,١٤	١٩,٣	١٤٢٢,٠	٤١,٧	١١٥٧	لبنان	BLOM بنك	٣٢	٢
٩,٤-	٢٥٤	٩,١٩	٩,١١	١٧,٠	١٢٤٨١	١٦,٠	١١٣٧	السعودية	البنك السعودي الهولندي	٣٣	٩
١٢٤,٨	٥٢٧	١٦,٤١	٢٦,٦٩	١٠,٩	٤١٩٦	٨٠,٤	١١٢٠	السعودية	بنك الجزيرة	٣٤	١٠
٢٤,٣	٢٨٠	١٠,٦٩	٧,٧٠	٥٥,٧	١٤٠,٤٣	١٢,٢	١٠٨٢	الكويت	بنك الخليج	٣٥	٤
غير متاح	١٣٠	غير متاح	٢٤,٣٨	غير متاح	٤٣٦٧	غير متاح	١٠٦٥	البحرين	البنك الأول	٣٦	٥
٢٣,٧	١٨٢	٩,٨٢	١٧,٧٨	٢٧,٢	٥٧٤١	١٣٢,١	١٠٢١	الأردن	البنك الوطني للتجارة والتمويل	٣٧	٢
٤٢,٧	١٦٨	١٠,١٩	٨,٥٩	١٨,١	١١٢٤٢	٠,٤-	٩٦٦	ليبيا	البنك الليبي العربي الأجنبي	٣٨	١
٩,٨٠	٢٧٨	١٨,٤٩	٢٢,٨١	٥٥,٩	٤٠٩٠	٩٢,٣	٩٣٣	قطر	البنك الإسلامي القطري	٣٩	٣
٩,٢	١٦٤	١٣,١٥	١٦,١٢	٢٦,٣	٥٠٩٣	٥٤,٨	٨٢١	الإمارات	بنك دبي التجاري	٤٠	٩
غير متاح	٤٨	٤٠,٧٨	٢٦,٨٠	٥٨,٧	٣٠١٢	٤,٣	٨٠٧	السعودية	بنك البلاد	٤١	١١
٢٩,٩	٢١٦	٩,٩٣	٩,٠٦	٢٠,٨	٨٣٨٦	١٠,١	٧٦٠	الكويت	بنك الأهلي الكويت	٤٢	٥
١٦,٧	١٥٨	٨,٦٢	٧,٤٣	١٢,٥	١٠٠٦٠	٢,٩-	٧٤٨	المغرب	B. M. C. E. بنك	٤٣	٣
٣٢,٤	١٨٢	١٢,٨٧	٩,٦٥	٤٨,٢	٧٦٨٥	١١,١	٧٤٢	عمان	بنك مسقط	٤٤	١
٥,٨-	٢٠٥	١٢,٣٣	١١,٤٣	٤٢,٥	٥٩٦١	٣٢,٠	٦٨١	قطر	بنك الدوحة	٤٥	٤

الدين غير المنتجة إلى إجمالي القروض	معدل رأس المال وفقاً لبارزل %	نسبة التكلفة إلى الدخل %	العائد على الموجودات %	الأداء نسبة الأرباح إلى متوسط رأس المال %		نسبة النمو الحقيقي للأرباح %		الترتيب	
				السابقة	الحالية	السابقة	الحالي	العربي	القطري
٦,٩٨	١٩,٩٦	١٨,٤٨	٣,٥٦	٣٩,٦	٣٦,١	٢٥,٠	١٩,٧	٣١	٣
١٠,٢٥	٣٦,٣٥	٣٩,٧٨	١,٥٠	٢٢,٠	٢١,٦	٤٦,٩	غير متاح	٣٢	٢
٢,٩٥	١٥,٠٠	٣٣,١٤	٢,٤	٣٢,١	٢٤,٠	٤٠,٦	١١,٤-	٣٣	٩
غير متاح	غير متاح	٢٠,١٥	١٢,٥٥	٤٦,٠	٦٠,٥	٣٦٤,٠	١١٩,٩	٣٤	١٠
١,٦٥	٢٠,٦٠	١٨,٧٩	٢,٧٠	٣٤,٥	٣٧,١	١٠,٢	٢٠,٦	٣٥	٤
غير متاح	٢٤,٥٠	٥,١٠	٢,٩٩	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٣٦	٥
٦,٧٨	٣٢,٠٦	٣٣,١٩	٣,١٨	٣٧,٠	٢٥,٠	١٢٧,٣	١٦,٤	٣٧	٢
غير متاح	غير متاح	غير متاح	١,٥٠	غير متاح	١٧,٤	غير متاح	غير متاح	٣٨	١
٤,٠	٢١,١١	٢٩,٠٨	٦,٨٠	٣٤,٩	٣٩,٢	٦٢,٨	غير متاح	٣٩	٣
غير متاح	٢٠,٢٠	٣٠,٩٣	٢,٢٢	٣١,١	٢٤,٢	غير متاح	غير متاح	٤٠	٩
غير متاح	غير متاح	٧١,٧٣	١,٥٨	غير متاح	٦,٠	غير متاح	غير متاح	٤١	١١
٢,٦٢	١٥,٣٢	٢٠,١٢	٢,٥٨	٢٥,٤٠	٢٩,٨	٦٤,٨	٢٦,٠	٤٢	٥
٧,٠٤	غير متاح	٥٨,٩٤	١,٥٧	١٨,٩	٢٠,٩	٥٣,٤	١٣,٠	٤٣	٣
غير متاح	١٥,٤٢	٤٠,٨١	٢,٣٧	٢٨,٩	٢٥,٨	٣١,٦	٢٨,٣	٤٤	١
٤,٢٥	١٨,٤٠	٢٧,٨٠	٣,٤٣	٥٢,٤	٣٤,٢	٩٨,٥	غير متاح	٤٥	٤

الأرباح قبل الضريبة		السلامة نسبة رأس المال إلى الموجودات		الموجودات		المقابلة		البلد	المصرف	الترتيب	
نسبة التغير	القيمة	% السابقة	% الحالية	التغير	القيمة	التغير	القيمة			العربي	القطري
٣١,٨	٢٠٠	٩,٦٥	٨,٥٦	١٧,٠	٧٦٤٥	٣,٨	٦٥٤	الكويت	بنك برقان	٤٦	٦
١٥,٢	٩٧	٧,٥١	٧,٢٩	٩,١	٨٢٠٨	٥,٩	٥٩٨	لبنان	بنك بيلوس	٤٧	٣
١٦,٨	٣٨	٣,٦٤	٣,١٦	١٧,٣	١٨٤٩٠	١,٩	٥٨٤	مصر	البنك المصري	٤٨	٢
٧,٨	٥٥	٣٨,٧٣	٢٧,٢١	٤٤,٢	٢٠٨١	١,٣	٥٦٦	الإمارات	بنك الشارقة الإسلامي	٤٩	١٠
٥٦,٧	١٦٨	٨,٣٢	٨,١٢	٢٤,٥	٦٦٣٢	٢١,٥	٥٣٨	مصر	البنك التجاري الدولي	٥٠	٣
٢٠,٢	٢٢	٦,٤٦	٦,٤٢	٠,٨	٧٩٤٣	٠,٣	٥١٠	مصر	بنك القاهرة	٥١	٤
٢٥,٣	١٠١	٢٤,٩٩	٢١,١٥	٣٩,٤	٢٣٥١	١٧,٩	٤٩٧	البحرين	بنك الاتحاد الخليجي	٥٢	٦
٤٦,٩-	٨٧	٢٩,٩٥	٢٣,٤٠	٣٢,٧	٢٠٧٧	٢,٦	٤٨٦	الإمارات	بنك الشارقة	٥٣	١١
٤٤,٦	٩٠	١٨,٣٦	١٦,٦٧	٢٤,٤	٢٨١٥	١٣,٠	٤٦٩	عمان	البنك الوطني العماني	٥٤	٢
٣٤,٠	٣٣	١٢,٩٣	١٢,٥٧	١,٢-	٣٦٥٢	٤,٠-	٤٥٩	مصر	البنك العربي الدولي	٥٥	٥
٢٠,٧	٩٨	١٠,٦٢	١٠,٢٩	١١,٩	٤٤٥٨	٨,٤	٤٥٩	البحرين	البنك الوطني البحريني	٥٦	٧
٥٨,٩	٥٧	٢٢,٥٢	٢٣,٧٨	١١,٣	١٨٨٦	١٥,٠	٤٣٩	الإمارات	البنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية	٥٧	١٢
١٠,٥,٧	١٩	٨,٠٤	٧,٢٨	٩,٠	٥٨٣٥	١,٢-	٤٢٥	لبنان	بنك Med	٥٨	٤
١٠,١,٥	٥٣	٦,٧٦	٧,٠٩	٤,٧	٥٨٤٣	٩,٨	٤١٤	الجزائر	بنك التسليف الشعبي الجزائري	٥٩	١
٤٧,٢	٣٦	٣٢,٥٥	٣٣,٦٩	٥٣,٥	١٧٤٥	١١,٨	٤١٣	الكويت	بنك بو بيان	٦٠	٧

اللون غير المتجهة إلى إجمالي القروض	معدل رأس المال وفقاً ليزنزل %	نسبة التكلفة إلى الدخل %	العائد على الموجودات %	الأداء نسبة الأرباح إلى متوسط رأس المال %		نسبة النمو الحقيقي للأرباح %		الترتيب	
				السابقة	الحالية	السابقة	الحالي	العربي	القطري
٣,٥٧	١٦,٤٨	٢٧,٠٨	٢,٦١	٢٤,١	٣١,١	٣٧,٥	٢٧,٨	٤٦	٦
٨,٣٧	٢٠,١٧	٥٣,٤١	١,١٨	١٦,٥	١٦,٧	٣٢,٦	غير متاح	٤٧	٣
غير متاح	غير متاح	٢٦,٩٤	٠,٢١	٦,٠	٦,٦	٣,١	٧,٢	٤٨	٢
غير متاح	غير متاح	٢١,٢٢	٢,٦٣	١٣,٥	٩,٧	غير متاح	غير متاح	٤٩	١٠
٣,٨٠	١٠,٩٢	٣٦,٩٨	٢,٥٣	٢٧,٦	٣٤,٢	٤,٨	٤٥,٥	٥٠	٣
غير متاح	١٧,٢٦	غير متاح	٠,٢٧	٢,٥	٤,٣	١٧,٠-	١٥,٣	٥١	٤
غير متاح	٢٨,٣٠	٣٠,٣٧	٤,٣٢	٢٢,١	٢٢,١	٨٢,٣	غير متاح	٥٢	٦
٢,٢١	غير متاح	١٧,٧٩	٤,٢٠	٤٣,٩	١٨,٣	غير متاح	غير متاح	٥٣	١١
٩,٢١	٢٢,٩٣	٤٤,٩٠	٣,٢١	١٨,٣	٢٠,٤	٣٤٧,٩	٤٠,١	٥٤	٢
غير متاح	غير متاح	غير متاح	٠,٨٩	٥,٢	٦,٩	٥١,١-	٢٣,٠	٥٥	٥
١,٢٤	٢٨,٧٠	٢٥,٩٥	٢,٢٠	١٩,٩	٢٢,٢	٥,٤	غير متاح	٥٦	٧
غير متاح	٣٢,٨٠	٢٨,٦٦	٣,٠٤	٩,٧	١٤,٠	غير متاح	غير متاح	٥٧	١٢
غير متاح	٢٦,٧٠	٦٥,٧٢	٠,٢٣	٢,٠	٤,٥	٧١,٩-	١٠٥,٩	٥٨	٤
١٩,٩٠	١٩,٧٩	٢٧,٤١	٠,٩١	٧,٠	١٣,٥	٤,٦	٩٨,٢	٥٩	١
غير متاح	غير متاح	٣٠,١٨	٢,٠٥	غير متاح	٩,١	غير متاح	٤٢,٨	٦٠	٧

الأرباح قبل الضريبة		الملاحة نسبية رأس المال إلى الموجودات		الموجودات		المعادلة		البلد	المصرف	الترتيب	
نسبة التغير	القيمة	% السابقة	% الحالية	التغير	القيمة	التغير	القيمة			العربي	القطري
١٦,٩	٦٥	٧,٢٤	٧,٧٥	٥٠,٩	٥٢٤٦	١٣,٥	٤٠٧	لبنان	البنك الفرنسي	٦١	٥
٦٥,٥-	٢٤	٣٦,٧٧	٢٨,٦٨	٣٠,٨	١٣٤٣	٢,٠	٣٨٥	الإمارات	بنك أم القيوين الوطني	٦٢	١٣
٥٣,٩	٦٤	٢٣,٩٠	٢٢,٥٤	١٠,٩	١٦٩٣	٤,٦	٣٨٢	البحرين	بنك الشامل البحريني	٦٣	٨
٤٥,٨-	٤٨	٢٠,٤٩	٢٠,٦٢	٨,٤	١٨١٥	٩,١	٣٧٤	الإمارات	بنك الاستثمار	٦٤	١٤
٣٩,٧	٧٠	١٣,٨٠	١٤,١٠	٢٠,٤	٢٤٠٨	٢٣,٠	٣٤٠	الإمارات	بنك رأس الخيمة	٦٥	١٥
٦٨,٢	٤٢	١٧,٩٤	١٨,٢٦	٤٣,٧	١٨٤٠	٤٦,٢	٣٣٦	قطر	البنك الدولي القطري	٦٦	٥
١٢,١	١٠٠	٦,٨٢	٦,٦٢	١٧,٧	٥٠٣٤	١٤,٢	٣٣٣	المغرب	بنك B. M. C.	٦٧	٤
١٠,٣	٨٧	٧,٦٨	٧,٣٢	١٣,٠	٤٥٠٥	٧,٦	٣٣٠	البحرين	بنك البحرين والكويت	٦٨	٩
٤٠,١	٤٨	٢٠,٣٢	١٩,٢٦	٤٨,٤	١٧١٠	٤٠,٦	٣٢٩	الإمارات	بنك فجيرة الوطني	٦٩	١٦
١٨,٦	٧٧	١٣,٩٢	١٣,٦٢	١٢,٠	٢٣٩١	٩,٦	٣٢٦	عمان	البنك الوطني العماني	٧٠	٣
١٧٤٦,٧	٣٨٣	٤,٢٠	٥,٤٧	١٣,٨-	٥٧٦٤	١٢,٤	٣١٥	مصر	بنك الاسكندرية	٧١	٦
٢٥٩,٧	١٤	٨,٩٩	١٠,٦٩	٦,٥-	٢٩٣٨	١١,١	٣١٤	تونس	الشركة المصرفية التونسية	٧٢	١
٥٢,٩	٥٢	٥,٥٢	٦,٠٤	٧,٣	٤٦٢٩	١٧,٥	٢٨٠	لبنان	بنك بيروت	٧٣	٦
٨,٣	٢٠	٧,١٩	٨,٦٥	١٢,٧	٣١٨٦	٣٥,٥	٢٧٦	تونس	البنك الدولي العربي التونسي	٧٤	٢
١١,٣-	٤٣	٩,٣٣	١١,٢٨	٤,١	٢٤٤٠	٢٥,٩	٢٧٥	الأردن	البنك الأهلي الأردني	٧٥	٣

الديون غير المتداخلة إلى إجمالي القروض	معدل رأس المال وفقاً لبارزل %	نسبة التكلفة إلى الدخل %	العائد على الموجهات %	الأداء نسبة الأرباح إلى متوسط رأس المال %		نسبة النمو الحقيقي للأرباح %		الترتيب	
				السابقة	الحالية	السابقة	الحالي	العربي	القطري
				نسبة الأرباح إلى متوسط رأس المال %		نسبة النمو الحقيقي للأرباح %		الترتيب	
٢٤,٧١	٢٦,٢٤	٥١,٦٨	١,٢٣	١٦,٥	١٦,٩	١١,٨	غير متاح	٦١	٥
١,٧٣	٢٤,٣٨	٣٨,٥٧	١,٧٨	٢٦,٢	٦,٣	غير متاح	غير متاح	٦٢	١٣
غير متاح	غير متاح	٣٣,٤٣	٣,٧٧	١٢,٢	١٧,١	٢٣,٨	غير متاح	٦٣	٨
غير متاح	٢٦,٦٠	٢٣,٣٥	٢,٦٤	٢٩,٥	١٣,٣	غير متاح	غير متاح	٦٤	١٤
غير متاح	١٥,٠٠	٤٧,٦٤	٢,٩٣	٢٠,٤	٢٢,٩	غير متاح	غير متاح	٦٥	١٥
٠,٥٨	٢٢,٤١	٢٢,٤٨	٢,٢٦	١٤,٨	١٤,٧	١٥١,٩	غير متاح	٦٦	٥
غير متاح	غير متاح	٤٤,١٠	١,٩٨	٣٠,٧	٣١,٩	٢٥,٣	٨,٥	٦٧	٤
غير متاح	١٦,٢٠	٤١,٤١	١,٩٤	٢٤,٩	٢٧,٤	١٢,٩	غير متاح	٦٨	٩
غير متاح	٢٧,٦٦	٣٢,٠٠	٢,٨٠	١٥,٤	١٧,٠	غير متاح	غير متاح	٦٩	١٦
١٢,٦٧	٢٢,٠٥	٣٨,٨٨	٣,٢٢	٢٢,٨	٢٤,٧	٥٤,٥	١٥,٠	٧٠	٣
٢٦,٠٧	١٦,٨٤	١٤,٤٤	٦,٦٥	٧,٧	١٢,٨٦	٣٥,٨	١٦٧٢,٢	٧١	٦
غير متاح	غير متاح	غير متاح	٠,٤٧	١,٤	٤,٦	٧٣,٢-	٢٥٢,٤	٧٢	١
٢٠,٧٢	٢٩,٦٤	٥٦,١٩	١,١٣	١٧,٤	٢٠,٣	٨,٢	غير متاح	٧٣	٦
١١,٩٠	١٣,٨٨	٥٩,٦٠	٠,٦٤	٦,٦	٨,٤	٢٤,٥-	٢,٥	٧٤	٢
١٥,٧٧	١٧,٨٣	٥٦,٩٧	١,٧٥	٢٨,٢	١٧,٣	٢٥٥,٨	١٦,٦-	٧٥	٢

الأرباح قبل الضريبة		السلامة نسبة رأس المال إلى الموجودات		الموجودات		المقابلة		البلد	المصرف	الترتيب	
نسبة التغير	القيمة	% السابقة	% الحالية	التغير	القيمة	التغير	القيمة			العربي	القطري
١١,٢	٣١	٥,٤٥	٧,٨٩	٨,٨	٣٤٤٦	٥٧,٤	٢٧٢	لبنان	بنك الاعتماد اللبناني	٧٦	٧
٦٨,٣	٧٣	٨,٥٦	٧,١٥	٢٦,٣	٣٧٩٠	٥,٥	٢٧١	المغرب	بنك S. G. M. B	٧٧	٥
غير متاح	غير متاح	٨,٠٨	٧,٧٨	٢,٨	٣٤٦٣	١,٠-	٢٦٩	تونس	البنك الوطني الفلاحي	٧٨	٣
٤٢,٣	٧٩	٧,١٢	١١,٣٠	١٧,٠	٢٣٢٧	٨٥,٧	٢٦٣	الأردن	بنك الأردن والكويت	٧٩	٤
٢,١	٤٣	١٩,٤٤	٢٠,٠٥	١٥,٩	١٣٠٤	١٩,٥	٢٦١	الإمارات	بنك الاتحاد العربي	٨٠	١٧
٥١,١	٧٧	٦,٢٨	٥,٢٥	٤٨,٤	٤٩١٨	٢٤,٠	٢٥٨	مصر	البنك العربي الأفريقي الدولي	٨١	٧
٤٥,٣	٥٧	١١,٥٩	٩,٧٨	٥٤,٦	٢٦٢٥	٣٠,٤	٢٥٧	قطر	البنك الأهلي	٨٢	٦
٧٧,٤	٢٨	٦,٧٣	٦,٩٢	٤,١	٣٦٣٤	٧,١	٢٥٢	لبنان	البنك اللبناني الفرنسي	٨٣	٨
غير متاح	٤	غير متاح	٨,٩٣	غير متاح	٧٧٦٣	غير متاح	٢٤٧	مصر	البنك المصري للتسليف الفلاحي	٨٤	٨
١٣,٧	٣٦	١٦,١٢	١٦,٥٧	٥,٥	١٣٩٥	٨,٥	٢٣١	تونس	بنك تونس	٨٥	٤
٦٤,٦	١٠٨	٥,٥١	٧,٤٠	٣٢,١	٣١١٠	٧٧,٤	٢٣٠	مصر	بنك HSBC المصري	٨٦	٩
٩٤,٤	٢١	٤٧,٦٩	٨٧,٨٨	٣٥,٤	٢٥٦	١٤٩,٥	٢٢٥	البحرين	بنك الخليج التجاري	٨٧	١٠
١٤,٨	٥٩	٧,٧١	٦,٦٧	١٦,٦	٣٣١٢	٠,٨	٢٢١	المغرب	مصرف المغرب	٨٨	٦
٣٦,٢	٥٧	١٠,٠٨	١١,٥٤	١٢,٤	١٨٠٧	٢٨,٦	٢٠٨	عمان	بنك ظفار	٨٩	٤
٢١,٤-	٣٤	١٨,٢٧	١٥,٩٠	٢٢,٦	١٢٠٠	٦,٧	١٩١	الأردن	بنك المال الأردني	٩٠	٥

الديون غير المتجهة إلى إجمالي القروض	معدل رأس المال وفقاً لبازل %	نسبة التكلفة إلى الدخل %	العائد على الموجودات %	الأداء نسبة الأرباح إلى متوسط رأس المال %		نسبة النمو الحقيقي للأرباح %		الترتيب	
				السابقة	الحالية	السابقة	الحالي		
غير متاح	٣٥,٧١	٥٩,٣٢	٠,٩٠	١٦,٧	١٤,٠	٧٧,٦	غير متاح	٧٦	٧
غير متاح	غير متاح	٤٩,٩٨	١,٩٣	١٧,٦	٢٧,٧	١٨,٠-	٦٦,٧	٧٧	٥
غير متاح	غير متاح	٤٢,٥٨	غير متاح	٦,٠	غير متاح	٦٥,٧	غير متاح	٧٨	٣
٠,٣٠	١٥,٦١	غير متاح	٣,٣٩	٤٤,٧	٣٩,٠	٤٠,٦	٣٤,٠	٧٩	٤
٣,١٤	غير متاح	٣٥,٣٦	٣,٣٠	٢٣,٧	١٧,٩	غير متاح	غير متاح	٨٠	١٧
٦,١٩	١١,٨٧	٥٩,٠٠	١,٥٧	٢٦,٣	٣٣,٠	٧٠,٧	٤٠,٣	٨١	٧
٧,٥٥	١٣,١٥	٣٦,٦٢	٧,١٥	٢٠,١	٢٤,٩	٥١,١	غير متاح	٨٢	٦
٢٠,٥٤	١٩,٤٤	٥٤,٠٤	٠,٧٨	٩,٦	١١,٦	٣,٨-	٢٧,٥	٨٣	٨
غير متاح	٢٤,٦٨	غير متاح	٠,١٥	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٨٤	٨
٦,٣٨	١٨,٤٦	٤٨,٦٢	٢,٦١	١٥,٦	١٦,٤	٦,٩	٨,٨	٨٥	٤
غير متاح	غير متاح	٢٨,٦٧	٣,٤٦	٥٣,٩	٥٩,٩	٥٤,٢	٥٢,٩	٨٦	٩
غير متاح	غير متاح	٢٠,٥٩	٨,٣٠	غير متاح	١٣,٥	غير متاح	غير متاح	٨٧	١٠
غير متاح	غير متاح	٥٢,٩٨	١,٧٨	٢٤,٨	٢٦,٧	٤٢,٥	١١,٢	٨٨	٦
٧,٠٠	١٦,٤٠	٣٨,٩٩	٣,١٦	٢٧,١	٣٠,٩	٢٥,٣	٣٢,٠	٨٩	٤
٢,٧٨	٢٣,٢٠	٣٣,٨٠	٢,٨٦	٣٣,٦	١٨,٦	٨٤,٤	٢٦,١-	٩٠	٥

الدينون غير المنتجة إلى إجمالي القروض	معدل رأس المال وفقاً لبيزل %	نسبة التكلفة إلى الدخل %	المالك على الموجودات %	الأداء نسبة الأرباح إلى متوسط رأس المال %		نسبة النمو الحقيقي للأرباح %		الترتيب	
				السابقة	الحالية	السابقة	الحالي	العربي	القطري
١٨,٠٤	٢٦,٨٤	٨٨,١٦	٠,٨٥	١٥	١١,٠	٦,٧	غير متاح	٩١	٩
٢,٣٢	١٦,٦٠	٦٠,٠٠	١,٨٩	١,٢	١٩,٧	غير متاح	غير متاح	٩٢	١٨
٤,٨٩	١٧,٧٣	٤١,٧٢	٢,٠٧	٣١,٩	٢٨,١	٣٧,٦	٠,١-	٩٣	٥
غير متاح	غير متاح	٣٦,٤٠	٠,١٣	٦٥,٩	٥,٦	٩١,١	٦١,٥-	٩٤	١٠
غير متاح	١٥,٢٢	٤٣,٢٠	٢,٦١	٣٦,٤	٣١,٩	٥٦,٣	٦,٦	٩٥	٦
غير متاح	١٦,٢٠	غير متاح	١,٥٦	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٩٦	٧
غير متاح	١٠,٨٠	٤٢,٢٠	٠,٨٩	١٢,٩	١٠,٨	١٠,٦	١٤,٦-	٩٧	٥
١٠,٣٢	٢٥,٨٢	٥٠,٧٥	١,٨٢	١٠,٣	١١,٠	٧,٩	١٤,٩	٩٨	١١
غير متاح	٥٠,٠٠	٦١,٨٦	١,٦٤	٥,٥	٥,١	١٧,١	غير متاح	٩٩	١١
غير متاح	١٦,٩٦	٣٤,٠٩	٢,٠٤	٥٢,٩	٢١,٢	١٢٢,٩	٤٧,٥٠	١٠٠	٨
			</						

المصدر : The Banker, November 2007 – P30

الملحق (٨)

مقارنة بعض المؤشرات المصرفية مع الدول العربية (بمليون دولار)

نسبة التغير	القرص		نسبة التغير	الودائع		نسبة التغير	الموجودات		النتائج المحلى الإجمالي بأسعار السوق الجارية	الدولة
	٢٠٠٦	٢٠٠٥		٢٠٠٦	٢٠٠٥		٢٠٠٦	٢٠٠٥		
٢٤,٧	١٦٨٦٧,١	١٣٥٢٥,٠	١٢,٧	١٧٦٨٣,٩	١٥٦٨٩,١	١٤,٩	٣٤١٨٥,٦	٢٩٧٤١,٢	١٤٢٥٨	الأردن
٣٤,٣	١٢٩١١١,٥	٩٦١٥٧,٠	٢٢,١	١٢٨٢٨٧,٥	١٠٥٠٢٩,٥	٣٤,٧	٣٣٤٠٥٦,٩	١٧٣٧٢٦,٩	١٦٤٨٩٥	الإمارات
٢٢,٥	١٢٧٤٤,١	١٠٤٠٤,٣	١٤,٨	١٢٠٠٢,٤	١٠٤٥١,٣	٣٩,٦	٢٣٠٩١,٨	١٦٥٣٦,٢	١٥٨٢٨	البحرين
١٥,٠	٢٠١٠٠,٦	١٧٤٧٩,٧	١٧,٤	١٥٤٨٨,٥	١٣١٩٨,٣	١٤,٠	٢٨٣٩٢,٢	٢٤٩٠٤,٢	٣١٤١٦	تونس
١٤,٩	٤١٥٩٣,٤	٣١١٨٥,٦	٢٤,٩	٥٢٠٨٦,٩	٤١٦٩٦,٦	٣٢,٠	٧٥٧٥٦,٨	٥٧٣٦٩,٩	١١٦٤٦١	الجزائر
٥,٧	١٦٤,٦	١٥٥,٧	٤,٨	٤٩٨,٠	٤٧٥,١	٨,٦	٦٤٣,٩	٥٩٢,٩	٧٥٨	جيبوتي
٦,٦	١٦٩٣٥٣,٣	١٥٨٩١٧,٨	٢٠,٨	١٥٧٦٦٩,١	١٣٠٥٠٣,٢	١٣,٤	٧٢٩١٢٣,٥	٢٠٢٤٢,١	٣٤٨٦٧٣	السعودية
٨٦,٤	٦٣٦٥,٧	٣٤١٥,٥	٤٤,٢	٦١١٣,٧	٤٢٤٠,٥	٧٣,٢	١١٤٩٥,٧	٦٦٣٧,٩	٤٣٨٩٤	السودان
٦,٤	١١٣٤٢,٧	١٠٦٦٢,٥	٢,٧	١٧١٨٣,٦	١٦٧٢٤,٠	٥,٦	٢٨٣٩٧,٦	٢٦٨٩٩,٤	٣٤١٩٠	سورية
٦٠,٧	١٨٧٤,٨	١١٦٦,٧	٥٩,٥	١١٨٠٨,٧	٧٤٠٥,٠	١٧,٢	١٦٤٥٥٦,١	١٤٠٤٥٩,٩	٤١٩٩٢	العراق
١٨,٤	١١٦٩٧,٠	٩٨٧٨,٠	٢٥,١	١٢٠١٤,٣	٩٦٠٤,٤	٣٠,٤	١٨٨٦٠,٦	١٤٤٦٣,٧	٣٥٦٥٦	عمان
٤٠,٣	٣١١٦١,٨	٢٢٢١٨,١	٤١,٠	٣٢٧٧٥,٩	٢٣٢٥٠,٣	٤٥,٤	٥٢٠٥٥,٥	٣٥٧٩٦,٨	٥٢٧٢٢	قطر
٢٠,١	١٣٣٤٦,٢	٥٢٧٣٩,٠	٢٤,٩	٥٧٧٦,٦	٤٦٢٤٤,٢	٢٦,١	٩٣٥٦,٣	٧٤٠١٢,٠	١٠١٩٠٤	الكويت
١١,٦	٣٧٨٩٢,٥	٣٣٩٣٩,٦	٧,٦	٥٢٣٦٨,٢	٤٨٦٤٨,١	٨,٣	٧٦١٧٩,١	٧٠٣٢٥,٠	٢٣٢٨٥	لبنان
١٩,٤	٥٩٥٥,٢	٤٩٨٨,٠	٢٩,٣	١٤٠٢٩,٥	١٠٨٥٢,٤	٤٥,٤	٢٤٧٦٠,٠	١٧٠٣٢,٩	٥٣١٩٤	ليبيا
٢,٣	٦٣٣٥٦,٤	٦١٩١٨,٣	٣,٤	٧٧٤٩٦,١	٧٤٩٢٥,٠	٦,٤	١٠٤٦٧٢,٢	٩٨٤٠١,٢	١٠٧٣٧٨	مصر
٢٣,٩	٤٨١٨٤,٣	٣٨٨٩٣,٣	٢٧,٧	٥٠١٦٤,٧	٣٩٢٦٩,٩	٢٢,١	٦٢٤٠٩,١	٥١١٠٦,٩	٦٥٨٩٩	المغرب
٤,٢-	٦٦٣,١	٦٩٢,٢	٦,٨	٤١٤,٥	٣٨٨,١	٤,٤	٩٤٩,٦	٩٠٩,٣	٢٧١٣	موريتانيا
١٣,٦	٢٣٤٦,١	٢٠٦٥,٣	٤٥,٣	٤٢٨٧,٤	٢٩٥٠,٢	٣٠,٤	٥٢٤٠,٣	٤٠١٨,٣	٢١١٩٦	اليمن
١٧,٣	٦٧٤١٢,٤	٥٧٤٧١,٠	١٩,٨	٧٢٠١٣٣,٥	٦٠١١٥٧,١	٢١,٤	١٢٦٨٦٨٢,٨	١٠٤٥٣٥٤,٧	١٢٧٦٧٨٢	المجموع

الدولة	القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية		نسبة التغير	نسبة الموجدات إلى الناتج المحلي الإجمالي % ٢٠٠٦	نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي % ٢٠٠٦	نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي % ٢٠٠٦	نسبة القواعد الرأسمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي % ٢٠٠٦
	٢٠٠٦	٢٠٠٥					
الأردن	٤٤٨٩,٨	٣١٧٧,٢	٤١,٣	٢٣٩,٧٦	١٢٤,٠٢	١١٨,٢٩	٣١,٤٨
الإمارات	٧٨٣٤٢,٨	٢١٢٧٤,٩	٣٣,٢	١٤١,٩٦	٧٧,٨١	٧٨,٣١	١٧,١٩
البحرين	٢١٢١,٠	١٥٠٣,٧	٤١,١	١٤٥,٨٩	٧٥,٨٣	٨٠,٥١	١٣,٤٠
نوفس	٣٩٨٩,٧	٣٢٩٠,٢	٢١,٣	٩٠,٣٧	٤٩,٣٠	٦٣,٩٨	١٢,٦٩
الجزائر	٢٥٩٧,٠	٢٣٣٧,١	١١,١	٤٩,٢٦	٤٤,٧٢	٢٥,٧١	٢,٢٢
جيبوتي	٣١,٣	٢١,٣	٠,٠	٨٤,٩٤	٦٥,٦٩	٢١,٧١	٤,١٢
السعودية	٢١٣١٩,٢	١٧٧٦٢,٢	٢٠,٠	٦٥,٨٥	٤٥,٢١	٤٨,٥٧	٦,١١
السودان	١٩٣٢,٦	٧٩٧,٥	١٤٢,٣	٢٦,١٨	١٣,٩٢	١٤,٥٠	٤,٤٠
سورية	٤٤٧٢,٩	١٤٦٤,٩	٢٠٥,٣	٨٣,٠٥	٥٠,٢٥	٢٣,١٧	١٣,٠٨
العراق	١١٦٤,٠	٧٠٦,٦	٦٤,٨	٣٩١,٨	٧٨,١٢	٤,٤٦	٢,٧٧
عمان	٢٣٤٠,٧	١٧١٥,٥	٣٩,٤	٥٢,٨٩	٣٣,٦٩	٣٢,٨٠	٦,٥٦
قطر	٦٤٠٤,١	٣٩٩٨,١	٦٠,٢	٩٨,٧٣	٦٢,١٦	٥٩,١٠	١٢,١٤
الكويت	١٠٨٢٨,١	٩٥٨٩,٤	١٢,٩	٩١,٦١	٥٦,٦٨	٦٢,١٦	١٠,٢٢
لبنان	٥٧٨٣,١	٤٢٥٢,٧	٣٩,٠	٣٢٧,١٥	٢٢٤,٩٠	١٤٥,٧٥	٢٤,٨٣
ليبيا	١٥٦١,٨	١٣٦٣,٥	١٤,٥	٤٩,٥٤	٢٦,٣٧	١١,١٩	٢,٩٣
مصر	١٢٦٥٦,٥	١٢٤٦٧,٧	١,٥	٩٧,٤٨	٧٢,١٧	٥٩,٠٠	١١,٧٨
المغرب	٥٠٦٣,٩	٣٨٧٧,٥	٣٠,٦	٩٤,٧٠	٧٦,١٢	٧٣,١١	٧,٦٨
موريتانيا	٣٢٨,٢	٢٦٨,١	٢٢,٤	٣٥,٠٠	١٥,٢٧	٢٤,٤٤	١٢,٠٩
اليمن	٣٥٨,٧	٢٥٠,٨	٤٣,٠	٢٤,٧٢	٢٠,٢٢	١١,٠٦	١,٦٩
المجموع	١١٥٧٨٥,٤	٨٩٨٦٠,٨	٢٨,٨	٩٩,٤٠	٥٦,٤٢	٥٢,٨١	٩,٠٧

- تم تنظيم الجدول من قبل الباحث معتمداً على التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧ صندوق النقد العربي.

- تم احتساب نسبة كل من الموجودات والودائع والقروض والقواعد الرأسمالية إلى الناتج المحلي من قبل الباحث.

الملحق (٩)

(%)

٢٠٠٦ لعام

أنحاء العالم لمدول مختلفة من

الدولة	نسبة رأس المال التنظيمي إلى الموجودات المتقلة بالمخاطر %	نسبة رأس المال المصرفي إلى الموجودات %	نسبة القروض المصرفية الغير منتجة إلى القروض المصرفية الإجمالية %	نسبة المخصصات المصرفية إلى القروض الغير منتجة %	نسبة المعائد على الموجودات %	نسبة المعائد على حقوق الملكية %
البرازيل	١٨,٩	٩,٩	٤,١	١٥٢,٨	٢,٥	٢٥,٢
روسيا	١٤,٩	١٢,١	٢,٦	١٥٩,٣	٣,٢	٢٦,٣
تركيا	٢١,١	١١,٣	٣,٢	٩٠,٨	٢,٤	٢١,٥
بلجيكا	١١,٩	٣,٣	١,٧	٥٠,٨	٠,٧	٢٢,٤
فرنسا	١٠,٩	٦,٠	٣,٠	٦٢,٩	٠,٧	١٥,٦
ألمانيا	١٢,٥	٤,٣	٣,٤	-	٠,٣	٧,٥
المملكة المتحدة	١٢,٩	٨,٩	٠,٩	٥٤,٦	٠,٥	٨,٩
باكستان	١٢,٧	٩,٤	٦,٩	٧٧,٨	٣,١	٢٥,١
السعودية	٢١,٩	٩,٣	٢,٠	-	٤,٣	٣٠,٥
الإمارات العربية	١٦,٦	١٢,٦	٦,٣	٩٨,٢	٢,٣	١٨,٠
جنوب أفريقيا	١٢,٣	٧,٩	١,١	-	١,٤	١٨,٣
كندا	١٢,٥	٥,٧	٠,٤	٥٥,٣	١,٠	٢٠,٩
اليابان	١٣,١	٥,٣	١,٥	٢٨,١	٠,٤	٨,٥
الولايات المتحدة	١٢,٨	١٠,٥	٠,٨	١٠٤,٨	١,٣	١٢,٣

المصدر: تم تنظيم الجدول من قبل الباحث معتمداً على

International Monetary Fund, world Economic and financial surveys, Global, financial stability Report, April, 2008

الملحق (١٠)

أبرز النسب المالية للمصارف السورية (النسبة %)

اسم البنك	معدل كفاية رأس المال		نسبة السيولة		العائد على المودعات		العائد على حقوق الملكية		الديون غير المتجهة إلى صافي التوظفات	
	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥
البنك التجاري السوري	٤,٤١	١,٠٢	٧٩,٠٠	١١١,٨٤	١,٥٢	٣,٩٢	٢٤,٤٣	٣٨٣,٢٠	غير متاح	غير متاح
البنك الصناعي	٣,٧٤	٤,٠٨	١,١٥	١٠,٠٠	١,٢٩	٠,٣٩	٣٤,٦٣	٩,٥٢	٦٧,٩٢	غير متاح
البنك العقاري	٣,٤٠	٣,٧٢	٢٥,١٠	٤,٠٠	١,١٣	١,٦٨	٣٣,٣٢	٥٤,٠٨	٢,٤٦	١٩,٣
بنك التسليف الشعبي	١,٩٩	١,٤٦	٢٠,٦٠	١٧,٦٩	٠,٩٩	٦,٧٧	٤٩,٨٤	٤٦٥,٠١	١,٥١	١,٠٥
البنك الزراعي التعاوني	٧,٦٤	٩,٨٧	-٤٤,٥٠	-٦٤,٠١	-٢,٧٣	٠,١٧	-٣٥,٧٦	١,٧١	٨,٤٩	٣١,٩
بنك التوفير	٤,١٥	٢,٨٩	٢٤,٠٠	٢٩,١٢	-٣,١٠	٣,٩٩	٧٤,٥٧	١٣٧,٩٦	٢٨,٣	٠
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٢,٥٦	٣,٨١	٥٨,٠٠	٦٧,٥١	-٠,١٧	٠,١٣	-٦,٤٦	٣,٣٣	٢,٢٥	١,١٤
البنك الدولي للتجارة والتمويل	٥,١٨	٧,٤٣	١١٦,٨٠	١٠٧,٠١	١,٦٨	١,٣٩	٢٢,٣٧	١٨,٧٤	٠,٧٦	٠
بنك سورية والمهجر	٦,٢١	١١,٢٥	٩٣,٠٠	٩٣,٠٠	٠,٤٧	٠,٦٤	٧,٦٤	٥,٦٧	٠,٤٧	٠
بنك العربي سورية	١٥,٥٨	غير متاح	٧٣,٠٠	غير متاح	٠,٠٣	غير متاح	٠,١٧	غير متاح	٠	غير متاح
بنك عودة سورية	١٣,٧٠	٥٣,١٥	٨٠,٠٠	٤٥٦,٠٩	٠,١٥	٠,٠٢	٠,١٠	٠,٠٤	٠	٠
بنك بيبلس - سورية	١٩,٤٤	٩٤,٥٨	٧٨,٧٤	غير متاح	-٠,١٢	-٠,٦٣	-٣٥,٧٦	-٠,٦٧	٠	٠
القطاع المصرفي السوري	٧,٣٣	١٧,٥٦	٥٠,٤٠	٨٣,٢٢	١,٩٥	١,٦٤	١٤,٢	٣١,٩	١٠,١٩	١٣,٣٤

اسم البنك	ودائع المصرف إلى إجمالي ودائع القطاع		توظيفات المصرف إلى إجمالي توظيفات القطاع		صافي التوظيفات إلى إجمالي الموجودات		صافي التوظيفات إلى إجمالي الودائع	
	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥
البنك التجاري السوري	٤٦,٣٦	٥٥,٠٥	٤٥,٩٨	٤٧,٤٦	١٠,٥٦	١٥,١٧	٥١,٣٨	٣٨,٥٩
البنك الصناعي	٢,٣٨	٢,٧٥	٥,٣٨	٧,١٥	٥٠,٩٦	٥٠,٦٥	١١٧,١٢	١١٦,١٦
البنك العقاري	١٠,١٤	٨,٠٢	١٦,٣٩	١٨,٤٦	٥٣,٢٩	٦٣,٣٨	٨٣,٧٣	١٠٣,٠١
بنك التسليف الشعبي	٧,٩٦	٧,٩٤	١٢,١٤	١٤,٩٤	٦٦,٨٨	٦٧,١٩	٧٩,٠١	٨٤,١٩
البنك الزراعي التعاوني	٢,٧٣	٤,٢٥	٦,٧٥	٢,٣٢	٢٩,٨٥	٧,٤٣	١٢٨,٠٢	٢٤,٣٨
بنك التوفير	١٢,٥٢	١٣,٠٤	٥,٢١	٤,٨٢	٢١,٠٤	١٥,٦١	٢١,٥٤	١٦,٥٦
بنك ييمو السعودي الفرنسي	٦,٩	٤,٨٣	٢,٧٥	٢,٢٢	١٨,٧٧	١٨,٣٥	٢٠,٦٢	٢٠,٥٦
البنك الدولي للتجارة والتمويل	٢,٥٢	١,٢١	١,٣٨	١,٣٢	١٩,٩	٢٣,٥٩	٢٨,٤٤	٤٨,٩٢
بنك سورية والمهجر	٥,٤	٢,٦٢	١,٥٢	١,٣١	١٣,١	١٧,٨٤	١٤,٥٦	٢٢,٣٣
بنك العربي السوري	٠,٩	غير متاح	٠,٥٣	غير متاح	٢٣,٥٢	غير متاح	٣٠,٦	غير متاح
بنك عودة سورية	١,٥٩	٠,٢٨	١,١٥	٠	٢٧,٤٨	٠,٣٤	٣٧,٤٢	٠,٧٨
بنك بيبلس سورية	٠,٦	٠,٠١	٠,٨٣	٠	٣٦,٠٥	٠	٧٢,١٢	٠
القطاع المصرفي السوري					٣٤,٢	٢٥,٣	٥٩,٠	٥٠

المصدر: اتحاد المصارف العربية - كانون الأول - ديسمبر ٢٠٠٧ ص ١٠٣-١٠٤.

- نسب القطاع المصرفي السوري (العائد على الموجودات وحقوق الملكية وصافي التوظيفات إلى إجمالي الودائع وإجمالي الموجودات) من نفس المصدر. أما باقي النسب بالنسبة للقطاع المصرفي ككل فتم حسابها خلال حساب الوسط الحسابي.

الملحق (١١)

بملايين الليرات السورية

الميزانية الموحدة للمصارف المحلية

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	نهاية الفترة
٥٣٢٧٣٢	٥٩٣٦١٨	٦٣٤٩٨٨	٦١٩١٦٣	٥٩١٨٢٦	٥٨١٦٧٧	٥٠٢٢٢٩	الموجودات
١٩٤٠٤	٢٥٨١٢	٤٠٥٧٧	١٥٥٣٠	٥٠١٥	٧٨٧٤	١٥٣٨	الموجودات الأجنبية
٥١٠٤٤١	٥٥٥٣٧٨	٥٩٣٢٩١	٦٠٣٧٠٩	٥٨١٤٢٢	٥٧٨٤٠٩	٥٠٠٤٠٥	التقديرات في الصندوق (والمصالحات الأجنبية)
٧٨٨٧	٢٤٢٨	١١٢٠	٤٢٤	٣٨٩	٣٩٤	٢٨٦	أرصدة لدى المراسلون في الخارج
١٠٤٦٨٩١	٨١٦٨٢٢	٧٠٧٩٦٦	٦٣٠٥٩٧	٥٩١٥٤١	٤٩٣٤١٧	٤٧١٠١٠	الموجودات الأجنبية الأخرى
١٠٥٧٤١	١٠٩٢٨١	١١٠٦٠٠	١١٢٨٦٩	١٥٤٤٦٢	١٢٧٤٢٨	١٠٠٦٥٦	الموجودات المحلية
٣٦٠٦٨	٣٦٣٩٧	٣٤٩٠٣	٤٤٣٨٦	٢٩٣٤٣	٢٥٨٠٣	١٩٣٧٧	التيون على القطاع العام الإداري
٣٠٨٥٧٤	٢٣٦٧٧٢	١٩٩١٩٥	١٨٢٣٣١	١٧٧٥٦٦	١٦١٦٣٩	١٩١٠٢٠	منها الاحتياطي الإجمالي
٣١٠٧٢٥	٢٥٤٧٥٠	٢٢٢٥٢٨	١٤٧٧٦٩	١٠٩٤٠٣	٨٣٩٢٥	٧٨٧٣٧	التيون على القطاع العام الاقتصادي غير المالي
٢٢٠٩٤٩	١٣٤٩٦٤	١٠٩٥٥٥	١١٧٢٧٦	٨٣٢٤٢	٥٩٧٢٥	٤٢٢٤٢	التيون على التفاعلات الأخرى
١٨٩٦٧	١٢٢٤٧	٢٢٦٥٣	١١٦٨٢	٩٣٨٧	٨٩٠١	٧٣٩٣	الأموال الجاهزة
٢٠١٩٨٢	١٢٢٧١٧	٨٦٩٠٢	١٠٥٥٩٤	٧٣٨٥٥	٥٠٨٧٤	٣٤٨٤٩	التقديرات في الصندوق (والمصالحات الأجنبية)
١٨٩٧٠٩	١١٨٨١٣	٨٤٠٥٧	١٠٥٤٩٩	٧٣٧٨٠	٥٠٨١٦	٣٤٨٤٩	أرصدة لدى المصارف المركزي
١٢٢٧٣	٣٩٠٥	٧٨٤٥	٩٥	٧٥	٨	.	بالتقديرات السورية
١٠٠٩٠٢	٨١٠٥٦	٦٦٠٨٨	٧٠٣٥٢	٦٦٨٦٨	٦٠٦٩٠	٥٨٣٥٥	بالمصالحات الأجنبية
١٥٧٩١٢٣	١٤١٠٤٤٠	١٣٤٢٩٥٤	١٢٥٠٢٦٠	١١٨٣٦١٧	١٠٧٥٠٩٤	٩٧٣٢٣٩	الموجودات المحلية الأخرى
٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	مجموع الموجودات - مجموع المطالبات
							نهاية الفترة

المطلوب	١٩٤٤٧٦	١٩٤١٤٥٠	٧٧٠٥٤١	٢٨٠٨٧٨	٢١٧٠٥٩	٢٨٠٦٥٣	٢٢٣٠٦٠
الو.ائع تحت الطلب	١٢١٣٣	١٨٩٨٣	٢٧٥٥٣	٣٤٦١٨	٢٩٤٢٢	٣٧٧٩٧	٤٧٦٤٠
القطاع العام الإداري	١٣٢٠١٩	١٦٩٤٤٩	١٨٣١٣٠	١٧٠١٣٢	١٩٩٣٧٣	١٣٧٤٣٥	١٣٧٢٠٧
القطاع العام الاقتصادي غير المالي	٤٤٨٢٥	٥٣٠١٨	٥٩٨٥٨	٧٦١٧٨	٨٨٢٦٤	١٠٥٤٢٢	١٣٨٢١٣
قطاعات أخرى	٢١٦٢٩١	٢٦١١٧٦	٣٠٠٦٥	٣٠٦١٧٩	٢٧١٥٢٩	٢٣٧٦٨٥	٢٢١٥٠٧
ودائع التوفير	٧٨٩٩	٧٢٢٥	٧٧٧٦	١٨٤٧٩	٤٨٩١٢	١٢٩٦٧٨	١٨١٢٧٥
الودائع لأجل	٠	٠	٠	٢٠٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠
القطاع العام الإداري	١٥٦	١٩٣	١٩٩	٩٠٤	٢٠١٧	٥٠٥٥	٧٢١٣
القطاع العام الاقتصادي غير المالي	٧٧٤٣	٧٠٣٢	٧٥٧٧	١٥٥٧٥	٤٣٣٩٥	١٢١١١٢٢	١٧٠٥١٢
قطاعات أخرى	٥٢٢١٦	٦١٤٨٣	٣٩٨١٧	٦٤١٢٥	٩٥٧٥٣	١٥٦٤٤١	١٨٤٩٤٥
الودائع بالقطاع الأجنبي	١٠٠٣	١٩٤٨	٢٥٣٤	٣٧٨٠	٤٢١٩	٤٤٣٦	٥٤٦٠
القطاع العام الإداري	١٦١٨٢	١٩١٠٣	٢٢٢٩١	٢٣٩٥١	٣٣٠١٥	١٠٧٩٥٤	١٣٧٠٨١
القطاع العام الاقتصادي غير المالي	٣٥٠٣٢	٤٠٤٣٢	١٤٩٩٢	٢٦٣٨٩	٥٨٥١٨	١٠٦٨٦٣	١٤٩١٥٥
قطاعات أخرى	٣٥٠٥٠	٤٢١٥٧	٤٩١٦٠	٧٤٦٢٥	٨٨٦١٤	١٤٠٩٦	١٦٤٩٥
كافيات لقاء صكوك الاستيراد	٥٤٩٣	٨٢٩٥	٢٤٠٤٨	٢٤٧٤٥	١٣٠٧٩	١٤٠٩٦	١٦٤٩٥
تأمينات أخرى وحسابات مجمدة	٣٨٩١	١١١١٨	١٣٥٧٦	٥٧٠	٢١٩١٥	٩٢٤٦	١٤٥٤٦
الائتمانات الأجنبية	١٥٠١٩٣	١٦٣٥٥١	١٨١٨٥٤	١٤٥٨٦٧	١٤٨٧٨٥	١٥٦٧٨٩	١٤٧٨٩٧
الاستلاف من المصرف المركزي	٥٠٥٩٨	٥٣٩٢٤	٤٤٨٦٠	٥٣٨٤٨	٧٣١٣٧	١٩٤٩٩٠	٢٠٧١٩٨
حسابات رأس المال *	٢٥٨١٣٢	٧٢٤٢١٥	٢٥١٦٧٠	٢٧٦٢٤٤	٢١٤١٧١	١٢٣٩٩٨	١٢٢٥٤٦
المطلوب الأخرى							

المصدر: مصرف سورية المركزي: الإحصاءات النقدية والمصرفية لنهاية ٢٠٠٧/١٢/٣١ ، ص ٢٧

- المنشورات الربعية ٢٠٠٥ المجلد ٤٣ - العدد ٣ - ٢ - ١ ، ص ١٤.

* الإحصاءات النقدية تتضمن إحصاءات المصارف في المناطق الحرة اعتباراً من عام ٢٠٠٥

* تتضمن حسابات فروقات إعادة تقييم القطاع الأجنبي اعتباراً من عام ٢٠٠٦

الملحق (١٢)

توزيع ودائع وتسليفات المصارف المحلية

توزيع ودائع المصارف الليبريات السورية (ملايين الليرات السورية)

توزيع ودائع المصارف المحلية

نهاية الفترة	٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧	
	المصارف العامة	المصارف الخاصة	المصارف العامة	المصارف الخاصة	المصارف العامة	المصارف الخاصة	المصارف العامة	المصارف الخاصة	المصارف العامة	المصارف الخاصة
الودائع تحت الطلب	٢٧٠٥٤١	٠	٢٧٦٩٢٦	٢٩٥٢	٣٠٢٨٢٢	١٤١٩٧	٢٥٣٩٣٦	٢٦٧١٧	٢٧٠٧٨٧	٥٢٢٧٤
القطاع العام الإداري	٢٧٥٥٣	٠	٣٤٦١٨	٠	٢٩٤٢٢	٠	٣٧٧٩٧	٠	٤٧٦٤٠	٠
الوزارات	٣٠٩٧	٠	٠	٠	٠	٠	٥٠٥٣	٠	١١٧٤١	٠
الإدارات العامة غير المالية	٩٧٧١	٠	٠	٠	٠	٠	٧٤٩٧	٠	٨١٤٨	٠
المؤسسات العامة المالية غير المصرفية	١٤٦٨٥	٠	٠	٠	٠	٠	٢٥٢٤٧	٠	٢٧٧٥٢	٠
القطاع العام الاقتصادي غير المالي	١٨٣١٣٠	٠	١٧٠١٣٢	٠	١٩٩٣٧٣	٠	١٣٧٤٣٥	٠	١٣٧٠٧٨	١٢٨
القطاع المشترك	٧٠	٠	٧٣	٠	٨٢	٠	١٨٧	٠	١١٥	٣٨
القطاع التعاوني	٨٨٤٤	٠	١٠٨٤٧	٠	١٣٣٠٦	٠	١٦٧٣١	١٣	٢٠٣٦٤	٧
القطاع الخاص	٥٠٩٤٤	٠	١١٢٥٥	٢٩٥٢	٦٠٦٧٩	١٤١٩٧	٦١٧٨٧	٢٦٧٠٤	٦٥٥٨٩	٥٢١٠٠
ودائع التوفير (قطاع خاص)	٣٠٠٠٦٥	٠	٣٠٣٧٢٦	٢٤٥٣	٢١٥٣٦٨	١١٦٠	٢٣٠٣٨١	٧٣٠٤	٢١٩٤٧٤	١٢٠٣٣
ودائع لأجل	٧٧٧٧	٠	١٤٤٦٠	٤٠١٩	٣٨١٣٧	١٠٧٧٥	٩٧٥٧٣	٣٢١٠٤	١٢٢٧٠٧	٥٨٥٦٧
القطاع العام الإداري	٠	٠	٢٠٠٠	٠	٣٥٠٠	٠	٣٥٠٠	٠	٣٥٠٠	٠
القطاع العام الاقتصادي غير المالي	١٩٩	٠	٩٠٤	٠	٢٠١٧	٠	٥٠٥٥	٠	٧٢٦٣	٠
القطاع المشترك	٢٠	٠	٢٢	٠	٢٣	٠	٥٤	٠	١٤٢	١٣
القطاع التعاوني	١٢٤	٠	٣٢٨	٠	٥٤٠	٠	١٤٩٨	٨	١٨٩٩	٢٧
القطاع الخاص	٧٤٣٣	٠	١١٢٠٥	٤٠١٩	٣٢٠٥٨	١٠٧٧٥	٨٧٤٦٦	٣٢٠٩٦	١٠٩٩٠٣	٥٨٥٢٧
الودائع بالقطاع الأجنبي	٢٩٨١٧	٠	٥٤٥٦١	٩٥٦٤	٦٠٠١٠	٣٥٧٤٣	٧٧٦١٤	٧٨٨٢٧	٨٣٢١٤	١٠١٧٣١

المجموع	٢٨٦٩٧١	٠	٣٢٥٦٩٢	٤٤٠٧	٤٠٤٦٦٩	١٧٠٥٤	٤٥٦١٠٧	٣٥٤١٥	٥٥١٢٣٦	٦٨٠٦٣
حسب القطاعات الاقتصادية										
القطاع العام الاقتصادي غير المالي	١٧٧٥٦٧	٠	١٨٢٣٣١	٠	١٩٩١٩٥	٠	٢٣٦٧٧٢	٠	٣٠٨٥٧٤	٠
القطاع المشترك	١٣٣	٠	١١٨	٠	١٠٨	٠	٥٩	٠	١٧	٠
القطاع التعاوني	١١٨٨١	٠	١٢٦٢٩	٠	١٢٤١١	٠	١٤٤١٠	٠	١٦٨٩٩	٠
القطاع الخاص	٩٧٤٠١	٠	١٣٠٦١٤	٤٤٠٧	١٩٢٩٥٥	١٤٠٥٤	٢٠٤٨٦٧	٣٥٤١٥	٢٢٥٧٤٦	٦٨٠٦٣
المجموع	٢٨٦٩٧١	٠	٣٢٥٦٩٢	٤٤٠٧	٤٠٤٦٦٩	١٧٠٥٤	٤٥٦١٠٤	٣٥٤١٥	٥٥١٢٣٦	٦٨٠٦٣

المصدر: تم تنظيم الجدول من قبل الباحث اعتماداً على :

- مصرف سورية المركزي : الإحصاءات النقدية والمصرفية لغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١ ، ص ٢١.
- مصرف سورية المركزي : النشرة الربعية ٢٠٠٦ ، المجلد ٤٤ ، العدد ١-٢-٣-٤ ، ص ٢٨.

الملحق (١٣)

بملايين الليرات السورية

الميزانية الموحدة للمصارف العامة والخاصة

نوعية الفترة	٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧	
	المصارف العامة	المصارف الخاصة	المصارف العامة	المصارف الخاصة	المصارف العامة	المصارف الخاصة	المصارف العامة	المصارف الخاصة	المصارف العامة	المصارف الخاصة
الموجودات										
الموجودات الأجنبية	٥٩١٨٢٦	-	٦٠٦٦٨٧	١٢٩٧٦	٥٩٠٢٢٦	٤٤٧٦٠	٥١٤٠١٢	٧٩٦٠٥	٤٢٣٨٠٠	١٠٨٩٣٣
اللتفد في الصندوق (بالعملة الأجنبية)	٥٠١٥	-	١٥٣٢٥	١٩٥	٣٨٨٧٧	١٦٩٩	٣٣٧٤٠	٢٠٧٢	١٦٠٥٥	٣٣٥٠
أرصدة لدى المراسلون في الخارج	٥٨٦٤٢٢	-	٥٩٠٩٥٣	١٢٧٥٦	٥٥٠٩٥٠	٤٢٣٤٠	٤٧٩٤٠٣	٧٥٩٧٦	٤٠٦٦٨٧	١٠٣٧٥٤
الموجودات الأجنبية الأخرى	٣٨٩	-	٣٩٩	٢٥	٣٩٩	٧٢١	٨٧٠	١٥٥٨	١٠٥٨	١٨٢٩
الموجودات المحلية	٥٩١٥٤١	-	٦١٧٣٣٧	١٣٢٦٠	٦٥٧٥٠٠	٥٠٤٦٧	٧١٣٦٣٣	١٠٣١٨٩	٨٦٥١٣٦	١٨١٧٥٥
الدينون على القطاع العام الإداري	١٥٤٤٦٢	-	١١٧٨٦٩	٠	١١٠٦٠٠	٠	١٠٩٢٨١	٠	١٠٥٧٤١	٠
منها الاحتياطي الإلزامي	٢٩٣٤٣	-	٤٤٣٨٦	٠	٣٤٩٠٣	٠	٣٦٣٩٧	٠	٣٦٠٦٨	٠
الدينون على القطاع العام الاقتصادي غير المالي	١٧٧٥٦٦	-	١٨٢٣٣١	٠	١٩٩١٩٥	٠	٢٣٦٧٧٢	٠	٣٠٨٥٧٤	٠
الدينون على القطاعات الأخرى	١٠٩٤٠٣	-	١٤٣٣١٢	٤٤٠٧	٢٠٥٤٧٤	١٧٠٥٤	٢١٩٣٣٥	٣٥٤١٥	٢٤٢٦٦٢	٦٨٠٦٣
الأموال الجاهزة	٨٣٢٤٢	-	١١١٣٧٠	٥٩٠٦	٩٧٦٩٤	١٦٨٦١	٩٧١١٦	٣٧٨٤٨	١٤٦٨٨٥	٧٤٠٦٤
اللتفد في الصندوق (بالليرة السورية)	٩٣٨٧	-	١١٢٧٥	٤٠٧	٢٠٩٩٩	١٦٥٥	٩٥١٦	٢٧٣٠	١٣٣٧٠	٥٥٩٧
أرصدة لدى المصرف المركزي	٧٣٨٥٥	-	١٠٠٠٩٥	٥٤٩٩	٧١٦٩٥	١٥٢٠٦	٨٧٦٠٠	٣٥١١٨	١٣٣٥١٥	٦٨٤٦٧
بالتليرات السورية	٧٣٧٨٠	-	١٠٠٠١٠	٥٤٨٩	٧١٥٨٩	١٢٤٦٧	٨٧٤٨٢	٣١٣٣١	١٢٧٢٣٦	٦٢٤٧٣
بالعملة الأجنبية	٧٥	-	٨٥	١٠	١٠٦	٢٧٣٩	١١٨	٣٧٨٧	٦٢٧٩	٥٩٩٤
الموجودات المحلية الأخرى	٦٦٨١٨	-	٦٧٤٠٥	٢٩٤٧	٤٩٥٣٧	١٦٥٥٢	٥١١٢٩	٢٩٩٢٧	٦١٢٧٤	٣٩١٢٨
مجموع الموجودات - مجموع المطلوب	١١٨٣٣٦٧	-	١٢٢٤٠٢٤	٢١٢٣٦	١٢٤٧٧٢٦	٩٥٢٢٧	١٢٢٧٦٤٥	١٨٢٧٩٥	١٢٨٨٩٣٦	٢٩٠٦٨٨

نهاية الفترة	٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧	
	المصارف العامة	المصارف الخاصة	المصارف العامة	المصارف الخاصة	المصارف العامة	المصارف الخاصة	المصارف العامة	المصارف الخاصة	المصارف العامة	المصارف الخاصة
المطالبي										
الودائع تحت الطلب	٢٧.٥٤١	-	٢٧١٩٢٦	٣٩٥٢	٣.٢٨٦٢	١٤١٩٧	٥٣٩٣٦	٢٦١١٧	٢٧.٧٨٧	٥٢٢٧٤
القطاع العام الإداري	٢٧٥٥٣	-	٣٤١١٨	*	٢٩٤٢٢	*	٣٧٧٩٧	*	٤٧٦٤٠	*
القطاع العام الاقتصادي غير المالي	١٨٣١٣٠	-	١٧٠١٣٢	*	١٩٣٣٧٣	*	١٣٧٤٣٥	*	١٣٧.٧٨	١٢٨
قطاعات أخرى	٥٩٨٥٨	-	٧٧١٧٦	٢٩٥٢	٧٤.٦٧	١٤١٩٧	٧٨٧.٥	٢٦٧١٧	٨٦.٦٨	٥٢١٤٥
ودائع التوفير	٣٠.٠٦٥	*	٣.٣٧٢٦	٢٤٥٢	٢٦٥٣٦٨	٦١٦٠	٢٣.٣٨١	٧٣.٥٤	٢١٩٤٧٤	١٢.٣٣
الودائع لأجل	٧٧٧٦	-	١٤٤٦٠	٤.١٩	٣٨١٣٧	١.٧٧٦	٩٧٥٧٣	٣٢١.٤	١٢٢٧.٧	٥٨٥٦٧
القطاع العام الإداري	*	-	٢٠٠٠	*	٣٥.٠	*	٢٥.٠	*	٣٥.٠	*
القطاع العام الاقتصادي غير المالي	١٩٩	-	٩.٤	*	٢٠.١٧	*	٥.٥٥	*	٧٢١٣	*
قطاعات أخرى	٧٥٧٧	-	١١٥٥٦	٤.١٩	٣٢١٢٠	١.٧٧٦	٨٩.١٨	٣٢١.٤	١١٩٤٤	٥٨٥٦٧
الودائع بالقطاع الأجنبي	٣٩٨١٧	-	٥٤٥٦١	٩٥٦٤	٦.٠١٠	٣٥٧٤٣	٧٧٦١٤	٧٨٨٢٧	٨٣٢١٤	١.١٧٣١
القطاع العام الإداري	٢٥٣٤	-	٣٧٨٠	*	٤٢١٩	*	٤٤٣٦	*	٥٤٦٠	*
القطاع العام الاقتصادي غير المالي	٢٢٢٩١	-	٢٣٩٥٩	*	٣٢.١٥	*	٤٤.٥١	*	٤٢٤.٣	*
قطاعات أخرى	١٤٩٩٢	-	١٦٨٢٥	٩٥٦٤	٢٢٧٧٦	٣٥٧٤٣	٢٩١٢٧	٧٨٨٢٧	٣٥٣٥١	١.١٧٣٠
تأمينات لقاء عمليات الاستيراد	٤٩١٦٠	-	٧٤٣٤٠	٢٨٥	٨٦٧٨٢	٢٣٢٢	١.٤.٩٦	٢٧٦٧	١٤٤٩٦٤	٤٦٩١
تأمينات أخرى وحسابات مجمدة	٢٤.٤٨	-	٢٤٣٨٦	٣٥٩	٧٥.١	٥٥٧٨	٦٤٨٤	٧٦١٢	٥٧٤.٠	١.٧٥٥
الائتمانات الأجنبية	١٣٥٧٦	-	٤٧١.٠	٥١.٠	١٩٢٤٦	٢٢٦٩	٧٤١٢	١٨٣٤	٦.٦٦	٨٤٨.٠
الاستلاف من المصرف المركزي	١٨١٨٥٤	-	١٤٥٨٦٧	*	١٤٨٧٨٥	*	١٥١٧٨٩	*	١٤٧٧.٣	١٩٤
حسابات رأس المال*	٤٤٨٦٠	-	٤٩٣٤٨	٤٥٠.٠	٥٨٩١٩	١٤٢١٧	١٧٨٨٠	١٦٦١١	١٧٨٨٦.٠	٢٨٨٢٩
المطالبي الأخرى	٢٥١٦٧.٠	-	٢٧٥٧.٠	٥٤٤	٧١.١١٥	٣٥٥٦	١١٤١٧٩	٩٢١٩	١.٩٤٢٢	١٢١٢٥

* تتضمن حساب فروقات إعادة تقييم القطاع الأجنبي اعتباراً من عام ٢٠٠٦
المصدر: مصرف سورية المركزي : الإحصاءات النقدية والمصرفية لعامة ٢٠٠٧/١٢/٣١ - النشرة الربعية ٢٠٠٦، المجلد ٤٤ العدد: ١-٢-٣-٤ ص ٢٦ وهي متاح عبر الموقع الإلكتروني للمصرف سورية المركزي.

الملحق (١٤)

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

يقوم الطالب بإعداد بحث لنيل شهادة الماجستير حول الآثار المحتملة الناجمة عن تحرير الخدمات المصرفية في حال انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية. راجين منكم مساعدة الباحث في استكمال بحثه وذلك بالإجابة على الأسئلة المطروحة في الاستبيان بكل دقة وموضوعية:

ضع إشارة (√) أمام الإجابة الصحيحة:

١- التحرير المصرفي سيؤدي إلى رفع كفاءة المصارف التجارية :

نعم ☐ لا ☐

٢- المصارف الوطنية ستصبح قادرة على جذب الأموال السورية في الخارج :

نعم ☐ لا ☐

٣- المصارف الوطنية ستصبح قادرة على التواجد في الخارج:

نعم ☐ لا ☐

٤- المصارف الوطنية ستقدم في المستقبل خدمات مصرفية شاملة:

نعم ☐ لا ☐

٥- التحرير المصرفي سيؤدي إلى زيادة تنافسية المصارف الوطنية:

نعم ☐ لا ☐

٦- سيعمل التحرير المصرفي على إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية:

نعم ☐ لا ☐

٧- لماذا يوجد الكثير من رجال الأعمال والمستثمرين يفضلون التعامل مع المصارف في الدول المجاورة أو الأجنبية:

أ-

ب-

ج-

د-

هـ-

٨- التحرير المصرفي والمالي يؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي:

نعم ☐ لا ☐

٩- ستكون المصارف الوطنية قادرة في الأمد القصير على منافسة البنوك المالية:

نعم ☐ لا ☐

١٠- ستكون المصارف الوطنية قادرة في الأمد المتوسط والطويل على منافسة البنوك العالمية:

نعم ☐ لا ☐

١١- التحرير المصرفي والمالي سيؤدي إلى أزمات مصرفية ومالية:

نعم ☐ لا ☐

١٢- سيكون القطاع المصرفي المالي عرضة للأزمات والهزات في: أ- الأمد القصير
ب- الأمد المتوسط ج- كلاهما

قصير الأمد ☐ الأمد المتوسط الطويل ☐ كلاهما ☐

١٣- ماهي الإجراءات اللازمة لجعل المصارف السورية قادرة على مواجهة تحرير الخدمات المصرفية:

أ-

ب-

ج-

د-

هـ-

و-

١٤- سيعمل التحرير المصرفي على نقل التكنولوجيا المصرفية المتطورة إلى المصارف الوطنية:

نعم ☐ لا ☐

١٥- ستصبح المصارف الوطنية قادرة على تقديم كل الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الأجنبية:

نعم ☐ لا ☐

١٦- التحرير المصرفي والمالي سيساهم في رفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

نعم ☐ لا ☐

١٧- قامت الحكومة بكل ما يجب القيام به لدعم القطاع المصرفي:

نعم ☐ لا ☐

١٨- أسهمت التشريعات والمراسيم والقوانين المصرفية والمالية الجديدة الصادرة منذ بداية الانفتاح على العالم الخارجي وحتى الآن في تدعيم تنافسية القطاع المصرفي:

نعم ☐ لا ☐

١٩- أسهمت التشريعات والمراسيم والقوانين المصرفية والمالية الجديدة الصادرة منذ بداية الانفتاح على العالم الخارجي وحتى الآن في أن يحتل القطاع المصرفي مواقع جيدة على المستوى العربي والعالمي:

نعم ☐ لا ☐

٢٠- ما هي التشريعات والقوانين والمراسيم اللازمة لتدعيم قدرات المصارف الوطنية:

أ-

ب-

ج-

د-

هـ-

و-

ك-

٢١- ماهي المشكلات والصعوبات التي تعترض المصارف الخاصة:

أ-

ب-

ج-

د-

هـ-

و-

ك-

٢٢- هل يتوفر عامل الجودة في الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف الوطنية:

نعم ☐ لا ☐

المراجع

الكتب :

- ١- أمانة الكومنولث - مركز التجارة العالمية، الأونكتاد / م.ت.ع : دليل الأعمال إلى اتفاقيات التجارة العالمية BUSINESS GUIDE TO THE URUGUAY ROUND 1999
- ٢- المجذوب ، أسامة : الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش ، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦.
- ٣- صندوق النقد العربي - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي- اتفاقية الجات وأثارها على البلاد العربية- تحرير سعيد النجار- الكويت ١٧- ١٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٩٥.
- ٤- الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) - التجارة في الخدمات، أوراق موجزة (١٠) الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (WTO) الدوحة، قطر ٩- ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠١ .
- ٥- اتحاد المصارف العربية : تحرير التجارة في الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية، سلسلة أوراق مصرفية مركزة، - تموز / يوليو ، العدد ٢، ٢٠٠٣.
- ٦- العفوري، عبد الواحد: العولمة والجات التحديات والفرص، مكتبة مدبولي / ٢٠٠٠ .
- ٧- شومان، عدنان شوكت: اتفاقيات الجات الدولية الراحون دوما والخاسرون دوما، دار المستقبل العربي، دمشق ١٩٩٦.
- ٨- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التجارة في الخدمات ٢٠٠٠، أوراق موجزة، الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، كانون، المكسيك، ١٠- ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣.

٩- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التجارة والخدمات، الخدمات المالية، أوراق موجزة، الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية (WTO) كانكون، المكسيك ١٠ - ١٤ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٣ .

١٠- زكي، رمزي: العولمة المالية - الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي، دار المستقبل العربي، ١٩٩٩.

١١- سلامة، مصطفى: قواعد الجات، الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٩٨.

١٢- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الإسكوا مع دراسة حالتي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٥.

١٣- التوني، محمود أحمد: الاندماج المصرفي، دار الفجر للنشر والتوزيع ٢٠٠٧.

١٤- صندوق النقد العربي: القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، تحرير محمد الغنيش، ٢٠٠٠.

١٥- الجميل، سرمد كوكب: المؤسسة المصرفية العربية- التحديات والخيارات في عصر العولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية، العدد ٧٢، ٢٠٠٢.

١٦- اتحاد المصارف العربية: تحرير قطاع الخدمات المالية في جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٢.

١٧- السيسي، صلاح الدين حسن: قضايا اقتصادية معاصرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٨- القاضي، حسين: الإصلاح الاقتصادي في سوريا إلى أين؟ دار الرضا للنشر، ٢٠٠٢.

١٩- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): الاتجاهات الاقتصادية وأثارها في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، العدد ٢، ٢٠٠٥ .

- ٢٠- جمعة، محمد صالح: السياسة النقدية في سوريا وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠، دار الرضا للنشر، ٢٠٠٥.
- ٢١- سعيان، سمير: قضايا الإصلاح الاقتصادي في سورية، دار الرضا للنشر ٢٠٠٣.
- ٢٢- اتحاد المصارف العربية: القطاع المالي في المنطقة العربية - الوضع العام ومتطلبات التقوية والتطوير - سلسلة أوراق مركزة للعام ٢٠٠٢.
- ٢٣- اتحاد المصارف العربية: مصارف الغد، سقر، أحمد: تحديات العولمة ومتطلبات التعاون الاقتصادي، ٢٠٠١.
- ٢٤- كنعان، علي: النظام النقدي والمصرفي السوري مشكلاته واتجاهات إصلاحه، دار الرضا للنشر، ٢٠٠٠.
- ٢٥- هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦-٢٠١٠.
- ٢٦- زمان، كونستنتين: مراجعة الاقتصاد السوري ISMF مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي، تشرين الأول ٢٠٠٦.
- ٢٧- هيئة تخطيط الدولة - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع دعم الجاهزية التنافسية: التقرير الوطني الأول للتنافسية الاقتصاد السوري ٢٠٠٧.
- ٢٨- حبيب، مطا نيرس: أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، دمشق، ٢٠٠٦.
- ٢٩- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الاتجاهات الاقتصادية وأثارها- سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإقراض في بلدان مختارة، أعضاء في الإسكوا، العدد ٣، ٢٠٠٥.
- ٣٠- غرفة التجارة العربية البريطانية، منظمة التجارة العالمية - ما هي - مالها - ما عليها، ١٩٩٩.
- ٣١- عبد الحميد، عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعة، ٢٠٠١.

٣٢- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، المؤسسة العامة للمناطق الحرة: نظام العمل المصرفي في المناطق الحرة السورية، ٢٠٠٣.

٣٣- اتحاد المصارف العربية: دليل المصارف والمؤسسات المالية العربية ٢٠٠٧.

٣٤- السيسي، صلاح الدين حسن: الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة ١٩٩٨.

٣٥- الشعار، محمد نضال: أسس العمل المصرفي، حقوق النشر محفوظة للمؤلف، ٢٠٠٥.

٣٦- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): مقارنة التزامات دول منطقة الإسكوا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حالتا جمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٥.

٣٧- حماد، طارق عبد العال: تقييم أداء المصارف التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، دار الجامعة بالإسكندرية، ٢٠٠١.

المجلات والدوريات :

- ١ - الحجازي، عبيد علي أحمد: الأساس الفكري لتجارة الخدمات، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، السنة التسعون، العدد ٤٥٣/٤٥٤، يناير/أبريل ١٩٩٩ .
- ٢- عبد الخالق، سعيد: تحرير تجارة الخدمات وانعكاساته على القطاع المصرفي العربي. مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد ١٠٨-٢٠٠١.
- ٣-محمود، سعيد عبد الخالق: تحرير تجارة الخدمات وانعكاساته على القطاع المصرفي العربي،، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد ١٠٨، عام ٢٠٠١.
- ٤- المدرس، عبد الكريم، الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وأثارها الاقتصادية، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد ٨٠/١٩٩٤.
- ٥- المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلة علمية محكمة يصدرها معهد التخطيط القومي في مصر، المجلد التاسع العدد الأول يونيو ٢٠٠١ .
- ٦- قابل، محمد صفوت: البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية- المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة -جامعة عين شمس - مصر - كلية الاقتصاد العدد الأول يناير ٢٠٠٢ .
- ٧- عثمان، غسان: مبادئ التجارة في الخدمات وإدارتها، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، العدد ٢٤، ٢٠٠٦.
- ٨- مصطفى، منار علي محسن: الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وانعكاساتها على الدول النامية مع الإشارة إلى مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد ٣١، العدد ٣، ٢٠٠٣ .
- ٩- الرفاعي، عبد الهادي - عكروش، محمد - أحمد، هناء يحيى سيد : الآثار الاقتصادية لانضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ٢٧ العدد ١ / ٢٠٠٥ .
- ١٠- الجبالي، عبد الفتاح: دورة أوروغواي والعالم الثالث حسابات المكسب والخسارة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٨ / ١٩٩٤.

- ١١- قابل، محمد صفوت: اتفاقية تحرير الخدمات المالية، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، العدد ٢٠، ٢٠٠٢.
- ١٢- الحويش، ياسر: تأثيرات اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في تطوير القوانين الداخلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد، ٢٠ العدد الثاني، ٢٠٠٤.
- ١٣- صالح، رشدي صالح عبد الفتاح: تأثيرات العولمة على البنوك في مصر، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، العدد ٢٤، ٢٠٠٦.
- ١٤- شنجار، عبد الكريم جابر: التجارة العربية في الخدمات وسبل تعزيزها في ظل اتفاق تجارة الخدمات الدولية، مجلة أفاق اقتصادية، غرفة التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٩٨، ٢٠٠٤.
- ١٥- حلمي، خالد سعد زغلول: تفعيل أداء المصارف الإسلامية في ظل العولمة، بنك الكويت الصناعي، مجلة المال والصناعة، العدد الثالث والعشرون، ٢٠٠٥.
- ١٦- صحيفة الاقتصادية، العدد الثامن، ١٢ آب / أغسطس ٢٠٠١.
- ١٧- محمود، سعيد عبد الخالق: القطاع المصرفي العربي في مواجهة عصر التكتل والاندماج، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد ١١٢، ٢٠٠٢.
- ١٨- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام: التقرير الاستراتيجي العربي: اندماج الشركات دولية النشاط، ٢٠٠٠.
- ١٩- مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية: عالم الصناعة المصرفية الجديد، المجلد الثامن، العدد الرابع، ديسمبر، ٢٠٠٠.
- ٢٠- مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، إستراتيجيات المصارف العربية في مواجهة المستجدات، المجلد الثامن، العدد الأول، مارس، ٢٠٠٠.

- ٢١- الغباري، أيمن فتحي: الاتجاهات الحديثة في مراجعة البنوك التجارية الدولية في ظل مفهوم الصيرفة الشاملة المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، ٢٠٠٣.
- ٢٢- سفر، أحمد: الدمج والتملك المصرفي العابر للحدود، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، الفصل الثالث، أيلول - سبتمبر، ٢٠٠٧.
- ٢٣- مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد السادس، العدد الثالث، سبتمبر، ١٩٩٨.
- ٢٤- البادي، فهد بن خلف: أثار انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) على القطاع المصرفي السعودي، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد ٤٧، العدد الأول، ٢٠٠٧.
- ٢٥- مجلة الاقتصاد العالمي، العدد ٥، ٢٠٠٣.
- ٢٦- عبد العليم، طه: الاقتصاد المصرفي في عصر العولمة رؤية إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥.
- ٢٧- طربية، جوزيف: تأثير التكنولوجيا الحديثة على العمل المصرفي والمالي مع الإشارة إلى التجربة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية العربية، الفصل الأول، الورقة الأولى، ٢٠٠٦.
- ٢٨- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ - ٢٠٠٥.
- ٢٩- جميل، هيل عجمي: الأزمات المالية: مفهوما ومؤشرات وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ٢٠٠٣.
- ٣٠- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

- ٣١- مصطفى، أحمد سيد: إدارة الجودة الشاملة كمدخل للتنافسية في الصناعة المصرفية، اتحاد غرف التجارة والصناعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة أفاق اقتصادية، العدد ٩٧، ٢٠٠٤ .
- ٣٢- دكاك، أميمة: تجارب مصرفية إلكترونية رائدة في الوطن العربي، مجلة المعلوماتي -الحاسوب والتقنيات-مركز المعلومات القومي في الجمهورية العربية السورية، السنة التاسعة ،العدد الرابع والتسعون ،خريف ٢٠٠٠.
- ٣٣- مصرف سوريا المركزي: الإحصاءات النقدية والمصرفية ٢٠٠٧/١٢/٣١ .
- ٣٤- صحيفة الاقتصادية: السنة السادسة، العدد ٢٦٢ / ١٧ أيلول سبتمبر ٢٠٠٦ .
- ٣٥- المصرف التجاري السوري: التقرير السنوي ٢٠٠٦ .
- ٣٦- السعيد، ناصر: القطاع المصرفي العربي الفرص والتحديات، مجلة الاقتصاد والأعمال، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام أبيكو ش.م.ك، عدد خاص، أيلول سبتمبر، ٢٠٠٢ .
- ٣٧- مجلة الاقتصاد والأعمال، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام أبيكو ش.م.ك: المصارف العربية أمام استحقاق بازل II، عدد خاص، أيلول سبتمبر، ٢٠٠٤.
- ٣٨- الرضا، عقبة: دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وألية تفعيله، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد ٢، ٢٠٠٥ .
- ٣٩- باقية، إنعام عبد المنعم - العريض، نادية عبد الله: التقنيات المؤتمتة الحديثة المستخدمة في تطوير الخدمات المصرفية وأثرها على المتعاملين مع المصارف، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية ((العلوم الإنسانية))، المجلد الثامن، العدد الثاني، ٢٠٠٥ .
- ٤٠- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية: تطبيقات الصيرفة الإلكترونية في مصر، العدد الثالث، المجلد ٥٥ ، ٢٠٠٣، القاهرة.

- ٤١- جبرون، ألينشيا - كوريا، أوجينيا: أسواق المال العالمية وإزالة القيود المالية وتواتر الأزمات، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، الأمم المتحدة، اليونسكو، العدد ١٦٠، يونيو، ١٩٩٩.
- ٤٢- وفاء، عبد الباسط : القطاع المصرفي بين التحرر المالي والرقابة المرنة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٧٥-٤٧٦، يوليو- أكتوبر، ٢٠٠٤ .
- ٤٣- جريدة تشرين ١٦/تموز/٢٠٠٦ العدد ٩٦١٣ .
- ٤٤- جريدة تشرين، الخميس ٢٩/أيلول/٢٠٠٥ العدد ٩٣٦٨ .
- ٤٥- المصرف الصناعي : التقرير السنوي، ٢٠٠٥ .
- ٤٦- مصرف سوريا المركزي: النشرة الربعية ٢٠٠٦، المجلد ٤٤، العدد: ١-٢-٤-٣ .
- ٤٧- مصرف سوريا المركزي: النشرة الربعية ٢٠٠٣ المجلد ٤١ - العدد: ٣-٤ .
- ٤٨- مصرف سوريا المركزي: النشرة الربعية ١٩٩٥-١٩٩٦، المجلد ٣٣-٣٤، الأعداد ١-٢-٣-٤ .
- ٤٩- جريدة تشرين ٥ تموز ٢٠٠٦ ، الأربعاء، العدد ٩٦٠٥ .
- ٥٠- جمعة، محمد : المصارف والديون المشكوك في تحصيلها، مجلة التأمين والتنمية، العدد ١٧ شباط-فبراير ٢٠٠٤ .
- ٥١- حسواني، أمل : غسيل أو تبيض الأموال، مجلة أبيض أسود، العدد ٣، ٢٠٠٢.
- ٥٢- صحيفة الاقتصادية، العدد التاسع ، ١٩ آب ، أغسطس، ٢٠٠١ .
- ٥٣- صحيفة الاقتصادية، العدد ٢٤٩، ١١/حزيران-يونيو/٢٠٠٦ .
- ٥٤- اتحاد المصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.
- ٥٥- مجلة الاقتصاد والأعمال /عدد خاص- أيلول /سبتمبر ٢٠٠٢ .
- ٥٦- البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية، العدد ٣ ، المجلد ٥٦ ، ٢٠٠٣، القاهرة .

- ٥٧- صبري، عبد الرحمن: تحرير تجارة الخدمات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢، المجلد ٣٧ .
- ٥٨- التوني، ناجي: قياس أثار النظام الجديد للتجارة العالمية على البلدان العربية، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد ٢٥، العدد ٩٨، ٢٠٠٤ .
- ٥٩- الجبالي، عبد الفتاح: دورة أورجواي والعالم الثالث حسابات المكسب والخسارة، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٨، ١٩٩٤ .
- ٦٠- الشراح، رمضان علي- الشريف، محمد سعيد: العولمة والبنوك الإسلامية، دراسة حالتي بيت التمويل الكويتي وبنك دبي الإسلامي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد ٩٠، ٢٠٠٢ .
- ٦١- عودة، وليد: آراء حول منظمة التجارة العالمية من منظور عالمي وعربي، مجلة العمران العربي، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، العدد ٥٣، أيلول/ تشرين الأول، ٢٠٠١ .
- ٦٢- صحيفة الاقتصادية، العدد ٢٥١/ ٢٥ حزيران - يونيو ٢٠٠٦ .
- ٦٣- طربية، جوزيف: الصيرفة الإلكترونية، اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٤٢، ٢٠٠١ .
- ٦٤- صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٤٣، العدد ٢، ٢٠٠٦ .
- ٦٥- صحيفة الاقتصاد، العدد ٢٦٩/ ٥ تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٠٦ .
- ٦٦- اتحاد المصارف العربية: مجلة اتحاد المصارف العربية، كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٧ .
- ٦٧- صحيفة الاقتصاد: العدد ١٣ ، ١٦، أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠١ .
- ٦٨- التوني، محمد ناجي: أثر أداء سوق الأوراق المالية على حجم الودائع غير الحكومية في الجهاز المصرفي الكويتي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد ١١١، ٢٠٠٧ .
- ٦٩- شاكر، فؤاد: أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية والإفصاح المصرفي، اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية العربية، الفصل الرابع، كانون أول، ديسمبر ٢٠٠٧ .

- ٧٠- مجلة المراقبة الإنمائي- العدد السنوي الخاص، ٢٠٠٨، تصدر عن شركة مركز الدراسات والنشر ش.م.ل، المطبعة العربية، لبنان.
- ٧١- اتحاد المصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، حزيران / يونيو ٢٠٠٨.
- ٧٢- مصرف سورية المركزي: النشرة الربعية ٢٠٠٥، المجلد ٤٣، العدد ٤-٣-١-٢.
- ٧٣- صحيفة الاقتصاد: السنة الثامنة، العدد ٣٥١، ٢٩ حزيران يونيو ٢٠٠٨.

التشريعات والقوانين :

- ١- المرسوم التشريعي رقم ٨ تاريخ ٢٧ / ١ / ٢٠٠٧ / مرسوم الاستثمار الذي حل محل القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ وتعديلاته .
- ٢- المرسوم التشريعي رقم ٩ تاريخ ٢٧ / ١ / ٢٠٠٧ / الذي أوجد هيئة الاستثمار السورية بدلاً من مكتب الاستثمار .
- ٣- المرسوم التشريعي رقم ٥٢ لعام ٢٠٠٥ الذي تم بموجبه إحداث مركز التدريب والتأهيل المصرفي.
- ٤- القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ الذي يسمح بإحداث مصارف خاصة ومشتركة.
- ٥- القانون رقم ٣٥ تاريخ ٤ / ٥ / ٢٠٠٥ الذي سمح بتأسيس مصارف إسلامية.
- ٦- القانون رقم ٢٩ لعام ٢٠٠١ الخاص بالسرية المصرفية.
- ٧- المرسوم التشريعي رقم ٣٤ لعام ٢٠٠٥ والخاص بالسرية المصرفية والذي حل محل القانون رقم ٢٩ لعام ٢٠٠١.
- ٨- القانون رقم ٢٢ تاريخ ١٩ / ٦ / ٢٠٠٥ الذي أحدث هيئة للأوراق والأسواق المالية.
- ٩- قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٧٩٣ تاريخ ٢٤ / ٥ / ٢٠٠٠ المتعلق بنظام العمل المصرفي في المناطق الحرة السورية.

المؤتمرات والندوات :

- ١- زروق، جمال الدين: الجات ومنظمة التجارة العالمية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية ١٩٩٨.
- ٢- العيسوي، إبراهيم: التحرير الاقتصادي وأثره على النمو والفقير والبطالة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر ٢٣ / ٥ / ٢٠٠٦ .
- ٣- مؤتمر سورية الأول للاستثمار وأسواق المال ٦-٧ ديسمبر ٢٠٠٥، تيسير مشعل.

- 1- www.wto.org . emglsh / docs – e / legal –e / 36- gats-01-e. HTH.
- 2- www.arablaw.org . /Download / GATS – wto comv. Doc.
- 3- www.wto.org/english/res-e/statis-e/its2006-e/its06-toc-e.htm .
- 4- www.wto.org/english/res-e/statis-e/its2005-e/its05-toc-e.htm .
- 5- www.wto.org/english/res-e/statis-e/its2002-e/its02-toc-e.htm .
- 6- www.wto.org/english/res-e/booksp-e/anrep-e/anre98-e.htm
- 7- www.freesones.com.sy (2008/2/15)
- 8- www.banquecentrale.gov.sy/ban-sup/syrian-banks/htm
- 9- www.banquecentrale.gov.sy/ban-sup/syrian-banks/FXcompanys.htm
- 10- www.banquecentrale.gov.sy/ban-sup/syrian-banks/FXoffices.htm
- 11- www.banquecentrale.gov.sy/mon-poli-ar/mon-ar.htm
- 12- www. Banquecentrale. Gov. sy/ mon- poli – ar / credit – board – ar. Htm
- 13- www. Banquecentrale. Gov. sy / Ban – sup / license / 0013 – cmc-0094- creditriskrating – ar. Pdf.
- 14- www.banquecentrale.gov.sy/ban-sup/syrian-bankbranches. HTM

- 1-Business Guide to the General Agreement on Trade in Services: International Trade Center –Commonwealth Secretariat 1999.
- 2-World Economic Forum : The Global Competitiveness Report 2007-2008 .
- 3-Union of Arab Banks / September 2007.
- 4-International Monetary Fund World Economic and Financial Surveys, Global Financial Stability Report, April 2008.
- 5- Unctad Handbook of Statistics. United Nation. Unctad . 2006
- 6- The Banker, July,2006.
- 7- The Banker, July,2004.
- 8- The Banker, November, 2007.
- 9- WORLD INVESTMENT REPORT 2004, Th shift towards services, UNCTAD.
- 10- WORLD INVESTMENT REPORT 2007, Transational corporations, Extractive Industries and Development, INCTAD.
- 11- the Banker, October 2007.

Abstract

This search try to study General Agreement on trade in services and its impacts on Banking sector in Syria.

Researcher studied the real and situs the Syrian banks and challenge which face world and Syrian Banking work, researcher made questionnaire to know opinion of workers in the banks about impacts banking services liberation on the banking sector in Syria .

Damascus University
Faculty of Economy
Department of Economy

**The possibility Impacts to General
Agreement on trade in services on
the Banking in Syria**

Achieved by
Ismail Adib abd alhady

Supervisor
Prof : Raslan khmour

2008 - 2009